



تقرير اللجنة الخاصة
المغنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الثالث

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة والعشرون
الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1)

الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٧٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وارقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الا حالة الى احدى وثائق الامم المتحدة .

ينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى ستة مجلدات . يضم هذا المجلد منها الفصول من السابع الى الرابع عشر* ؛ ويضم المجلد الاول الفصول من الاول الى الثالث ؛ والمجلد الثاني الفصول من الرابع الى السادس ؛ والمجلد الرابع الفصول من الخامس عشر الى العشرين ؛ والمجلد الخامس الفصول من الحادي والعشرين والثاني والعشرين ؛ والمجلد السادس الفصول من الثالث والعشرين الى التاسع والعشرين .

* هذا النص للفصول من السابع الى الرابع عشر عبارة عن تجميع للوثائق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة : A/9623/Add.1 (Parts I and II) المؤرختان في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ؛ A/9623/Add.3 المؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ؛ A/9623/Add.4 (Parts I and II) المؤرختان في ١٠ تشرين الاول / اكتوبر و ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
١٤٨	١ — ١١	الفصل التاسع — ناميبيا (A/9623/Add. 3)
١٤٨	١ — ١٠	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٥٠	١١	باء — قرار اللجنة الخاصة في
١٥٢		المرفق — وثيقة عمل أعدتها الأمانة العامة
		الفصل العاشر — جزر سيشل وجزيرة سانت هيلانة [A/9623/Add. 4 (Part I)]
١٨٢	١ — ١٤	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٨٢	١ — ١٢	باء — مقررات اللجنة الخاصة
١٨٤	١٣ — ١٤	المرفق الأول — وثيقة عمل الأمانة العامة
١٨٧		المرفق الثاني — بيان أصدره الرئيس في ٢٢ نيسان /
٢٠٦		أبريل ١٩٧٤
		المرفق الثالث — رسالة مؤرخة في ١٠ أيار / مايو ١٩٧٤ وموجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لهيوطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة .
٢٠٧		المرفق الرابع — بريقة مؤرخة في ١٤ أيار / مايو ١٩٧٤ وموجهة من الأمين العام لحزب الشعب المتحد لجزر سيشل الى رئيس اللجنة الخاصة
٢٠٩		المرفق الخامس — تقرير اللجنة الفرعية الأولى
٢١٠		الفصل الحادي عشر — أرخبيل كومورو [A/9623/Add. 4 (Part II)]
٢١١	١ — ١١	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢١١	١ — ١٠	باء — قرار اللجنة الخاصة
٢١٣	١١	المرفق — وثيقة عمل أعدتها الأمانة العامة
٢١٦		

المحتويات (تابع)

الصفحة	المقررات	
٢٢٨	٦-١	الفصل الثاني عشر - الصحراء الأسبانية [A/9623/Add.4(Part II)] . . .
٢٢٨	٥-١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٢٩	٦	باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٣٠		مرفق - وثيقة عمل أعدتها الأمانة العامة
٢٤٢	٤-١	الفصل الثالث عشر - جبل طارق [A/9623/Add.4(Part II)]
٢٤٢	٣-١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٤٢	٤	باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٤٣		مرفق - وثيقة عمل أعدتها الأمانة العامة
٢٥٤	٤-١	الفصل الرابع عشر - الصومال الفرنسي [A/9623/Add.4(Part II)]
٢٥٤	٣-١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٥٤	٤	باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٥٦		مرفق - ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

الفصل السابع

[A/9623/Add.1(Parts I and II)]

الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة خلال المدة السابقة على ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ١ — ١٧
٢	
٥	باء — التطورات المتصلة بالمسألة منذ ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ١٨ — ٢٧
١٥	جيم — نظر اللجنة الخاصة من جديد في المسألة ٢٨ — ٣١

المرفقات

١٩	المرفق الاول — أوراق العمل التي أعدتها الأمانة العامة ١٩
	المرفق الثاني — ألف — القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ٩٦٠ المعقودة في ١٥ آذار / مارس ١٩٧٤ ١٩
	باء — القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ٩٧١ المعقودة في ٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ٥٧
٦٣	المرفق الثالث — مذكرة من الرئيس ٦٣
	المرفق الرابع — رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار / مايو ١٩٧٤ من المراقب الدائم لغينيا — بيساو لدى الأمم المتحدة ، موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة ٦٤
	المرفق الخامس — برقية مؤرخة في ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ من رئيس جبهة تحرير موزامبيق ، موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة ٦٦

الفصل السابع

الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة خلال المدة السابقة

على ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤

١ - نظرت اللجنة الخاصة في المسألة خلال المدة السابقة على سقوط النظام الاستعماري فـي البرتغال ، في جلساتها الممتدة من الجلسة ٩٥٢ الى الجلسة ٩٦٠ المعقودة في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير الى ١٥ آذار/مارس ، والجلسة ٩٦٣ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ، والجلسة ٩٦٦ المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ، والجلسة ٩٦٩ المعقودة في ٣ نيسان/ابريل ، والجلسة ٩٧١ المعقودة في ٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ .

٢ - وقد وضعت اللجنة الخاصة في اعتبارها اثناء نظرها في هذا البند أحكام قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن ، والتي تتضمن على وجه الخصوص القرار ٣١٦٣ (د - ٢٨) المؤرخ فـي ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والذي طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١١ منه من اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذاً فوراً تاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام بصفة خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين " . كذلك أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٣١١٣ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، كما حرصت اللجنة على المراعاة الواجبة لقرارات مجلس الامن الوثيقة الصلة بالموضوع ، حول هذه المسألة .

٣ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة اثناء نظرها في هذه المسألة أوراق عمل أعدتها الامانة العامة (أنظر المرفق الاول للفصل الحالي) وتحتوى على معلومات عن التطورات التي حدثت فـي الاقاليم خلال الفترة السابقة على نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، وكذلك كان معروضا على اللجنة رسالة موجهة الى رئيسها مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٤ من ممثل لبنان الدائم لدى الامم المتحدة (A/AC.109/440) .

٤ - قررت اللجنة الخاصة في جلساتها ٩٥٢ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير بدون اعتراض دعوة السيد بيتر برنغل من الصنداى تايمز اللندنية لالقاء بيان بشأن هذا البند ، وقد ألقى السيد برنغل بيانا في الجلسة ٩٥٣ المعقودة في ٥ آذار/مارس كما أجاب على سؤال وجهه اليه ممثل ساحل العاج (A/AC.109/PV.953) . وقد ألقى الرئيس وممثلا الهند والكونغو وبيانات في هذا الصدد (A/AC.109/PV.953) .

اشتراك حركات التحرير الوطنية

- ٥ — قامت اللجنة الخاصة بناء على قرار اتخذته في دورة سابقة وأقرته بعد ذلك الجمعية العامة ، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة ممثلين عن حركات التحرير الوطنية في الاقاليم الافريقية الواقعة تحت السيطرة البرتغالية للاشتراك بصفة مراقبين في مداولاتها حول هذا البند .
- ٦ — وبناء عليه مثلت حركات التحرير الوطنية الآتية في جلسات اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند :

الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا

السيد مانغالي تولا

الجبهة الشعبية لتحرير انغولا

المسيد مانويل جورج

جبهة تحرير موزامبيق

السيد شرف الدين خان

الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر

السيد جوزيه ادوارد واراوجو

السيد ابيليو مونتيرود وارتيه

السيد جون دا سيلفا

- ٧ — وفي الجلسة ٩٥٣ المعقودة في ٥ آذار/مارس ألقى السادة جورج وتولا وغان بياناتهم (A/AC.109/PV.953) . وفي الجلسة ٩٥٤ المعقودة في ٧ آذار/مارس ، ألقى السادة خـان وجورج وتولا بيانات ردأ على سؤال من ممثل ساحل العاج (A/AC.109/PV.954) . وفي الجلسة ٩٦٦ المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ، ألقى السيد ~~د مونتيرود وارتيه~~ بيـانـان (A/AC.109/PV.966 و Corr.1) وفي الجلسة (٩٧١ المعقودة في ٥ نيسان/ابريل ، ألقى السيد مونتيرود وارتيه بيان جديد (A/AC.109/PV.971) .

المداولة العامة

- ٨ — عقدت اللجنة الخاصة مداولاتها العامة بشأن هذا البند في جلسات الممتدة من الجلسة ٩٥٤ الى الجلسة ٩٥٨ المعقودة في الفترة من ٧ الى ١٣ آذار/مارس ، وأقيمت في المداولات العامة بيانات من ممثلي كل من جمهورية تنزانيا المتحدة واندونيسيا واستراليا والصين وذلك في الجلسة ٩٥٤ (A/AC.109/PV.954) ، والجمهورية العربية السورية والعراق وسيراليون في الجلسة ٩٥٥ (A/AC.109/PV.955) ، وافغانستان وشيلي وبلغاريا والدانمرك وايران ومالي في الجلسة ٩٥٦ (A/AC.109/PV.956) وتونس والكرغزو واشيوييا وتشيكوسلوفاكيا وترينيداد وتوباغو في الجلسة ٩٥٧

(A/AC.109/FV.957) ، ويوفوسلافيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وساحل العاج في
الجلسة ٩٥٨ (A/AC.109/FV.958) .

مشروع قرار بشأن هذا البند

٩ - قدم ممثلا اثيوبيا وترينيداد وتوباغو في الجلسة ٩٥٩ المعقودة في ١٤ آذار/مارس مشروع قرار بشأن هذا البند (A/AC.109/L.926/Rev.1) ، اقترحه كل من اثيوبيا وأفغانستان وبلغاريا وترينيداد وتوباغو وتشيكوسلوفاكيا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وساحل العاج وسيراليون والعراق والكونغو ومالي ويوفوسلافيا . وانضم الى مقدمي مشروع القرار فيما بعد كل من اندونيسيا والهند .

١٠ - والقي ببيانات في نفس الجلسة كل من الامين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية لـدى الامم المتحدة وممثل ترينيداد وتوباغو والرئيس (A/AC.109/FV.959) .

١١ - وفي الجلسة ٩٦٠ المعقودة في ١٥ آذار/مارس وبعد ان ألقى ممثل الهند ببيان (A/AC.109/FV.960) ، أقرت اللجنة الخاصة مشروع القرار دون اعتراض (انظر المرفق الثاني (ألف) لهذا الفصل) . ثم أقيمت بيانات من ممثلي كل من الدانمرك وفنزويلا ومن الرئيس (A/AC.109/FV.960) .

١٢ - وأحيل نص القرار (A/AC.109/439) الى رئيس مجلس الأمن برسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس (S/11247) . كما أحييت نسخ من القرار الى جميع الدول ، والى الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية .

المفاوضات المبلغ عن عقد ها بين البرتغال والولايات المتحدة الأمريكية

١٣ - في الجلسة ٩٦٠ المعقودة في ١٥ آذار/مارس وبعد بيان من ممثل الهند وبيان من الرئيس (A/AC.109/FV.960) ، خولت اللجنة الخاصة رئيسها أن يسعى للحصول على ايضاحات من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ما قيل عن مفاوضات بين هذه الحكومة وبين حكومة البرتغال فيما يتعلق بقواعد عسكرية معينة تابعة للولايات المتحدة . وفي الجلسة ٩٦٣ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس قرأ الرئيس على اللجنة نص رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٤ تلقاها من نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة (انظر المرفق الثالث لهذا الفصل) .

مشروع قرار يتعلق بجزر الرأس الأخضر

١٤ - درست اللجنة الخاصة في جلساتها ٩٦٦ و ٩٦٩ و ٩٧١ المعقودة في ٢٩ آذار/مارس و ٣ و ٥ نيسان/ابريل نواحي معينة من المسألة التي تتعلق بجزر الرأس الأخضر ، وقد ألقى

ممثل الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر بياناً في الجلسة ٩٦٦ (A/AC.109/PV.966 و Corr.1) . وقد قررت اللجنة بدون اعتراض ، بعد استماعها الى بيانات من ممثلي الهند والكونغو ومن الرئيس (A/AC.109/PV.966 و Corr.1) أن المعلومات التي زودها بها الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر ينبغي أن تدفع على أوسع مدى ممكن ، عند الاقتضاء .

١٥ — وقدّم ممثل الهند في الجلسة ٩٦٩ مشروع قرار (A/AC.109/L.937) . اشترك في اقتراحه في النهاية كل من اثيوبيا وافغانستان واندونيسيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية والعراق والكونغو والهند ويوغوسلافيا .

١٦ — وفي الجلسة ٩٧١ المعقودة في ٥ نيسان/ابريل ، وبعد بيان من ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة (A/AC.109/PV.971) ، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار بدون اعتراض (انظر المرفق الثاني بـ١ لهذا الفصل) . والقيت بيانات من ممثلي كل من فنزويلا والدانمرك وساحل العاج (A/AC.109/PV.971) . كما ألقى كل من ممثل الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر ورئيس اللجنة ببيان (A/AC.109/PV.971) .

١٧ — وقد أُحيل نص مشروع القرار (A/AC.109/445) الى رئيس مجلس الامن (S/11261) في ١١ نيسان/ابريل ، واحيلت ايضا نسخ من القرار الى جميع الدول والى الوكالات المتخصصة والى المنظمات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية .

باء — التطورات المتصلة بالموضوع منذ ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤

١٨ — فيما يلي سرد لسلسلة الاحداث الجديدة المتصلة بالموضوع التي حدثت منذ ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ . ففي أثناء تلك الفترة ظل الرئيس ، واضعا في اعتباره المسؤولية الخاصة للجنة الخاصة تجاه الاقاليم المعنية ، وتنفيذا للمهمة الموكلة اليه من اللجنة الخاصة ومن الجمعية العامة ، على اتصال وثيق ومستمر بقيادة حركات التحرير الوطنية وبالأمين التنفيذي للجنة التنسيق من أجل تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وكذلك بالأمين العام ، مواصلا جهوده للمساعدة في التنفيذ السريع لقرارات الامم المتحدة بهذا الصدد .

١٩ — وتلقت اللجنة الخاصة رسالة من اللجنة التنفيذية لجبهة تحرير موزامبيق تحتوي على نص بيان صادر عن اللجنة التنفيذية في ٢٧ نيسان/ابريل بخصوص الاحداث في البرتغال (A/AC.109/L.942) وفيما يلي نص البيان :

” بيان من اللجنة التنفيذية لجبهة تحرير موزامبيق بشأن الاحداث في البرتغال ”

” في يوم ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ علمنا من الاناعات بالانقلاب الذي قامت به القوات المسلحة في البرتغال والذي أسفر عن اسقاط حكومة مارسيلو كايانو وحلول عصبة

الخلاص الوطني ' محلها . وتقصد هذه الحركة ، حسب قول المسؤولين عنها ، التمسك
بإيجاد حل للأزمة الحالية التي يمر بها النظام البرتغالي والمجتمع البرتغالي بعد ١٣ سنة
من الحرب الاستعمارية .

" ان الانقلاب الذي حصل لا يمكن النظر اليه بمعزل عن الاحداث ، فهو نتيجة
للوعي الجديد لدى قطاعات متزايدة من الشعب البرتغالي بأن الغرض من الحروب
الاستعمارية التي شنها نظام الحكم الفاشي هو خنق آماني الشعوب المستعمرة في الاستقلال
والحرية ، وأن هذه الحرب هي ضد رغبة الشعب البرتغالي نفسه في الرخاء وفي الديمقراطية
السياسية والاجتماعية .

" واننا في هذا الوقت لنحيي في المقام الأول القوى الديمقراطية البرتغالية التي
ظلت لسنوات كثيرة تعارض بنشاط وشجاعة تلك الحرب الاستعمارية . وان هذا الوعي
المتزايد ليرتبط ارتباطا وثيقا بتأكيد الارادة الصلبة لشعب موزامبيق ، ولشعوب أنغولا
وفينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر ، في تحقيق الاستقلال والحرية ، تلك الارادة التي تجسدت
في الكفاح المسلح من أجل التحرير الوطني ، هذا الكفاح الذي ينمو باطراد ، والذي
وصل بالفعل الى مناطق حيوية في بلادنا .

" ان تزامن وقوع الأزمة في نظام الحكم في البرتغال مع التقدم العظيم لكفاح التحرير
الوطني في موزامبيق على مدى السنتين الماضيتين ليس محض مصادفة ، وانما هو برهان
جديد على ما لكفاحنا من وقع على الحالة في البرتغال . لقد كان العامل الحاسم بالنسبة
للحالة في البرتغال والمستعمرات ، ولا يزال ، هو كفاح شعوبنا ، وان القضية الأساسية
التي يتوقف عليها حل كافة المشاكل هي قضية استقلال شعوب موزامبيق وانغولا وفينيا -
بيساو وجزر الرأس الأخضر ، وكذلك المستعمرات البرتغالية الباقية .

" وبالنسبة لشعب البرتغال فان الاعلانات التي صدرت عن قادة الانقلاب حتى
الآن ، اذا وضعت المبادئ التي تحتوى عليها موضع التنفيذ ، ستكون بلا شك خطوة الى
الامام في اتجاه اقامة الديمقراطية في البرتغال ، وان الشباب الذين انشغلوا بالعمل من
أجل وضع حد لثمانية وأربعين عاما من الحكم الدكتاتوري المتواصل للبرتغال ، والعاملين
على تحقيق آماني الشعب البرتغالي في تحقيق حقه المشروع في الديمقراطية والحرية
والاستقلال الحقيقي ، هم نفس الشباب الذين تفهموا ، حين أرسلوا للقتال ضد شعبنا ،
الطبيعة غير العادلة للحرب التي أشركوا فيها ، وشخصية النظام الذي أجبرهم على التضحية
بحياتهم دفاعا عن مصالح تتعارض مع مصالح شعبهم ؛ وان اقامة الديمقراطية في البرتغال
سيكون انتصارا للشعب البرتغالي ، وهو انتصار سنسر له كثيرا .

" أما بالنسبة لشعب موزامبيق ، تحت قيادة جبهة تحرير موزامبيق ، فقد كان
التعريف لعدوهم الحقيقي نقطة مبدئية أساسية . ان عدو شعب موزامبيق ليس الشعب
البرتغالي الذي هو ذاته ضحية للفاشية ، وانما النظام الاستعماري البرتغالي . فقد توصل
قطاع مهم من الجيش البرتغالي نفسه الى الفهم بأنه لا يدافع عن مصالح شعبه في هذه
الحرب الاستعمارية ، حين شعر باستياء الرأي العام البرتغالي المتزايد ازاء هذه

الحرب التي تشنها البرتغال في المستعمرات . وإذا كان كفاحنا قد أسهم بهذه الطريقة في كفاح شعب البرتغال ضد الفاشية وفي الحصول على حقه في الديمقراطية ، فإن منظمة تحرير موزامبيق لا تملك إلا أن تهنيئ نفسها على ما أسهمت به ؛ ولكن ، كما أن للشعب البرتغالي الحق في الاستقلال والديمقراطية ، فإن هذا الحق ذاته لا يمكن إنكاره على شعب موزامبيق . اننا نقاتل من أجل هذا الحق الأولي والأساسي ، وان أهداف جبهة تحرير موزامبيق واضحة : وهي الاستقلال التام والكامل لشعب موزامبيق وتصفية الاستعمار البرتغالي . ان شعب موزامبيق لهو كيان منفصل تماما عن الشعب البرتغالي ، ولـه شخصيته السياسية والثقافية والاجتماعية ، وهي شخصية لن تتحقق الا باستقلال موزامبيق .

" اننا لا نقاتل لنكون برتغاليين سود البشرة ، وانما نقاتل لتأكيد ذاتنا كموزامبيين ، وهذا لا يعني احتقار الشعب البرتغالي أو أي شعب آخر . وان منظمة تحرير موزامبيق لتؤكد مرة أخرى في هذا الصدد رغبتها في التعاون التام مع جميع شعوب العالم على أساس من الاستقلال والمساواة والاحترام والمصالح المتبادلة . وتؤكد منظمة تحرير موزامبيق مرة أخرى أن تعريف الموزامبيقي ليس له صلة باللون أو الأصل العنصري أو العرقي أو الديني أو غير ذلك ، وان أعضاء جبهة تحرير موزامبيق هم موزامبيقيون ملتزمون ببرنامج الجبهة في الكفاح ضد الاستعمار البرتغالي من أجل استقلال موزامبيق ، وليست جبهة رهيبة موزامبيقي منظمة عنصرية ، كما انها لا تشن حربا عنصرية . اننا نؤكد هنا من جديد ما سبق وان أعلنه في تموز/يوليه ١٩٧٢ حين افتتحن جبهة جديدة من اننا ان نبدأ الكفاح فسي مانیکا وسوفالا حيث يستقر قطاع مهم من الجالية البرتغالية في بلادنا ، فاننا نؤكد من جديد أن كفاحنا ليس موجها ضد هم ، وان انتصارنا لن يفيد الا أولئك الذين يعيشون من عملهم الشريف ، الذين يعانون من الاستغلال الاستعماري الفاشي ، وان شعب موزامبيق ليمد يده في اخاء الى الجنود البرتغاليين والى الشعب البرتغالي للاشتراك في جهد مشترك نحو التحرير . واننا في الوقت الذي نرحب فيه بالدعم المتزايد من الموزامبيقيين البيض من أجل الكفاح في سبيل التحرير الوطني ، فاننا نود أن نحذر قطاعات معينة من السكـان الاوروبيين في موزامبيق من محاولات القوات المغالية في العنصرية ، التي تشجعها البلدان العنصرية المجاورة ، لتحويل كفاحنا المسلح من أجل التحرير الى حرب شاملة بين البيض والسود . ان الغرض من هذه المناورة هو جعل المستوطنين البيض يشتركون اشتراكا فعالا في قهر شعبنا ، وان هذا النهج يجعلهم أداة في يد قوات أخرى ولا يخدم مصالحهم ولا مصالح الشعب الموزامبية . "

" ان مقاصد كفاحنا ان هي الحرية والاستقلال واعادة تأكيد شخصيتنا ، وان مقاتلي جبهة تحرير موزامبيق ليسوا جنودا محترفين ، بل هم شعب موزامبيق تحت السلاح . انهم أولا وقبل كل شيء مقاتلون سياسيون حملوا السلاح من أجل أن يضعوا حدا للعنف اليومي للسيطرة الاستعمارية والاستغلال والقهر الاستعماريين . وان الأمر متروك للحكومة البرتغالية فيما اذا كانت ستتعلم من التجربة السابقة وتفهم أن هذه الحرب لن تنتهي الا بالاعتراف بحق الشعب الموزامبيقي في الاستقلال ، بقيادة منظمة تحرير موزامبيق التي هي الممثل الحقيقي والشرعي له ، وان أية محاولة للهروب من المشكلة الحقيقية لن تؤدي الا الى

تضحيات جديدة يمكن تفاديها هي الأخرى . ان الطريق الى حل المشكلة واضح : وهو الاعتراف بحق شعب موزامبيق في الاستقلال . فاذا كان هدف الانقلاب هو العثور على صيغة جديدة لادامة اضطهاد شعبنا فاننا نحذر قادة البرتغال من أنهم سيواجهون تصميمنا الاكيد . فقد تحمل شعب موزامبيق على مدى عشر سنوات من الكفاح البطولي المسلح تضحيات هائلة وسالت دماء خيرة ابنائه وبناته دفاعا عن مبدأ سيادته كأمة حرة ومستقلة ، وهو مبدأ غير قابل للتصرف . ان شعب موزامبيق ، وقد قوى عوده سياسيا وعسكريا ، وشجعه النجاح المتزايد للكفاح المسلح من أجل التحرير الوطني ، وهو الآن أكثر اتحادا منه في أى وقت مضى تحت قيادة جبهة تحرير موزامبيق ، لن يتراجع عن أية تضحية لضمان حقوقه وتحقيق آماله الاساسية . اننا لا نقبل أن تكون الديمقراطية للشعب البرتغالي ستارا لمنع الاستقلال عن شعبنا ، وكما أظهر عصر كايانو أن الفاشية الليبرالية شيء لا وجود له ، يجب أن يكون مفهوما كذلك انه لا يوجد شيء اسمه استعمار ديمقراطي .

"ومن المهم في هذه اللحظة أن تواصل كافة القوى المتضامنة مع شعب موزامبيق ومع شعوب أنغولا وفينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر وسان تومي وبرينسيبي ، عملها من أجل الاعتراف بحقنا في الاستقلال التام ، ويجب عليها أن تظل يقظة في وجه أية مناورات تهدف الى سد الطريق أمام عملية تحررنا الكامل ، تلك المناورات التي قد لا تأتي فقط من الحكومة البرتغالية ولكن من الانظمة القائمة في افريقيا الجنوبية وروديسيا العنصرية . ومن الضروري كذلك أن تزيد القوى التي تدعم كفاحنا من مساعداتها في مختلف أشكالها لحركات التحرير حتى تتحقق بانتهاء الاستعمار البرتغالي أمانا شعبنا ، التي هي آمال الانسانية جمعاء " .

٢٠ - وفي ٩ أيار/مايو أصدر الرئيس ، بالاشتراك مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى ومع رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، بيانا يتعلق بالاحداث الجديدة في البرتغال (A/AO.109/447) ، هذا نصه :

"بيان مشترك صادر عن رئيس لجنة الاربعة والعشرين الخاصة ، السيد سالم احمد سالم ، ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى ، السيد ادوين اوفيبه اوفبو ، ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، السيد راشلي أ . جاكسون

١ - تابعنا باهتمام بالغ باعتبارنا رؤساء لهيئات تابعة للأمم المتحدة تهتم اهتماما مباشرا بمشاكل الجنوب الافريقي ، الاحداث الجارية في البرتغال منذ الاطاحة بالسيد مارسيلو كايانو . وان نهجنا المشترك ينبغي النظر اليه في اطار ترابط المشاكل في المنطقة ، ان أنه من المعروف أن الحالة في انغولا وموزامبيق ، لها صلة هامة بكفاح الشعوب المغلوبة على أمرها في ناميبيا وزمبابوى وافريقيا الجنوبية .

٢- وينبغي الزأر الى التاورات الجارية في البرتغال في الارها الصحيح فأولى الملاحظات واهمها - وهو أمر واضح للعيان - هي أن نهاية عهد كايانو اما هي دليل واضح على افلاس الاستعمار البرتغالي ، وهي اعتراف بعدم جدوى الحرب الاستعمارية الدامية التي تشنها القوات المسلحة البرتغالية في أنغولا وموزامبيق ، وفي الاجزاء المحتلة بصفة غير شرعية في غينيا بيساو . فاذا أدرك العالم أن السبب في الانقلاب الحالي في البرتغال يرجع الى الحرب الاستعمارية غير المجدية في أفريقيا ، كما تؤكد ذلك على ما بيد وكل التقارير حتى الآن ، أصبح من المهم بنفس القدر أن ندرك أن التغييرات التي أحدثها أولئك الذين تسلموا زمام السلطة في البرتغال لم تكن لتحدث لولا فعالية وتصميم ومرونة وتضحية شعوب الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية وحركات تحريرها الوطنية .

٣- وبالرغم من ان التاورات في البرتغال ذاتها هي أمر ينسب للشعب البرتغالي ، فان لهذه التطورات آثارا خطيرة على الحالة العامة في الجنوب الافريقي . وفي هذا الصدد فقد تابعنا عن كثب مختلف البيانات التي قيل ان المتحدثين باسم العصبة العسكرية البرتغالية قد أدلوا بها ، وقد لاحظنا بخيبة أمل أن هذه البيانات لا تزال تفتقر الى الانسجام مع موقف الامم المتحدة ازاء قضايا انتهاء الاستعمار .

٤- ان الأمم المتحدة لم تنثن مطلقا عن تأييدها للتحرير الكامل للأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، فلقد دعت الجمعية العامة ودعا مجلس الامن ولجنة الاربعة والعشرين الخاصة ، في مناسبات عديدة ، حكومة البرتغال الى اتخاذ التدابير الضرورية لانهاء الفوري لحكمها الاستعماري في أنغولا وموزامبيق وجزر الرأس الأخضر . واننا نعتقد ان الوضع الناشئ في البرتغال يتيح الفرصة للنظام الجديد لأن ينفذ بشكل كامل وتام السياسة الخاطئة التي سار عليها أسلافه ؛ فعلى نظام الحكم الجديد الاعتراف فحسب بالحق الشرعي لشعوب أنغولا وموزامبيق وجزر الرأس الأخضر في تقرير المصير والاستقلال ، بل وان يتخذ من الآن فصاعدا تدابير محددة وحاسمة لتحقيق الممارسة الفعلية لهذا الحق .

٥- واننا نكرر هنا النداءات العديدة التي اصدرتها الأمم المتحدة في السابق ، بأن تدخل السلطات البرتغالية فورا في مفاوضات مع جبهات التحرير الوطنية المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية ، بغرض انتهاء الاحتلال البرتغالي في تلك الاقاليم ، وبهذا السبيل وحده يمكن فتح عهد جديد واثم في العلاقات بين البرتغال وشعوب الاقاليم الواقعة حاليا تحت سيطرتها ، وبمثل هذه الخطوات يمكن ان يصدق ظن الذين يتطلعون بتفاؤل الى برتغال جديدة ؛ ان أن التغييرات الحالية لن يكون لها معنى بالنسبة للأغلبية الافريقية المضطهدة في أنغولا وموزامبيق وجزر الرأس الأخضر ما لم تؤد الى تحول كامل للموقف الحالي ، وان ما أشار اليه بيان اللجنة التنفيذية لجبهة تحرير موزامبيق المؤرخ في ٢٧ نيسان /ابريل ١٩٧٤ بأنه (لا يوجد شيء اسمه استعمار ديمقراطي) هو صحيح تماما .

٦- ان أية مراوغة من جانب السلطة البرتغالية وأي فحش سيؤدى ان بالعالم

الى الاعتقاد بأن التغييرات التي حدثت في السياسة البرتغالية بالنسبة لافريقيا هي مجرد تغيير في التكتيك والاستراتيجية وليس تغييرا جوهريا ، ويديهي أن تغييرا كهذا ليس مقبولا لحركات التحرير ولن تقبله الامم المتحدة .

٧- ومن دواعي التشجيع تلك المطالبات القوية للحرية والاستقلال التي تنادي بها مختلف القطاعات في الرأي العام داخل البرتغال ، واننا نعتقد أن هذه المطالبات لهي من أهم نتائج الاحداث الاخيرة . كما اننا نشعر ان المجتمع الدولي يجب عليه ليس فحسب ان يواصل جهوده الحالية في تدعيم حركات التحرير بل يجب عليه في الواقع ان يكثف أنشطته من أجل توجيه أقصى ضغط ممكن على أولئك الذين يصممون على اخماد الاصوات العاقلة والايجابية التي تنادي بالحرية والاستقلال لأنغولا وموزامبيق وجزر الرأس الأخضر، وجلاء قوات الاحتلال البرتغالي جلاء تاما عن غينيا بيساو .

٨- لقد كان ينبغي منذ وقت ماويل وضع نهاية لليؤس والقهر اللذين تعانيهما الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، واننا نأمل أن تدرك السلطات في البرتغال متطلبات الساعة وان تنتهز الفرصة التي أوجدتها بنفسها . كما أننا نؤمن ايمانا راسخا ان هذه هي اللحظة المناسبة للحلفاء العسكريين للبرتغال ، وكذلك لشركائها في التجارة ، لأن يظهروا حسن نواياهم تجاه افريقيا والتزامهم بمبادئ الأمم المتحدة وذلك باتخاذ التدابير التي ترمي الى انهاء كافة أشكال الاستعمار البرتغالي في افريقيا الى الأبد . وفي رأينا أن هذا المسلك هو كذلك في صالح شعب البرتغال نفسه .

٩- أما نحن رؤساء الهيئات الثلاث المسؤولة عن متابعة الحالة في جنوبي افريقيا ، فسنبذل من جانبنا العمل على تحقيق هذا الهدف ؛ وهو الاستقلال التام والكامل لأنغولا وموزامبيق والأقاليم الأخرى في الجنوب الافريقي .

٢١- وفي ١٧ أيار/مايو أصدر الامين العام البيان التالي حول الموضوع :

" بيان من الامين العام مؤرخ في ١٧ أيار/مايو ١٩٧٤

" تتبعت باهتمام كبير التغييرات الاخيرة التي حدثت في البرتغال والتي أدت الى تكوين حكومة جديدة برئاسة سعادة الجنرال انطونيو دي سبينولا .

" وقد ذكر أن القادة الحاليين للبرتغال قد أشاروا قبل تشكيل الحكومة الى عزمهم على البحث عن الطرق والوسائل التي تؤدي الى وضع نهاية للصراع المبرر في الأقاليم الافريقية وهو الصراع الذي أدى على مدى أربعة عشر عاما الى اراقة الكثير من الدماء والى معاناة ومصاعب لكل الذين دخلوا فيه ولا سيما السكان المدنيين في الاقاليم المعنية .

" انني أومن ايمانا ثابتا ان قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن توفر الاساس الوحيد لايجاد حل سلمي لتلك الصراعات المحزنة ، وهو أمر حيوي ليس لمصالح افريقيا فحسب بل ولمصالح البرتغال نفسها . وانني ان أضغ في اعتباري هذه القرارات ، لآمل

باخلاص في أن حكومة البرتغال الجديدة ستعترف بحق الشعوب في الاقاليم وفي تقرير المصير والاستقلال ، وستبدأ في مفاوضات لهذا الغرض مع حركات التحرير الافريقية المعنية بدون ابطاء حتى يمكن استتباب السلم .

" وبديهي أنني على استعداد لتقديم أية مساعدة تتطلبها المفاوضات ، بل ان الجمعية العامة قد طلبت ذلك مني في الواقع في قرارها ٢٠١٨ (د - ٢٧) ."

٢٢ - وفي ٢٠ أيار/مايو نقل المراقب الدائم لفيينيا بيساو لدى الامم المتحدة الى اللجنة الخاصة بيانات تتعلق بجزر الرأس الأخضر (انظر المرفق الرابع لهذا الفصل) .

٢٣ - في ٢٤ تموز/يوليه قام الممثل الدائم للبرتغال لدى الامم المتحدة بزيارة رئيس اللجنة في مكتبه بمقر الامم المتحدة وأبلغه بالتطورات الاخيرة المتعلقة بمسألة الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، وقد تبادل الرئيس والممثل الدائم للبرتغال وجهات النظر بشأن هذه الامور وغيرها من المسائل موضوع الاهتمام المشترك ، وفي نفس اليوم تلقى الرئيس الرسالة التالية من الممثل الدائم : (A/AC.109/452)

" بالاشارة الى المحادثة التي جرت بيننا هذا الصباح أشرف بابالافكم أن حكومة البرتغال تعزز التعاون مع اللجنة الخاصة .

" واننا نعتبر ان هذا التعاون سيسهم في تأكيد وتعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعده ."

وقد رد الرئيس برسالة مؤرخة في ١ آب/اغسطس ١٩٧٤ موجهة الى الممثل الدائم : (A/AC.109/453) ذكر فيها ما يلي :

" تشرفت بتلقي رسالتكم المؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، وقد أطلعت اعضاء اللجنة الخاصة عليها .

" وأود أن أعرب عن ارتياحي لقرار حكومتكم بالتعاون مع اللجنة الخاصة وأن أؤكد لكم ، بصفتي رئيس اللجنة ، أنني على استعداد في أى وقت للتشاور معكم في الأمور ذات الاهتمام المشترك ."

٢٤ - وقام الامين العام بزيارة للبرتغال ، بدعوة من رئيسها ، في الفترة من ٢ الى ٤ آب/اغسطس ، وصدر بيان صحفي عن الزيارة جاء فيه ما يلي :

" في اثناء اقامة الامين العام في لشبونة استقبله رئيس جمهورية البرتغال الجنرال انطونيو دى سبينولا ، وتحدثا في أمور ذات طابع دولي ، لاسيما فيما يتعلق بالاقاليم الافريقية التي تديرها البرتغال .

" كما استقبل الامين العام كل من رئيس الوزراء ، الكولونيل فاسكو غونسالفيز ، وزير الخارجية ، الدكتور ماريو سواريز ، ودار الحديث حول نفس الموضوعات وقد حضر اجتماعات الامين العام مع وزير الخارجية كل من وزير الدفاع ، المقدم ماريو فيرمينو نيغيل ، ووزير التنسيق بين الاقاليم ، الدكتور انطونيو دى الميدا سانتوس .

" وقد شرح الأمين العام موقف الأمم المتحدة بشأن مسألة الأقاليم الأفيريقية الواقعة تحت الإدارة البرتغالية ، كما تعكسه قرارات الأمم المتحدة الوثيقة الصلة بالموضوع كما شرح وجهات النظر التي عبر له عنها رؤساء الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية وزعماء حركات التحرير في هذا الشأن .

" وفي مجرى الحديث عن موضوع التعاون مع الأمم المتحدة ، تعرض النقاش للطرق والوسائل التي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد بها في عملية تصفية الاستعمار ، بقصد تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكان تلك الأقاليم .

" وقد فصلت حكومة البرتغال موقفها حول هذه الموضوعات ، في إطار القانون الدستوري الجديد رقم ٧٤/٧ المؤرخ في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، وبيان الرئيس سبينولا المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه بشأن الأقاليم الأفريقية التي تديرها البرتغال ، وهو الموقف الذي تعكسه مذكرة مقدمة من الحكومة ، مؤرخة في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٤ ، سلمت إلى الأمين العام في نهاية زيارته إلى لشبونة " .

وقد عمت المذكرة المؤرخة في ٣ آب/أغسطس ، المشار إليها أعلاه ، في وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/9694-S/11419) (١) . كما أحال الأمين العام نص المذكرة إلى رئيس اللجنة الخاصة لابلاغها إلى أعضاء اللجنة ، وذلك بمذكرة مؤرخة في ٦ آب / أغسطس ١٩٧٤ (A/AC.109/454) وفيما يلي نص المذكرة :

" مذكرة من حكومة البرتغال

" ١ - أثناء الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم ، إلى البرتغال ، فصلت حكومة البرتغال موقفها بشأن مسألة الأقاليم الأفريقية الواقعة تحت إدارتها وذلك في إطار القانون الدستوري الجديد رقم ٧٤/٧ المؤرخ في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٤ وبيان الرئيس سبينولا الصادر يوم السبت ٢٧ تموز/يوليه .

" ٢ - وهذا الموقف هو كما يلي :

" (١) التعاون مع الأمم المتحدة

" ان حكومة البرتغال ، ان تؤكد من جديد التزاماتها فيما يتعلق بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ، وتمشيا منها مع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تتعهد بالتعاون التام مع الأمم المتحدة في تنفيذ احكام الميثاق ، والاعلان ، والقرارات ذات الصلة بالموضوع المتعلقة بالأقاليم الواقعة تحت إدارة البرتغالية .

(١) للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة التاسعة والعشرون ، الملحق لتموز/يوليه ، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٤ .

” (٢) وحدة اراضي الاقليم وسلامتها الاقليمية

” تؤكد حكومة البرتغال من جديد اعترافها بحق تقرير المصير والاستقلال لجميع الاقاليم فيما وراء البحار الواقعة تحت ادارتها ، وتلتزم بالتأييد الكامل للوحدة الاقليمية والسلامة الاقليمية لكل اقليم ، وستعارض اية محاولة انفصالية أو محاولة لتفتيت اواصر اى اقليم صادرة من اية جهة .

” (٣) غينيا بيساو

” (أ) ان حكومة البرتغال لعلى استعداد للاعتراف بجمهورية غينيا بيساو باعتبارها دولة مستقلة ، وهي مستعدة فورا للدخول في ترتيبات مع جمهورية غينيا بيساو من اجل نقل الادارة مباشرة اليها ؛

” (ب) وبناء عليه فهي ستعطي تأييدها التام لدخول غينيا بيساو في عضوية الأمم المتحدة .

” (٤) جزر الرأس الأخضر

” تعترف حكومة البرتغال اعترافا كاملا بحق شعب جزر الرأس الأخضر في تقرير المصير والاستقلال ، وهي على استعداد لتنفيذ قرارات الامم المتحدة في هذا الصدد .

” وان حكومة البرتغال ، سعيا منها للاسراع في عملية انها الاستعمار في جزر الرأس الأخضر ، لعلى استعداد للتعاون الوثيق مع الهيئات المختصة في الامم المتحدة .

” (٥) موزامبيق

” تعترف حكومة البرتغال اعترافا كاملا بحق شعب موزامبيق في تقرير المصير والاستقلال ، وهي على استعداد لتنفيذ قرارات الامم المتحدة في هذا الصدد . ولتنفيذ هذا الاعلان المبدئي ، فان حكومة البرتغال التي كانت قد اقامت اتصالات سابقة مع ممثلي جبهة تحرير موزامبيق ، ستتخذ خطوات عاجلة للدخول في مفاوضات مع جبهة تحرير موزامبيق بغرض التعجيل في عملية الاستقلال للاقليم .

” (٦) أنغولا

” تعترف حكومة البرتغال اعترافا كاملا بحق شعب انغولا في تقرير المصير والاستقلال ، وهي على استعداد لتنفيذ مقررات الامم المتحدة في هذا الصدد .

وان حكومة البرتغال ستعتزم اجراء اتصالات مبكرة مع حركات التحرير للهند* فسي
مفاوضات رسمية في اقرب وقت ممكن .

* (٧) سان تومي وبرينسيبي

* تعترف حكومة البرتغال اعترافا كاملا بحق شعب سان تومي وبرينسيبي
في تقرير المصير والاستقلال ، وهي على استعداد لتنفيذ قرارات الامم المتحدة
في هذا الصدد .

* (٨) التعاون مع الوكالات المتخصصة

* تعتبر حكومة البرتغال عن الأمل في ان تعتمد الجمعية ، حيث اتخذت
الحكومة خطوات ملموسة للتقيد الكامل بأحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ،
الى اعادة النظر في قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع ، وتمكين البرتغال من
الاشتراك الكامل في البرامج الاجتماعية والاقتصادية والمالية والتقنية للأمم المتحدة
والوكالات المتخصصة وكذلك في أنشطة هذه الهيئات .

٢٥ - وفي رسالة مؤرخة في ٦ آب/اغسطس ١٩٧٤ ، نقل القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
للبرتغال لدى الامم المتحدة الى الامين العام نص القانون الدستوري الذي اقره مجلس الدولة فسي
البرتغال في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٤ (A/9697) .

٢٦ - واحاط رئيس اللجنة الخاصة علما بارتياح كبير ، في بيان القاه نيابة عن اللجنة امام مجلس
الامن في جلسته ١٧٩١ ، المعقودة في ١٢ آب/اغسطس ، اثناء نظر المجلس في قهول غينيا بيساو
في عضوية الامم المتحدة ، بالمذكرة المشار اليها اعلاه التي تلقاها الامين العام من حكومة البرتغال ،
واعرب عن الامل في ان تتحقق الاهداف التي تضمنتها المذكرة في اسرع وقت ممكن . وقال الرئيس انه
يعتبر ان اجراء مجلس الامن ، الذي يعد رمزا للانجاز العظيم الذي حققه شعب غينيا بيساو ، قد
اظهر بشكل حاسم ان السيطرة الاستعمارية والاجنبية على الشعوب المعنوية محكوم عليها بالفشل
الاكيد ، وانه لا يمكن وقف المد الجارف لنضالها التحرري ولا عكس اتجاهه . وناشد الرئيس حكومة
البرتغال ان تتخذ التدابير اللازمة ، بالتشاور مع الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر ،
لايجاد الظروف الملائمة التي تؤدي الى تحقيق الحرية والوحدة بين شعب غينيا بيساو وجزر الرأس
الأخضر ، وان تمضي قدما حسبما تعهدت ، في الاسراع بعقد محادثات مع حركات التحرير الوطنية ،
والممثلة الحقيقية للشعب ، بهدف التعجيل بنقل السلطة الى شعبي انغولا وموزامبيق . وحذر الرئيس
من القيام بأي شيء من شأنه ان يثير الشكوك بين شعوب هذه الاقاليم حول النوايا الحقيقية لحكومة
البرتغال الجديدة ، وذكر في هذا الصدد ان امكانية عقد استفتاء عام ، التي كثيرا ما اثيرت ، قد تتم
التخلي عنها عمليا .

ولا يمكن اعتبارها غير ذلك ، لأنه لا يعقل سؤال هذه الشعوب عما اذا كانت ترغب في الحرية
ام لا بعد معاناة وتضحيات واراقة دماء على مدى عشر سنوات من اجل ضمان هذه الحرية . وقال

الرئيس انه على ثقة من ان مجلس الامم سينظر في وقت قريب جدا في مسألة دخول موزامبيق تحت القيادة التي لا تنزع لجهة تحرير موزامبيق ، وانفولا تحت القيادة الرشيدة لحركات تحريرهم الوطنية ، ودعا الرئيس كذلك الي مواصلة دعم الامم المتحدة الشعبين المضطهدين في ناميبيا وزمبابوي على استعادة حقوق الانسان الاساسية وبلوغ حقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وتضامنها معهما في ذلك ، وذكر رئيس اللجنة الخاصة في ختام حديثه ان اللجنة تتطلع الى التعاون الوثيق مع غينيا بيساو في اعمال الامم المتحدة وغيرها من اجل ازالة ما تبقى من آثار الاستعمار في كافة اشكاله ومظاهره .

٢٧ - وتحدث الممثل الدائم للبرتغال لدى الامم المتحدة في نفس جلسة مجلس الامم ، فكرر تعهدات حكومته ازاء الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وذكر ان البرتغال قد بدأت عملية انهاء الاستعمار بقبولها مباشرة بحق هذه الاقاليم في الاستقلال السياسي بالشروط وفي المواعيد التي تتقرر باتفاق متبادل . وقال ان البرتغال ، اثباتا منها لأصالتها الديمقراطية ، سترحب بوجود ملاحظين من الامم المتحدة في اية عملية انتخابية تجرى في هذه الاقاليم ؛ و اضاف انه من الواضح ، بسبب الظروف المختلفة السائدة في كل اقليم ، ان طرق تنفيذ عملية انهاء الاستعمار لن تكون واحدة في كل الاقاليم وانما تتوقف على ظروف خاصة بكل حالة ؛ و أكد الممثل الدائم من جديد نيابة عن حكومته التزامها تجاه ميثاق الامم المتحدة ، وتعهداتها بالتعاون التام الوثيق مع هيئاتها ؛ وقال ان الحكومة البرتغالية مستعدة لتعزيز عملية تصفية الاستعمار ، وتقديم كافة البيانات المطلوبة بموجب الفقرة (د) من المادة ٢٣ من الميثاق ، ولتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ والقرارات الاخرى في هذا الشأن التي تتعلق بالأقاليم الواقعة تحت ادارتها .

جيم - نظر اللجنة الخاصة من جديد في المسألة

٢٨ - طلبت اللجنة الخاصة من رئيسها ، في جلستها ٩٧٩ المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس - ١٩٧٤ ، أخذة في اعتبارها الاحداث الجديدة المتعلقة بمسألة الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، ان يصدر بيانا بالنيابة عن اللجنة ، يحدد فيه موقفها من الوضع الراهن ؛ كذلك احاطت اللجنة علما بالرسالة المؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٧٤ من الممثل الدائم للغابون لدى الامم المتحدة والموجهة الى الامم العام (A/AC.109/459) .

٢٩ - وفي الجلسة ٩٨٠ المعقودة في ٣ ايلول/سبتمبر ، استرعى الرئيس الانتباه الى برقية مؤرخة في ٢ ايلول/سبتمبر من السيد سامورا مويسيس ماشيل ، رئيس جبهة تحرير موزامبيق (انظر المرفق الخامس للفصل الحالي) .

٣٠ - والقي الرئيس في الجلسة ٩٨١ المعقودة في ٥ ايلول/سبتمبر ، بيانا يتعلق بمسألة الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية (A/AC.109/FV.981) ، وذلك تنفيذاً للمقرر المشار اليه في الفقرة ٢٨ اعلاه ، وفيما يلي نص البيان :

" (١) قامت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بدراسة اساسية لمسألة الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية خلال ١٩٧٤ ، في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير الى ٥ نيسان/ابريل ؛ وفي هذه الفترة قامت اللجنة الخاصة مرة

اخرى بدراسة دقيقة للحالة الحرجة القائمة في انغولا وموزامبيق وجزر الرأس الأخضر وسائر الأقاليم الواقعة تحت سيطرة نظام الحكم الفاشي السابق في البرتغال ، واتخذت قرارات (٢) تدعو ذلك النظام الى التوقف فورا عن كافة الحروب الاستعمارية التي يشنها ضد شعوب الاقاليم ، وذلك من اجل التنفيذ العاجل والكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يخص تلك الاقاليم ؛ كذلك ناشدت اللجنة الخاصة جميع الحكومات والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ان تقدم الى الشعوب المعنية كل مساعدة معنوية ومادية واقتصادية تلزم لاستمرار نضالها من اجل ممارسة حقها غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال .

" (٢) وفي ٢٥ نيسان /ابريل أطيح بالنظام الفاشي في لشبونة . وكانت الاطاحة بنظام كايانو برهانا فوريا واضحا على حتمية افلاس الاستعمار البرتغالي . والواقع أن العالم كله كان على علم بعدم جدوى سياسة القمع الاستعمارية التي ظل ذلك النظام يتبعها لفترة طويلة في الأقاليم الافريقية . كما كان من الواضح أن هذه التغييرات لم تكن لتتم لولا الجهود الدائبة لشعوب الاقاليم بقيادة حركات التحرير في نضالها من أجل استعادة كرامتها الانسانية وتحقيق حريتها ، في ظروف بالغة الصعوبة ومعاناة يعجز عنها الوصف . وكانت هذه التغييرات علامة على بداية عهد جديد من الامل وانتظار تحقيق الحرية والاستقلال لملايين الافريقيين في الاقاليم التي تسيطر عليها البرتغال ، ذلك الامل الذي حاربت تلك الشعوب من أجله أمدا طويلا .

" (٣) وازاء التطورات التي حدثت بعد ذلك في البرتغال أصدر رؤساء ثلاث هيئات تابعة للأمم المتحدة تهتم اهتماما مباشرا بمشاكل الجنوب الافريقي ، في ٩ ايار /مايو ، اعلانا مشتركا ، في اطار ترابط مشاكل الجنوب الافريقي ، حددوا فيه بالتفصيل وجهات نظرهم بشأن هذا الأمر (٣) . وقد أكد ذلك البيان ، على ما يذكر ، على أنه ————— الضروري للحكومة الجديدة في البرتغال ان تتخلى كلية وبصورة تامة عن السياسة الضالعة لأسلافها وان تعتمد ، لا الى الاعتراف بالحق الشرعي لشعوب الاقاليم المعنية في تقرير المصير والاستقلال فحسب ، بل والى اتخاذ تدابير محددة وحاسمة وفورية في اتجاه تحقيق هذا الهدف .

" (٤) وقد ظلت اللجنة الخاصة على اتصال وثيق ، من خلال رئيسها ، وبصفة مستمرة خلال تلك الفترة ، مع قادة حركات التحرير الوطنية ، ومع الامين التنفيذي ، للجنة التنسيق من أجل تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وبالأمين العام للأمم المتحدة ، للمساعدة في التنفيذ العاجل لقرارات الامم المتحدة حول الموضوع ، انطلاقا من المسؤولية الخاصة للجنة الخاصة ازاء تلك الاقاليم ، وتمشيا مع المهمة الموكلة اليها من الجمعية العامة في هذا الصدد .

" (٥) وتود اللجنة الخاصة أن تذكر أن حكومة البرتغال قد أعلنت ، في أعقاب تطوُّر الاحداث الأخيرة في البرتغال ، عن عزمها على التخلي بشكل قاطع عن السياسة الاستعمارية للنظام السابق ، وقبولها التام بالاحكام ذات الصلة بالموضوع في ميثاق الامم المتحدة ،

(٢) انظر المرفق الثاني ادناه .

(٣) المصدر نفسه ، الفقرة ٢٠ .

وحقق الشعوب المعنية في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان ، وتمشيا مع أحكام جميع القرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن الامم المتحدة . وان اللجنة الخاصة ، ان تكرر القول باعتقادها الجازم بأن التعاون الوثيق مع الدول القائمة بالادارة هو عنصر ضروري في التنفيذ الفعال لمهامها ، لترحب بهذه التطورات ، ولا سيما التعهد الرسمي الذي قدمته حكومة البرتغال بالتعاون الوثيق في أعمال الهيئات المختصة في الامم المتحدة من أجل تنفيذ هذه القرارات .

" (٦) وتلاحظ اللجنة الخاصة مع التقدير المساعي الحميدة للأمين العام ، وتثني على وجه الخصوص على الجهود التي بذلها في هذا الصدد خلال زيارته الاخيرة الى لشبونة .

" (٧) وتود اللجنة الخاصة ، مع احساسها بالتشجيع ازاء التطورات الاخيرة ، ان تعيد القول بايمانها الثابت بأنه لا يمكن استعادة عهد من السلم في أنغولا وموزامبيق وجـزر الرأس الأخضر وسائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ما لم تتم تصفية كاملة لا لبس فيها للاستعمار ؛ ولذلك تناشد اللجنة الخاصة حكومة البرتغال ان تترجم قبولها للمبادئ والالتزامات التي حددتها قرارات الامم المتحدة المشار اليها اعلاه الى حقائق ، وذلك كأمر له أسبقية ويدون تردد او غموض . ومن رأى اللجنة الخاصة الثابت أن أول عمل وأهم عمل يجب ان تتخذه تلك الحكومة هو الوصول بالمفاوضات الجارية مع حركات التحرير الوطنية في الاقاليم المعنية الى نتائج مرضية بدون ابطاء ، وذلك عن طريق صياغة اصول اجرائية ملموسة لنقل كل السلطات بأسرع ما يمكن الى سكان هذه الاقاليم بقيادة حركاتها التحريرية الوطنية واتخاذ كافة التدابير اللازمة فوراً لازالة جميع العقبات التي تقف في طريق استقلالهم التام والكامل ؛ وان اية ترتيبات تقصر عن هذه التدابير أو أي تأخير لا مبرر له للوصول الى حل مرضي يؤدي الى خلق عقبات في سبيل عملية انهاء الاستعمار ، وستكون لهما بذلك آثار بعيدة المدى على سلم واستقرار الاقاليم المعنية . وبهذا الصدد ترحب اللجنة الخاصة بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في الجزائر بين غينيا بيساو والبرتغال ، وتعرب عن أملها في أن تتخذ التدابير اللازمة بدون ابطاء لانهاء الاستعمار انهاء تاما في جزر الرأس الأخضر ؛ وفي نفس الوقت ترحب اللجنة الخاصة باستئناف المباحثات بين البرتغال وجبهة تحرير موزامبيق التي بدأت اليوم في لوساكا ، وتعرب عن ثقتها بان هذه المحادثات ستسفر عن اتفاق نهائي يؤدي الى الاستقلال التام لموزامبيق .

" (٨) وتود اللجنة الخاصة ان تذكر بالتقدير الخاص حركات التحرير الوطنية التي لولا مرونتها واخلاصها وتضحياتها لما كان الوضع الراهن ممكنا . وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد تأييدها المتواصل الثابت وتضامنها مع شعوب هذه الاقاليم تحت قيادة حركاتها التحريرية الوطنية في جهودها الدائمة لتحقيق الحرية والاستقلال ؛ وفي نفس الوقت تود اللجنة الخاصة ان تناشد جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمؤسسات ذات الصلة بالأمم المتحدة ان تواصل تقديم كل المساعدات المعنوية والمادية الممكنة لشعوب هذه الأقاليم وهي تدخل مرحلة جديدة وحرجة في مسعاها الشرعي لتحقيق حريتها واستقلالها .

كذلك تطلب اللجنة الخاصة من جميع الحكومات بذل جهودها قصد الاسراع في عملية
انهاء الاستعمار في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية بأقصى سرعة ممكنة * .

٣١ — وقد أحيل نص (A/AC.102/1.980) ، بتاريخ ٦ ايلول/سبتمبر ، الى القائم بأعمال
البعثة البرتغالية لدى الامم المتحدة ، وارسلت نسخ منه كذلك الى حركات التحرير الوطنية في
الأقاليم المعنية .

المرفق الأول

أوراق العمل التي أعدتها الأمانة العامة*

المحتويات

الصفحة

.....	ألف - انغولا
.....	باء - موزامبيق
.....	جيم - سان تومي وبرنسيبي
.....	دال - تيمور

التذييلات

.....	أولا - خريطة لأنغولا
.....	ثانيا - خريطة سكانية لأنغولا
.....	ثالثا - خريطة لموزامبيق
.....	رابعا - خريطة سكانية لموزامبيق

* أعدت أوراق العمل هذه ووزعت قبل ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ . انظر كذلك الوثائق A/AC.109/L.921 و Add.1 .

ألف - أنفـولا *

المحتويات

الفقرات

- | | | | |
|-----|------------------------------|-------|--------|
| ١ - | معلومات عامة | | ١ - ٨ |
| ٢ - | الكفاح من اجل التحرير الوطني | | ٩ - ٣٢ |

١ — معلومات عامة

١ — يقع اقليم انغولا جنوب خط الاستواء بين خطي العرض $٥٤'٢٢''$ جنوبا و $١٨'٣''$ جنوبا وبين خطي الطول $٥٢٤'٠٥''$ شرقا و $١١'١٤''$ شرقا ، وتبلغ مساحته $٧٠٠ ٢٤٦$ كيلومتر مربع . ويقع اقليم كله جنوب نهر الكونغو ، فيما عدا رقعة كابيندا المحصورة والتي تدار كجزء من الاقليم ، ويحدّه من الغرب المحيط الاطلسي ، ومن الشمال جمهورية الكونغو الشعبية وجمهورية زائير ، ومن الشمال الشرقي جمهورية زائير ، ومن الشرق زامبيا ، ومن الجنوب ناميبيا (أنظر التذييل الأول فيما يلي) .

٢ — وثلاثة أخماس المساحة الكلية لأنغولا تقريبا هي امتداد للهضبة الافريقية الوسطى التي تنحدر نحو الساحل بشكل درجتين ، ويمكن تمييز ثلاث مناطق جغرافية في انغولا ، فالسهل الساحلي ، بمرتفعاته التي تصل الى ٤٠٠ متر يتراوح في الاتساع بين اقل من عشر كيلومترات في جنوب بنغويلا الى اقصى استاع له ويبلغ ٢٠٠ كيلومتر في الوادي المنخفض لنهر كوانزا جنوب شرق لواندا ؛ والسهل الذي يشمل الشريط الساحلي كله البالغ طوله ٦٥٠ كيلومترا ، هو صحراء في الجنوب ولكنه يتحول تدريجيا الى سهوب في الشمال . ويعمل تيار بنغويلا الذي ينساب بمحاذات الساحل في اتجاه الشمال ، على تلطيف درجة الحرارة على طول الساحل وتقليل الترسيب (الهواطل) بشكل ملحوظ ؛ ويتزايد سقوط الأمطار من الجنوب الى الشمال ومن الغرب الى الشرق .

٣ — وتقع بين السهل الساحلي والهضبة منطقة انتقالية ذات ملامح جغرافية متباينة ويتراوح الارتفاع في هذه المنطقة بين ٤٠٠ و ١٠٠٠ مترا وترتفع تدريجيا في الشمال الى ان تصل الهضبة الرئيسية ؛ اما في الأجزاء الوسطى والجنوبية فارتفاعها فجائي . والى الشمال من هذه المنطقة تسهم الهواطل الجبلية في وجود غطاء مداري كثيف يتحول تدريجيا نحو الجنوب الى مناطق سهول كثيرة العشيب وسهوب ، وتختلف هذه المنطقة اختلافا كبيرا في الاتساع فتبلغ ذروة اتساعها عند خط العرض $١٤'٥''$ جنوبا في الجزء الشمالي من موساميدس .

٤ — وترتفع الهضبة نفسها الى حوالي ١٠٠٠ متر ، ان يتراوح ارتفاعها في الشمال والجنوب ما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ متر ، ولكنها تزداد ارتفاعا في الوسط فتصل الى ٢٥٠٠ مترا او اكثر ، خاصة على طول حافتها الغربية . ويتحدد نمط نزول الأمطار بشكل رئيسي بحسب الموقع من خط العرض ، ان يتحول المناخ من مداري ممطر في الشمال وفي كابندا الى مداري في الوسط اشبه بمناخ سهول السافانا في الهضاب ، ويتحول في الجنوب الى مناخ اشبه بمناخ سهوب الهضاب . وتتمتع هضبة بنغويلا — ببي ، وهي منطقة السافانا الجبلية في غرب ووسط انغولا ، بأفضل الظروف المناخية للاقليم . وتسقط كميات كافية من المطر للزراعة نتيجة الارتفاع ، كما ان الأمراض المدارية قليلة جدا .

٥ — تشير الأرقام الأولية لتعداد ١٩٧٠ الى ان مجموع السكان في انغولا $٦٧٣ ٠٤٦$ نسمة ، وكان مجموع عدد السكان حسب تعداد ١٩٦٠ هو $٤٩٩ ٨٣٠$ نسمة ، منهم $٣٦٢ ٦٠٤$ كانوا مسجلين على انهم من "البريتوس" ، و $١٧٢ ٥٢٩$ من "البرانكوس" و $٥٣ ٣٩٢$ من "المستيكوس" ، و ١٦٦ ينتمون لجماعات أخرى . ولا تعطى الاحصائيات البرتغالية الرسمية المنشورة بعد عام ١٩٦٠ اية بيانات عن التوزيع العرقي للسكان . وتراوحت تقديرات عدد السكان الأوروبيين خلال الفترة $١٩٧٢/١٩٧٣$ ما بين $٣٥٠ ٠٠٠$ و $٦٠٠ ٠٠٠$ نسمة . ويوجد اكبر تجمع سكاني في لواندا العاصمة وحولها ، ففي عام ١٩٧٠ كان عدد السكان في لواندا وما حولها $٥٠٠ ٠٠٠$ نسمة تقريبا .

- ٦ - يتكون النمط السكاني في الاقليم اساسا من جزر حضرية من مستوطنات اوروبية يحيط بها من جميع الجهات تقريبا سكان افريقيون . ويعيش اكثر من ثلث السكان الافريقيين في منطقة هضبة — ينغويلا بى ، وتوجد مستوطنات اوروبية كثيفة في هذه المنطقة بسبب مناخها والظروف الملائمة لانتاج معظم المحاصيل الغذائية التي يحتاجها المستوطنون البرتغاليون (أنظر التذييل الثاني فيما يلي) .
- ٧ - كان عدد السكان العالميين اقتصاديا في عام ١٩٦٠ يشتمل على ٤٩٨ ٦٧٩ ٢ شخصا تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة ، يمثلون ٥٥ ٥ في المائة من مجموع السكان ، وتعمل الغالبية العظمى منهم في قطاع الزراعة المعيشية . ويشير احد التقارير الى ان مجموع العالميين بأجر في نهاية عام ١٩٦٨ كان ٥٦٠ ٠٠٠ عامل منهم حوالي ٢٤٧ ٠٠٠ مصنفون على انهم عمال مهرة او اشباه مهرة ، و ٣١٣ ٠٠٠ مصنفون على انهم عمال غير مهرة وينطبق عليهم قانون العمل الريفي لعام ١٩٦٢ (١) . وكان ٨٨ في المائة من العمال غير المهرة يعملون في الزراعة .
- ٨ - منذ عام ١٩٦١ ، حين حمل السكان الافريقيون السلاح في نضالهم من اجل التحرير الوطني من السيطرة الاستعمارية ، اعلنت مناطق واسعة من انغولا مناطق حرة من السيطرة البرتغالية ، وتشير مختلف التقارير الى ان اكثر من مليون من السكان يعيشون في المناطق المحررة في انغولا . وعلاوة على ذلك تفيد التقارير ان عدد الأنغوليين الذين كانوا يعيشون في زائير بلغ بحلول عام ١٩٧٣ ما يزيد عن ٦٠٠ ٠٠٠ شخص ، كما كان اكثر من ١٧ ٠٠٠ من اللاجئين الأنغوليين يعيشون في زامبيا وحوالي ٤ ٠٠٠ يعيشون في بوتسوانا .

٢ - الكفاح من اجل التحرير الوطني

- ٩ - تنقسم انغولا من الناحية الادارية الى ١٦ مقاطعة ، اما من وجهة النظر الجغرافية السياسية فينقسم الاقليم الى ست مناطق مميزة تطابق في الواقع المناطق العسكرية الذي تأخذ به احدى حركات التحرير وهو : (أ) المنطقة الشمالية ، وتشمل مقاطعات زائير ويجي ولواندا وكوانسا الشمالية وكوانسا الجنوبية ، ومالانجي ؛ (ب) رقعة كابندا المحصورة ؛ (ج) المنطقة الشرقية ، وتشمل مقاطعات موكسيكو ، وكواندو — كوبانغو ؛ (د) المنطقة الشمالية الشرقية وهي تطابق مقاطعة لواندا ؛ المنطقة الغربية الوسطى وتشمل مقاطعات بنغويلا وهوامبو وبى ؛ (و) المنطقة الجنوبية الغربية ، وتشمل مقاطعات موساميدس ، وهويلا ، وكوينيه .
- ١٠ - امتد الآن كفاح التحرير الوطني في انغولا الذي بدأ في المنطقة الشمالية في عام ١٩٦١ الى كابندا والى الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية والجنوبية من الاقليم ، وقد تأثر نضال التحرير في كل منطقة بالتركيب الاقتصادي والاجتماعي فيها واثرفيه بالتالي كما يتضح من القسم ٥ فيما يلي من هذا

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والعشرون ، المرفقات ، اضافة الى البند ٢٣ من جدول الأعمال (A/7200/Rev.1) ، الفصل الثامن ، المرفق الثاني ، الفقرات ١٦٨ — ١٧٤ .

الجزء . وعلى وجه الخصوص فان مراكز النشاط الاقتصادي التي تسيطر عليها المصالح البرتغالية، قد اصبحت بشكل متزايد مراكز تجمع يمتد منها الاحتلال البرتغالي والسيطرة البرتغالية الى المناطق المجاورة . ومن الأمثلة النموذجية لنقاط التحكم تلك ، شركة انغولا للماس (ديمانغ) في مقاطعة لوندرا ، وامتيازات التعدين لشركة نفط انغولا ، سارل (بترانغول) ، وشركة كابندا غولف اوييل ، ومزارع البن والسيغال والسكر الأوروبية ، ومناطق الزراعة البيضاء في هضبة بيبى - بنغويلا . ومع ذلك فقد بدأ واضحا خلال عام ١٩٧٣ ، ان كفاح التحرير الوطني قد بدأ يهدد الأسس الاقتصادية والاجتماعية للحكم البرتغالي .

١١ - والحركتان الاصليتان اللتان بدأتا الكفاح المسلح في عام ١٩٦١ من اجل تحرير انغولا هما الحركة الشعبية لتحرير انغولا والاتحاد الشعبي لانغولا . وقد اندمج الاتحاد الشعبي لانغولا فيما بعد مع حركتين اصغر منه واصبح يسمى الجبهة الوطنية لتحرير انغولا . ومنذ عام ١٩٦٦ دخل الاتحاد الوطني من اجل الاستقلال التام لانغولا في النضال المسلح من اجل تحرير الاقليم . وتقدر احدى المقالات التي نشرت في الصحافة الهولندية ان الحركة الشعبية لتحرير انغولا كانت مسؤولة عن ٩٥ في المائة من النشاط العسكري ضد الحكومة المستعمرة في عام ١٩٧٢ ، وان الجبهة الوطنية لتحرير انغولا كانت مسؤولة عن ٣٧ في المائة ، وان الاتحاد الوطني من اجل استقلال عموم انغولا كان مسؤولا عن ٤ في المائة .

ألف - المنطقة الشمالية

١٢ - تتميز هذه المنطقة بأهميتها الاقتصادية والسياسية ، فهي تنتج جل انتاج الاقليم من البن والقطن ، وكذلك النفط الخام الذي يزود مصفاة التكرير التابعة لشركة بترانغول . وتقع في هذه المنطقة كذلك العاصمة الاقليمية كما يوجد بها جزء كبير من الصناعات التحويلية للاقليم .

١٣ - وقد اعترفت البلاغات العسكرية البرتغالية الشهرية طوال عام ١٩٧٣ بالنشاط الكثيف لقوات الجبهة الوطنية لتحرير انغولا والحركة الشعبية لتحرير انغولا في المنطقة . وقد اعلنت الجبهة الوطنية عن نشاط جيشها المعروف باسم جيش التحرير الوطني لانغولا في مقاطعات زائير وويجي ولواندا وكوانسا الشمالية ومالانجي . وركزت قوات الحركة الشعبية لتحرير انغولا انشطتها في مقاطعتي لواندا وكوانسا الشمالية ، اما الاتحاد الوطني من اجل استقلال عموم انغولا فأبلغ ان قواته كانت تعمل في مقاطعة مالانجي .

١٤ - ومع ان الصحافة الانغولية تخضع لرقابة شديدة الا ان احدى الصحف المحلية اعترفت في آب/اغسطس ١٩٧٣ بأن نشاط حركات التحرير في المنطقة الشمالية قد ازداد قوة وكثافة بمقارنته بالسنة السابقة وخاصة اثناء موسم جني محصول البن ، وعزت المقالة معظم الاضطراب في النشاط الاقتصادي في مزارع البن الى الجبهة الوطنية لتحرير انغولا ، فقد حدث في منطقة سنغو - لوكونغفا - كوفوينغا القريبة من كارمونا ، على سبيل المثال ، ثلاث هجمات متتالية في ثلاثة اسابيع ، اسفرت عن خسائر فادحة في الجانب البرتغالي .

١٥ - ويجري طمس الكثير من اخبار الحرب ، حسب ما اورده مقالته في الصحافة العالمية ؛ فلم تشر الصحافة المحلية او الاذاعة المحلية الى انفجار حدث على بعد حوالي ٨٠ كيلومترا من مدينة لواندا

أسفر عن نفس طاقم يعمل في صيانة الطرق ، وهي عملية توكل عادة الى القوات البرتغالية في مناطق الحرب ، ويصل الى المستشفى العسكري في لواندا بالطائرة العمودية ضحايا جديدة لا نفجارات الالغام كل اسبوع ، لا يعلم السكان عنها شيئا .

١٦ - وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ حدثت سلسلة من الاضطرابات في لواندا ، وقالت التقارير الصحفية في ذلك الوقت ان النشاط السياسي للحركة الشعبية لتحرير انغولا كان وراء هذه الاضطرابات ، وكان اهم حالات التوقف عن العمل تلك التي نظمها عمال الشحن والتفريغ الأفاقة ، حيث تظاهروا اكثر من ١٠٠٠ منهم خارج مكاتب الحاكم العام قبل ان تفرقهم القوات والشرطة البرتغالية ، وقد زيدت اجور عمال الشحن والتفريغ في اعقاب ذلك الى ما يقرب من الضعف .

با* - منطقة كابيندا

١٧ - تطغى عمليات التعدين التي تقوم بها شركة كابيندا غولف أويل على اقتصاد هذه المنطقة . على انه يتزايد استغلال الأخشاب للتصدير من قبل السلطات الاستعمارية .

١٨ - وعلى الرغم من تواجد قطاعات عسكرية عديدة في هذه المنطقة لحماية عمليات كابيندا غولف أويل فقد اشتركت قوات الحركة الشعبية لتحرير انغولا خلال عام ١٩٧٣ في نشاط مستمر في هذه المنطقة ، تزايد في الجزء الأخير من السنة ؛ ففي اوائل السنة هوجمت قافلة عسكرية برتغالية كانت تسلم امدادات للمراكز العسكرية على طول الطريق بين كنغومبونزو وبولو في منطقة ميكونجي والحق بها عدد من الاصابات .

١٩ - وفي تشرين الأول/اكتوبر ، قامت قوات الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، بتنفيذ عملية واسعة النطاق في المنطقة ، واحتلت الطرق المؤدية الى ميكونزي حيث دمرت بعض الشبكات البرتغالية ، وقد دمرت قوات الحركة الشعبية في هذه العملية جسر سنغويزا الواقع على منفذ للطرق ، ونصبت كمينا للقوات البرتغالية الآتية من سهول سانغا والحق بها خمسين اصابة وافقدتها عربة حربية .

جيم - المنطقة الشرقية

٢٠ - وقامت قوات الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، منذ ١٩٦٨ ، بتحرير جزء مهم من المنطقة الشرقية ، التي ظلت تحت الاحتلال البرتغالي من اقل اجزاء الاقليم نماء ، وحاولت السلطات البرتغالية في السنوات الاخيرة تقوية سيطرتها في المنطقة عن طريق تجميع السكان المحليين في الديامنتوس (قرى استراتيجية محصنة) وبتقوية احتلالها العسكري .

٢١ - وقد استمرت البلاغات العسكرية البرتغالية طوال ١٩٧٣ تنشر بلاغات عن نشاط الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، كما كانت تفعل مصادر الحركة ذاتها .

٢٢ - وفي اوائل ١٩٧٣ ابلغت الحركة الشعبية لتحرير انغولا عن اسقاط طائرة عمودية تابعة للجيش البرتغالي وتدمير جسر يقع على الطريق الذي يصل بين الألديامنتوس في كابيندا وجيمبي في الرقعة المحصورة من مقاطعة موكسيكو . ومن الانشطة الاخرى التي ذكرتها البلاغات في النصف الاول من

من السنة ، اطلاق القنابل على الشككات البرتغالية في نيندا في الركن الجنوبي الشرقي من مقاطعة موكسيكو ، والهجوم على مركز شرطة برتغالي في الديامنتو ماتيا ، وصدام مع القوات البرتغالية التي نقلت بالطائرات العمودية من مركز ميننغويه الى منطقة نهر مونهونا .

٢٣ - وفي حزيران/يونيه علمت الحركة الشعبية لتحرير انغولا بخطط برتغالية للقيام بعملية كبرى ضد المناطق المحررة من لومبالا في الرقعة الشرقية المحصورة . وكان من المفروض ان تسبق العمليات تحركات بالبر وعن طريق النهر تبدأ يوم ٢٢ حزيران/يونيه . وفي ٢ حزيران/يونيه بدأت قسوات الحركة الشعبية سلسلة من الهجمات على الشاحنات التي تنقل القوات البرتغالية والعتاد الى لومبالا ، فدمرت اربع شاحنات واستولت على كميات كبيرة من العتاد .

٢٤ - وفي النصف الثاني من ١٩٧٣ ابلغت الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، ضمن اعمال اخرى ، عن تدمير جسر على نهر لوتيه على طريق كازمبو - لومبالا ، في الرقعة الشرقية المحصورة ؛ وتدمير عربة عسكرية برتغالية بلغم ارضي على طريق نيندا - كيومي ؛ وتدمير اربع شاحنات عسكرية برتغالية على طريق لوغوزي - لومبالا على الضفة اليمنى لنهر زامبيزي ؛ وعن هجوم على شاحنة تحمل قوات برتغالية على طريق لوزو - غاغو كوتينو بين نهري لوماي ولوي اسفر عن مقتل كل ركابها ؛ كما دمرت ثلاث عربات عسكرية على طريق كازمبو - لومبالا ، حين دخلت قافلة برتغالية في منطقة الغام زرعتها الحركة الشعبية لتحرير انغولا .

٢٥ - في آب/اغسطس ١٩٧٣ ، ابلغ الاتحاد الوطني من اجل الاستقلال التام لانغولا انه عقد مؤتمره الثالث في المناطق المحررة في مقاطعة موكسيكو ، وحضر المؤتمر ٢٢١ مندوبا يمثلون مختلف هيئات الاتحاد الوطني وتسعة مراقبين اجانب ، منهم خمسة صحفيين . وقد اعيد انتخاب السيد جوناس م. سافيمبي رئيسا للاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا وقائدا عاما لقواتها المسلحة ، القوات المسلحة لتحرير انغولا ، لمدة اربع سنوات اخرى . وقد ظل السيد سافيمبي رئيسا للاتحاد الوطني منذ انشائه في ١٩٦٦ .

دال - المنطقة الشمالية الشرقية

٢٦ - تعتبر ديامنغ اقوى المعاقل البرتغالية الحصينة في هذه المنطقة . ويبدو من الاحداث الأخيرة ان قوات التحرير في المنطقة تتقدم بالتدريج في شكل نصف دائرة في اتجاه الجزء الشمالي الشرقي من لوندا حيث تقع ديامنغ . وكانت قوات الجبهة الشعبية لتحرير انغولا ، على وجه الخصوص ، نشطة في منطقة كبيرة تمتد ما بين نهري كوانغو وكويليو ، من حدود زائير الى مقاطعة موكسيكو ، وفي الجزء الجنوبي من لوندا ، بما في ذلك منطقة هنريك دي كارفالو .

ها - المنطقة الغربية الوسطى

٢٧ - في هذه المنطقة الغربية الوسطى ، والتي تشمل هضبة ببي بينغويلا يوجد اكبر تمركز للمستوطنين الأوروبيين بعد لواندا ، لذلك تعتبر هذه المنطقة قلب المصالح الاستعمارية البرتغالية .

وقد عمدت السلطات البرتغالية ، فضلا عن اعادة تجميع السكان لمنع وجود اتصال بينهم وبين حركات التحرير ، الى رسم خطط اقتصادية اقليمية جديدة لتثبيت دعائم السيطرة الأوروبية (أنظر A/AC.109/L.918 ، الفقرات ٣٣ - ٣٦) .

٢٨ - وعلى الرغم من عدم وجود تقارير برتغالية عن نشاط عسكري في المنطقة الا انه يقال ان للحركة الشعبية لتحرير انغولا عدة وحدات عاملة هناك .

٢٩ - وتقول تقارير الحركة الشعبية لتحرير انغولا التي صدرت في ١٩٧٣ ان قواتها قد دعمت مراكزها في مقاطعة ببي ، وذلك باتباع سياسة الاعتماد على النفس والتدعيم من السكان المحليين . كذلك ركزت الحركة الشعبية وجودها على التعبئة السياسية للسكان الافريقيين ؛ وقد اعترفت مقالة منشورة في لواندا في آب/اغسطس ١٩٧٣ ، بازدياد النشاط السياسي للحركة الشعبية لتحرير انغولا في تلك المنطقة ، مما جعل من الصعب على مكاتب الاستخدام توقيع عقود لتوريد عمال للعمل في مزارع البن في الشمال (انظر A/AC.109/L.918 ، الفقرتين ٧٦ و ١٣٢) .

٣٠ - وفي عام ١٩٧٣ روى ان قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا قد مدت عملياتها من ببي الى مقاطعة هوامبو .

واو - المنطقة الجنوبية الغربية

٣١ - من اهم الملامح الاقتصادية السائدة في المنطقة الجنوبية الغربية مشروع حوض نهر كوني-ن ، ومناجم كاسنفا . ويواجه الاستغلال الاستعماري المتسارع للاقليم بوحي سياسي متزايد من جانب السكان الافريقيين .

٣٢ - فقد ابلغ في عام ١٩٧٣ ان الحركة الشعبية لتحرير انغولا قد ضاعفت من نشاطها السياسي فيما تسميه منطقتها السياسية العسكرية السادسة ؛ ويقال ان الحركة الشعبية قد انشأت لجان عمل في المنطقة تهدف الى تقوية المقاومة ضد الاضطهاد الاستعماري .

بإ - موزامبيق *

المحتويات

الفقرات

- | | | |
|--------|-------|---|
| ٦ - ١ | | ١ - معلومات عامة |
| ٣٤ - ٧ | | ٢ - الكفاح من أجل التحرر الوطني في ١٩٧٣ |

* صدرت سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.919 و Add.1

١ — معلومات عامة

- ١ — يقع اقليم موزامبيق جنوب خط الاستواء بين خطي العرض ٣٠° ١' و ٢٧° ٥' ، وتبلغ مساحته ٧٧٨ ٠٠٩ كيلومترات مربعة ، ويحده من الشمال جمهورية تنزانيا المتحدة ومن الغرب بحيرة نياسا ، وملاوى ، وزامبيا ، وروديسيا الجنوبية ، ومن الجنوب سوازيلاند وأفريقيا الجنوبية ، ومن الشرق المحيط الهندي (انظر المرفق الثالث فيما يلي) . ومعظم الاقليم مغطى بغابات غير كثيفة وسهول سافانا ، مع بعض السهوب في الجنوب وفي وادي زامبيزي .
- ٢ — ويمكن تمييز ثلاثة اقسام جغرافية اساسية في موزامبيق : الهضام الساحلي ، وهو من اكبر الهضمة الساحلية في افريقيا ، ويغطي حوالي ٤٤ في المائة من الاقليم ، ويشمل معظم المنطقة جنوب نهر سافي ، ومنطقة الزامبيزي السفلى ، والمنطقة الساحلية بعرض حوالي ١٠٠ كيلومتر ، من نهر ليكونغو الى نهر روفوما ؛ والهضبة الوسطى ، وهي منطقة انتقالية تتكون من تلال وهضاب منخفضة ، ويتراوح ارتفاعها من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ قدما ، وتشمل حوالي ٢٩ في المائة من مساحة الاقليم ؛ ومنطقة الهضبة والمرتفعات ، ويبلغ متوسط ارتفاعها ٣٠٠٠ قدم ، وتشمل معظم الاقليم شمال وادي الزامبيزي الأسفل وبحيرة نياسا والساحل الشمالي .
- ٣ — ويختلف المناخ كثيرا من منطقة الى اخرى ، فالمنطقة الشمالية تدخل في مناخ الريفات الموسمية المدارية ، ودرجة الحرارة فيها عالية نسبيا ؛ ورغم ان المنطقة الجنوبية تقع في منطقة شبه الأعاصير ، الا ان ثلث الاقليم يعتبر صالحا للزراعة ، ولكن المزروع منه اقل من عشرة في المائة .
- ٤ — تشير الأرقام الأولية لتعداد ١٩٧٠ الى ان مجموع عدد السكان في موزامبيق كان ٨ ٢٣٣ ٨٣٤ نسمة ، ولم تنشر احصائيات عن التوزيع العرقي منذ ١٩٦٠ . وذكر ان عدد السكان غير الافريقيين كان ٢٢٠ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٢ . ويتسم توزيع السكان في الاقليم بعدم الانتظام ، فالكثافة السكانية اكبر في المناطق الساحلية وفي الجزء الجنوبي من الاقليم ، وتصل الكثافة السكانية في مقاطعة لورنسو ماركيس ، حيث يعيش ما يقدر بنصف عدد السكان الأوروبيين ، الى ٤٨٨ نسمة لكل كيلومتر مربع ، واقل كثافة سكانية توجد في مقاطعتي نياسا وتيتي حيث تبلغ ٢ و ٤٨٨ نسمة لكل كيلومتر مربع على التوالي (انظر المرفق الرابع فيما يلي) .
- ٥ — ويعيش معظم السكان في المناطق الريفية ويعملون في الزراعة المعيشية ؛ ويقدر أن ٦٠٠ ٠٠٠ من السكان يعيشون في المدن وضواحيها ، ومن هؤلاء يعيش اكثر من ٣٥٠ ألف نسمة في لورنسو ماركيز ، وهي اهم مركز حضري .
- ٦ — ومنذ اشتعال حركة النضال المسلح في عام ١٩٦٤ من اجل التحرير الوطني للاقليم — السيطرة الاستعمارية ، اعلنت جبهة تحرير موزامبيق ان ربح مساحة موزامبيق ، بما يزيد على مليون من السكان ، قد اصبحت منطقة محررة من السيطرة البرتغالية . وعلاوة على ذلك ذكر ان ٥٨ ٠٠٠ من اللاجئين الموزامبيين يعيشون في سنة ١٩٧٣ في جمهورية تنزانيا المتحدة ، ٦٤٠٠ في زامبيا ؛ ويتلقى هؤلاء اللاجئين مساعدات من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

٢ - الكفاح من اجل التحرر الوطني في ١٩٧٣

٧ - دخل الكفاح المسلح من اجل الاستقلال في موزامبيق عامه العاشر ، وقد استمرت حركة التحرير في تقدمها رغم اشتداد الحرب الاستعمارية .

٨ - وقد تأثر الكفاح التحرري في كل منطقة ، كما حدث في انغولا ، بالهيكل الاجتماعي والاقتصادي ، واثرب دوره فيه . وقد ادت بداية الكفاح المسلح في المقاطعات الشمالية بوجه عام الى تعبئة السكان الريفيين في تلك المنطقة ، وذلك بسبب انتشار الاحتلال البرتغالي في مناطق متباعدة نسبيا في تلك المقاطعات . وقد حدا نجاح جبهة تحرير موزامبيق في البداية بالسلطات البرتغالية الى تقوية خطوطها الدفاعية من الشرق الى الغرب بصورة مطردة لمنع تسلل حركة التحرير تجاه الجنوب . وبذلك اكتسبت طرق المواصلات من الشرق الى الغرب ، مثل الطرق الممتدة من بالما الى نانغادي ، ومن بورتو اميليا في كابو دلفادو عبر مونتيفيوز الى فيلا كبرال في نياسا ، اهمية متزايدة . وترتب على ذلك اقامة عدة مشاريع استيطانية على طول الطرق من اجل تقوية تدابير الأمن للجيش البرتغالي . وقد ذكر احد الاعضاء في الجمعية التشريعية ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، ان افتتاح شبكة الطرق يعدلي اندفاعا لانماء مقاطعة كابو دلفادو ، وان طريقي بورتو اميليا - مونتيفيوز وبالما - بانغادي ، سيكونان حاجزا ضد " الارهاب " . ويجري تدعيم هذه الاستراتيجية باكمال الوصلة النهائية في طريق السكة الحديدية من ناكالا الى حدود مالاوي وفيلا كبرال . ويرتبط انماء وادي الزامبيزي كذلك بالاستراتيجية العامة لتقوية خطوط الدفاع من الشرق الى الغرب . ويعتبر انشاء سد كابورا باسا في هذه المنطقة خطوة اولية نحو هدف تأمين الوجود البرتغالي واجتذاب مزيد من المستوطنين الأوروبيين .

٩ - وفي نفس الوقت يجري العمل لاكمال طريق بطول ٤٠٠ كيلومترا يربط لورنسو ماركيز بنهر روفوما في الشمال الشرقي وبكابورا باسا في الشمال الغربي ، وذلك بموجب خطة الانماء القومية الثالثة ، وهو جهد يقصد به احكام الرقابة الادارية على الاقليم وتسهيل حركة القوات والعتاد الى الشمال .

ألف - المنطقة الشمالية

١٠ - كانت هذه المنطقة معروفة تحت الادارة البرتغالية بقلّة الكثافة السكانية وعدم وجود موارد طبيعية سهلة الاستغلال ؛ وقد تمكنت جبهة تحرير موزامبيق من تحرير مساحات واسعة من هذه المنطقة في ١٩٧٣ وبدأت في دعم نفوذها هناك . ومع تصاعد الكفاح المسلح ركزت السلطات البرتغالية جهودها على استعادة السيطرة على المنطقة ، وشملت هذه الجهود انشاء شبكة جديدة من الطرق وزيادة استيطان المزارعين الأوروبيين في المناطق الاستراتيجية الموقع ، ليكون ذلك حاجزا ضد تقدم قوات التحرير الى الجنوب . وقد بدأ مؤخرا اعداد خطط انماء اقليمية ، على غرار الخطط المنفذة في انغولا ، بهدف مد السيطرة البرتغالية على المنطقة . وفي عام ١٩٧٣ كانت اهم المراكز الحصينة البرتغالية في مقاطعة كابو دلفادو هي بورتو اميليا وموسمبوا دا بريا وبالما على الساحل ، ونانغادي وموسمبوا دو روفوما على طول الحدود مع جمهورية تنزانيا المتحدة ، ومويدا ومونتيفيوز وفيلا كبرال في مقاطعة نياسا .

١١ - افادت البلاغات العسكرية البرتغالية طوال العام عن نشاط كثيف ومستمر لقوات التحرير في خمس من الوحدات الادارية العشر في مقاطعة كابو دلفادو ، منها واحدة تقع الى الجنوب من نهر ميسالو ، وكذلك في اربع من الوحدات الادارية التسع في مقاطعة نياسا ، منها واحدة تعتبر اقصى نقطة في جنوب المقاطعة يرد ذكرها دائما في البلاغات العسكرية .

١٢ - وتقول مصادر جبهة تحرير موزامبيق ان قواتها في مقاطعة نياسا قامت في الفترة ما بين كانون الثاني /يناير وحزيران /يونيه ١٩٧٣ ، بنسف قطارين وتحطيم طائرة برتغالية كانت تطير في مهمة استطلاعية ، وتدمير خمس عربات وجسرين . كما نفذت جبهة تحرير موزامبيق العديد من العمليات في فيلا كابرال ومنيامبا ومنتاغولا ومسانغولا ومنديما ولونو واوليفيرا ومارويا ضد القرى التي يسيطر عليها البرتغاليون وضد المعسكرات العسكرية .

١٣ - وذكرت المصادر البرتغالية في اوائل العام ان جبهة تحرير موزامبيق قد انشأت قواعد جديدة في اوغوستو كاردوزو ونوفا كوينبرا في الشمال الغربي ، وقرب ميسانغولا في الجنوب ، وأنه جرى اعادة توزيع قوات برتغالية ، بما فيها مجموعات الكاسادورس ، والقوات الخاصة ، ومشاة البحرية ، والميليشيا وافراد المديرية العامة للأمن في محاولة لوقف هذا التقدم . وفي تشرين الثاني /نوفمبر ، ذكر بلاغ عسكري برتغالي عن وقوع هجوم على قاعدة لجبهة تحرير موزامبيق تقع على هضبة شيتامولو في مقاطعة نياسا .

١٤ - وقد ابلغ عن نشاط كثيف لجبهة تحرير موزامبيق في مقاطعة كابو دلفادو خلال ١٩٧٣ ؛ ففي شباط /فبراير هاجمت قوات جبهة تحرير موزامبيق حامية عسكرية في دياكا ، التي تبعد بضع كيلومترات عن مويدا ، بمساعدة مدافع عديمة الارتداد وموتر ورشاشات ثقيلة . كما هاجمت المرافق البرتغالية في نامانيكو ، بالقرب من اقصى الحدود الشمالية مع جمهورية تنزانيا المتحدة ونفذت عمليات فسي موسي على بعد ١٢٠ كيلومترا من بورتو اميليا عاصمة المقاطعة . وفي نيسان /ابريل هاجمت قوات جبهة تحرير موزامبيق المنشآت العسكرية البرتغالية بالقرب من كاي ، جنوب نهر مسالو . وفي ايار /مايو هاجم الوطنيون مرة اخرى نقاط المراقبة البرتغالية عند مويدا وكاي ، وموسيمبوا داباريا . وتشير التقارير ان مقاتلي جبهة تحرير موزامبيق الحقوا باضرار بجسر اثناء الهجوم على كاي . واطلقوا صواريخ ١٢٢ م.م على حامية برتغالية عند مويدا . وقد اضطرت القوات البرتغالية الى ارسال تعزيزات جوية وارضية الى المنطقة لتقوية احتلالها الاستعماري .

١٥ - وفي حزيران /يونيه هاجمت مجموعة من ٤٠٠ مقاتل من جبهة تحرير موزامبيق الحامية العسكرية عند نوازمبي ، على الحدود مع جمهورية تنزانيا المتحدة ؛ وفي تموز /يوليه وآب /اغسطس اشتبك مقاتلو الجبهة مع القوات البرتغالية حول نانغودي وموسيمبوا داباريا . وتقول المصادر البرتغالية ان قوات التحرير كانت مزودة بصواريخ من عيار ١٢٢ م.م ومدافع عديمة الارتداد ، ومدافع موتر عيار ٨٢ م.م واسلحة آلية اخرى .

١٦ - وأشارت كل من البلاغات البرتغالية والبلاغات الصادرة عن جبهة تحرير موزامبيق الى عمليات خلال المدة من كانون الثاني /يناير الى حزيران /يونيه ١٩٧٣ في مناطق نانغولو ، وموسيمبوا دوروفوما ، ونامبودي ، ونانتدولا ، وكومايتانو ، وناميلي ، ونازومبو ، وانكواي ، وكوينجا ، ومونتويو ، وبورتو اميليا ، وكذلك ذكرت المصادر البرتغالية الرسمية حدوث نشاط عند ميتيدا ، ننايروتو ، وانفرا ، وموسوموي ، وبيكوي ، واوبي .

باء - المنطقة الشمالية الغربية

- ١٧ - أصبحت هذه المنطقة ، وهي اغنى مناطق الاقليم من ناحية الامكانيات ، مركز الكفاح من اجل التحرر الوطني ، وفي هذه المنطقة اصبح تحدى جبهة تحرير موزامبيق للسيطرة البرتغالية اقوى واشد . ومن بين الموارد الطبيعية في المنطقة رواسب ضخمة من الفحم وخام الحديد وغيره من المعادن .
- ١٨ - وقد اكتسبت هذه المنطقة اهمية استراتيجية واقتصادية منذ انشاء سد كابورا باسا ، انه يتوقع ان تجتذب الكهرباء المولدة عن السد استثمارات اجنبية واستيطان اوروبي على نطاق واسع (١) .
- ١٩ - وخلال الفترة من آب/اغسطس ١٩٧٣ الى حزيران/يونيه ١٩٧٣ ابلغت جبهة تحرير موزامبيق عن تدمير ٢٦ طائرة ، وعن الهجوم على ٥٠ من المراكز الادارية البرتغالية والدامنتو (قرية حصينة) ومعسكرات ؛ وعن تدمير ١٢٧ عربة عسكرية .
- ٢٠ - وتميزت عمليات جبهة تحرير موزامبيق في هذه المنطقة في ١٩٧٣ بمزيد من القوة ، ومن ذلك العمليات في ثمانية على الأقل من الوحدات الادارية الاحدى عشرة ، وهي انغونيا ، وماكانغا ، ومواتيزي ، وموتارارا ، وماغوي ، وزومبو ، وتيتي كونسيلوس ، ومارافيا سيركونسكريكاو .
- ٢١ - وفي شباط/فبراير ابلغت قوات جبهة تحرير موزامبيق عن هجمات على الحاميات العسكرية البرتغالية في فنغوي وفورانكونفو . وتقول البلاغات العسكرية البرتغالية ان قوات جبهة تحرير موزامبيق استخدمت صواريخ من عيار ١٢٢ ملم . اثناء هذه الهجمات ، كما ابلغ عن وقوع قتال في مناطق غورو ومنغاري وكنجارا . وابلغ في آذار/مارس ان مجموعة من ٢٠٠ من المناضلين من اجل الحرية مزودين بمدافع عديمة الارتداد ومدافع موتر وصواريخ ١٢٢ ملم . قد هاجمت حامية غاغو كوتينهو في اقصى الشمال قرب حدود زامبيا ، مما اضطر البرتغاليين الى استدعاء قوات محمولة بالطائرات العمودية للمساعدة . وقامت جبهة تحرير موزامبيق بهجوم آخر ضد مركز عسكري برتغالي في فيلا غاميتو ، قريب ايضا من حدود زامبيا ؛ وفي نيسان/ابريل كانت بيني وماسامبي وزامبوي اهدافا لهجمات قوات جبهة تحرير موزامبيق ، مستخدمة الألغام ضد الأفراد ، والأسلحة الاتوماتيكية ، ومدافع الموتر ، كما الحق خسائر بدورية من الجيش البرتغالي في مارارا .
- ٢٢ - وفي ايار/مايو ابلغت جبهة تحرير موزامبيق عن هجوم على قطار متجه شمالا قرب محطة مسيتو على بعد حوالي ٤٣٠ كيلومترا الى الشمال من بيرا كما وقعت احدى العمليات الكبيرة التي قامت بها جبهة تحرير موزامبيق في حزيران/يونيه ضد المقر العسكري البرتغالي في كيتيما (استيما) على بعد حوالي ١٤ كيلومترا من القاعدة الدفاعية في مشروع سد كابورا باسا في مقاطعة تيتي ، وابلغ ان مطعم الضباط البرتغاليين ومراكز المدفعية ومحطة الكهرباء والمطار كلها قد دمرت او الحققت بها اضرار جسيمة ؛ واستينا هي مركز القيادة الذي يقال ان الجيش البرتغالي يتحكم منه في كافة مداخل ومنازل

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل الرابع ، المرفق ، التذييل الثاني ، الفقرة ٩ .

قاعدة كابورا باسا ، بما في ذلك قوافل المؤن . وتقول جبهة تحرير موزامبيق ان الهجوم كان له آثار نفسية خطيرة على القوات البرتغالية وعلى الفنيين العاملين في قاعدة كابورا باسا . كذلك ذكرت جبهة تحرير موزامبيق اشتباكات في منطقة تمبويه في حزيران / يونيه قتل فيها ١٥٠ جنديا برتغاليا .

٣٣ - وفي آب / اغسطس تسبب لغم ارضي زرعت جبهة تحرير موزامبيق في نسف قاطرة وتسع عربات للبضائع من قطار بالقرب من مدينة دوا على بعد ستة اميال من حدود ملاوى ، وهو سابع هجوم لجبهة تحرير موزامبيق على الطريق الحديدي بين بيرا وتيتي ، فيما يذكر ، خلال ١٩٧٣ . ووردت تقارير عن مصادمات بين قوات جبهة تحرير موزامبيق والقوات البرتغالية والميليشيا المحلية في الفترة من آب / اغسطس الى تشرين الثاني / نوفمبر ؛ ومع انه لا يمكن تحديد مواقع جميع هذه الاشتباكات الا ان الأماكن التي ذكرت تشمل ناكامبا ، وسوروناتى ، وكاليه ، ودمويه ، وكيفيسيه ، وموكينغا ، وكيوكو ، وفاكويرو ، وكيناندا ، ويانغا ، وكاغولولا ، وكادوكو ، وكيرينغا ، وبيني .

٢٤ - وشملت العمليات الأخرى التي قامت بها جبهة تحرير موزامبيق في مقاطعة تيتي خلال ١٩٧٣ هجمات متعددة ضد خطوط تموين مشروع قاعدة كابورا باسا وخاصة الخط ما بين تيتي وبيرا . ومن الهجمات الأخرى التي ذكرتها السلطات العسكرية البرتغالية اخراج القطار المتجه الى بيرا عن الخط في شباط / فبراير ، اثناء سفره جنوبا من كالداس زافير قرب الكيلومتر ١٦٨ عند حدود ملاوى ؛ وقد تسبب الحادث الذي نتج عن لغم ارضي زرعت جبهة تحرير موزامبيق في ائتلاف القاطرة وست عربات.

جيم - المنطقة الوسطى

٢٥ - يحد المنطقة الوسطى ، التي كانت تعرف في السابق باسم مانىكا وسوفالا ، من الشمال نهر زامبيزي ، ويخترقها في الوسط خط سكة حديد بيرا والطريق الموازي له الذى يربط الساحل بساليسبورى في روديسيا الجنوبية ؛ ويتميز اقتصاد المنطقة بالمزارع الكبيرة التي تنتج السكر والقطن والسيغال ويملكها برتغاليون ومشروعات أخرى .

٢٦ - وقد نجحت قوات جبهة تحرير موزامبيق في ١٩٧٣ في فتح جبهة جديدة في المنطقة الوسطى ؛ ان شنت هجوما يوم ٢١ ايار / مايو ، على فرقة من افراد المديرية العامة للأمن ما بين كنيا وسينا ، في مقاطعة فيلابيري ؛ وتبعه هجوم آخر يوم ٢٧ ايار / مايو في نفس المنطقة . ومنذ ذلك الحين نشطت قوات التحرير في مناطق مختلفة منها حديقة غورونفزا العامة . وافادت البلاغات العسكرية البرتغالية ان قوات الامن قد ارسلت لمطاردة مجموعة من جبهة تحرير موزامبيق كجزء من عملية واسعة النطاق تهدف الى احتواء أى تسلل جديد من قوات التحرير . ومع ان المصادر الرسمية ادعت ان هجمات جبهة تحرير موزامبيق لم يكن لها مغزى عسكري الا انه من المسلم به ان الأحداث الجديدة قد سببت ازعاجا للدوائر التي تساند المصالح البرتغالية .

٢٧ - وبحلول منتصف تموز / يوليه كانت قوات جبهة تحرير موزامبيق قد تسللت لمسافات اكبر داخل المنطقة ، فقامت بهجوم على معسكر عند كيتنفو في حديقة غورونفزا العامة ، يقع على بعد ٢٥ ميلا الى الشمال من الطريق الرئيسي الذى يربط بين بيرا وساليسبورى ؛ وفي نفس الشهر فتحت قوات جبهة

تحرير موزامبيق النار على طائرة وهي تهبط في مطار قرية مارينغوى ، الى الشمال من نهر بونفوييه ، وهي قرية من حديقة غورونغزا العامة .

٢٨ - وفي آب/اغسطس افادت جبهة تحرير موزامبيق ان الألفام الأرضية التي زرعها قد دمرت اربع عربات عسكرية ، اثنتان منها جرى اعتراضهما في منطقة كاكبا ؛ وفي ايلول/سبتمبر اسقطت قوات جبهة تحرير موزامبيق طائرة استطلاع برتغالية فوق كيتنغو في منطقة ناجي ودمرت عدة عربات .

٢٩ - وذكر ان عمليات جبهة تحرير موزامبيق قد امتدت الى انهامنفا ، وكيرنغوما ، ودونودو ، ومونغاري ، وفيلافومفيا ، ومارنغوى ، وينغوى . وخلال المدة الواقعة بين حزيران/يونية وايلول/سبتمبر اسقطت قوات جبهة تحرير موزامبيق خمس طائرات ، وهاجمت ستة مواقع ومعسكرات ، ودمرت عشرين عربة .

٣٠ - وفي آخر يوم من عام ١٩٧٣ نصبت قوات تحرير موزامبيق الغاما لقطارين على طريق السكة الحديدية ما بين بيريرا وروديسيا الجنوبية ؛ ومع ان متحدثا بلسان سكك حديد روديسيا الجنوبية رفض ان يدلي ببينات عن موقع الحادث بحجة انهم لا يريدون " احراج السلطات العسكرية في موزامبيق " ، فان التقارير تشير الى ان الحادث وقع قرب مدينة غاروسو في موزامبيق ، على بعد ٦٠ كيلومترا تقريبا من امبالي ، على الحدود مع روديسيا الجنوبية ؛ وذكر احد المصادر ان خطوط السكة الحديدية كانت ملغمة على الجانبين . وقد توقفت حركة السفر بالسكة الحديد بين برا وامبالي مؤقتا بسبب الهجوم . وكان هذا اول هجوم تشنه جبهة تحرير موزامبيق على هذا الجزء الحيوى من ذلك الخط الحديدى ، كما كان ذلك بداية مرحلة جديدة في تقدم جبهة تحرير موزامبيق في اتجاه الجنوب .

٣١ - ومنذ ذلك الوقت اخذت جبهة تحرير موزامبيق في تصعيد نشاطها في المنطقة الوسطى ؛ ففي كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ قامت قوات التحرير بهجوم على مزرعة يمتلكها الاوروبيون تقع بين فيلا بيريرا وفيلادى مانىكا ، على حدود روديسيا الجنوبية ، وشنت غارة اعتبرها احد المصادر " اكثر الهجمات جرأة حتى الآن " على حامية برتغالية في انهامنفا ، على بعد ١٥٠ كيلومترا الى الشمال من بيريرا . ووصف البلاغ العسكرى البرتغالى الصادر بشأن الغارة ، مركز انهامنفا بأنه من اهم المراكز التنفيذية لشبكة السكك الحديدية التي تربط بين بيريرا وملاوى وتيتى ومناجم الفحم في مواتيزى . وذكر ان قوات جبهة تحرير موزامبيق قد استخدمت في الهجوم على انهامنفا الصواريخ والأسلحة الأتوماتيكية .

٣٢ - ويبدو ان كلا من الهجوم على المزرعة والغارة على انهامنفا قد ادبا الى ازعاج عظيم للمستوطنين الاوروبيين في المنطقة ، وقد تظاهر عدة آلاف من الناس في بيريرا ولورنسو ماركيز مطالبين برقابة عسكرية اشد احكاما على المنطقة .

٣٣ - وتشير المصادر الدولية الى تزايد قلق السلطات البرتغالية بسبب تقدم جبهة تحرير موزامبيق لأن ذلك يعني ان الجبهة قد دعمت سيطرتها لمسافات جديدة في الجنوب . وذكرت مقالة لصحيفة الفاينانشيال تايمز " لندن " ان هجمات الفدائيين تعني عادة انه قد تم تدعيم خطوط التموين في المنطقة واقامة اتصالات تمتد لمسافة ٥٠ ميلا الى ١٠٠ ميل الى الامام . ويفترض من ذلك أن الفدائيين يتقدمون بشكل خطير نحو تحقيق هدفهم المعلن وهو الوصول الى نهر سافي في ١٩٧٣ / ١٩٧٤ " كجزء من زحفهم نحو الجنوب في قلب المنطقة البيضاء " .

٣٤ — وقامت القوات البرتغالية نتيجة للهجوم بارسال تعزيزات الى المنطقة ، وسافر الجنرال فرانسيسكو داكوستا غومس ، رئيس الأركان العامة في القوات المسلحة البرتغالية ، الى موزامبيق ليشرف على الموقف . وتشير الصحافة الى الجنرال كوستا غومس ، الذي كان قائدا عاما للقوات المسلحة في انغولا في وقت سابق ، باعتباره من الضباط العسكريين البرتغاليين البارزين .

جيم - سان تومي وبرنسيبي *

المحتويات

الفقرات

- | | | | |
|-------|-------|------------------|-----|
| ١ - ٢ | | معلومات عامة | ١ - |
| ٣ - ٦ | | الأحوال السياسية | ٢ - |

* صدرت سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.971 .

١ - معلومات عامة

١ - تقع جزيرتا سان تومي وبرنسيبي في خليج غينيا ، الى الغرب من جمهورية غابون . وتبلغ مساحتهما الكلية ٦٤٤ كيلومترا مربعا ، وتقعان بين خطي العرض ٤٤°١' شمالا و ٠°١' جنوبا ، وبين خطي الطول ٢٨°٦' شرقا و ٢٨°٧' شرقا . وتبلغ مساحة سان تومي ٨٥٤ كيلومترا مربعا ، ومساحة برنسيبي ، التي تقع على بعد حوالي ١٢٠ كيلومترا الى الشمال من سان تومي ، ١١٠ كيلومترا مربعا .

٢ - كان مجموع السكان القاطنين في الاقليم ، حسب تعداد ١٩٧٠ ، هو ٧٣ ٨٠٠ نسمة ، منهم ٦٩ ١٤٩ نسمة كانوا في سان تومي ، ٦٦٢ في برنسيبي . ولا توجد معلومات حديثة عن توزيع السكان حسب المجموعات العرقية .

٢ - الأحوال السياسية

٣ - اوجد تغيير الحكومة في البرتغال في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ ظروفًا سياسية جديدة بالنسبة لنشاط حركة التحرير في سان تومي وبرنسيبي .

٤ - وكانت لجنة تحرير سان تومي وبرنسيبي التي أسست في ١٩٦٠ ، قد حلت محلها حركة تحرير سان تومي وبرنسيبي التي انشئت في تموز/يوليه ١٩٧٢ . وقد اعترفت لجنة التنسيق من أجل تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في اجتماعاتها التي عقدتها في اگرا في كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ بحركة تحرير سان تومي وبرنسيبي .

٥ - في ٩ ايار/مايو ١٩٧٤ ذكر زعماء وطنيون افريقيون من سان تومي وبرنسيبي في غابون انهم يرقبون الحكومة البرتغالية الجديدة عن كثب ، ليروا ما اذا كانت هنالك دلائل على عزمها على تشجيع حق تقرير المصير في الأقاليم الافريقية ؛ وذكر زعماء الحركة انهم مستعدون لاجراء حوار مع نظام الحكم الجديد في البرتغال من اجل استقلال سان تومي وبرنسيبي .

٦ - ومن جهة اخرى نشر التجمع السياسي المنشأ حديثا ، وهو المركز الديمقراطي لسان تومي وبرنسيبي ، بيانا صحفيا في ٢٦ ايار/مايو ، ذكر فيه انه ينقل رسالة الى الرئيس المؤقت للجمهورية . وأكدت الوثيقة على الحاجة الى توضيح المسؤوليات عن الجرائم التي ارتكبتها نظام الحكم الذي أطيح به ضد شعب سان تومي وبرنسيبي ، ومساس الحاجة الى تطهير الاشخاص الذين لهم صلة بالمعهد السابق ؛ وطلب المركز الديمقراطي ، من اجل تحقيق هذا الغرض ، سرعة تعيين حاكم جديد لسان تومي وبرنسيبي .

٧ - كذلك اصدر تجمعمان سياسيان تكوينا حديثا هما الجبهة الشعبية الحرة والحزب الليبرالي ، بلاغا يوم ٣ حزيران/يونيه لفتا فيه نظر الحكم الجديد في البرتغال الى ان جميع الوظائف في الادارة المدنية لا يزال يشغلها اعضاء من النظام السابق ممن تتعارض سياستهم مع المبادئ التي حددتها الحكومة البرتغالية ، وذكر البيان علاوة على ذلك ان الحرية والعدالة لا تزالان منعومتين .

- ٨ - وفي ٦ حزيران/يونيه اعلنت الجبهة الشعبية الحرة في بلاغ آخر عن اسفها لعدم تنفيذ عملية تطهير السلطات المرتبطة بالعهد المطاح به ، وعبرت عن املها في ان تنفذ السياسة التي رسمت الحكومة البرتغالية الجديدة اطارها ، في سان تومي وبرنسيبي ؛ وشكرت بعض الأحزاب السياسية البرتغالية وبعض الصحف على تأييدها لمحاولة حل مشاكل سان تومي وبرنسيبي .
- ٩ - وتشير التقارير الى وجود جو من عدم الاطمئنان في سان تومي وبرنسيبي بشأن المستقبل ، فالسكان يتصرفون بحذر خوفا من امكانية مواجهة اعمال انتقامية ، وسلطات الجزيرتين لم تسمح لوسائل الاعلام المحلية بذكر الاحداث التي تعتقد انها قد تخلق اضطرابا في الاقليم .

دال - تيمور*

المحتويات

الفقرات

- | | | | |
|-----|-----------------------------|-------|-------|
| ١ - | معلومات عامة | | ١ - ٢ |
| ٢ - | التطورات السياسية والإدارية | | ٣ - ٨ |

١ - معلومات عامة

- ١ - تقع جزيرة تيمور في طرف سلسلة الجزر التي تتكون منها جمهورية اندونيسيا ، وهي تقع بين خطي العرض ٨'١٧° جنوبا و ١٠'٢٢° جنوبا ، وبين خطي الطول ١٢٣'٢٥° شرقا و ١٢٧'١٩° شرقا . والجزء الغربي من الجزيرة هو جزء من جمهورية اندونيسيا . اما المنطقة الواقعة تحت السيطرة البرتغالية فتبلغ مساحتها ١٨ ٨٦٩ كلم مربعا ، ويضم الجزء الشرقي من الجزيرة (١٧ ٦٠٠ كلم مربع) ومنطقة أوى قوسي امينو المحصورة (٨٥٠ كلم مربعا) ، وجزيرة اتاورو تجاه الساحل الشمالي (١٤٤ كلم مربعا) ، وجزيرة جاكو ، وهي غير مأهولة ، تجاه اقصى الطرف الشرقي (٥ كلم مربعا) .
- ٢ - كان مجموع عدد سكان الاقليم ، حسب تعداد ١٩٧٠ ، هو ٦١٠ ٥٤١ نسمة (١٧ ٠٧٦ نسمة) في ١٩٦٠ . ولا توجد معلومات حديثة عن توزيع السكان حسب المجموعات العرقية . وفي سنة ١٩٥٠ كان في الاقليم ٥٦٨ شخصا من اصل اوروبي و ٢٠ ٢٢ من المستيكسوس و ٣١٢٨ من الصينيين .

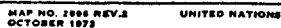
٢ - التطورات السياسية والا دارية

- ٣ - ذكر ان عصبة الخلاص الوطني التي تكونت في البرتغال بعد تغيير نظام الحكم في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، قد طردت حكام جميع الأقاليم البرتغالية فيما وراء البحار ، على ان العقيد فرناندو ألفيس ألدیا ، الذي كان حاكما لتيمور وقائدا عسكريا للاقليم منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ ، كان لا يزال في منصبه في آخر ايار / مايو ١٩٧٤ .
- ٤ - في شهر ايار / مايو التقى العقيد ألدیا مع الممثلين القنصلين في ديلي ، ومن بينهم الممثلان القنصليان لاندونيسيا وفرنسا ، لشرح سياسة البرتغال الجديدة على المستويين القومي والاقليمي . وفي نفس الوقت تقريرا ذكر ان الراحل كارلوس مديلو ، رئيس الأركان في القيادة الاقليمية المستقلة لتيمور ، قد سافر الى الجانب الاندونيسي من تيمور لشرح السياسة البرتغالية .
- ٥ - وذكر تقرير صحفي برتغالي نقلا عن الصحيفة الاندونيسية (سينار هارابان) ان العقيد ألدیا اعلن ان السكان البرتغاليين في تيمور سيقربون في استفتاء عام ما اذا كان الاقليم سيصبح مستقلا أو يظل برتغاليا أو يصبح جزءا من اندونيسيا .
- ٦ - ولا تتوفر معلومات عن نشاط جبهة تحرير تيمور وهي حركة التحرير الوحيدة المعروفة في الاقليم . وقد تكونت الجبهة ، حسب مصادر الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، في ايلول / سبتمبر ١٩٧١ والتزمت السلطات البرتغالية الصمت ازاء تكوينها ، وظلت تنكر التقارير التي تقول بأن حركة تحرير قد أعلنت استقلال تيمور .
- ٧ - وقد تكونت في تيمور منذ نيسان / ابريل ثلاثة احزاب سياسية هي حزب الاتحاد الديمقراطي ، الذي يحيد استمرار الوجود البرتغالي في تيمور ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي ياطلب بالاستقلال التام للاقليم ، وجماعة اندماج تيمور في اندونيسيا التي تدعو الى اندماج تيمور في اندونيسيا . وذكر ان حزبا رابعا هو الآن تحت التكوين باسم اتحاد شعب تيمور ، وهو يدعو ايضا الى اندماج تيمور في اندونيسيا وعقد محادثات بالفعل مع ممثلي حركة القوات المسلحة .

٨ — ذكرت صحيفة سيدني مورننج هيرالد (١٨ و ٢٤ آب / اغسطس ١٩٧٣) انه يوجد في تيمور ٢٠٠٠ من القوات المسلحة البرتغالية النظامية و ٢٠٠٠ من القوات التيمورية " الصف الأول " وما يصل الى ٥٠٠٠ من " الصف الثاني " من القوات التيمورية غير النظامية . وأفادت صحيفة استرالية اخرى هي الغينانشال تايمز في ايار / مايو ١٩٧٣ ان الخطوط الجوية غير استراليا قد نقلت قوات برتغالية وعتاد بين داروين وتيمور ، وتسير الخطوط الجوية عبر استراليا ثلاث رحلات اسبوعية بطائرات فوكر فرند شيب من داروين الى بوكاو لحساب النقل الجوي في تيمور .

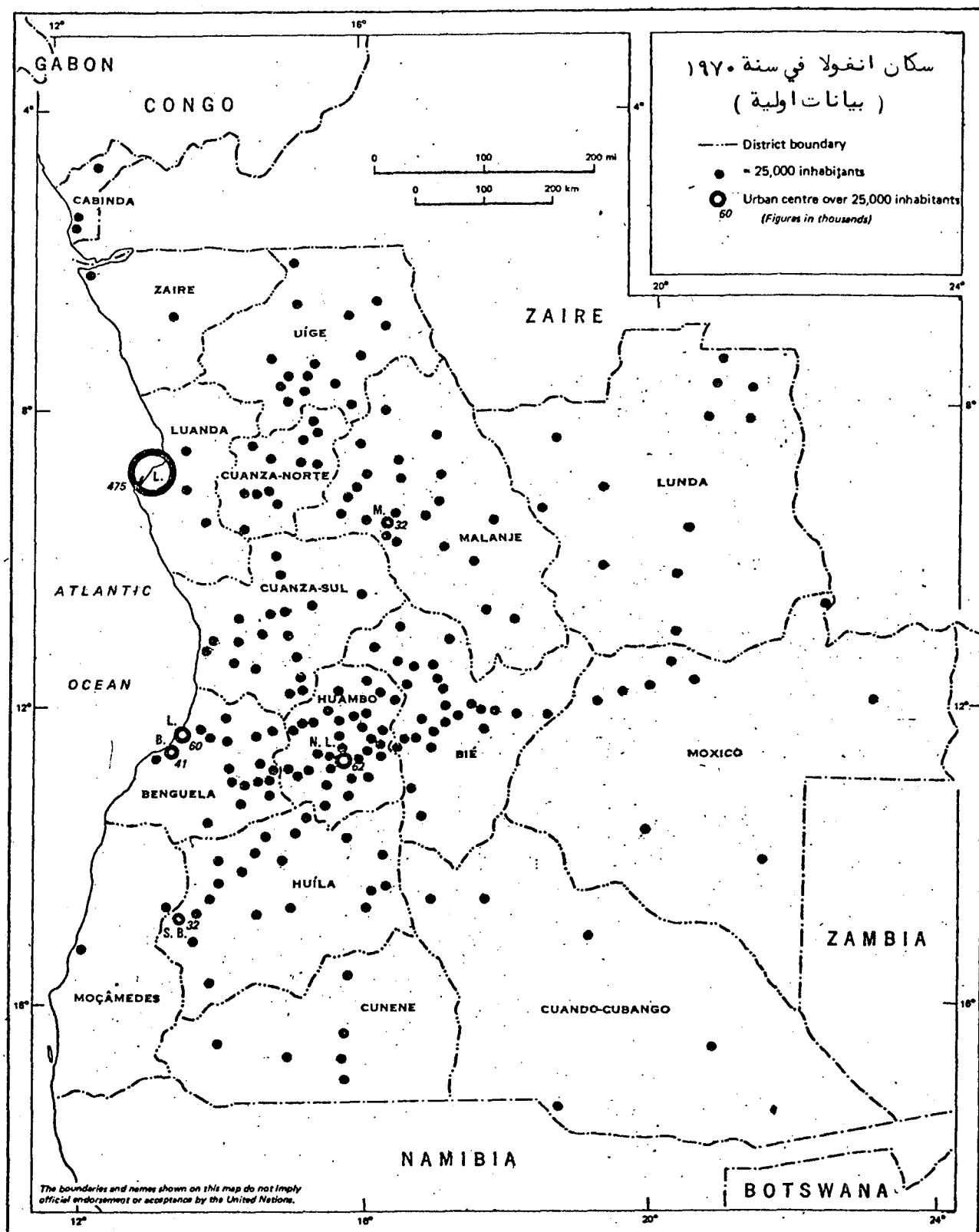
التذييل الاول

خريطة انغولا



التذييل الثاني

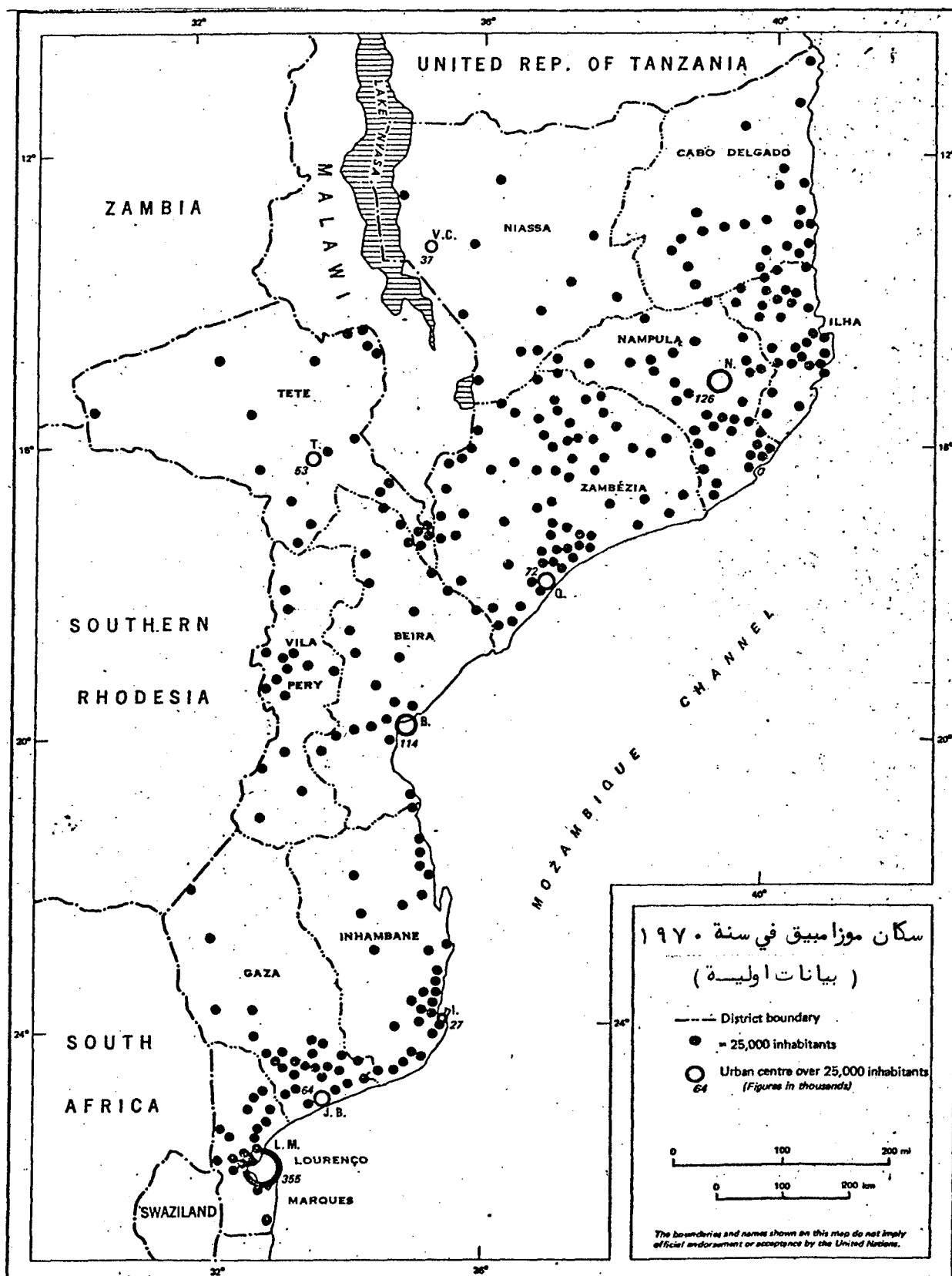
خريطة سكان انغولا



التذييل الثالث

خريطة موزامبيق

التذييل الرابع
خريطة سكان موزامبيق



MAP NO. 2464
JANUARY 1974

UNITED NATIONS

المرفق الثاني

ألف - قرار اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ٩٦٠ المعقودة في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٤

ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في مسألة الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ،

وقد استمعت الى بيانات ممثلي الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، والجهة الوطنية لتحرير انغولا ، وجهة تحرير موزامبيق ، الذين اشتركوا بصفة مراقب في نظر اللجنة في هذا البند (أ) ،

وقد استمعت الى بيان السيد بيتر برنجل مراسل صحيفة السانداي تايمز اللندنية ، بشأن المذابح التي ارتكبتها السلطات البرتغالية ضد القرويين في موزامبيق ، وان تذكر البيان الذي القاه الرئيس في هذا الصدد (ب) ،

وان تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي تضمنه قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وبرنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان الذي تضمنه قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، وكذلك كافة القرارات المتعلقة بمسألة الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية التي اتخذتها الجمعية العامة ، واتخذها مجلس الأمن واللجنة الخاصة ،

وان تشير على وجه الخصوص الى احكام قرار الجمعية العامة ٢٩١٨ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ ، وقرار مجلس الأمن ٣٢٢ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ ، اللذين دعيا حكومة البرتغال ، في جملة امور ، الى الدخول في مفاوضات مع الأطراف المعنية بقصد تحقيق حل للمواجهة المسلحة القائمة في الأقاليم الافريقية الواقعة تحت السيطرة البرتغالية واتاحة الفرصة لشعوب هذه الاقاليم لممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال بحرية ، واللذين يشجبان رفض الحكومة الانصياع الى هذه الأحكام ،

وان تأخذ بعين الاعتبار الاعلان بشأن الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، الذي اقره مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية العاشرة المعقودة في اديس ابابا في ايار/مايو ١٩٧٣ ،

وان تددين تعاضد البرتغال وافريقيا الجنوبية ونظام الأقلية العنصرية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، ذلك التعاضد الذي يرمي الى ادامة السيطرة الاستعمارية والعنصرية في المنطقة ، كما تددين تدخل الشرطة والقوات المسلحة وكذلك المرتزقة من افريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية ضد شعوب الأقاليم المعنية ،

(أ) A/AC.109/PV.953, 954 .

(ب) A/AC.109/PV.953 .

وان تدين اعمال الاعتداء المتكررة التي ترتكبها القوات المسلحة البرتغالية ضد الدول الافريقية المستقلة ، مما يشكل خرقا لسيادة هذه الدول وسلامتها الإقليمية ويعرّضها للسلم والأمن في القارة الافريقية بشكل خطير ، كما اكد ذلك من جديد قرار مجلس الأمن ٣١٢ (١٩٧٢) المؤرخ في ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ ،

وان تدين اية محاولة من البرتغال لوضع اء من مرافق الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها تحت تصرف حلفائها العسكريين لأغراض عسكرية على اساس ثنائي او متعدد الأطراف ،

وان تشعر بأسف شديد ازاء سياسات الدول التي تواصل تزويد البرتغال بمساعدة عسكرية وغيرها سواء في ذلك ما كان منها في اطار منظمة معاهدة شمال الأطلسي او على اساس ثنائي ، متحدية بذلك الطلبات المتكررة الموجهة اليها من الامم المتحدة ؛ تلك المساعدة التي لا تستطيع البرتغال بدونها مواصلة سياساتها في السيطرة الاستعمارية وقهر شعوب انغولا وموزامبيق ، وتخص من تلك الدول حلفاء البرتغال العسكريين ،

وان تحسب انزعاج عميق للأنشطة المكثفة من جانب المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تساعد البرتغال في حربها الاستعمارية وتعيق تحقيق شعوب الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية لأمانيتها المشروعة في الحرية والاستقلال ، مخالفة بذلك القرارات ذات الصلة بالموضوع التي اصدرتها الجمعية العامة ،

وان تدرك الحاجة الماسة الى ان تقوم كافة الدول ، ولا سيما الدول التي لها علاقات اقتصادية او غير اقتصادية وثيقة مع البرتغال ، باتخاذ كافة الخطوات الممكنة لحث البرتغال على الانصياع لأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، والخاصة بالأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ،

وان تأخذ في اعتبارها القرار الهام الذي اتخذته الدول العربية بفرض حظر تصدير النفط الى البرتغال بالنظر الى السياسة الاستعمارية التي تمارسها حكومتها ،

وان تلاحظ مع التقدير برامج المساعدة الملموسة التي يقدمها عدد من الحكومات الى حركات التحرير الوطنية في تلك الأقاليم ، وكذلك البرامج التي بادرت بها المنظمات الداخلية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ،

وان تلاحظ بعين الرضا التقدم الذي تحرزه حركات التحرير الوطنية في تلك الأقاليم نحو الاستقلال الوطني والحرية ، سواء عن طريق كفاحها او عن طريق برامج التعمير ، ولا سيما في المناطق المحررة من انغولا وموزامبيق ،

١ — تؤكد من جديد حق شعوب انغولا وموزامبيق والأقاليم الأخرى الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، كما اعترف به قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، كما تؤكد شرعية نضالها لتحقيق هذا الحق ؛

٢ — وتدين رفض حكومة البرتغال المتواصل الانصياع لأحكام قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع ، وتخص بالذكر عمليات القمع المكثف التي تقوم بها البرتغال ضد شعوب الأقاليم —

الواقعة تحت سيطرتها ، بما في ذلك المذابح الوحشية للقرويين ، والتدمير الجماعي للقسمي والممتلكات ، والاستخدام المهجى للنابالم والمواد الكيماوية ، من أجل خنق الآمال المشروعة لتلك الشعوب في الحرية والاستقلال ؛

٣ — وتطلب من حكومة البرتغال التوقف فورا عن حربها الاستعمارية وعن كافة أعمال القمع ضد شعبي انغولا وموزامبيق ، وسحب قواتها العسكرية وغير العسكرية ، والتوقف عن كافة الممارسات التي تعد خرقا لحقوق هؤلاء السكان غير القابلة للتصرف بما في ذلك اخراجهم من بيوتهم ، وإعادة تجميع السكان الافريقيين ، وخلق الاليديا منتو وتوطين المهاجرين الأجانب في الأقاليم ؛

٤ — وتؤكد من جديد ان حركات التحرير الوطنية في انغولا وموزامبيق هي الممثل الصحيح للأماي الحقيقية لشعبي هذين الاقليمين ، وتطلب من جميع الحكومات والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والهيئات المعنية في الأمم المتحدة ، عند تناولها امورا تتعلق بهذه الأقاليم ، والى ان تحصل هذه الاقاليم على استقلالها ، ان تضمن تمثيل هذه الاقاليم من خلال حركات التحرير المعنية ، بالصفة المناسبة وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ؛

٥ — وتطلب من حكومة البرتغال ان تعامل المناضلين في انغولا وموزامبيق الذين يقعون في الأسر اثناء الكفاح في سبيل الحرية معاملة أسرى حرب طبقا لمبادئ اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب ، الموقعة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ (ج) ، وتدعو لجنة الصليب الأحمر الدولية الى مواصلة الابقاء على الاتصال الوثيق مع حركات التحرير باعتبارها اطرافا في الصراع ، وتقديم تقارير عن حالة معسكرات أسرى الحرب وعن معاملة أسرى الحرب الذين تحتجزهم البرتغال ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتأمين تبادل أسرى الحرب ؛

٦ — وتناشد كافة الحكومات ، والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، ان تقدم الى شعوب انغولا وموزامبيق وسائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، ولا سيما السكان في المناطق المحررة من تلك الأقاليم ، كافة المساعدات المعنوية والمادية والاقتصادية الضرورية لمواصلة كفاحهم من أجل ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال ؛

٧ — وتحث كافة الحكومات ، ولا سيما حكومات الدول الاعضاء في منظمة معاهدة شمال الاطلسي ، التي تواصل تقديم المساعدة الى البرتغال ، ان تسحب كل مساعدة تمكن البرتغال من مواصلة حربها الاستعمارية في انغولا وموزامبيق ، وان تمنع بيع الأسلحة والعتاد الحربي الى البرتغال او توريدهما بما في ذلك الطيران المدني والبواخر المدنية وغيرها من وسائل النقل التي يمكن استخدامها لنقل العتاد الحربي والأفراد ، وكذلك الامدادات والمعدات والمواد اللازمة لصناعة الأسلحة والذخائر وصيانتها ، التي تستخدمها البرتغال لادامة سيطرتها الاستعمارية في افريقيا ، وان تمتنع عن اي تعاون مع البرتغال يشتمل على استخدام اي من الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها لأغراض عسكرية ؛

٨ - وتناشد جميع الدول ان تتخذ فوراً كافة التدابير الممكنة من أجل :

(أ) وضع نهاية لكافة الأنشطة التي تساعد على استفلال الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية وشعوب تلك الأقاليم ؛

(ب) تشييط مواطنيها والأشخاص المعنويين الخاضعين لولايتها عن الدخول في معاملات او ترتيبات يمكن ان تساهم في سيطرة البرتغال على تلك الأقاليم ؛

(ج) استبعاد البرتغال عن اخذ اي دور بالنيابة عن انفولا وموزامبيق في المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف وفي الاتفاقات المتعلقة بصفة خاصة بالتجارة الخارجية في منتجات الأقاليم ؛

٩ - وتناشد الدول التي لها روابط اقتصادية او غير اقتصادية وثيقة مع البرتغال ان تبذل جهوداً متضافرة لجعل البرتغال تتمشى مع قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن ؛

١٠ - وتوجه نظر مجلس الأمن ، ازاء الموقف المتفجر الناتج عن سياسات البرتغال في الأقاليم المستعمرة الواقعة تحت سيطرتها وازاء استفزازاتها الدائمة ضد الدول الافريقية المتاخمة لتلك الأقاليم ، وفي ضوء تجاهل البرتغال الصريح للقرارات المتعلقة بالموضوع التي اصدرتها الأمم المتحدة ، وخاصة منها قرار مجلس الأمن ٣١٢ (١٩٧٢) وقراره ٣٢٢ (١٩٧٢) ، الى الحاجة الماسة لاتخاذ تدابير فعالة على سبيل الأولوية ، من اجل التنفيذ الكامل والسريع لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥ - د) والقرارات المتعلقة بالموضوع الصادرة عن الأمم المتحدة ؛

١١ - وترجو من رئيسها ، في ضوء القرارات المتصلة بالموضوع التي اتخذتها اللجنة الخاصة والجمعية العامة ، مواصلة مشاوراته مع منظمة الوحدة الافريقية ومع حركات التحرير لوضع الأصول الاجرائية اللازمة لارسال بعثة خاصة الى الأقاليم المعنية على الوجه المناسب ؛

١٢ - وتدعو الأمين العام ، واضعة نصب عينيها الأحكام ذات الصلة بالموضوع في قرار الجمعية العامة ٣١٦٤ (٢٨ - د) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، الى مواصلة اتخاذ التدابير الفعالة والملموسة لنشر المعلومات المتعلقة بالحالة السائدة في تلك الأقاليم على نطاق واسع ومستمر ، عن طريق كافة وسائل الاعلام التي تحت تصرفه ؛

١٣ - وتقرر متابعة الدراسة المستمرة للحالة في تلك الأقاليم .

باء - قرار اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ٩٧١ المعقودة

في ٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤

ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في الحالة المتعلقة بجزر الرأس الأخضر ،

وقد استمعت الى بيان من ممثل الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر الذي اشترك بصفة مراقب في نظر اللجنة في مسألة الاقليم (د) ،

(د) أنظر A/AC.109/PV.966 و Corr.1 .

وان تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وبرنامج العمل من اجل التنفيذ الكامل للاعلان ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ ، وكذلك القرارات الأخرى المتصلة بمسألة الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية التي اتخذتها الجمعية العامة ، واتخذها مجلس الأمن واللجنة الخاصة ،

وان تشير الى احكام قرارها المؤرخ في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٤ بشأن مسألة الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية^(٥) ،

وان تشعر بالقلق العميق ازاء الوضع الحرج في الأقاليم ، حيث ادت سياسة السيطرة القمعية الاستعمارية التي تمارسها البرتغال ، واصرارها على اهمال وتجاهل رفاهية السكان ، التي معاناة سكان الاقليم بشكل خطير من المجاعة وسوء التغذية والأمراض المتصلة بهما التي جلبتها عليهم عدة سنوات من الجفاف لم تتخذ خلالها اية اجراءات فعالة من قبل السلطات البرتغالية ،

وان تذكر بقلق شديد الحالة السيئة لآلاف من اهالي جزر الرأس الأخضر الذين يعيشون خارج الاقليم ، حيث اضطر اغلبهم الى ترك بلادهم بسبب احوال الفقر والمصاعب السائدة في الاقليم اولا كنتيجة مباشرة للأساليب الاستعمارية الاستغلالية التي تتبعها البرتغال ،

وان تدين كافة اعمال القمع التي ترتكبها القوات البرتغالية والشرطة البرتغالية ضد الشعب في جزر الرأس الأخضر ، بما في ذلك على وجه الخصوص سجن القوميين في جزر الرأس الأخضر وابعاد الوطنيين الى معسكرات التعذيب ، مثل المعسكرات المقامة في صحراء موساميدس في انغولا ،

وان تبدي انزعاجها الشديد ازاء المزيد من دعم القوات المسلحة البرتغالية في الاقليم والتدابير الأخرى التي تتخذها حكومة البرتغال دعما لسيطرتها العسكرية والاستعمارية على جزر الرأس الأخضر ،

وان تدين محاولة حكومة البرتغال عرض استخدام جزر الرأس الأخضر لأغراض عسكرية على منظمة معاهدة شمال الاطلسي ، كمنافسة منها تهدف الى ضمان وجود شركاء لها وتدعيم لحريتها الاستعمارية ضد حركات التحرير الوطنية في جزر الرأس الأخضر والبلاد الافريقية الأخرى ،

١ - تؤكد من جديد حق شعب جزر الرأس الأخضر ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي تضمنه قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، كما تؤكد شرعية كفاحه تحت قيادة الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر ، لممارسة هذا الحق ؛

٢ - وتؤكد من جديد اعترافها بالحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر باعتبارهما الممثل الحقيقي والوحيد لشعب الاقليم ، وتطلب من جميع الحكومات والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الداخلة في أسرة الأمم المتحدة ان تأخذ ذلك في اعتبارها حين تناولها للأمور المتعلقة بهذا الاقليم ؛

- ٣ - وتدين حكومة البرتغال لاستمرار سيطرتها الاستعمارية على جزر الرأس الأخضر وتجاهلها التام لمعاناة شعب القليم الذي تأثر بالجفاف واهمالها المتعمد لرفاهية شعب القليم ؛
- ٤ - وتطالب من جميع الدول والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الداخلة في منظومة الام المتحدة ان تقدم كافة المساعدات المعنوية والمادية الى شعب جزر الرأس الأخضر ، عن طريق حركته التحريرية الوطنية ، في كفاحه من اجل الحرية والاستقلال ، وان تساعد على وجه الخصوص في جهود الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر ، لحماية مصالح اهالي جزر الرأس الأخضر الذين اضطروا للمهجرة بسبب الأحوال السائدة في القليم وتأمين حقوقهم ؛
- ٥ - وتحمل حكومة البرتغال المسؤولية عن اية عواقب تنتج عن اعمال القمع البوليسية العنيفة التي تمارسها ضد شعب القليم وعن التدابير العسكرية المكثفة وغيرها التي ترمي الى قمع حركته التحريرية الوطنية ؛
- ٦ - وتحث الدول الأعضاء في منظمة معاهدة شمال الاطلسي على اقناع البرتغال بعدم جدوى حربها الاستعمارية في افريقيا وعلى ان ترفض رفضا قاطعا على وجه الخصوص عروض تلك الحكومة المتكررة باستخدام جزر الرأس الأخضر للأغراض العسكرية لهذه المنظمة ؛
- ٧ - وتسترعى انتباه مجلس الأمن الى الحالة الخطيرة في جزر الرأس الأخضر الناتجة عن استمرار السيطرة الاستعمارية البرتغالية على القليم ؛
- ٨ - وتقرر متابعة الدراسة المستمرة للحالة في القليم .

المرفق الثالث

مذكرة من الرئيس

١ - وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ٩٦٠ المعقودة في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٤ ، وجه رئيس اللجنة رسالة في نفس التاريخ الى الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الامم المتحدة ، فيما يلي نصها :

" اشرف بابلاغكم ان اللجنة الخاصة قررت في جلستها ١٩٦٠ المعقودة في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٤ ، ان تطلب الى رئيسها ان يسعى للحصول على ايضاحات من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المفاوضات التي قيل انها عقدت بين حكومتي الولايات المتحدة وبين البرتغال بصدور اقامة قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة في موزامبيق ، وكذلك بشأن تجديد الاتفاق المتعلق بالقاعدة العسكرية التابعة للولايات المتحدة في جزر الازور .

" وتجدر الاشارة هنا الى ان الجمعية العامة واللجنة الخاصة قد اتخذتا قرارات عديدة في الماضي بشأن مسألة الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، ووجهت نداءات متكررة الى كافة الحكومات للامتناع عن اى تعاون مع الحكومة البرتغالية للأغراض العسكرية يمس أيًا من تلك الاقاليم . وفي ضوء هذه القرارات وسائر التوصيات المتصلة بالموضوع الصادرة عن الامم المتحدة ، وانطلاقا من المهام الموكلة الى اللجنة الخاصة ، اكون ممثنا لو تسلم منكم اية معلومات تودون تقديمها الى اللجنة الخاصة بصدور هذا الموضوع " .

٢ - وفيما يلي الجزء الأساسي من رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٤ موجهة الى الرئيس من نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة ، ردا على الرسالة المشار اليها اعلاه :

" نظرا لغياب السفير اسكالي ، ارسل اليكم الرد التالي على رسالتكم اليه المؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٤ ، بشأن ما قيل عن مفاوضات بين البرتغال والولايات المتحدة . فكما تعلمون ان الولايات المتحدة تستخدم منذ بعض الوقت مرافق عسكرية في لاجير في جزر الازور كجزء من النظام الدفاعي لمنظمة معاهدة شمال الاطلسي عن امريكا الشمالية واوروبا ، وتتعلق المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والبرتغال بموضوع واحد هو تمديد استخدام الولايات المتحدة لمرافق جزر الازور .

" وليس لدى الولايات المتحدة اية نية في اقامة قاعدة عسكرية او بحرية في موزامبيق او في اى من اقاليم البرتغال الاخرى في افريقيا ، وستواصل القطع البحرية التابعة للولايات المتحدة ، بموافقة الحكومات التي يهيمها الامر ، القيام بزيارات على فترات ، الى موانئ شرق افريقيا ، بما في ذلك موانئ موزامبيق ، كما كانت تفعل بصفة تقليدية " .

المرفق الرابع—

رسالة مؤرخة في ٢٠ ايار/مايو ١٩٧٤ من غينيا — بيسا—و

اتشرف بأن انقل اليكم الرسالة التالية المرسله اليها من دائرة الاعلام التابعة للحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر بشأن الاحداث في جزر الرأس الأخضر ، راجيا منكم تعميمها كوثيقة رسمية من وثائق لجنة انهاء الاستعمار بموجب البند الذي يتعلق بالأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية :

” تلقينا معلومات تفيد ان سكان مدينة برايا تظاهروا تأييدا للاستقلال ولاعادة تأكيد دعمهم للحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر .

” ونظرا للشكوك التي لاتزال سائدة في جزر الرأس الأخضر بعد انقلاب لشبونة فقد عبرت مجموعات من الشباب من خلال المظاهرات في ايام ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، عن رغبتهم في اقامة حرية حقيقية للجميع .

” وتجدر الملاحظة انه حدث يوم ٣٠ نيسان/ابريل ، وفي نفس الوقت الذي كان يحتل فيه الجيش مقر الشرطة الدولية والدفاع عن الدولة/المديرية العامة للأمن ، ان قامت مظاهرة شعبية كبيرة امام المبنى ، واضرمت النار في سيارة وعدة عربات اخرى تابعة لرجال الشرطة الدولية والدفاع عن الدولة والمتعاونين معهم .

” وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها : ’ يحيا الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر ‘ و ’ يسقط الاستعمار ‘ و ’ المجد والفخار لملك كارابال ‘ .

” وفي صباح ١ ايار/مايو ١٩٧٤ سار موكب كبير من مدينة برايا ، ومن سانت كاترينا ، ومن عدة اجزاء اخرى من الجزيرة ، في اتجاه معسكر الاعتقال في دارافال ، تهتف بالشعارات والصيحات الجماهيرية المنفمة ، وطالب المشتركون في المسيرة باطلاق سراح السجناء السياسيين من مواطني جزر الرأس الأخضر وسائر المستعمرات وباستقالة ادوارد فونتيس رئيس المعسكر ذي الميول السادسة ومحاكمته علنية .

” وعند ما وصل السجناء مدينة برايا بعد الظهر ، رفع جمهور يقدر ب ١٥٠٠٠ من المتظاهرين عشرات اللافتات واعلام الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر وصور اميلكار كابال .

” وعقد اجتماع في تلك الليلة في سانتا كاترينا تأييدا للحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر ، وفي نفس الليلة ايضا اطلقت الشرطة في برايا النار على المتظاهرين وقتلت احد العمال ؛ وفي اليوم التالي اشترك عدة آلاف من الناس في الجنازة التي مرت دون وقوع اي حادث .

" وواصل الأهالي تظاهروهم في الايام التالية تأييدا للحزب الافريقي لاستقلال
غينيا وجزر الرأس الأخضر ، وفي ٤ ايار/مايو عقد اجتماع سياسي كبير في سيندرا برايا ، في
جو من الحماس الوطني والثورى العظيم ؛ وطالب الاجتماع بالاستقلال الفورى والتام لجزر
الرأس الأخضر تحت علم الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر .

" واقيم اجتماع شعبي آخر في سانتا كاترينا طالب فيه الأهالي مرة اخرى بالاستقلال
الفورى والتام .

" وانعقد اجتماع سياسي آخر يوم ١١ ايار/مايو في برايا ، وحدث في نفس اليوم
ان حاولت مجموعة صغيرة تتكون من حوالي ٣٠ شخصا ، بحماية من الشرطة وتأييد من
العناصر الرجعية ، ان تعبر ، عبثا ، عن المعارضة لصيحات الجماهير التي تدعو الى
الاستقلال الثورى غير المشروط لجزر الرأس الأخضر ، وقد باءت هذه المحاولة التخريبية
بالفشل الذريع في مواجهة رد الفعل المباشر من الجماهير .

(توقيع) جوليو سيميلو

السفير ، والمراقب الدائم لدى الأمم المتحدة

المرفق الخامس*

برقية مؤرخة في ٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ من رئيس جبهة
تحرير موزامبيق ، موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة

اننا نحیی لجنة انهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة ونعرب مرة اخرى عن تقديرنا للعمل الذي تضطلع به لدعم الشعب الذي يناضل ضد الاستعمار والعنصرية ومن اجل احترام حقوق كافة الشعوب في الحرية والاستقلال ، وخاصة شعب موزامبيق .

ان شعب موزامبيق ، بقيادة جبهة تحرير موزامبيق ، سيظل ثابتا كما كان دائما على تصميمه على الفوز بالاستقلال التام والكامل لموزامبيق .

ان جبهة تحرير موزامبيق هي الممثل الشرعي الوحيد لجميع شعب موزامبيق ، بكافة رجاله ونسائه ايا كان لونهم او دياناتهم او اصلهم العرقي .

وان جبهة تحرير موزامبيق للحائزة على الولاية التامة من شعب موزامبيق ، وان مناضليها جميعا يتمتعون بروح معنوية عالية جدا .

وفي موزامبيق يؤيد الجيش البرتغالي ذاته موقف جبهة تحرير موزامبيق .

ولهذا السبب يتحتم على البرتغال ان تتفهم وان تقبل ضرورة نقل السلطة الى جبهة تحرير موزامبيق ، باعتبارها الممثل الشرعي لسيادة موزامبيق .

ان جبهة تحرير موزامبيق ، بوحي من طبيعتها وانطلاقا من الأسس التي كانت دائما توجهه تنظمنا على مدى الاثني عشر عاما من وجودها وعلى مدى السنوات العشر من الكفاح المسلح ، لتؤكد من جديد قرارها وتصميمها على جعل موزامبيق بلدا مستقلا وبذلك تنشر راية السلم والتقدم فـي موزامبيق من اجل الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشعبها .

كذلك تؤكد جبهة تحرير موزامبيق من جديد احترامها لحقوق الانسان بما في ذلك حقوق البرتغاليين الذين يعيشون في موزامبيق .

وتأمل جبهة تحرير موزامبيق في ان تؤكد الأمم المتحدة ، وخاصة لجنة الاربعة والعشرين ، مرة اخرى ان السلم والعدل لا يمكن تحقيقهما الا بتحقيق الاستقلال الكامل لموزامبيق ، وان تحت البرتغال ، لهذا السبب ، على قبول نقل السلطات التي لا تزال تتمسك بها في موزامبيق الى جبهة تحرير موزامبيق ، دون غموض او معارضة او مناورة .

(توقيع) سامورا موييسيس ماشيل
رئيس جبهة تحرير موزامبيق

الفصل الثامن

(A/9623/Add.2)

روديسيا الجنوبية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٦٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة ١ - ١٣
٧١	باء - مقررات اللجنة الخاصة ١٤ - ١٥
٧٨	مرفق - ورقة عمل أعدتها الامانة العامة ٢٨

الفصل الثامن

روديسيا الجنوبية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة روديسيا الجنوبية في جلساتها ٩٦١ الى ٨٦٩ المعقودة في الفترة بين ٢٢ آذار/مارس و ٢ نيسان/أبريل ١٩٧٤ .
- ٢ - وأخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصفة خاصة القرار ٣١٦٣ (د - ٢٨) المتخذ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والذي طلبت الجمعية العامة فيه ، بمقتضى الفقرة ١١ ، من اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذاً فورياً تاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام ، خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين". وأخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار ، بالاضافة الى ذلك ، قرارى الجمعية العامة ٣١١٥ (د - ٢٨) و ٣١١٦ (د - ٢٨) المتخذين في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ والمتعلقين بهذا الاقليم. وأولت اللجنة الخاصة كذلك الاهتمام اللازم للقرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن مجلس الأمن والمتعلقة بروديسيا الجنوبية .
- ٣ - وكان بين يدي اللجنة الخاصة ، لدى نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة (انظر مرفق الفصل الحالي) تحوى معلومات عن أحدث التطورات التي حدثت في الاقليم. وأخذت اللجنة في اعتبارها ايضاً مذكرة أعدها رئيس اللجنة بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٤ وتحوى نص الرسائل التي تبودلت بين رئيس اللجنة والممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة فيما يتعلق باشتراك المملكة المتحدة في عمل اللجنة المتعلق بهذا البند (A/AC.109/441).
- ٤ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة ، بالاضافة الى ذلك ، التماس مكتوب مؤرخ في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٤ من السيد جان بروك الأمين العام لاتحاد العمال العالمي ، والسيد أوتو كريستين الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (A/AC.109/PET.1253).
- ٥ - وفي الجلسة ٩٦٣ ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ، وبناءً على دعوة من اللجنة الخاصة ، أدلت الآنسة باربارا روجرز ، ممثلة لجنة أصدقاء ناميبيا ، ببيان عن البند (A/AC.109/PV.963) ؛ وفي الاجتماع ذاته ، وبناءً على اقتراح من ممثل استراليا ، قررت اللجنة دون اعتراض احواله نص بيان الآنسة روجرز ، لاتخاذ الاجراء المناسب بشأنه ، الى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بمقتضى القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بخصوص مسألة روديسيا الجنوبية . وفي رسالة موجهة الى رئيس لجنة مجلس الأمن بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٤ ، قام رئيس اللجنة ، بناءً على ذلك ، باحالة نص البيان .

اشترك حركات التحرير القومي

٦ - دعت اللجنة الخاصة ، بمقتضى المقرر الذى اتخذته في دورتها السابقة والذى وافقت عليه بالتالي الجمعية العامة ، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، ممثلي حركتي التحرير القومي لمبابوى وهما الاتحاد الوطني الافريقي لمبابوى والاتحاد الشعبي الافريقي لمبابوى الى الاشتراك في نظر اللجنة في هذا البند .

٧ - ومثلت الحركتان ، تبعاً لذلك ، أثناء النظر في هذا البند ، على النحو التالي :

الاتحاد الوطني الافريقي لمبابوى (زانو) :

السيد نويل موكونو ، أمين الشؤون الخارجية

السيد تابسون ماويرى

الاتحاد الشعبي الافريقي لمبابوى (زابو) :

السيد ت . جورج سيلونديكا ، أمين الدعاية والاعلام

وأدلى كل من السيد موكونو والسيد سيلونديكا ببيانه في الجلسة ٩٦١ ، المعقودة في ٢٢ آذار/مارس (A/AC.109/FV.961) ، والتصويب (١) كما أدلى السيدان موكونو وسيلونديكا ، في الاجتماع نفسه ، ببيانين آخرين رداً على سؤال لممثل ساحل العاج A/AC.109/FV.961 والتصويب (١) . وفي الجلسة ٩٦٣ ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ، أدلى السيدان موكونو وسيلونديكا ببيانين فيما يتعلق بما ورد في التقارير من أنباء اختطاف بعض مواطني زمبابوى في فرانسيس تسانون ببتسوانا (انظر الفقرة ٩ أدناه) (A/AC.109/FV.963) وفي الجلسة ٩٦٨ ، المعقودة في ٢ نيسان/ابريل ، أدلى السيد سيلونديكا ببيان نيابة عن كل من الاتحاد الشعبي الافريقي لمبابوى ومنظمته هو A/AC.109/FV.968 والتصويب (١) .

المناقشة العامة

٨ - أجرت اللجنة الخاصة المناقشة العامة لهذا البند في جلساتها من ٩٦٢ الى ٩٦٥ ، المعقودة في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ آذار/مارس . وفي المناقشة العامة ، تكلم ممثلو كل من جمهورية تنزانيا المتحدة ، وفنزويلا ، والجمهورية العربية السورية ، والصين في الجلسة ٩٦٢ (A/AC.109/FV.962) ؛ وممثلو كل من شيلي ، وتونس ، واندونيسيا في الجلسة ٩٦٣ (A/AC.109/FV.963) ؛ وممثلو كل من العراق ، وبلغاريا ، وترينيداد وتوباغو ، وسيراليون في الجلسة ٩٦٤ (A/AC.109/FV.964) ؛ وممثلو كل من افغانستان ، ويوغوسلافيا ، وايران ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والدانمرك ، والكونغو في الجلسة ٩٦٥ (A/AC.109/FV.965) .

خطف الزمبابويين

٩ - أدلى ممثل الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى في الجلسة ٩٦٣ ، المعقودة في ٢٦ آذار/ مارس ، ببيان عما ورد في التقارير عن اختطاف أربعة اشخاص من الزمبابويين في فرانسيس تـاـون بـوتـسـوانا في ١٠ آذار/ مارس ١٩٧٤ (A/AC.109/FV.963) . وعقب البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى ورئيس اللجنة الخاصة (A/AC.109/FV.963) قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض أن تلتزم من رئيسها عقد مشاورات حول هذا الموضوع ، حسب مقتضى الحال ، مع الأطراف المعنية . وفي الجلسة ٩٦٦ ، المعقودة في ٢٩ آذار/ مارس ، أدلى الرئيس ببيان أبلغ فيه اللجنة بنتيجة مشاوراته الأولية مع الممثل الدائم لبوتسوانا في الأمم المتحدة (A/AC.109/FV.966) والتصويب (١) . وفي الجلسة ٩٦٨ ، المعقودة في ٢ نيسان/ ابريل ، أدلى الرئيس ببيان آخر عن مشاوراته حول هذا الموضوع مع الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة (A/AC.109/FV.968) والتصويب (١) .

مشروعات القرارات

١٠ - قدم ممثلا مالي والعراق ، في الجلسة ٩٦٧ ، المعقودة في ١ نيسان/ ابريل ، مشروع قرارين هما : (أ) مشروع القرار A/AC.109/L.934 المتعلق بالمسألة بصفة عامة ، وشارك في تقديمه في النهاية كل من اثيوبيا ، وأفغانستان ، واندونيسيا ، وبلغاريا ، وترينيداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية العربية السورية ، والعراق ، والكونغو ، ومالي ، ويوغوسلافيا ؛ (ب) ومشروع القرار A/AC.109/L.935 المتعلق بجوانب معينة من المسألة ، وشارك في تقديمه في النهاية كل من اثيوبيا ، وأفغانستان ، وبلغاريا ، وترينيداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية العربية السورية ، وسيراليون ، والعراق ، والكونغو ، ومالي ، ويوغوسلافيا .

١١ - وأدلى ممثل ساحل العاج ، في الجلسة ٩٦٨ ، المعقودة في ٢ نيسان/ ابريل ، ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار (A/AC.109/L.934 ، A/AC.109/FV.968 ، والتصويب (١)) .

١٢ - وصوتت اللجنة الخاصة ، في الاجتماع ذاته ، على مشروع القرارين ، وكانت النتيجة على النحو التالي :

(أ) اعتمد مشروع القرار A/AC.109/L.934 ، بعد التصويت عليه بندااء الأسماء ، بأغلبية ٢٣ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (انظر الفقرة ٤ (أ) أدناه) . وجاءت نتيجة التصويت على هذا المشروع كما يلي :

الموافقون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، واستراليا ، وأفغانستان ، واندونيسيا ، وإيران ، وبلغاريا ، وترينيداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية العربية السورية ، وساحل العاج ، وسيراليون ، وشيلي ، والصين ، والعراق ، وفنزويلا ، وفيجي ، والكونغو ، ومالي ، والهند ، ويوغوسلافيا .

المعتضون : لا أحد .

المتنعون : الدانمرك .

(ب) واعتمد مشروع القرار A/AC.109/L.935 بعد التصويت عليه بندا^١ الأسماء ، بأغلبية ٢٣ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت (انظر الفقرة ٥ أدناه) . وجاءت نتيجة التصويت على هذا المشروع كما يلي :

الموافقون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، استراليا ، افغانستان ،

اندونيسيا ، ايران ، بلغاريا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ،

جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، ساحل العاج ،

سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، فنزويلا ، فيجي ، الكونغو ، مالي ،

الهند ، يوغوسلافيا .

المعتضون : لا أحد .

المتنعون : الدانمرك .

وأدلى ببيانات تعليلا للتصويت ممثل الصين عن مشروع القرار (أ) أعلاه ، وممثلا الدانمرك واستراليا عن مشروع القرارين (أ) و (ب) أعلاه A/AC.109/FV.968 ، والتصويب (١) ، وبعد أن أدلى الرئيس ببيان ، أدلى ممثل الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي ببيان نيابة عن كل من الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي ومنظمته هو A/AC.109/FV.968 ، والتصويب (١) .

١٣ - وأحيل ، في ١١ نيسان / ابريل ، نص القرار المشار اليه في الفقرة ١٢ (ب) أعلاه ، الى رئيس مجلس الأمن (S/11262) . وأحيلت نسختان من القرارين المشار اليهما في الفقرة ١٢ أعلاه الى جميع الدول ، بما في ذلك الدولة القائمة بالادارة ، والى الوكالات المتخصصة ، والمنظمات الأخرى داخل منظومة الامم المتحدة ، والى منظمة الوحدة الافريقية .

باء - مقرر اللجنة الخاصة

١٤ - فيما يلي نص القرار (A/AC.109/443) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في الجلسة ٩٦٨ ، المعقودة في ٢ نيسان / ابريل ، والذي أشير اليه في الفقرة ١٢ (أ) أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في مسألة روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) ،

وقد استمعت الى بياني ممثلي حركتي التحرير القومي ، الاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي والاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي (١) اللذين اشتركا ، بصفة مراقبين ، في نظر اللجنة الخاصة في هذا البند ،

(١) A/AC.109/FV.961 ، والتصويب (١) ، FV.963 و FV.968 ، والتصويب (١) .

وقد استتمعت الى البيان الذى أدلت به الآنسة بربارا روجرز ، من جمعية أصدقاء ناميبيا ، فيما يتعلق بهذا البند (٢) ،

وان تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، وبرنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) المتخذ في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، وسائر القرارات المتعلقة بمسألة روديسيا الجنوبية والصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة ،

وان تأخذ بعين الاعتبار أن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تتحمل ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، المسؤولية الاولى عن انهاء الحالة الخطيرة القائمة في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) والتي تشكل ، كما أكد مجلس الأمن مرارا ، تهديدا للسلام والأمن الدوليين ،

وان تؤكد من جديد أن أية محاولة تجرى للتفاوض بشأن مستقبل زمبابوى مع النظام غير الشرعي على اساس اعلان الاستقلال قبل تحقيق حكم الاغلبية ستكون عملا متعارضا مع حقوق شعب هذا الاقليم ، غير القابلة للتصرف ، ومخالفا لأحكام ميثاق الامم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ،

وان تددين استمرار نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي في اضطهاد شعب زمبابوى ، وسجن واعتقال الزعماء السياسيين وغيرهم بصورة تعسفية ، واعداد المناضلين الأحرار بصورة غير قانونية ، والاستمرار في انكار حقوق الانسان الاساسية بما في ذلك خاصة التدابير الاجرامية ، المتمثلة في فرض العقوبات الجماعية ، فضلا عن التدابير الرامية الى خلق دولة قائمة على الفصل العنصرى في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ،

وان تددين استمرار وجود قوات افريقيا الجنوبية غير الشرعي في الاقليم واشتداد تدخلها العسكرية فيه ، الأمر الذى يساعد نظام الأقلية العنصرى ويهدد جددا سيادة الدول الافريقية المجاورة وسلامتها الاقليمية ،

وان تأسف بشدة لعدم التزام حكومة المملكة المتحدة بأحكام القرارات ذات الصلة بالموضوع والصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة ، وبصفة خاصة لرفض هذه الحكومة المستمر التعاون مع اللجنة الخاصة في أداء المهمة التي عهدت بها الجمعية العامة اليها ،

وان يساورها القلق البالغ للموقف السلبي الذى تتخذه سلطات المملكة المتحدة من حركتي التحرير القومي لزمبابوى ، والذى من مظاهر رفض تلك السلطات اصدار الجوازات ووثائق السفر اللازمة لأعضاء هاتين الحركتين ،

وان تلاحظ بالارتياح المنجزات التي حققتها حركات التحرير القومي لزمبابوى في الآونة الأخيرة عن طريق كفاحهما الصادق العزيمة من أجل الحرية والاستقلال برغم اشتداد اجراءات القمع التي تتخذها القوات العسكرية وقوات الشرطة وسائر أعمال العنف والازعاج التي يقوم بها النظام غير الشرعي ضدها ،

- ١ - تؤكد من جديد حق شعب زмбаوى ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وشرعية كفاح هذا الشعب وحركات التحرير القومي لزмбаوى ، التي هي الممثل الحقيقي الوحيد للأمانى الحقيقية لشعب زмбаوى ، كيما تكفل ، بكل الوسائل المتاحة لها ، التمتع بهذا الحق ، حسبما نص عليه ميثاق الامم المتحدة ووفقا لأهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛
- ٢ - وتؤكد من جديد المبدأ القائل بأنه لا مكان للاستقلال قبل تحقيق حكم الأغلبية في زмбаوى ، وبأن أية تسوية تتعلق بمستقبل الاقليم ينبغي أن يشارك في وضعها تمام المشاركة الزعماء السياسيين الحقيقيين وقادة حركات التحرر القومي ، ولا سيما القس المحترم ندابا نينجي سيتولي ، رئيس الاتحاد الوطني الافريقي لزмбаوى ، والسيد جوشوا نكومو ، رئيس الاتحاد الشعبي الافريقي لزмбаوى ، كما ينبغي أن يقرها الشعب اقرارا تاما وفي حرية ؛
- ٣ - وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وفـاء بمسؤوليتها الاولى كدولة قائمة بالادارة ، أن تتخذ جميع التدابير الفعالة لانهاء نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي وأن لا تمنح النظام غير الشرعي ، بأى حال من الأحوال ، أيا من سـلطات السيادة او خصائصها ، وتلتزم من تلك الحكومة تأمين نيل هذا البلد استقلاله عن طريق نظام حكم ديمقراطي وفقا لأمانى أغلبية السكان ؛
- ٤ - وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة توفير الظروف اللازمة لتمكين شعب زмбаوى من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة تامة ، بما في ذلك مايلي :
 (أ) طرد جميع قوات افريقيا الجنوبية من الاقليم في الحال ؛
 (ب) الافراج دون قيد أو شرط عن جميع الأشخاص المسجونين والمعتقلين والمفروضة عليهم قيود لأسباب سياسية ، ولا سيما منهم القس المحترم ندابا نينجي سيتولي والسيد جوشوا نكومو ؛
 (ج) القيام فورا بوقف جميع التدابير التمييزية والقمعية ، بما فيها اغلاق المناطق المحمية " و " المناطق " الادارية الجديدة ؛
 (د) القيام فورا بوقف تدفق المهاجرين الاجانب والمرتزة الى الاقليم وانهاء حملة الهجرة المسماة " رواد عام ٧٤ " ؛
 (هـ) رفع جميع القيود المفروضة على النشاط السياسي وقرار الحرية الديمقراطية التامة والمساواة في الحقوق السياسية ؛
 (و) عقد مؤتمر دستورى وطني عاجل يتسنى فيه للممثلين السياسيين الحقيقيين لشعب زмбаوى ، ولا سيما حركات التحرير القومي ، الوصول الى تسوية بشأن مستقبل الاقليم ليقرها الشعب فيما بعد بواسطة اجراءات حرة ديمقراطية ؛
- ٥ - وتطلب كذلك الى حكومة المملكة المتحدة أن تكفل ، في أية عملية للتحقق من رغبات شعب زмбаوى وأمانيه بشأن مستقبله السياسي ، أن تكون الاجراءات التي ينبغي اتباعها متمشية مع

مبدأ الاقتراع العام للراشد بين وقائمة على الاقتراع السرى على أساس مبدأ التصويت العام ، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الاعتبارات المتعلقة بالتعليم أو الملكية أو الدخل ؛

٦ - وتلتزم من حكومة المملكة المتحدة أن تكفل ، واضعة نصب عينيها المسؤولية المترتبة عليها بموجب الفصل الحادى عشر من الميثاق بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، تمتع أهالي زمبابوى الافريقيين داخل الاقليم وخارجه بحقوق الانسان الأساسية تمتعا تاما ومعاملتهم معاملة عادلة وحمايتهم من اساءة التصرف وتمتعهم ، بصفة خاصة ، بحقوقهم في السفر بحرية ، وأن تكفل الاستفادة التامة من كل المساعدات المتوفرة ، وذلك بالتعاون ، حسب الاقتضاء ، مع مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛

٧ - وترجو جميع الدول أن تقوم ، بصورة مباشرة ومن خلال نشاطها في الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة التي هي أعضاء فيها ، وكذلك المنظمات غير الحكومية المعنية ومختلف البرامج التابعة للأمم المتحدة بتزويد شعب زمبابوى ، عن طريق حركاته التحريرية القومية ، بجميع المساعدات المعنوية والمادية اللازمة له في كفاحه من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف .

٨ - وتلتزم من حكومة المملكة المتحدة ان تزيل أية عراقيل تحول دون انتفاع أهالي زمبابوى الافريقيين ، سواء داخل الاقليم او خارجه ، انتفاعا فعالا بما تقدمه الدول والمنظمات والبرامج المشار اليها في الفقرة ٧ أعلاه من منح وتسهيلات دراسية وتدريبية ، وأن تكفل في الوقت ذاته اتاحة موارد كافية لتعليم الشعب الزمبابوى وتدريبه ؛

٩ - وتطلب مرة أخرى من حكومة المملكة المتحدة ، تمشيا مع قرارات الجمعية ذات الصلة بالموضوع ، أن تتعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في أداء المهمة التي عهدت بها الجمعية العامة اليها ، وتشارك في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بنظر الأخيرة في المسألة ، وأن تقدم الى اللجنة الخاصة والى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين تقريراً عن تنفيذ القرار الحالي ؛

١٠ - وتدعو جميع الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، وهيئات الامم المتحدة المعنية ، والمنظمات غير الحكومية التي لها اهتمام خاص بميدان انتهاء الاستعمار ، فضلا عن الامين العام ، الى اتخاذ الخطوات اللازمة ، التي يقتضيها الحال ، لنشر المعلومات على نطاق واسع وباستمرار ، بواسطة جميع وسائل الاعلام المتوفرة لديها ، عن الحالة في زمبابوى وعما اتخذته الامم المتحدة من قرارات وتدابير تتعلق بها ، مع توجيه اهتمام خاص الى موضوع تطبيق الجزاءات على النظام غير الشرعي ؛

١١ - وتقرر ابقاء الحالة في هذا الاقليم قيد النظر .

١٥ - واليكم فيما يلي نص القرار (A/AC.109/444) الذى اعتمدته اللجنة الخاصة في الجلسة ٩٦٨ ، المعقودة في ٢ نيسان / ابريل ، والذي وردت الاشارة اليه في الفقرة ١٢ (ب) أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد بحثت الحالة المتأزمة والآخذة في التردى في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، التي أكد مجلس الأمن مجدداً ، في قراره ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ ، انها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ،

وان تأسف بشدة لفشل التدابير التي اتخذت حتى الآن في انهاء التمرد في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، الذى يرجع ، في الدرجة الاولى ، الى التعاون المتواصل والمتميز الذى تقيمه بعض الدول ، ولاسيما البرتغال وافريقيا الجنوبية ، مع النظام غير الشرعي ، انتهاكاً لأحكام المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة ولقرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ، معرقلة بذلك بصورة خطيرة التطبيق الفعال للجزاءات المفروضة ضد هذا النظام غير الشرعي ،

وان يساورها القلق الشديد لاستمرار سماح حكومة الولايات المتحدة الامريكية باستيراد الكروم والنيكل من روديسيا الجنوبية الى الولايات المتحدة الامريكية ، خلافاً لما يتصل بالموضوع من احكام قرارات مجلس الامن ٢٥٣ (١٩٦٨) المتخذ في ٢٩ ايار/مايو ١٩٦٨ و ٢٧٧ (١٩٧٠) المتخذ في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ ، و ٢٨٨ (١٩٧٠) المتخذ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ، و ٣١٤ (١٩٧٢) المتخذ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٢ ، و ٣١٨ (١٩٧٢) المتخذ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٢ و ٣٢٠ (١٩٧٢) المتخذ في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ ، ودون اعتبار لقرارات الجمعية العامة ٢٧٦٥ (د - ٢٦) المتخذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ ، و ٢٩٤٦ (د - ٢٧) المتخذ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٣١١٦ (د - ٢٨) المتخذ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ،

وان يساورها القلق البالغ لما ورد في الآونة الاخيرة من أنباء عن ارتكاب العديدين من الانتهاكات للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ، ومنها استخدام طائرات روديسيا الجنوبية في النقل الدولي للركاب والبضائع بصورة منتظمة واشترك الفرق الرياضية التابعة لروديسيا الجنوبية في مختلف المناسبات الرياضية ، فضلاً عن استمرار مكاتب الاعلام ومكاتب الخطوط الجوية التابعة للنظام غير الشرعي في العمل خارج روديسيا الجنوبية ومنتج عن ذلك من تدفق السياح الأجانب الى الاقليم ،

وان تضع نصب عينيها الآراء التي أعرب عنها ممثلو حركتي التحرير القومي ، الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى والاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوى (٣) ،

وان تؤكد من جديد اقتناعها بأن الجزاءات لن تؤدي الى انهاء نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي ما لم تكن شاملة والزامية وخاضعة لمراقبة فعالة ، وما لم يفرض تنفيذها ويتم تطبيقها بصفة خاصة من قبل البرتغال وافريقيا الجنوبية ،

(٣) Λ/AC.109/FV.961 ، والتصويب ١ ، و FV.963 ، و FV.963 ، والتصويب ١ .

وان تأخذ بعين الاعتبار القرار الهام الذى اتخذته الدول العربية لضمان إيقاف تصدير البترول الى هذه المنطقة وفقا كاملا ، معززة بذلك الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ،

١ - تدين عدم قيام حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية باتخاذ التدابير الفعالة اللازمة ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، لانهاء نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، وتطلب من تلك الحكومة ان تتخذ فورا كافة التدابير الفعالة لانهاء نظام الاقلية المتمرد هذا ؛

٢ - وتدين بشدة سياسات الحكومات ، وبصفة خاصة حكومتي البرتغال وافريقيا الجنوبية ، التي تواصل التعاون مع نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في فرض سيطرته العنصرية والقمعية على شعب زمبابوى ، منتهكة بذلك قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ومخالفة الالتزامات المحددة المترتبة عليها بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة ، وتطلب الى تلك الحكومات أن تكف فورا عن كل تعاون من هذا القبيل ؛

٣ - وتدين جميع الانتهاكات للجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن ، كما تدين تقاعس بعض الدول الاعضاء عن التطبيق الدقيق لهذه الجزاءات ، باعتبار ذلك أمرا منافيا للالتزامات التي تعهدت بها تلك الدول بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛

٤ - وتدين بشدة استمرار استيراد حكومة الولايات المتحدة الامريكية للكروم والنيكل من روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، منتهكة بذلك أحكام قرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع ومخالفة الالتزامات المحددة التي اضطلمت بها تلك الحكومة بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ، وتطالب السب حكومة الولايات المتحدة بالانهاء الفوري لأى استيراد من هذا القبيل والالتزام باخلاص ، ودون ما استثناء ، بأحكام قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ؛

٥ - وتطلب الى جميع الحكومات التي لم تقم بعد بما يلي أن تقوم به :

(أ) اتخاذ تدابير تنفيذية صارمة لتضمن امثال جميع الأفراد والهيئات والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها امثالا دقيقا للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ولتتخذ الايقاف الكامل لأى شكل من اشكال التعاون بينهم وبين النظام غير الشرعي ؛

(ب) اتخاذ خطوات فعالة لمنع الخاضعين لولايتها ، من أفراد او جماعات من الأفراد ، من الهجرة الى روديسيا الجنوبية (زمبابوى) أو لثنائهم عن ذلك ؛

٦ - وتطلب كذلك الى جميع الحكومات الامتناع عن اتخاذ أية تدابير قد يكون من شأنها اضافة أى مظهر من مظاهر الشرعية على نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي ، وتطلب ، بصفة خاصة ، من حكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تتخذ الخطوات الضرورية لانهاء أعمال ونشاطات الخطوط الجوية الروديسية والمكتب السياحي الوطني لروديسيا ومكتب الاعلام الروديسي داخل الولايات المتحدة ، أو أية نشاطات اخرى تخالف أهداف ومقاصد الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ؛

٧ - وتري أنه ، نظرا لحدوث مزيد من التدهور في الحالة نتيجة التدابير القمعية المشددة التي يتخذها نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي ضد شعب زمبابوى ، وبغية انتهاء النظام غير الشرعي ، يجب توسيع نطاق الجزاءات المفروضة ضد هذا النظام بحيث تشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، وتدعو مجلس الأمن ، بناء على ذلك ، الى النظر في أمر اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن ، وتطلب بصفة خاصة من جميع الدول اتخاذ الخطوات الفعالة التي تهدف ، في جملة أمور ، الى :

(أ) مصادرة جميع الشحنات المرسلة الى روديسيا الجنوبية (زمبابوى) والقادمة منها ، دون أى قيد أو شرط ؛

(ب) إلغاء جميع عقود التأمين المتعلقة بهذه الشحنات ؛

(ج) إلغاء صلاحية الجوازات وغيرها من الوثائق الصالحة للسفر الى روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ؛

٨ - وتلفت كذلك انتباه مجلس الأمن الى ضرورة النظر ، على سبيل الأولوية ، في فرض جزاءات على البرتغال وافريقيا الجنوبية نظرا لرفضهما المتواصل تنفيذ قرارات المجلس الالزامية ؛

٩ - وتناشد أعضاء مجلس الأمن الدائمين الذين أدى تصويتهم السلبي على مختلف الاقتراحات المتعلقة بهذه المسألة الى الحيلولة باستمرار دون أداء المجلس أداء مخلصا وفعالا للمسؤوليات المترتبة عليه في هذا الصدد بموجب أحكام الميثاق المتصلة بالأمر ، أن يعيدوا النظر في موقفهم السلبي هذا بقصد القضاء فورا على التهديد الذى يتعرض له السلم والأمن الدوليان بسبب الحالة الخطيرة في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) .

المرفق*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ -	الأرض والشعب	١-٤
٢ -	خلفيات النزاع	٥-٨
٣ -	الكفاح من أجل التحرير القومي	٩-٢٣
٤ -	استراتيجية القمع التي يتبعها النظام غير الشرعي	٢٤-٢٩
٥ -	السياسات والممارسات الداخلية الأخرى للنظام غير الشرعي	١٠٦-٧٠
٦ -	مسألة الوصول الى تسوية	١٠٧-١٤٤
٧ -	العلاقات مع البرتغال ، وأفريقيا الجنوبية ، والدول المجاورة	١٤٥-١٦٥
٨ -	الأوضاع الاقتصادية ومسألة الجزاءات	١٦٦-٢٢٢

تذييلات

أولا : خريطة روديسيا الجنوبية

ثانيا : واردات الولايات المتحدة من المواد الاستراتيجية من روديسيا الجنوبية ، (تشرين الأول / أكتوبر - ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣) .

* سبق أن صدر تحت الرمز التالي : A/AC.109/L.923 والاضافة ١ .

١ - الأرض والشعب

١ - يقع اقليم روديسيا الجنوبية ، الذى تبلغ مساحته ٨٢٠ ١٥٠ ميلا مربعا ، جنوب خط الاستواء بين خطي عرض ١٥° و ٣٦° جنوبا و ٢٢° و ٣٠° جنوبا وخط الطول ٢٥° و ١٣° شرقا و ٣٣° و ٤° شرقا . وتحده من الغرب والشمال الغربي زامبيا ، وتحده من الجنوب الغربي بوتسوانا ، ومن الجنوب جمهورية افريقيا الجنوبية ، ومن الشرق والشمال الشرقي موزمبيق . ويمر جزء من حدود هذا الاقليم مع زامبيا عبر بحيرة كاريبا التي تكونت على اثر انشاء السد في كاريبا جورج ، الذى تم انجازه في ١٩٥٩ (انظر التذييل الاول أدناه) .

٢ - بلغ عدد سكان الاقليم ، وفقا لتعداد ١٩٧٣ المؤقت ، ٨٩٠ ٠٠٠ نسمة ، بزيادة ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة عما كان عليه في ١٩٧٢ . وقد ردد السكان الافريقيين ب ٦٥ ٠٠٠ ملايين نسمة ، بزيادة ١٨٠ ٠٠٠ نسمة ، وقد ردد السكان الاوروبيين ب ٢٧٠ ٠٠٠ نسمة ، بزيادة ٨ ٠٠٠ . وكان هناك حوالي ٩٧٠٠ نسمة من الآسيويين و ١٧ ٩٠٠ من المولدين .

٣ - بلغت الزيادة الصافية في عدد الاوروبيين المهاجرين الى الاقليم في الفترة من كانون الثاني /يناير الى ايلول /سبتمبر ١٩٧٣ ، ٩٥٠ نسمة ، ويمثل هذا الرقم نقصا بمقدار ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة عن عدد المهاجرين الاوروبيين الى الاقليم في الفترة المناظرة من العام السابق . وقد زادت الهجرة الاوروبية من الاقليم بمقدار ١٨١٠ نسمة عن العام السابق . وتعزى المصادر المستقلة المختلفة صافي النقصان في هجرة البيض الى الاقليم ، الى الأثر الذى أحدثه في الاقليم الكفاح من أجل التحرير القومي ، وخاصة استدعاء الشباب ، ومن بينهم المهاجرون في الآونة الأخيرة ، الى الخدمة العسكرية (انظر الفقرة ٣٠ أدناه) .

٤ - ويتركز معظم السكان الاوروبيين في المناطق الحضرية ، وخاصة في سالزبورى ، العاصمة (١٢١ ٠٠٠ اوروبي) وبولا وايو (٥٧ ٩٠٠ اوروبي) . وعلى النقيض من ذلك ، يعيش معظم السكان الافريقيين في الأراضى القبلية (٤ ملايين او ٦٥ في المائة) والمناطق الريفية البيضاء ؛ ويقيم ١٥ في المائة فقط في المناطق الحضرية .

٢ - خلفيات النزاع

٥ - من الجدير بالذكر أن حكومة الأقلية البيضاء لروديسيا الجنوبية ، التي يرأسها رئيس الوزراء ايان سميث ، قد أعلنت ، في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٥ ، بصورة غير شرعية ، "استقلالها" عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بعد أن رفضت الموافقة على دستور استقلال يتضمن المبادئ الخمسة التي أصرت عليها الدولة القائمة بالادارة كأساس للاستقلال (١) .

(أ) التقدم ونما عوائق نحو تحقيق حكم الأغلبية ؛ الضمانات اللازمة لمنع ادخال أى تعديل بأثر رجعي على الدستور ؛ القيام فورا بتحسين المركز السياسي للسكان الافريقيين ؛ التقدم نحو انهاء التمييز العنصرى ؛ أى أساس يقترح للاستقلال يتعين ان يكون مقبولا من شعب روديسيا الجنوبية ككل .

ومنذ ذلك الحين ، أخذ هذا النظام غير الشرعي بتكثيف اضطهاده للغالبية الافريقية في المنطقة على نحو مضطرد . وادعى في ١٩٧٠ اعلان جمهورية على اساس " دستور " يحافظ على الفصل العنصرى ويحول بصفة دائمة دون امكانية تحقيق حكم الاغلبية (ب) . وبدأ النظام غير الشرعي بعد ذلك في اتخاذ مزيد من التدابير لزيادة التمييز العنصرى في الاقليم ، بغية الوصول الى الهدف النهائي وهو انشاء مناطق افريقية شبه مستقلة على طراز نظام البانتويستانتات في افريقيا الجنوبية .

٦ - ولقد قامت كل من الامم المتحدة والدولة القائمة بالادارة ببذل الجهود لاسقاط النظام غير الشرعي واعادة الاقليم الى الوضع الشرعي . ففي عام ١٩٦٦ ، قرر مجلس الأمن ان الحالة في المنطقة تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين وقرر فرض جزاءات اقتصادية محدودة ضد النظام غير الشرعي . وبحكم ما صدر عنه من قرارات بعد ذلك ، عمل مجلس الامن على تشديد الجزاءات تشديدا مضطردا ضد النظام غير الشرعي ، وجعل هذه الجزاءات في النهاية جزاءات شاملة والزامية تشمل كافة الصادرات والواردات . وتمهدت جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، باستثناء افريقيا الجنوبية والبرتغال ، بالامثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات ، وقطعت جميع العلاقات مع النظام غير الشرعي .

٧ - وبذلت المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، عدة محاولات للتوصل الى تسوية مع النظام غير الشرعي . وفي ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧١ ، وبعد اجراء مفاوضات موسعة ، وافقت حكومة المملكة المتحدة والنظام غير الشرعي على مجموعة انتقالية من " المقترحات الرامية الى ايجاد تسوية " ، مبنية على اساس ما يسمى بـ " دستور ١٩٦٩ " ، الذى جرى تعديله على نحو يسمح بتحقيق تقدم تدريجي نحو تحقيق حكم الغالبية الافريقية ويقضي بمنع ادخال أية تعديلات بأثر رجعي على الدستور . ولا يجوز تأكيد وتنفيذ هذه المقترحات الا بعد أن تقتنع حكومة المملكة المتحدة بأنها مقترحات مقبولة من شعب روديسيا الجنوبية ككل . ويتبين من الاستفتاء الاختبارى الذى جرى في الفترة بين كانون الثاني /يناير وآذار /مارس ١٩٧٢ بواسطة لجنة بيرس ، أن هذه المقترحات غير مقبولة من الغالبية الافريقية في الاقليم (ج) . ومنذ ذلك الحين لم يحدث أى تقدم نى مغزى نحو ايجاد تسوية سياسية .

٨ - وعلى اثر رفض مقترحات التسوية من قبل سكان المنطقة ككل وقرار النظام غير الشرعي بايقاف اجراء أية مفاوضات أخرى مع المملكة المتحدة ، قامت القوى الوطنية الافريقية ، في كانون الأول /

(ب) للاطلاع على تفاصيل " الدستور " ، الذى سيشار اليه فيما بعد باسم " دستور ١٩٦٩ " ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8023/Rev.1) ، الفصل الخامس ، المرفق ، الفقرات ١٤ - ٢٩ .

(ج) للاطلاع على التفاصيل فيما يتعلق بلجنة بيرس ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفقرات ١٤ وما يليها ، المرفق ، الفصل السابع . وفيما يتعلق بتفاصيل مقترحات التسوية ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والعشرون ، ملحق تشرين الاول /اكتوبر ، وتشرين الثاني /نوفمبر ، وكانون الاول /ديسمبر ١٩٧١ (S/10405) ، ص ٦٠ .

ديسمبر ١٩٧٢ ، بتجديد هجماتها في الجزء الشمالي الشرقي من الاقليم . وفيما يلي موجز لأعمال الكفاح المسلح والتطورات الاقتصادية والسياسية الرئيسية التي أثرت في حالة الاقليم خلال الفترة المستعرضة .

٣ - الكفاح من أجل التحرر القومي

ألف - الكفاح المسلح

٩ - ان حركات التحرير الثلاثة التي تشن كفاحا مسلحا في روديسيا الجنوبية هي الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي ، والاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي ، وجبهة تحرير زيمبابوي . وقد تم تشكيل حركتي الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي والاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي في عام ١٩٦٣ ، بقيادة القس المحترم ندا با نينجي سيتولي والسيد جوشوا نيكومو ، على التوالي ، لشن حملة سياسية مكثفة لتحرير الاقليم . وفي ١٩٦٤ أعلنت الحكومة الحظر على كل من الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي والاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي على السواء ، ولكن أعيد تنظيمهما كليهما داخل وخارج الاقليم ، وبدأ في شن كفاح مسلح ضد النظام غير الشرعي في ١٩٦٦ . وشكلت جبهة تحرير زيمبابوي في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١ في لوساكا ، واشتركت هي ايضا منذ ١٩٧٢ في كفاح التحرير . ونشأت جبهة تحرير زيمبابوي في البداية كمظلمة مظلة لكل من الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي والاتحاد الشعبي الافريقي ، بيد أنها تطورت فيما بعد واصبحت مجموعة مستقلة . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ قامت الحركات الثلاث جميعها بتكثيف اعمال النضال المسلح .

١٠ - وركز الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي ، في مرحلته الجديدة ، نشاطاته في شمال شرقي الاقليم ، وخاصة في منطقة واسعة على شكل قوس تبدأ من جبل دارون في الشمال الشرقي الى كاروي في الوسط الشمالي ، تبلغ مساحتها ٤٠ ميل مربع تقريبا . وتركزت عمليات الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي في المنطقة الواقعة على طول الحدود مع زامبيا . وأفادت التقارير ايضا عن حدوث هجمات متفرقة في جنوب سالزبوري ، وبصفة خاصة في ودزا ، وانكل دورن ، على بعد حوالي ٥٠ ميلا من العاصمة .

١١ - ويقوم المناضلون ، وفقا لما يرد في التقارير الصحفية ، بشن هجماتهم وتفادي مواجهة قوات الأمن بنجاح لم يسبق له مثيل ، ويرجع ذلك الى مستوى استعدادهم العالي ، من ناحيتي التكتيك والتسليح ، والى ما يحظون به من تأييد واسع النطاق من قبل السكان الافريقيين المحليين الذين انضمت اعداد منهم الى صفوف الكفاح القومي .

١٢ - وانعكست حالة المواجهة المسلحة هذه بين القوى الوطنية الافريقية وبين النظام غير الشرعي فيما أصدره الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي من بيانات ، ورد فيها ان عمليات الاتحاد قد أدت الى مقتل ١٤٠ من اعضاء قوات الأمن في روديسيا الجنوبية في الفترة من ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ وشباط/فبراير ١٩٧٣ ومقتل ١٥٣ آخرين في الفترة من ايار/ماي الى تموز/

يوليه ١٩٧٣ (د). كما دمرت بعض العربات العسكرية والممتلكات الاخرى التابعة للنظام غير الشرعي . وفي بيان صدر فيما بعد ، اعلن الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي انه قد اشتبك مع قوات أمن روديسيا الجنوبية في آب/اغسطس وايلول/سبتمبر وانه هاجم مزارع المستوطنين المستخدمة كقواعد ، وزرع اللغام في الطرق ودمر الكبارى ومراكز البوليس ؛ وأسقط بالاضافة الى ذلك ، في هذه الفترة ، أربعة من طائرات الاستكشاف وطائرة هليكوبتر ، وقتل ٧٧ من قوات روديسيا الجنوبية وجرح مئات آخرين .

١٣- ووردت في العدد الصادر في ١٠ تموز/يوليه من نشرة Zimbabwe Line ، وهي النشرة الرسمية لجبهة تحرير زمبابوي ، قائمة باثنين وعشرين من "المعارك الضارية" ، والكائنات ، والهجمات ، والحوادث الأخرى التي وقعت في الفترة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ١٩٧٣ ، والتي انتهت بمقتل ١٣ شخصا من افراد قوات الامن . وتضمنت هذه العمليات هجوما على مركز للبوليس في شباط/فبراير في منطقة كاروي شمال غربي سالزبوري ، قتل فيه أحد افراد قوات الامن كما جرح خمسة آخرون ؛ وتوفي أحد جنود افريقيا الجنوبية في آذار/مارس ١٩٧٣ عند ما نسفت عربته بلغم أرضي زرعه جبهة تحرير زمبابوي ؛ و "ممركتين ضاريتين" مع افراد قوات الامن في منطقتي أومونوكويز وجبل داروين في نيسان/ابريل ، قتل فيهما اثنان من افراد قوات الامن كما جرح خمسة آخرون . وجاء في النشرة ان "عمليات القتال والامداد سائرة في تقدم" وذلك كجزء من خطة وضعت بعناية لتحرير البلاد .

١٤- وأبلغ الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي ، في ٢٣ ايلول/سبتمبر ، عن تدبيره لمعسكر حربي تابع لافريقيا الجنوبية في اورانجوى في شمال وسط الاقليم ، الأمر الذي ترتب عليه قتل ١٣ من رجال شرطة افريقيا الجنوبية ، وجرح ٤٠ آخرين وتدبير عربتين من عربات الجيش . وأبلغ الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي فيما بعد ايضا انه قتل ١٠ على الأقل من جنود روديسيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية في ثلاث عمليات منفصلة في تشرين الاول/اكتوبر .

١٥- وقال ج . ب . وولز قائد "الجيش الروديسي" ، في رسالة وجهها الى قوات الأمن ، بتاريخ ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، بمناسبة عيد الميلاد ان الوطنيين شنوا هجوما جديدا مع بدء فصل المطر الرئيسي وأنه مازال أمام قوات الأمن كفاح شاق .

١٦- وأكدت خطورة هذه الحالة التي يواجهها النظام غير الشرعي دراسة مستقلة نشرها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ (هـ) ولا حظت الدراسة ان النظام

(د) كان معدل الاصابات في قوات الأمن التي اعترف بها النظام غير الشرعي أقل من ذلك بكثير . ففي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ أبلغ النظام غير الشرعي عن مقتل ٢٦ شخصا من قوات الأمن ، نصفهم تقريبا من البيض (الابزرفر ، ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣) .

(هـ) Anthony R. Wilkinson, Insurgency in Rhodesia 1957-1973: An account and Assessment Adelphi Paper ١٠٠ ، لندن ، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، خريف

١٩٧٣ .

غير الشرعي ، بما لديه من ناتج قومي اجمالي محدود ، لا يستطيع سوى الاحتفاظ بقوة دفاع صغيرة ، وان المشاكل الناجمة عن قدم الأسلحة وصعوبة الحصول على قطع الغيار تزداد تفاقمًا بسبب الجزاءات . وعلى الرغم من ان قوات الأمن ، بما تحصل عليه من دعم شبه عسكري من افريقيا الجنوبية ، قد استطاعت الاستمرار حتى الآن رغم النقص في القوى البشرية والمعدات ، والتسهيلات ، فان هذه الحالة لا يمكن ان تستمر الى ما لا نهاية . وبعد أن وصفت الدراسة الاحتمال الذي تواجهه روديسيا الجنوبية على أنه حرب تحرير قومي يشنها فدائيون من مختلف أجزاء الاقليم ، يدربون تدريباً متطوراً ويزودون بالأسلحة الحديثة ويتمتعون بالتأييد المعنوي والمادي من معظم البلدان ، خلصت الدراسة الى أن قدرة حكم الأقلية البيضاء على الاستمرار أمر مشكوك فيه في حالة تمكن الفدائيين من التوسع عددياً بدرجة كبيرة .

باء - التطورات السياسية داخل حركات التحرير

١٧- وقع ، في آذار/مارس ١٩٧٢ ، قادة حركتي الاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي والاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي ، برعاية لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، اتفاقية وحدة تنص على انشاء مجلس سياسي مشترك وقيادة عسكرية مشتركة .

١٨- ويتكون المجلس السياسي ، بمقتضى هذه الاتفاقية ، من رئيس من حركة الاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي ، ونائب للرئيس من حركة الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي ، وستة أعضاء من كل من الطرفين . ويختص المجلس : (أ) بمسؤوليات الدعاية ، والتعبئة ، والنشاطات الدبلوماسية ، ورفاهية السكان المدنيين ، ودعم مناطق العمليات ؛ و (ب) وضع سياسة مشتركة لتحقيق اندماج جميع الزيمبابويين الراغبين في الانضمام الى الكفاح . وتضطلع القيادة العسكرية بمسؤوليات تخطيط وإدارة العمليات العسكرية . ولم ترد ، حتى هذا التاريخ ، أية معلومات عن انشاء هذه القيادات .

١٩- وأعلن قادة الطرفين ، خلال الاجتماعات التي أدت الى اتفاقية الوحدة ، انهم عازمون على مواصلة الهجوم ضد " المستوطنين البيض " . وقال السيد هيربرت شيتيبو ، رئيس الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي بالانابة ، أثناء غياب القس المحترم سيتولي المسجون حالياً في روديسيا الجنوبية ، ان الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي يعطي الاولوية الاولى لمواصلة الكفاح المسلح الذي خلق الذعر في الاقليم وأدى الى قطع العلاقات بين النظام غير الشرعي وزامبيا (انظر الفقرات ١٦٢ - ١٦٥ أدناه) . وأكد ان المناضلين قد وجدوا الشعب مستعداً ، وموحداً في جهوده ، وقادراً على الاشتراك في الكفاح .

٢٠- وقال السيد جاسون مويو ، رئيس مجلس الثورة في الاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي ، ان منظمته داخل الاقليم عازمة على مواصلة تكثيف الكفاح المسلح الذي شنته في الشهور العديدة الماضية .

٢١- وعقد الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي مؤتمره ، الذي يعقد مرة كل عامين ، في لوساكا في الفترة من ١٤ الى ١٦ ايلول/سبتمبر . وقد حضر المؤتمر لأول مرة ممثلون من مناطق عمليات

المنظمة داخل الاقليم ، بما في ذلك الرؤساء المحليون ، وممثلون عن المقاطعات والأقاليم والفروع . ومثلت في المؤتمر كذلك جبهة تحرير موزمبيق والمؤتمر القومي الافريقي لافريقيا الجنوبية .

٢٢- واتخذ المؤتمر عددا من القرارات نصت في جملة أمور ، على تعهده بتقديم التأييد والولاء للقس المحترم سيتولي والاعضاء الآخرين للجنة المركزية المعتقلين أو الذين فرضت عليهم القيود في الاقليم ؛ والتأكيد من جديد على اقتناعهم بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير الاقليم ؛ وادانة قيام النظام غير الشرعي باعدام بعض اعضاء الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي (انظر الفقرة ٢٧ أدناه) ؛ ومطالبة جميع الزمبابويين بالالتزام على نحو قاطع بحرب التحرير والاسهام بالأموال والملابس والمواد الغذائية وأوجه الدعم المادي الأخرى للكفاح المسلح .

٢٣- وأعلن السيد اغناطيوس شيفونديري ، ممثل الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي في المملكة المتحدة ، عقب الاجتماع ، ان المنظمة تراقب باهتمام محاولات المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي للتفاوض من اجل التوصل الى تسوية مع النظام غير الشرعي (انظر الفقرات ١٢٠ - ١٢٥ أدناه) ، بيد أنها لن توافق على أية اتفاقية لاتنص على تحقيق حكم الاغلبية السوداء . وقال السيد شيفونديري كذلك ان جيش الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي قد زاد في العام الماضي بنسبة تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ في المائة ، وتضمن ذلك تكوين كتيبة من النساء في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ .

٤ - استراتيجية القمع التي يتبعها النظام غير الشرعي

٢٤- رد النظام غير الشرعي على الكفاح المسلح الوطني الافريقي المسلح الذي انبعث من جديد بأن عبأ جميع أجهزته الحربية وقوات الشرطة وقوات الاحتياط للعمل ضد المناضلين ، وبأن فرض على نحو متصاعد ، مزيدا من التدابير العقابية ضد السكان الافريقيين . وأكد ، في الوقت ذاته ، مرارا ، أن التأييد الافريقي المحلي للوطنيين ناتج عن اعمال القسر والتخويف وليس نتاجا عن التعاون التلقائي الذي يعكس الاماني المشروعة للشعب الافريقي . وفي هذا الصدد أطلق النظام غير الشرعي على المناضلين اسم " مشيرى الشغب الخارجيين " ، بل وأعلن عن عزمه على انهاء الحركة القومية بالقضاء على قواعد ها خارج الاقليم .

٢٥- وأعلن السيد ايان سميث ، في بيان رئيسي عن حالة الأمن أدلى به في نيسان / ابريل ١٩٧٣ ، ان حسم مشكلة الأمن يحتاج الى وقت اطول مما كان متوقعا ، لأن جذورها موجودة خارج الاقليم ، ولأن " الارهابيين " ، بمساعدة " الأطباء المشعوذين " ، قد نجحوا في اجتذاب السكان الافريقيين الى صفوفهم . وقال ان الهدف النهائي من اعادة الأمن الى نصابه هو تنظيف قواعد " الارهابيين " عبر الحدود .

٢٦- وأصدر النظام غير الشرعي ، منذ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، عددا متناقصا من البيانات عن عملياته العسكرية داخل الاقليم ، وتناولت البيانات الصادرة ، بصفة اساسية ، عدد الاصابات التي يدعي النظام ايقاعها بالقوى القومية ، مما جعل من الصعب تقييم الحالة الحقيقية . وتتمثل الصعوبات المتزايدة التي يواجهها النظام غير الشرعي في التدابير القمعية المتزايدة التي يتخذها ضد السكان الافريقيين المحليين ، كما تنعكس في التقارير التي ظهرت في الآونة الاخيرة عن بوادر

"الاضطراب" و "انهيار النظام" التي ظهرت في صفوف الافريقيين في الجيش والشرطة النظاميين .
ويفيد أحد التقارير الواردة في الاوبزفر (١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣) ، أن ستة من ضباط
الصف من كتيبة " حملة البنادق الأفارقة الروديسيين " وعددها ١٠٠٠ فرد ، وهي الكتيبة الافريقية
الوحيدة في الاقليم التي مازالت السلطات تعمل على ولائها الكامل ، قد قدموا للمحاكم العسكرية
بتهمة العصيان ، وعقوبتها الاعدام . واعتبر هذا التطور تطورا ذا أهمية خاصة نظرا لأن الأفارقة
يشكلون اكثرية في قوات الأمن ككل . (يبلغ عدد الافارقة ثلث الجيش النظامي وثلثي قوة الشرطة
البريطانية لافريقيا الجنوبية) (٩) ، ومما يدل على الاهمية التي يعلقها النظام غير الشرعي على هذا
"العصيان" انه أبقى في طي الكتمان كافة تفاصيل هذه القضية ومنع أى ذكر لها في صحافة
روديسيا الجنوبية .

٢٧- وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، ادعت قوات أمن النظام غير الشرعي انها مسؤولة عن موت
٢٠٠ من المناضلين واعتقال حوالي ضعف هذا العدد . وقام النظام غير الشرعي كذلك باعدام ١٤
على الأقل من الأفارقة ، أدینوا بتهمة حيازة الاسلحة الحربية و تهمة قتل " المستوطنين وأفراد قوات
الأمن" ، كما سجن النظام مئات آخرين (انظر الفقرة ٥٤ أدناه) .

ألف - التدابير المتخذة لزيادة قدرة النظام غير الشرعي العسكرية

٢٨- عند ما نشب القتال ، اتخذ النظام غير الشرعي فورا الخطوات اللازمة لزيادة حجم قوات الأمن
التابعة له كما ذكرنا ذلك سابقا (ز) . ونتيجة لما اتخذ من تدابير أولية ، بما في ذلك اطالة مدة
الخدمة الاجبارية في الجيش النظامي من ٩ شهور الى سنة ، واستدعاء الاحتياطي ، ومنح العلاوات
المالية للأفراد المجندين والشرطة ، علم ان النظام غير الشرعي استطاع ، بحلول نيسان /ابريل
١٩٧٣ ، أن يحشد ما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ جندي في منطقة جبل داروين سينتيناري Darwin،
Centenary ، وهي المنطقة التي تعرضت الى أقسى هجمات رجال المصابات . بيد أن اتساع
نطاق التعبئة قد ترك الاعمال التجارية والصناعية تعاني من قلة اليد العاملة ، مؤديا بذلك الى آثار
اقتصادية سيئة ، دون أن يلبي حاجات المؤسسة العسكرية من القوى البشرية .

٢٩- وعلى الرغم من هذه الجهود ، فقد ورد بكل صراحة في التقارير السنوية التي اصدرها كل من
"وزير الدفاع" ورؤساء الجيش ، والطيران ، والشرطة البريطانية لافريقيا الجنوبية عن عام ١٩٧٢ ،
ان كفاءة مختلف عناصر المؤسسة الدفاعية مازالت معطلة بسبب النقص في القوى البشرية الاوروبية .

(و) تعد قوة الشرطة البريطانية لافريقيا الجنوبية الفرع شبه العسكري للقوات الروديسية
الجنوبية ، وهي مكلفة بالحفاظ على النظام الداخلي . وقد شكلت لأول مرة في عام ١٨٩٠ باعتبارها
قوة البوليس الخاصة التابعة لشركة افريقيا الجنوبية البريطانية ومنها اشتق اسم قوة الشرطة هذه .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣
(A/9023/Rev.1) ، الفصل الخامس ، المرفق ، التذييل الثاني ، الفقرات ٥-٨ .

٣٠- ومنذ منتصف ١٩٧٣ ، اتخذ النظام غير الشرعي المزيد من التدابير لتلبية حاجات قوات الامن من القوى البشرية . وفي ٢٩ حزيران / يونيه ، اصدر النظام غير الشرعي مرسوما ، يطلب من اصحاب العمل بمقتضاه تقديم اسماء الموظفين الاوروبيين ، والمولدين ، والاسيويين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٧ و ٣٠ سنة والصالحين للخدمة العسكرية . وقد جاء اصدار هذا المرسوم بعد بيان أدلى به السيد جاك هومان " وزير الدفاع " جاء فيه ان " الحكومة " تخطط " لانزال أشد العقاب " بالشباب الذين يحاولون التهرب من التزاماتهم العسكرية في الاقليم ، وانه يتوجب في المستقبل على كل من يترك وحدته التعليمية ، من الذكور ، ان يسجل نفسه للخدمة العسكرية . وقال السيد هومان كذلك انه سيطلب الى الرجال في سن الشباب ، الذين غادروا البلاد قبل اتمام خدمتهم العسكرية ، ان يفوا بالتزاماتهم بعد عودتهم الى البلاد ، بصرف النظر عن سنهم .

٣١- وفي تموز / يوليه ١٩٧٣ ، وردت انباء تفيد بأن وحدات الاحتياطي المكونة من أفراد يبلغ عمر كل منهم ٣٨ سنة او اكثر قد استدعوا لأول مرة في تاريخ الاقليم ، للعمل في وظائف لا تتطلب نسبيا كثيرا من الانتقال والحركة بدلا من الجنود الاصغر منهم سنا الذين نقلوا الى وحدات أكثر نشاطا في الميدان . وفي الوقت ذاته ، وردت انباء تفيد بأن النساء في المنطقة الشمالية الشرقية يحضرن دورات ينظمها الصليب الاحمر في الاسعاف الاولى لتعلم كيفية معالجة الجروح الناتجة عن الأعيرة النارية وانفجارات الالفام الارضية .

٣٢- وتعترف الصحافة الدولية بوجه عام ، انه على الرغم من ان النظام غير الشرعي يدعي بأنه يحتوى الحالة العسكرية ويتوقع التغلب عليها ، فان مجتمع البيض يساوره شديد القلق بسبب الكفاح المتواصل . وينعكس فقدان الثقة في قدرة النظام غير الشرعي على حفظ الامن ، على سبيل المثال ، في الهجرة المتزايدة من الاقليم (انظر الفقرة ٣ اعلاه) .

٣٣- وفي هذا الصدد ، وردت انباء في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ تفيد بأن الهجرة الجماعية من الاقليم هي في الواقع أشد خطرا بكثير مما تنم عنه الارقام الرسمية ، ذلك لأن معظم المهاجرين يعلنون انهم " يهاجرون البلاد في اجازة " للهؤول دون تجميد حساباتهم المصرفية . ويعتبر من غادر الاقليم مهاجرا رسميا بعد مرور ١٢ شهرا من تاريخ رحيله . وعلى الرغم من التدفق المتواصل للمهاجرين الجدد الى الاقليم ، فقد اعلن ان نسبة عالية منهم عمال " غير مهرة " ، تنتشر الأمية بين كثيرين منهم في لغاتهم الأصلية .

٣٤- وقد انعكس قلق النظام غير الشرعي الشديد ازاء مشكلة انخفاض الهجرة الى البلاد في خطاب السيد سميث بمناسبة العام الجديد ، الذي اعلن فيه شن حملة " رواد ٧٤ " فورا وهي الحملة التي تستهدف جميع اسماء مليون فرد يحتمل هجرتهم الى البلاد . وقال السيد سميث ، وهو يؤكد ان الحملة سوف توجه الى الافراد " ذوى المهارات والمؤهلات الخاصة ، الأفراد القادرين على المبادأة والمتمتعين بروح المغامرة " ، انه يتعين ان تأخذ الهجرة الى روديسيا الجنوبية صورة دافئة وجذابة " على نقيض ما يوجد من صعوبات في الوقت الحالي في كثير من بلدان العالم الغربي ، وقال ان هذه الهجرة ، بالاضافة الى ذلك ، تمثل أفضل حل لمشكلة البطالة بين أفراد شعبنا الافريقيين " . وظهر في اليوم ذاته اعلان في صفحة كاملة في صحيفة روديسيا هيرالد طلب فيه من القراء تقديم اسماء وعناوين افراد يعيشون في المملكة المتحدة أو " في أى مكان

آخر " يرغبون في العيش في " روديسيا " ، ويؤكد هذا الاعلان حاجة النظام غير الشرعي الخطيرة والملحة الى زيادة هجرة البيض . وذكر الاعلان ان " وزارة الاعلام " سوف ترسل بالبريد كتيبات اعلامية لمن يحتمل هجرتهم من الافراد ، بحيث تكشف تلك الكتيبات عن " الآفاق الجديدة المفريفة لروديسيا " .

٣٥ - وأدان حملة الهجرة هذه كل من حركتي التحرير القومي والمجلس القومي الافريقي لزيمبابوى . وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ قال السيد مودزى Mudzi ، الامين التنفيذى للاتحاد الوطنى الافريقى لزيمبابوى ، في دار السلام ، ان معظم المهاجرين القادمين مرتزقة يحاربون لصالح النظام غير الشرعي ضد شعب زيمبابوى . وأكد ، مع ذلك ، انه مهما كان عدد المهاجرين المستجلبين الى الاقليم فان كفاح التحرير لن يتوقف .

٣٦ - وفي بيان ، صدر في ٢ كانون الثاني /يناير ، ذكر المجلس القومي الافريقي لزيمبابوى ان الافارقة لن ينخدعوا بما يثار من حجج تقول بان زيادة عدد المهاجرين الى الاقليم تعني زيادة فرص العمالة للافارقة ، ذلك لأن سياسة " الحكومة " لم تقم على اساس توفير المهارات ، وانما على اساس " الاكثار من عدد السكان البيض " . و اضاف البيان ان البرنامج سيفشل بالتأكيد نظرا لأن الحالة السياسية وحالة الامن في الاقليم لا تشجعان على الهجرة .

٣٧ - ومن الواضح ان الهدف الرئيسي للحملة الجديدة للنظام غير الشرعي هو تغيير الميزان السكاني لصالح البيض . فقد اكد النظام غير الشرعي في عام ١٩٧٣ ، بصورة متزايدة ، على ضرورة الحد من معدل المواليد بين الافارقة ، البالغ ٣٦ في المائة سنويا . وفي المؤتمر السنوى للجبهة الروديسية المعقود في ايلول /سبتمبر ١٩٧٣ ، دعا السيد دى فروست Des Frost ، رئيس الحزب الى انشاء وزارة مستقلة تعني " بالانفجار السكاني " . وقال ان الأمر يتطلب " وزارة ذات أنياب تجزل العطاء لمن يدعن وتنزل أشد العقوبات بمن يرفض ادراك المشاكل . . . " .

٣٨ - وتفيد التقارير الواردة في كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٣ بأن تعبئة رجال الاحتياط بصورة متواصلة تفرض ضغوطا شديدة على السكان البيض . وطبقا لما ورد بهذه التقارير ، يطلب من جميع البيض الذكور تقريبا ، ممن تتناسب سنهم مع الخدمة العسكرية ، ان يقضوا مدة شهر على الأقل كل عام في قوات الاحتياطي بالجيش او البوليس ، بل ان الكثير منهم قد استدعوا مرتين .

ب - النفقات العسكرية

٣٩ - من مجموع نفقات ميزانية ١٩٧٣ - ١٩٧٤ المقدرة ب ٣١٨ مليون دولار مــــن دولارات روديسيا (ح) ، بلغت الاعتمادات المخصصة للجيش والطيران والشرطة البريطانية لافريقيا الجنوبية ، ٥٣ مليون دولار روديسي جنوبي ، أى بزيادة مقدارها ٢٢ في المائة على اعتمادات عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣ . ويخصص من هذا المبلغ ٣١ مليون دولار روديسي جنوبي لقوات الدفاع ، و ٢٢ مليون دولار روديسيا جنوبيا للشرطة البريطانية لافريقيا الجنوبية . وبلاضافة الى هذه الاعتمادات ،

(ح) يتأرجح سعر صرف دولار روديسيا الجنوبية بين ١٢٠ و ١٦٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا .

خصص النظام غير الشرعي مبلغ ٤٨ ملايين دولار روديسي جنوبي لتحسين الأجور والمرتبات والبدلات الخاصة بقوات الدفاع والشرطة ، كما خصص ٢٣ مليون دولار لأغراض النقل العسكري بالسيارات والمعدات الميكانيكية العسكرية ، مما جعل مخصصات الدفاع تبلغ (٦٠٠ مليون دولار . وتتضمن المخصصات الأخرى المتعلقة بالدفاع ١ مليون دولار روديسي " لوزارة الشؤون الداخلية " لأغراض " مراقبة الحدود " ، أى لإنشاء نطاق صحي على طول الحدود الشمالية الشرقية مع موزمبيق ، و ٤ ملايين دولار روديسي لأغراض إنشاء مناطق إدارية جديدة في المنطقة الشمالية الشرقية (انظر الفقرة ٥٢ أدناه) .

ج - التدابير القمعية ضد السكان المدنيين

٤ - اعترافا منه بأن النجاح العسكري الذى أصابته حركات التحرير يرجع الى حد كبير الى التأييد الشعبي لهذه الحركات ، بدأ النظام غير الشرعي في أوائل ١٩٧٣ ، وبشكل مضطرب ، في فرض عقوبات أشد على السكان الأفريقيين الذين يقومون بأى عمل يمكن أن يفسر ، تجاوزا ، على أنه مساعدة للعدو ، ويتضمن ذلك إيواء " الارهابيين " ، والتقاعد عن الإبلاغ عن وجودهم ، وتزويدهم بالطعام او العون المادى . وبالإضافة الى سجن عدد غير معلوم من الأفارقة ، قام النظام غير الشرعي بتدمير القرى الأفريقية ، وإطلاق النار على المدنيين ، واحتجاز أعداد من الأفارقة للاستجواب ، وفرض الغرامات الجماعية على القرى التي يشك النظام في أن أحد القاطنين بها " يتعاون " مع المناضلين (ط) . وفي ايلول /سبتمبر ١٩٧٣ اتخذ النظام غير الشرعي أكثر الاجراءات عنفا بأن فرض عقوبة الاعدام كعقوبة قصوى يعاقب بها الذين يتعاونون مثل هذا التعاون (انظر أدناه) .

٤١ - وظهر بوضوح مدى قلق النظام غير الشرعي ازاء التعاون الأفريقي مع المناضلين المواطنين في تموز/يوليه ١٩٧٣ عندما وزع على الفلاحين الأوروبيين في الجزء الشمالي الشرقي كتيبا سريا يتضمن التدابير الوقائية التي ينبغي على الفلاحين اتخاذها لحماية انفسهم مما يمكن أن يتعرضوا له من هجمات من قبل الخدم والعمال الأفارقة التابعين لهم . وورد في هذا الكتيب تحذير للفلاحين بمواصلة اليقظة ازاء العاطلين لديهم وملاحظة حدوث أى تغيير في الاتجاهات ، أو أى نوع من التجمهر غير العادى ، او النشاطات غير العادية داخل المجمعات السكنية المسورة ، وإبلاغ الشرطة بأية تغييرات بارزة من هذا القبيل . وينبغي النظر الى أى أفريقي تكون لديه " أسباب ما للشكوى " باعتباره عرضة بصفة خاصة للانضمام الى صفوف " التخريب " ، ونصح الفلاحين بضرورة الحفاظ على علاقات عمل طيبة مع العاطلين لحسابهم . وورد في الكتيب تحذير آخر يطالب الفلاحين بالاحتفاظ بالسموم في مخزن آمن ، وببذل كل ما في وسعهم لمنع " الأشخاص غير المصرح

(ط) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق

رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفقرات ١٥١ - ١٦٥ الفصل السابع ، المرفق .

لهم " من دراسة التخطيط الداخلي للمباني والمناطق المحيطة ، وتجنب الالتزام بروتين معين وتغيير أماكن نومهم من وقت لآخر ، وورد في الكتيب أيضا ان هذه التدابير المحددة لا يقصد بها "خلق حالة من الذعر" .

٤٢- وفيما يلي عرض للتدابير القمعية التي اتخذها النظام غير الشرعي ضد السكان المدنيين خلال الفترة المستعرضة .

عقوبة السجن والاعدام

٤٣- عمد النظام غير الشرعي ، في ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٣ ، بموجب احكام نظام حالة الطوارئ ، الى زيادة العقوبة المترتبة على مساعدة المناضلين او التقاعس عن الابلاغ عن وجودهم من السجن ٥ سنوات الى ٢٠ سنة مع الاشغال الشاقة ، على نحو ما ذكر سابقا (٥) .

٤٤- وزاد " مجلس النواب " ، في ١٨ ايلول/سبتمبر ، العقوبة القصوى المترتبة على ايواء " الارهابيين " او التقاعس في الابلاغ عن وجودهم ، او الاشتراك في التدريب على أعمال " الفدائيين " أو تدبير " الفدائيين " أو ارتكاب عمل ما من أعمال " الارهاب " بقصد تمريض صيانة النظام العام للخطر في روديسيا الجنوبية او في اى بلد مجاور - زادها من السجن لمدة ٢٠ سنة الى الاعدام او السجن مدى الحياة (مشروع التعديل رقم ٢ لقانون (حفظ النظام العام) الصادر في ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٧٣) . ونص مشروع القانون كذلك على مصادرة الاموال كعقوبة اضافية على " جرائم النظام العام " ، وخوّل " وزير النظام العام " سلطة اتهام الافراد بأية جرائم ترتكب عبر الاقليم في مخالفة " قانون حفظ النظام العام " ، ويتضمن ذلك اعمال التخريب والاعمال الارهابية ، ومساعدة المخربين ، وحيازة الاسلحة الحربية . وفيما يتعلق بهذا النص ، قال " وزير النظام العام " انه من الضروري ، نظرا لأن حدود الاقليم مع موزمبيق غير محددة بشكل واضح ، اعتبار الجرائم جرائم عبر اقليمية حتى " لا يتمكن اى ارهابي او اى شخص يساعد ارهابيا ما من تفادي الادانة على اساس انه لا يثبت لدى المحكمة ان ما وقع في منطقة ما على الحدود جريمة وقعت في روديسيا " .

٤٥- ولم ينشر النظام غير الشرعي أية معلومات عن العدد الاجمالي للأفارقة المودوعين في السجون بتهمة مساعدة المناضلين الوطنيين . وكما سبق ان ذكر (ك) قدرت المصادر العليمة أن عدد المقبوض عليهم من الافارقة في شهر شباط/فبراير ١٩٧٣ وحده قد بلغ ٢٠٠ فرد . وذكرت صحيفة الغارديان ، The Guardian ، فيما بعد ان السلطات تحتجز مئات من الافارقة لعدة شهور في معسكرات مؤقتة محاطة بالأسلاك الشائكة ومستخدم كمراكز للاستجواب . ويقال انه يقبض على الافارقة ، ٥٠٠ افريقي في كل مرة ، في المناطق المحيطة بمناطق نشاط " الفدائيين " ، ويحتجزون دون محاكمة واتهام لأية مدة تراها السلطة مناسبة .

(٥) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥٩ .

(ك) المرجع نفسه .

٤٦- وأكد السيد ويكوس دى كوك، Wickus de Kock، "نائب وزير العدل والنظام العام" في ٢١ حزيران/يونيه، انه على الرغم من ان بعض "المتعاطفين" قد حوكموا في المحاكم بتهمة تقديم المساعدة الى "الارهابيين"، فان بعض الافارقة قد اعتقلوا دون أن تنسب اليهم أية تهم في الحالات التي لا يتوافر فيها الدليل الكافي على اجراء المحاكمة.

اغلاق المناطق الافريقية

٤٧- فوض النظام غير الشرعي "السلطات الحامية" باصدار الأوامر، بمقتضى أحكام نظام الطوارئ الصادر في ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٣ (والذى أدمج فيما بعد في "قانون حفظ النظام العام" الصادر في ١٠ ايار/مايو ١٩٧٣) باغلاق أى مكان تقتضي مصلحة الأمن ذلك. وعلم ان النظام غير الشرعي، بمقتضى هذه الأحكام، قد اغلق خمسة مناطق افريقية على الأقل لمدد غير محدودة، وأمر باغلاق عدد من المدارس الافريقية.

٤٨- وبالإضافة الى اغلاق الكنائس، والمدارس، والاعمال التجارية والصناعية والمخازن الافريقية في منطقة شيوشي القبلية، الواقعة شمال سالزبورى بحوالي ٥٠ ميلاً، قام النظام غير الشرعي باغلاق الأماكن المماثلة لذلك في المناطق القبلية في ماسيمورا، وميساننا، وشيفامورا، التي تقع على بعد حوالي ٣٠٠ ميل، شمال سالزبورى، وذلك لتمكين افراد قوات الأمن من القيام بتفتيش تلك المناطق واصدار الأوامر للخرباء بمضاربتها.

٤٩- وأمر النظام غير الشرعي في آذار/مارس ١٩٧٣، باغلاق سوق ايشيسا Ichesa الخاص بالافريقيين، والذي يقع على مسافة ١٢٠ كيلومترا في شمال شرق سالزبورى وهي المنطقة التي قتل فيها اثنان من مفتشي الأراضي البيض في كانون الاول/ديسمبر السابق. واغلقت المحلات، والمدارس ومحال تقديم البيرة في المنطقة، واسقطت آلاف المنشورات من الجو تعرض مكافآت لمن يتقدم بأية معلومات عن المناضلين.

٥٠- وأمر النظام غير الشرعي باغلاق مدرستين افريقيتين بالقرب من بعثة سانت البرت اليسوعية الالمانية في جبل داروين، على بعد ١٠٠ ميل شمالي سالزبورى. وطبقا لما ورد في التقارير، وقّع المزارعون في منطقة سنتنارى المتاخمة في كانون الثاني/يناير على عريضة يطالبون فيها باغلاق البعثة زاعمين انها اظهرت تعاطفا مع "الارهابيين". وفي منتصف آذار/مارس، سمح باعادة فتح المدرسة، بيد أنها اغلقت مرة ثانية بعد اربعة أيام "حتى اشعار آخر". وتأثر بهذا الاغلاق حوالي ٨٠ تلميذا افريقيا، وصدرت اليهم التعليمات بالعودة الى منازلهم.

٥١- وأعلنت "وزارة التعليم"، في ١٤ نيسان/ابريل، عن اعادة فتح كافة المدارس الافريقية الواقعة في المنطقة الشمالية والمغلقة لأسباب تتعلق بالأمن.

اعادة توطين السكان الافريقيين المدنيين في المنطقة الشمالية الشرقية

٥٢- قام النظام غير الشرعي، في اطار الجهود الرئيسية التي يبذلها لتشديد الرقابة على السكان الافريقيين في المنطقة الشمالية الشرقية، بانشاء اربعة مناطق ادارية جديدة، وباصدار

الأوامر باجلاء واعادة توطين حوالي ٨٠٠٠ من الافريقيين من منطقة واقعة في النطاق الصحي يبلغ عرضها خمسة اميال على طول الحدود الشمالية الشرقية مع موزمبيق . وقام النظام غير الشـرعي بتخصيص ٤٢ ملايين دولار روديسي لانماء المناطق الجديدة ، خصص من هذا المبلغ ٢ مليون دولار روديسي لاهدى عمليات انشاء الطرق ذات الأولوية العالية ، و ١٢ مليون دولار روديسي للأغراض المتعلقة بالسدود واعمال الري ، و ١ مليون دولار روديسي لانشاء أربعة مراكز ادارية جديدة . وسوف يكون لكل من المناطق الجديدة وهي سنتينارى ، وروشنجا ، ومودزى ، وموتاسا ، مفوضون حكوميون وموظفون خاصون بها .

٥٣ - وقال السيد سميث، بعد انشاء المناطق الادارية الجديدة بوقت قصير، في بيان له أذيع بالراديو ان نجاح الوطنيين في الجزء الشمالي الشرقي يعزى جزئيا على الأقل الى النقـص في الموظفين الاداريين وما يترتب على ذلك من فقدان للاتصال الأساسي بين الافارقة و " الحكومة " . وكان من المأمول أن يؤدى انشاء مناطق اصغر حجما الى تصحيح هذه الحالة .

٥٤ - وقضت احكام نظام انظمة الطوارئ الصادر في ١٨ ايار/مايو باجلاء السكان الافريقيين من النطاق الصحي (المنطقة الممنوعة) ، واعادة توطينهم في اماكن اخرى بعد " فرزهم " لأغراض تتعلق بالأمن . وبمقتضى هذه الأحكام خول مفوض الشرطة كذلك سلطة مصادرة واستيلاء ، أو تدبير كافة الممتلكات الواقعة في المنطقة التي يرى احتمال استخدام " الارهابيين " لها . وجاء في بيان أدلى به السيد هاومان ، " وزير الدفاع " ان الغرض من اجلاء السكان هو تسهيل مهمة قوات الأمن بتمكينها من التركيز على " الارهابيين " ، الذين يستطيعون الاحتماء بكل زاوية وركن من " هذا البلد الوعر للغاية " ، وحماية الافارقة من " الارهابيين " . وأوضح كذلك ان الافارقة الذين يـتم اجلاؤهم عن المنطقة سوف يعاد توطينهم في المناطق الادارية الاربع الجديدة المشار اليها أعلاه . ونظرا لافتقار هذه المناطق الى الطرق ، وتسهيلات الري ، والمدارس ، سوف يحتفظ بأولئك المهجرين في " معسكرات تجميع " لمدة غير محدودة .

٥٥ - وأدان المجلس القومي الافريقي لزмбаوى بشدة هذا الابعاد الجماعي للافريقيين وذكر المجلس ، في بيان له صدر بتاريخ ١٨ ايار/مايو ، انه لا يعتقد كما تزعم " الحكومة " ان الافارقة قد طالبوا بهذا الاجلاء . وعلاوة على ذلك فليس لدى المجلس من الأسباب ما يجعله يشك في احتمال استخدام قوات الأمن " لوسائل غير تقليدية " في مواجهة الحالة اذا ما استاء الافارقة وعارضوا ذلك الابعاد . وأعرب المجلس كذلك عن شكه في توفير المدارس ، والعيادات ، والأعمال التجارية وغير ذلك من المرافق اللازمة ، للأفارقة الذين يعاد توطينهم في المناطق الجديدة .

٥٦ - وأفادت التقارير الواردة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، ان النظام غير الشرعي ، قد بدأ في اعادة توطين الافارقة المهجرين في القرى المحمية . وكان من المخطط انشاء أربع " قرى " من هذا النوع ، يتراوح عدد السكان في كل منها بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ فرد ؛ وقد انشئت اثنتان منها في منطقة تبلغ مساحتها ٥٠٠ اكرا ، وأحيطا بأسوار عالية . وطلب من الأفارقة الذين أرغموا على العيش في هذه القرى ان يحصلوا على اذن من السلطات عند مغادرتهم لتلك المنطقة . وسوف تزود كل قرية كذلك بالمباني الحكومية والمرافق اللازمة لكتيبة من الشرطة .

٥٧- وقال السيد وايكوس دى كوك، Wickus de Kock، "نائب وزير النظام العام" في بيان أدلى به في "البرلمان"، في ٧ كانون الأول/ديسمبر، ان نقل الافارقة الى القرى قد تم على نحو منتظم دون ما حاجة لاستخدام القوة. وذكر الاعضاء الافارقة في "البرلمان" مع ذلك، ان الافارقة قد احتجزوا، قبيل اعادة توطينهم في معسكر ترحيل، وصف بأنه "قص" و "معسكر اعتقال"، كما ذكروا ان بعض التقارير الصحفية قد أشارت الى ان التزود بالمياه والمرافق الاسكانية لم يكن كافيا على الاطلاق. وقال أحد الاعضاء، وهو السيد رونالد سادومبا، انه علم أن ٦٠٠٠ شخص قد وضعوا معا في جزء من المعسكر مكشوف ومسور، تبلغ مساحته آكرين، ليس فيه سوى ثلاثة صنادير للمياه. وذكر السيد سادومبا، انه على الرغم من أن الافارقة المعنيين قد نقلوا في النهاية الى "قرية محمية" توفرت لهم فيها ظروف افضل، فلم يكن من حق كل اسرة سوى الحصول على "كوخ" واحد، بصرف النظر عن عدد اطفالها أو اعمارهم؛ وان حرية الحركة قد قيدت بدرجسة كبيرة، وانه لم تخصص أية حقول يستطيع الناس العيش على ما يحصلون عليه منها من مواد غذائية، الأمر الذي اضطرهم الى الاعتماد على جرايات "الحكومة".

الاجراءات العسكرية المتخذة ضد الافارقة الريفيين

٥٨- كدليل "الوسائل غير التقليدية" التي اتبعت في معاملة السكان المدنيين الافريقيين، أوردت صحيفة زامبيا ديلي ميل تقريرا، في ٩ آب/اغسطس، معززا بصورة الجرحى من النساء والأطفال وبيانات أدلى بها الأطباء في ثلاثة مستشفيات في لوساكا وشرقي زامبيا، عن الهجمات التي شنتها قوات الأمن التابعة للنظام غير الشرعي ضد خمس قرى افريقية على الأقل في القطاع الشمالي الشرقي لروديسيا الجنوبية في كانون الثاني/يناير. وجاء في الصحيفة ان قوات الامن قد أمطرت القرى بوابل من رصاصها، وأحرقت المساكن، ودمرت مخازن الغلال، وصادرت المواشي انتقاما من السكان المحليين بسبب تعاونهم المزعوم مع المناضلين.

٥٩- وفي مقابلة صحفية جرت في نيروبي، في آب/اغسطس، أكد القس المحترم كنعان بنانا، نائب رئيس المجلس القومي الافريقي لزмбаوى، ذلك التقرير المنشور في زامبيا. وقال ان كثيرا من الافريقيين قد قتلوا عمدا وان حوالي ٢٠٠٠ من اللاجئين قد عبروا بالفعل الى زامبيا في الحركة العنيفة التي شنتها السلطة ضد الافارقة اثر المحادثات التي جرت بين سميث "رئيس الوزراء" والاسقف آبل ت. موزوريوا ممثل المجلس القومي الافريقي (انظر الفقرة ٢٢ أدناه).

تجديد فرض حالة الطوارئ

٦٠- صوت "مجلس النواب" في روديسيا الجنوبية، في ٢١ حزيران/يونيه، مؤيدا فرض حالة الطوارئ من جديد لمدة عام آخر، وكانت حالة الطوارئ هذه سارية دون ما انقطاع منذ ١٩٦٥. ويتمتع النظام غير الشرعي بمقتضى هذه الحالة بسلطة اصدار أنظمة تقوم مقام القوانين، واعتقال الأفراد لمدد زمنية غير محددة، واييقاف العمل "باعلان الحقوق".

٦١- وقال السيد وايكوس دى كوك، في المناقشة التي دارت في "المجلس"، انه على الرغم من أن "الحكومة" قد قامت بكل ما تستطيع القيام به فيما يتعلق بحفظ الأمن، فان "الفدائيين"

يظهرون تصميمًا واحساسًا بالهدف يفوقان ما أظهره من سبقوهم ، وانهم يستخدمون تخطيطًا حربيًا أكثر تعقيدًا ، وان معالجة هذه الحالة معالجة كاملة تتطلب قدرًا من الوقت والجهد . لذلك فان حالة الطوارئ هذه ضرورية لتمكين " الحكومة " من اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة الحالة .

تدابير قمع حرية التعبير

٦٢- حاول النظام غير الشرعي كذلك معالجة حالة الامن في الاقليم بالحد من حرية تدفق المعلومات التي يرى انها ضارة بصالحه ؛ وتحقيقا لهذه الغاية ، فرض النظام رقابة قمعية على الصحافة ، وأجرى عدة محاكمات سرية ، وفرض العقوبات على " نشر الاشاعات " .

٦٣- وأصدر النظام غير الشرعي ، في اوائل شباط/فبراير ١٩٧٣ ، بيانًا رسميًا بعنوان " تحذير لمرجعي الاشاعات " ، ذكر فيه الجمهور ان من الممكن ، في ظل أنظمة حالة الطوارئ القائمة ، " ان تؤدي الاشاعات التي قد تتسبب في ازعاج السكان وخفض روحهم المعنوية او الانذار الزائف بوجود قتال وهمية الى تقديم من يفعل ذلك للمحاكمة وانزال عقوبات صارمة عليه بالسجن لمدة تصل الى سبع سنوات مع الاشغال الشاقة " . ونصح البيان كذلك بأن يقوم كل من يسمع " أية اشاعات يرونها آخرون . . . " ببلاغ ذلك فورًا الى الشرطة حتى تتخذ الخطوات اللازمة للقبض على مروجي الاشاعات " . وذكر البيان ان السبب في اصدار هذا التحذير هو " العدد الكبير من الاشاعات المنتشرة حاليا في البلاد " .

٦٤- وكما سبق ان ذكر (ل) ، قام النظام غير الشرعي ، في ٢٠ شباط/فبراير ، باعتقال السيد بيتر نيزواند ، Peter Niesewand ، الصحفي المستقل الذي كان يعمل بكتابة التقارير عن حالة الأمن في المنطقة الشمالية الشرقية . واتهم نيزواند بعد ذلك بالخرق المزعوم " لقانون الأسرار الرسمية " الصادر في ١٩٧٠ ، وحكم عليه ، في ٦ نيسان/ابريل ١٩٧٣ ، بعد محاكمة سرية ، بالسجن لمدة سنة مع الاشغال الشاقة .

٦٥- وبدأت محكمة الاستئناف ، في ٢٧ نيسان/ابريل ، في عقد جلسة استماع للاستئناف في قضية السيد نيزواند ، وكانت الجلسة علنية في البداية وأصبحت سرية بعد ذلك على اثر قرار أصدره السيد نيزموند - بيرك " وزير النظام العام " جاء فيه انه " ليس من الصالح العام الكشف عن أي أمر من الأمور علنا " باستثناء بيان منقح بالاتهامات الأصلية والحكم . وعلم من المحضر المنقح للمحاكمة ان التهمة الموجهة ضد السيد نيزواند هي انه قام في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر " على نحو خاطيء وغير قانوني بنشر أو إيصال ، وحالة أو نقل " بعض المعلومات لأغراض " تضر بسلامة روديسيا أو مصالحها " .

٦٦- وكشف السيد نيزواند فيما بعد في كتابه " In Camera " (٢) الذي طبع في لندن في ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، ان التقارير موضع البحث قد ذكرت أن قوات الأمن التابعة للنظام غير

(ل) المرجع نفسه ، الفقرات ١٠١ - ١٠٣ .

(م) مبيد فيلد ونيكولسون - Weidenfeld and Nicolson ، (لندن ، ١٩٧٣) .

الشرعي تلعب بالفعل دورا غير رسمي في " حرب العصابت بموزمبيق - ويتضمن ذلك تقديم طائرات السلاح الجوي الروديسي للقيام بمهام محددة في الاقليم المجاور ، وارسال دوريات من الجنود عبر الحدود عند طلب ذلك " .

٦٧- ويرأت محكمة الاستئناف ، في ١ ايار/مايو ، السيد نيزواند على اساس عدم ثبوت اضرار تقاريره بمصالح روديسيا الجنوبية او سلامتها . وذكر رئيس القضاة ، مع ذلك ، ان مدى الاعلان العام عن وقائع المحاكمة أمر يتم ترتيبه مع " وزير النظام العام " .

٦٨- وعلى الرغم من قرار التبرئة من الادانة ، ظل السيد نيزواند في السجن ، بموجب الأمر الاصيل الصادر باعتقاله ، حتى ٣ ايار/مايو ١٩٧٣ . عندما سمح له بمغادرة البلاد الى لندن ، رغم انه ظل عمليا في وضع المعتقل . وقال السيد لاردر- بيرك ، ان وجود السيد نيزواند خارج روديسيا الجنوبية لن يكون مضرا بمصلحة الامن العام او النظام العام داخل الاقليم ، خاصة وان من بين شروط اطلاق سراحه ألا يقوم ببدء أية تعقيبات على جلسات استماع المحكمة فيما يتعلق بقضيته ، وألا يشير بطريقة او أخرى الى الحالة العسكرية في روديسيا الجنوبية (ن) .

٦٩- وأصدر النظام غير الشرعي ، بعد محاكمة السيد نيزواند ، تشريعا يقضي باعتبار نشر محاضر المحاكمات المتضمنة بيانات " تخريبية " جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن لمدة عامين (مشروع تعديل قانون (صيانة) النظام العام الصادر في ١٠ ايار/مايو ١٩٧٣) . ويقضي ذلك التشريع ايضا بأن توزيع اي مطبوع يحوى بيانات من هذا النوع ، أو اذاعته بالراديو او ابلاغه بطريقة اخرى الى شخص آخر داخل روديسيا او خارجها - جريمة . وتعفى من العقوبة المحددة المنشآت القضائية الصادقة ، والتقارير القانونية التي لا تظهر ضمن مطبوعات أخرى ، أو أية مطبوعات لا تجد المحكمة أنها ذات طابع تخريبي .

(ن) ورد بأحد التقارير في صحيفة راند ديلي ميل ، Rand Daily Mail ، أن عدد الصحفيين الذين اعلن النظام غير الشرعي عن حظر هجرتهم الى البلاد منذ ١٩٦٣ قد بلغ ٥٨ صحفيا ، سحبت منهم رخص العمل أو لم يسمح لهم بدخول البلاد .

٥ - السياسات والممارسات الداخلية الاخرى للنظام غير الشرعية

٧٠ - واصل النظام غير الشرعي ، منذ توليه السلطة عام ١٩٦٥ ، اتباع سياسة قمعية ضد السكان الافريقيين بغرض استمرار الحفاظ على امتيازات الاقلية البيضاء . وتطبيقا لهذه السياسة ، أصدر النظام " قانون امتلاك الاراضي ، لعام ١٩٦٩ " ، ويقضي باحتجاز نصف اراضي الاقليم للاوربيين الذين يبلغ عددهم ٢٧٠ . ٠٠٠ ، والنصف الاخر للافريقيين الذين يبلغ عددهم ٦ ملايين تقريبا (س) . وقام النظام غير الشرعي بزيادة الفصل العنصري في المناطق الحضرية ، وطرد آلاف الافارقة من المنازل التي طالما اقاموا فيها ، كما شرع في تطبيق خطة لتجميع السكان في مقاطعات منفصلة وينتظر ان تؤدي هذه الخطة الى انشاء مناطق " افريقية عديدة منفصلة قائمة على الحكم الذاتي . واعتقل النظام كذلك اعدادا كبيرة من الافارقة الذين اعربوا عن مناهضتهم لسياساته .

٧١ - وقال السيد ايان سميث ، في تموز/يوليه ١٩٧٣ ، في بيان له ادلى به في منطقة شلالات فيكتوريا ، ان السياسة العنصرية الروديسية تقوم على اساس معايير وضعها الرواد البيض الاوائل للبلاد ، وان النزول بهذه المعايير الى " المستوى الادنى " للمعايير الافريقية الحالية امر يضر بكل من السود والبيض على السواء . وفيما يتعلق بـ " قانون امتلاك الاراضي " وتدابير التمييز العنصري الاخرى ، قال السيد سميث ان تلك التدابير قد وضعت " عن عمد لحماية الافارقة " بناء على " اصرار " حكومة المملكة المتحدة ، ولا سباب كانت " واضحة " عندئذ . وقال انه لولم " تخصص بعض الاراضي للافارقة دون غيرهم لاستطلاع الاوربيون بما لديهم من خبرات متفوقة وموارد رأسمالية ان يمتلكوا جميع الاراضي بسرعة أو على الاقل ان يمتلكوا نصيب الاسد من هذه الاراضي وأفضلها نوعياً " . وأكد السيد سميث كذلك ان وجود رجال الاعمال الافارقة الناجحين في المناطق القبلية لم يكن ممكن الحدوث لولم تتوفر حمايتهم من المنافسة الاوربية .

٧٢ - وفي بيان تال لذلك ادلى به السيد سميث في " البرلمان " ردا على اقتراح باقتسام اراضي الاقليم بين الجنسين على اساس النسبة العددية لكل منهما قال ان " الحكومة " لن تنحرف ، تحت اية ظروف ، عن سياستها الاساسية التي تقضي بتقسيم الاراضي بين الجنسين بالتساوي .

ألف - تكثيف الفصل العنصري

٧٣ - قام النظام غير الشرعي ، في ١٩٧٢ ، استجابة لطلبات الجبهة الروديسية باصدار سلسلة من القوانين لتكثيف التمييز العنصري في الاقليم . وقضت هذه القوانين ، التي ورد وصف كامل

(س) يقضي " قانون امتلاك الاراضي ، لعام ١٩٦٩ ، (الذي حل محل قانون تخصيص الاراضي الصادر في ١٩٣٠) ، بأن تتكون اراضي الاوربيين من ٤٥ مليون آكر ؛ وارضى الافريقيين من ٤٤ مليون آكر ؛ والارضى القومية من ٧ ملايين آكر . ويحذر على الافريقيين والاوربيين شغل أية اراض في المناطق التي تتحدد تبعيةها لجنس يخالف جنسهم .

لها في التقرير السابق للجنة الخاصة (ع) ، في جملة أمور ، مايلي : (أ) فرض الفصل العنصرى في الحانات ومكاتب البريد ؛ (ب) تخويل السلطات المحلية سلطة الفصل بين حمامات السباحة والمرافق العامة الأخرى على أساس عنصرى ؛ (ج) السماح لملاك الاراضى بإنشاء تقسيمات فرعية سكنية يستبعد من شغلها الا سيويون والبولون ؛ (د) إلزام كل افريقي تزيد سنه على ١٦ سنة بأن يحمل دائما بطاقة شخصية ؛ (هـ) وضع سياسة عامة " لضبط التدفق " بهدف الحد من حرية الافارقة الريفيين في الدخول الى المناطق الحضرية .

٧٤ - ومنذ ان قامت حركات التحرير بتجديد الكفاح المسلح في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، الذى فرض ضغوطا هائلة على الموارد السياسية والعسكرية للنظام غير الشرعي ، عمد هذا النظام الى اتخاذ الخطوات اللازمة للحد من عدد الافارقة الذين ينتقلون الى المناطق الحضرية بحثا عن اجور اعلى ، وواصل طرد آلاف الافارقة من المناطق التي قضى " قانون امتلاك الاراضى " بتصنيفها كمناطق " اورية " .

" ضبط التدفق "

٧٥ - من الجدير بالذكر ان النظام غير الشرعي قام ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ، بتعديل " قانون التشرد " كجزء من سياسته لضبط تدفق الافريقيين الريفيين الى المناطق الحضرية ، وفي اذار / مارس ١٩٧٣ فرض النظام المزيد من القيود على هذا التدفق بنشر " أنظمة السكن والقيود (مكاتب التوظيف) للافريقيين (المناطق الحضرية) . ويتعين على الافارقة ، بمقتضى هذه الانظمة ان يسجلوا اسماءهم في احد مكاتب التوظيف عند وصولهم لاحدى المناطق الحضرية ، وان يسجل ذلك على هويتهم . ويعطى الافارقة ١٥ يوما للبحث عن عمل ، قبل انتهاء مدة صلاحية التسجيل ؛ وفي حالة اخفاقهم في الحصول على عمل يطلب اليهم العودة الى مناطقهم الريفية . ويعتبر الاحجام عن التسجيل مخالفة يعاقب عليها بفرض غرامة تبلغ ٥٠ دولارا روديسيا او بالسجن ثلاثة أشهر .

٧٦ - وقال السيد مارك بارترودج ، " وزير الحكم المحلي والاسكان " ، في خطاب ألقاه في ايار / مايو ١٩٧٣ ، في المؤتمر السنوى لاتحاد الحكم المحلي ، ان التدابير التي تم اتخاذها بالفعل لم تكن سوى بداية الطريق نحو الضبط الكامل للتدفق ، وقال انه مازال ، مع ذلك ، مترددا في البدء في تنفيذ سياسة واسعة النطاق ترمي الى اجبار الافريقيين على حمل وثائق الهوية وفرض نظام متشدد في هذا الصدد ، وذلك بسبب مايمكن ان يترتب على ذلك من اثار تتعلق بالا من ومن عواقب على النطاق الدولي . وقال السيد بارترودج ان تدفق الافارقة الى المناطق الحضرية ، الذى يهدد النمو التطويرى المخطط للمدن والمناطق ، يرجع الى النمو السكاني الافريقي الهائل ، والى النقص الذى يصاحب ذلك النمو في انماء الاراضى المخصصة للقبائل ، كما يرجع الى عدم قدرة المناطق الريفية على دفع اجور تنافس مايدفع من اجور في المدن . وقال ان الحل النهائي لهذه المشكلة ،

(ع) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، المرفق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ١١٩ - ١٣٩ .

التي تفلت بسرعة من زمام السيطرة ، يكمن في تحسين اسعار المواد الزراعية ، الامر الذى يؤدى الى اجتذاب الناس الى المناطق الريفية بسبب ما يترتب على ذلك من ارتفاع الاجور ، كما يكمن في الانماء السريع للاراضي المخصصة للقبائل .

" قانون (القيد والهوية) للافريقيين "

٧٧ - اصدر النظام غير الشرعي ، في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٧٣ ، اعلانا حكوميا يادخل تعديلا لطيف على " قانون (القيد والهوية) للافريقيين ، لعام ١٩٧٢ " ، ويطلب بمقتضاه من الافريقيين ان يحملوا بصفة مستمرة شهادات الهوية أو القيد . ويعفى بصفة خاصة الافارقة (أ) الذين يعيشون في الاراضي المخصصة للقبائل ؛ (ب) الذين يشتغلون في مزارع او مناجم مملوكة للبيض ؛ (ج) يعفى اصحاب المزارع او مستأجروها في المناطق المخصصة للمشتريين السود من حمل وثائق القيد او الهوية عندما يكونون داخل قراهم (الكرال) أو في اراضي ارباب عملهم ، او في مزارعهم الخاصة . ويعفى كذلك ، اثناء ارتدائهم الزي الرسمي ، الاعضاء الافريقيون العاملون في الشرطة والسجون ، والجيش ، والطيران ، والمساعدون العاملون بالمناطق والتابعون " لوزارة الشؤون الداخلية " . ولا ينطبق الاعفاء على الافريقيين الذين يعيشون في المناطق المنشأة حديثا شمال شرقي الاقليم ، كما لا تنطبق على الافارقة الذين يعيشون في المناطق الحضرية او المناطق الريفية التي لم تحدد في الاعلان .

٧٨ - ويتبين من التقارير الواردة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، ان انظمة جديدة قد صدرت في " النشرة الحكومية الرسمية " ، يطلب من الافريقيين بمقتضاها ، في ثمانية مناطق في القطاعات الشمالية ، ان يتقدموا بطلبات للحصول على دفاتر قيد جديدة . وتلك المقاطعات هي : بندورا ، سنتينارى ، جبل داروين ، مريوا ، متوكو ، شامفا ، سيبوليلو و مازو ، وطبقا لهذه الانظمة الجديدة ، يترتب كذلك على جميع الافارقة الذين يرغبون في الدخول الى هذه المناطق الحصول على دفاتر جديدة .

فصل المرافق العامة

٧٩ - ذكر مجلس مدينة سالزبورى ، في اذار / مارس ١٩٧٣ ، انه من غير المحتمل ، نظرا لعدم تلقيه اى طلب من السكان المحليين بذلك ، ان يأذن بفصل المرافق العامة وحمامات السباحة ، والحدائق العامة او الملاعب الرياضية للافارقة والاوربيين . وقد فوضت السلطات المحلية ، بموجب التعديلات التي ادخلت على " القانون البلدى " ، الصادر في ١٩ كانون الثاني / يناير ، بانشاء مرافق عامة منفصلة على الاساس الذى يعتبره " وزير الحكم المحلي والسكان " عادلا .

٨٠ - وقال السيد ديس فروست رئيس الحزب ، في ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، قبيل افتتاح المؤتمر السنوى للجبهة الروديسية لعام ١٩٧٣ ، ان الجبهة الروديسية ترغب في معرفة ما اذا كان التشريع المستاهل الحالي تشريعا عمليا من حيث التطبيق ، فاذا لم يكن كذلك فان الحزب يرغب في ادخال تدابير أقوى .

أعمال التطرد

٨١ - يعطي " قانون امتلاك الاراضي " ، كما سبق ان ذكر ، النظام غير الشرعي حق تطرد الافريقيين من المناطق التي يعاد تصنيفها كأراض " اوروبية " . وقد خضعت للتطرد ، بصفة خاصة ، قبيلة تانج وينا ، Tangwena ، التي كانت تقيم دائماً في منطقة جارسي رانش ، Gaersi Ranch ، في المرتفعات الشرقية بالقرب من الحدود مع موزامبيق ، وافراد قبيلة موتاسا الذين عاشوا دائماً في منطقة Stapleford Forest Reserve ، ستايفورد فوريست ريزيرف ، التي تقع هي الاخرى بالقرب من الحدود مع موزامبيق . وفيما يلي موجزا بالخطوات التي اتخذها النظام غير الشرعي في الآونة الاخيرة لطرد هذه الجماعات .

(أ) قبيلة تانج وينا

٨٢ - منذ عام ١٩٦٩ ، عندما قام النظام غير الشرعي في البداية بابعاد قبيلة تانج وينا عن جارسي رانش بتدبير مساكنهم ومصادرة ماشيتهم ، قام افراد القبيلة باعادة بناء قريتهم . وفي آب/اغسطس ، وبعد مرور عام على جهودهم السابقة لابعاد اهالي تانج وينا عن جارسي رانش (ف) ، عمد رجال شرطة روديسيا الجنوبية مرة اخرى الى اشعال النار في قرية تانج وينا بعد بنائها من جديد ، واحراق محاصيلها ، مما اضطر أبناء القبيلة الى الاختفاء في التلال المحيطة . ويتبين من تقرير ورد في الجارديان (العدد الصادر في ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٧٣) ، اتسم تطرد اهالي تانج وينا بأهمية رمزية كبيرة بالنسبة لبقية الافريقيين وللنظام غير الشرعي على السواء . وقد قيل ان هذا النظام قد التزم اكثر من أى وقت مضى بطرد هذه القبيلة حتى يحول دون جعلها مثالا للتحدى الناجح ضد السياسات العنصرية . وورد ، في التقرير ذاته ، ان النظام غير الشرعي أنشأ كتيبة من الشرطة في المنطقة وانه مصمم على الاحتفاظ بها هناك الى مالا نهاية ، رغم المصاعب التي يفرضها الكفاح من اجل التحرير القومي على قوات الامن .

(ب) قبيلة موتاسا

٨٣ - من الجدير بالذكر (ص) ان النظام غير الشرعي قد اعلن في ربيع ١٩٧٢ ، قراره بمواصلة نقل . . . ٢ اسرة من قبيلة موتاسا مؤلفة من حوالي ٥٠٠ ٧ فرد يعيشون في ستيفيل فوريست ريزيرف ، الى قطعة ارض تبلغ مساحتها ٢٥٠ ٤ هكتار وتقع الى الشمال الشرقي على بعد ١٨ ميلا تقريبا . ونتيجة لذلك غادر حوالي ٥٠٠ شخص من قبيلة موتاسا اراضيهم " بمحض اختيارهم " ، واستقروا بالقرب من منطقة اينيانغا ، Inyanga ، مفضلين ذلك على الاقامة في المنطقة التي حددتها الحكومة والتي وصفوها بانها " مزدحمة بالسكان " . وفي ايار/مايو ١٩٧٣ قرر النظام غير الشرعي ضرورة اعادة تولين من تبقى من افراد قبيلة موتاسا ، وعددهم ٢٥٠٠ فرد ، بأسرع ما يمكن ، وخصص ٩٢٠٠٠ دولار روديسي لاغراض انماء قطعة الارض الجديدة .

(ف) المرجع نفسه ، الفقرتان ١٠٥ - ١٠٦ .

(ص) المرجع نفسه ، الفقرة ١٠٧ .

باء - انشاء المقاطعات الريفية المستقلة وسياسة " الانماء المنفصل "

٨٤ - اصدر النظام غير الشرعي ، كما سبق ان ذكر (ق) ، في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ ، تمشيا مع سياسته الرامية الى " انشاء مقاطعات ريفية مستقلة " ، اصدر " قانون السلطات الاقليمية " الذى ينص على انشاء ادارات اقليمية شبه مستقلة ويحدد اختصاصاتها .

٨٥ - وعلى الرغم من انه اعلن في ٢٦ اذار /مارس ١٩٧٣ انه ستنشأ ادارتان اقليميتان في اكبر مقاطعتين ، ماشونالاند ساوث ، وماتابيليلاند نورث ، اللتين هما اكبر مقاطعات الاقليم ، فلم يحدث ان اتخذ اى اجراء في هذا الصدد . وفي محاولة لاحياله اى نقد قد يوجه بسبب التأخير ، اعلن السيد لانس سميث ، " وزير الشؤون الداخلية " ، في المؤتمر السنوى للجمعية الروديسية المعقود في ايلول /سبتمبر ، ان " الحكومة " كانت تخطط ، بدلا من ذلك ، لانشاء ادارات اقليمية في المقاطعات الثمانية في وقت واحد وانه يجرى وضع الترتيبات اللازمة لاجراء الانتخابات . ومع ذلك فان السيد سميث لم يشر الى موعد الانشاء الفعلي لهذه الادارات .

٨٦ - وذكر تعليق اذاعه راديو سالزبورى في ٢٦ اذار /مارس ان النظام غير الشرعي ينظر كذلك في مد نظام الادارة الاقليمية الى المناطق الحضرية ، ولكن بالنظر لتعدد المشاكل الحضرية فقد حدث جدال حول كيفية تنفيذ مثل هذه التدابير .

٨٧ - وقوبلت مقترحات انشاء الادارات الاقليمية " بانتقاد عام من جانب الافارقة في الاقليم . وفي بيان صدر في ٢٧ اذار /مارس ، ذكر المجلس القومي الافريقي لزمبابوى انه عارض دائما " انشاء المقاطعات الريفية المستقلة " نظرا لان ذلك يؤدى الى " نظام البانتوستانات " ، وذكر ان اعلان الحكومة " عن تشكيل الادارات المحلية قد أكد مخاوفهم . فنظرا لان " الادارات " سوف تتشكل بصفة رئيسية من الرؤساء القبليين فانهم لن يختلفوا كثيرا عن الرؤساء الحاليين للمجالس ، وسوف يستمروا خاضعين لقيادة المندوبين الحكوميين في المقاطعات والاقليم الصغيرة ولا لقيادة الشعب . وذكر البيان انه ينبغي ان تشكل الادارات عن طريق الانتخابات الحرة ، والا يكون معظم الاعضاء من الرؤساء ، وحظر البيان من ان " السلطات المحلية " ، بالتشكيل المنتوى لعضويتها ، سوف تكون فاشلة منذ البداية .

٨٨ - وانتقدت صحافة روديسيا الجنوبية كذلك في تعليقاتها نظام الادارات المحلية . وفي اذار /مارس ، ورد في احدى المقالات المنشورة في روديسيا هيرالد ، على سبيل المثال ، نقلا عن المراقبين المحليين ، أن طريقة اختيار اعضاء الادارات تجعل من المستحيل على الاحزاب السياسية القيام بدور مفيد .

٨٩ - وقال السيد ر.ج. باول ، Powell ، " أمين الشؤون الداخلية " ، اجابة على هذه الانتقادات ، ان الادارات المحلية ليست صورة مكررة من جمعيات الرؤساء القبليين ، وانها ستختص بمجموعة

مختلفة تماما من المسؤوليات. ومع ذلك ، فان قرار فتح باب العضوية في الادارات اقليمية " للعامة" من الافريقيين ، سوف يتخذ في ضوء التجربة. واكد السيد باول ان برنامج انشاء المقاطعات المستقلة يحظى بالتأييد الكامل للرؤساء القبلين .

جيم - الاعتقالات

٩٠ - كما ذكر اعلاه ، تعطي احكام حالة الطوارئ (قانون سلطات الطوارئ رقم ٤٨ الصادر في ١٩٦٠) ، والتي ظلت سارية دون انقطاع منذ الاعلان غير الشرعي للاستقلال ، والتي وضعت موضع التنفيذ لفترات موجزة في اوائل الستينات لاضمان جذوة القومية الافريقية تعطي النظام غير الشرعي سلطات غير محدودة للاعتقال دون محاكمة .

٩١ - وفي ايار/مايو ١٩٧٣ ، وطبقا لتقديرات صندوق الدفاع والمعونة الدولي ، في لندن ، وهي منظمة تقوم بتقديم المعونة المالية لاسر المعتقلين ، بلغ عدد المعتقلين ١٢٠ شخصا احتجزوا في ستة من معسكرات الاعتقال في روديسيا الجنوبية (ر) واحتجز معظم هؤلاء المعتقلين لمدة تزيد على ٩ سنوات ، ولم يحدث ان قدم احدهم ابدا الى المحاكمة او أبديت له اسباب سجنه .

٩٢ - وتفيد التقارير الواردة في منتصف ١٩٧٣ ، ان النظام غير الشرعي يقوم بسلسلة اخرى من الاعتقالات الجماعية . وجاء في رسالتين ، تم تهريبهما خارج اثنين من معسكرات الاعتقال فسي روديسيا الجنوبية في تموز/يوليه ١٩٧٣ ، ان عدد المسجونين السياسيين قد ازداد ٦٠ سجيناً آخرين تقريبا ، مما جعل العدد الكلي من المعتقلين يبلغ حوالي ٢٠٠ شخص ، وقيل ان كثير من المعتقلين الجدد قادمون من المناطق الريفية ، وقال الاسقف موزوريوا ، Muzorewa ، رئيس المجلس القومي الافريقي لزيمبابوي ، بعد ذلك في اب/اغسطس ١٩٧٣ انه قد تم اعتقال ٣٣ من اعضاء منظمته في الشهر السابق ، بما في ذلك تسعة من القادة في متوكو Mtoko في الشمال الشرقي . (واعترف السيد لاردنر - بيرك ، " وزير العدل والنظام العام " باعتقال ستة افراد فقط من اعضاء المجلس " (انظر ايضا الفقرة ٢٨ ادناه) . وتأكيذا لما قاله الاسقف موزوريوا ، ورد في احدي المقالات المنشورة في الجارديان في اب/اغسطس ، ان النظام غير الشرعي قد فتح مركزا جديدا للاعتقال في مدينة كويكوي بمنطقة ميدلاندز ، وان اعضاء المجلس القومي الافريقي قد اعتقلوا في ذلك المكان .

٩٣ - وقامت " حملة اغاثة السجناء الروديسيين السياسيين " ، التي هي منظمة انشئت حديثا ، في لندن ، بهدف توفير الرعاية للسجناء السياسيين ومن يعولونهم ، بتقديم معلومات اضافية عن

(ر) بلغ عدد المعتقلين ، بمقتضى التقرير السنوي الذي أعده " وزير النظام العام " عن عام ١٩٧٢ ، ٩٠ شخصا ، وكان العدد قد بلغ في اوائل العام ٧٧ معتقلا . واطلق ، خلال هذا العام ، سراح ١٤ من المعتقلين ، بيد انه حدثت بعض الاعتقالات الاخرى .

السجناء السياسيين في الاقليم . والرئيس المؤقت لحملة اغاثة السجناء الروديسيين السياسيين هو السيد جاسون مويور رئيس مجلس الثورة في الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي . ويتبين من هذه المعلومات انه لا يمكن تحديد عدد السجناء السياسيين في روديسيا الجنوبية في وقت ما ، رغم انه من المعروف ان عدد هم الكلي يقدر بالالاف في الوقت الحالي ، وينقسم هؤلاء السجناء الى أربع فئات رئيسية : (أ) الافراد الذين وجهت اليهم تهمة معينة ، وقد موا للمحاكمة ، وصدرت ضد هم احكام عامة في جرائم سياسية ، ويستمر احتجازهم في السجن كمعتقلين بعد اتمامهم مدة الاحكام ؛ (ب) الافراد الذين لم توجه اليهم تهمة معينة او الذين لم يحاكموا ومع ذلك يستمر اعتقالهم لمدة غير محددة في سجن مزود باقصى احتياطات الامن او في معسكر اعتقال بني خصيصا لهذا الغرض ؛ (ج) الافراد المعتقلون بمقتضى امر اعتقال لمدة ٣٠ يوما ، وهو الامر الذي يمكن ان يقسم بتنفيذه احد رجال الشرطة دون تصريح من السلطة القضائية ، ويمكن تجديد هذا الامر الى مالا نهاية دون ان يكون هناك داع اضطرارى لاذاعة اسم الشخص المعتقل ؛ (د) الافراد الذين قيدت اقامتهم في منطقة بعيدة أعدت خصيصا لهذا الغرض او داخل قطاع محدود ، اى في منزل خاص مثلا (ش) .

٩٤ - ومن حق المعتقلين ، بمقتضى الانظمة ، ان يعاد النظر في التهم الموجهة اليهم كل عام من قبل احدى محاكم المراجعة . ولا يحتاج توجيه التهم الى أى دليل ، كما ان النظام غير الشرعي غير ملتزم باتخاذ اجراء ما بناء على توصيات المحكمة ، كما انه غير ملزم بنشر اسماء المعتقلين أو أماكن اعتقالهم . ويحظر على المعتقلين بالاضافة الى ذلك الاتصال بحرية بأى شخص ، بما في ذلك المستشارين القانونيين . ومنذ ١٩٦٩ ، أوصت المحكمة باطلاق سراح خمسة اشخاص فقط من الاعتقال .

٩٥ - وفيما يتعلق بالمأساة الحقيقية للمعتقلين ، ورد في صحيفة الجارديان (في العدد الصادر في ٥ ايار/مايو ١٩٧٣) ان ظروف سجن المعتقلين اسوأ عادة بدرجة كبيرة من ظروف السجناء السائدة بالنسبة للمجرمين العاديين ، فعدد الرسائل والزيارات المسموح لهم بها محدود جدا بطبيعة الحال . والحبس الانفرادى هو العقوبة العادية على المخالفات الصغيرة ؛ ولا يحق لأسر المعتقلين الحصول على الرعاية المتاحة لزوجات المجرمين العاديين .

وعلاوة على ذلك ، يتبين من احد تقارير " حملة اغاثة السجناء الروديسيين السياسيين " ، ان المعتقلين السياسيين ، على عكس السجناء الذين يؤدون احكاما جنائية ، لا يسمح لهم على الاطلاق بالخروج في الهواء الطلق ؛ ويترتب عليهم التكفل بملايسهم ؛ كما يتعين عليهم البحث عن عمل لأنفسهم أو الانشغال المستمر بدراسة معينة وعمل الترتيبات اللازمة للترفيه عن أنفسهم .

(ش) لا تتوافر اية معلومات عن عدد الاشخاص الذين فرضت عليهم قيود الإقامة . ومن بين الخاضعين حاليا لمثل هذه القيود السيد جار فيلد تود ، رئيس الوزراء السابق لروديسيا الجنوبية ، وكذلك جوسياه ، Josiah ، وروث شينا مانوا ، Ruth Chinamano ، الذين اعتقلهم النظام غير الشرعي في البداية ، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ ، اثناء اجراء اختبار المقبولية .

٩٦ - وتفيد التقارير الواردة ان الظروف السائدة في مراكز الاعتقال قد تدهورت منذ عام ١٩٧٣ . وجاء في بعض الرسائل التي هربت من مراكز الاعتقال ، ان النظام غير الشرعي بدأ في تشديد الضغوط المادية والنفسية بحرمان المعتقلين من العون المادي الذي يحصلون عليه من خارج المعتقل ، وكذا سحب الكتب منهم . وجاء في أحد الخطابات أن "الحكومة وسلطات السجون تبذل جهودا واضحة ومتعمدة لجعلنا عديمي الفائدة تماما بالنسبة لمن نعوّلهم" . وورد في صحيفة الجارديان (٣١ تموز/يوليه ١٩٧٣) ، ان كاتبي الخطابات قد طلبوا من إحدى شركات المحامين وهي ونترتون ، هولمز ، وهيل ، Winterton, Holmes and Hill ، رفع قضية ضد النظام غير الشرعي بسبب "الظروف غير المرضية والتمتددة" التي يعيشون فيها في الحجز . ومراكز الاعتقال الثلاثة التي يشملها هذا الاجراء هي السجن الاحتياطي في سالزبوري ، وسجنا جويلو واوا ، Gwelo and Whawha ، فسي أواسط روديسيا الجنوبية (ميدلاندرز) .

٩٧ - وقد اعترفت حكومة المملكة المتحدة بتدهور حالة المعتقلين . وفي ٢٨ حزيران/يونيه قال وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، في مجلس العموم ، انه قد لاحظ صدور بعض الانظمة ، في اوائل هذا العام ، التي تقضي بتعديل الشروط التي يمكن بموجبها مقابلة المعتقلين لزوارهم ، وانه استمع الى تقرير عن تأخير تسليم مراسلات بعض المعتقلين .

دال - أعمال القمع ضد الطلبة الافريقيين

٩٨ - بدأ النظام غير الشرعي ، في آب/اغسطس ١٩٧٣ ، اتخاذ تدابير قمعية مشددة ضد الطلبة الافريقيين في الجامعة غير العنصرية في روديسيا ، الامر الذي ترتب عليه تخفيض عدد الطلاب الافريقيين المسجلين في الجامعة بحوالي الربع (ت) . وقد اتخذت هذه التدابير اثر اشتراك أعداد كبيرة من الطلبة الافريقيين في المظاهرات التي نظمت للاعتراض على ظروف العمل الخاصة بالموظفين الافريقيين في الجامعة .

٩٩ - ويتبين من التقارير الصحفية الواردة ان المظاهرات حدثت لأول مرة في الجامعة ، في ٣ آب/اغسطس ، عندما قام حوالي ٢٠٠ طالب افريقي بتنظيم اضراب للموظفين الافريقيين المشتغلين بأعمال الخدمة المنزلية وخدمات الصيانة ، وهو الاضراب الذي دام عدة ساعات . ووصل رجال الشرطة مزودين بمعدات مواجهة الشغب والكلاب البوليسية ، ولكنهم لم يتخذوا اي اجراء . وانتهت المظاهرة دون عنف ، على الرغم من ان البروفسور روبرت كريغ ، رئيس الجامعة ، رفض السماح للطلاب بمقابلته للاعراب عن مطالبهم .

١٠٠ - وعندما علم الطلاب الافريقيون ، في ٧ آب/اغسطس ، ان لجنة التأديب قد اوصت بطرد ستة منهم وايقاف ثمانية آخرين بسبب اشتراكهم في المظاهرة ، قام عدد منهم ، حسبما ذكرت التقارير ،

(ت) في آب/اغسطس ١٩٧٣ ، كان الطلاب المسجلون بالجامعة يتألفون من ٣٧٠ طالبا افريقيا و ٤٠ طالبا من البيض .

يقذف المياني بالحجارة ، وتحطيم النوافذ ، واشعال بعض الحرائق الصغيرة باستخدام الاعشاب
اعتراضا على هذا الاجراء التأديبي " ، الذى ادعوا بأنه قد اتخذ بدافع التمييز العنصرى . وقام
رجال الشرطة تصحبهم الكلاب البوليسية ، وكان رئيس الجامعة قد استدعاهم من قبل لحراسة
الجامعة ، بالقبض على ١٥٥ من الطلاب الافريقيين بتهمة ارتكاب اعمال العنف العام وما يتصل
بذلك من جرائم . وبقي رجال الشرطة في الجامعة عدة أيام لاجراء تفتيش دقيق في أماكن اقامة
الطلاب .

١٠١ - وفي ٣١ آب/اغسطس ، اصدرت المحكمة الجزئية بسالزورى احكاما بالسجن على ١١٥ طالبا ،
عقب ٩٨ طالبا منهم بالسجن لمدة ستة شهور مع وقف تنفيذ نصف مدة الحكم لمدة ثلاث سنوات ،
أما الآخرون ومن بينهم ثلاث اناث فقد حكم عليهم بالسجن لمدة تصل الى تسعة شهور ، مع وقف
تنفيذ هذه العقوبة جزئيا .

١٠٢ - ولدى اطلاق سراح ال ٩٨ طالبا ، في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ، عمد النظام غير الشرعي
الى اصدار حظر يقضي بمنع هؤلاء الطلبة من الدخول في دائرة يبعد محيطها ٢٠ كيلومترا من
مركز مدينة سالزورى لمدة ثلاثة اعوام . ومن شأن هذا الحظر ، الذى يقضي بمنع الطلبة من حضور
المحاضرات واداء الامتحانات ، ان يؤدى الى الانهاء الفعلي للتعليم الجامعي لهؤلاء الطلبة .
وذكر النظام غير الشرعي في بيان اصدره تعليلا لهذا الحظر ، أن الادلة التي اقيمت ضد الطلبة
ثبتت بوضوح انهم كانوا يريدون ارغام الجامعة على قفل ابوابها ؛ ولذلك ، فان " الحكومة "
تتخذ الخطوات اللازمة لضمان القضاء التام على هذا التأثير التخريبي الذى تحدثه العناصر
" المشيرة للشغب " .

١٠٣ - وقد ادان المجلس القومي الافريقي لزمبابوى هذا التصرف من جانب النظام غير الشرعي
بوصفه تصرفا " وحشيا وقاسيا " يقصد به " خلق مشاعر العداء بين الاجناس في وقت يسمى فيه الجميع
نحو تحقيق التفاهم والتناسق " .

هـ - الاحتجاجات الافريقية

١٠٤ - وقعت بعض أعمال الشغب ثلاث مرات ، في ثلاث مناسبات في عام ١٩٧٣ ، في بعض
المدن الصغيرة الافريقية المحيطة بسالزورى . وعلى الرغم من أن النظام غير الشرعي قد أنكر أن تكون
حوادث الشغب هذه مدفوعة بدوافع سياسية ، فقد رأى السيد ألان سافورى ، مؤسس حزب
روديسيا " المعتدل " (انظر الفقرات ١٤١ - ١٤٤ أدناه) ، أن شعور الافارقة بخيبة الامل
ازاء السياسات التي يتبعها النظام غير الشرعي هو السبب الرئيسي في اثاره حاد واحد على الأقل
من حوادث الشغب هذه . وفي بيان ادلى به في ٢١ ايار/مايو ، قال ان الافارقة يشعرون بالمرارة
بسبب بعض الاشياء مثل العقوبات الجماعية وفرض اغلاق الحانات الافريقية في المراكز الحضرية في
ساعات معينة . واعرب كذلك عن شكه في امكان توقف هذه الاضطرابات ما لم تخرج " حكومة " الجبهة
الروديسية من الحكم .

١٠٥ - حدثت اعمال الشغب في الاولى والثانية في ٢١ ايار/مايو ، عقب انتهاء الاعمال
الرياضية في قريتي هارارى وهاي فيلد الافريقيتين ، ان قام الافارقة ، في كل من الحالتين ،

بقذف سيارات البيض وسيارات نقل الركاب بالحجارة عند مغادرتهم الملعبين . ودخل سبعة وعشرون رجلا من البيض المستشفيات للعلاج من بعض الجروح التي أصيبوا بها في هارارى ، وقبض على ستة من الافارقة الذين اشتبه في انهم من مثوى الشغب . بيد أن النظام غير الشرعي قام في ١٥ حزيران / يونيه بإسقاط التهم ضد المقبوض عليهم من الافارقة نظرا لعدم توفر الادلة اللازمة لاثبات حدوث أى تآمر .

١٠٦ - وفي ٦ تشرين الاول / اكتوبر ، قتل افريقي واحد وجرح اثناء آخران بأعيرة نارية أطلقتها رجال الشرطة على حشد من الناس الذين كانوا يقومون ببعض اعمال الشغب في قرية هارارى الافريقية . وقد اندلعت اعمال الشغب هذه ، كما حدث في المرتين الاولييتين ، في اعقاب مباراة رياضية ، وامتدت بعد ذلك الى المنطقة الصناعية في القرية والى جزء من الطريق المؤدى الى سالزبورى .

٦ - مسألة ايجاد تسوية

١٠٧ - لم يحدث أى تقدم ملموس نحو ايجاد تسوية لمشكلة روديسيا الجنوبية منذ أن تقدمت لجنة بيرس بتقرير الى حكومة المملكة المتحدة ، في ايار / مايو ١٩٧٢ ، بأن " شعب روديسيا ككل لا يرى الاقتراحات (المتفق عليها بين النظام غير الشرعي والمملكة المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢) مقبولة كأساس سليم للاستقلال " (انظر كذلك الفقرات ٥ - ٨ أعلاه) .

١٠٨ - وفيما يلي موجز للمعلومات المتعلقة بالطريق المسدود الذى تواجهه محاولات التوصل الى تسوية والمتعلقة بالتطورات المتصلة بهذا الموضوع .

ألف - موقف حكومة المملكة المتحدة

١٠٩ - في حزيران / يونيه ١٩٧٣ عمدت حكومة المملكة المتحدة ، التي لم تقم أى اتصال مباشر مع النظام غير الشرعي منذ ١٩٧٢ (ث) الى ارسال بعثة من ثلاثة أعضاء برئاسة السير دينيس غرينهيل ، وكيل الوزارة الدائم بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث ، الى سالزبورى في مهمة وصفت بأنها " اتصال عادى بين المسؤولين " . وفي سالزبورى اجتمعت البعثة مع " رئيس الوزراء " سميث ، والا سقف موزوروى ، وغيره من القادة الافريقيين ، وكذلك مع بعض الروديسيين الجنوبيين الذين يمثلون مختلف اتجاهات الرأى الاخرى . وكان الهدف الوحيد من هذه الزيارة ، وفقا لما قاله متحدث باسم وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث ، هو اجراء تقييم للموقف لعرضه على وزير الخارجية .

(ث) استدعى السيد أليك وورد Alec Ward الى المملكة المتحدة ، في تغوز / يولييه ١٩٧٢ ، بناء على طلب النظام غير الشرعي ، والسيد أليك وورد هو المسؤول الوحيد من المملكة المتحدة الذى بقي في سالزبورى بعد رحيل لجنة بيرس " لمعالجة اية امور قد تترتب على تنفيذ اختبار المقبولة " . انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرة ٣٥ .

١١٠ - وعقب عودة السيردينيس الى لندن ، قال السير اليك دوجلاس هيوم ، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث ، في مجلس العموم ، ان مشكلات روديسيا لا يمكن ان تحل في هذه المرحلة من لندن وان ما يجب عمله هو ان يحاول الاوروبيون والاфриقيون معا في روديسيا الجنوبية التماس الحلول للمشكلات التي تواجههم . وعلى الرغم من أن الحكومة سوف تنظر في امكان المساعدة في ايجاد تسوية لهذه المشاكل في المستقبل ، فهي لن تتقدم بتلك المساعدة حتى يطلب اليها ذلك وحتى يتوافر قدر اكبر من الاتفاق بين الاوروبيين والاфриقيين مما هو موجود في الوقت الحالي .

١١١ - واعرب السير أليك كذلك عن وجهة النظر القائلة بأن المجلس القومي الاфриقي لزمبابوي و " حكومة " روديسيا الجنوبية كلاهما قد بدأ في ادراك ضرورة التوصل الى تسوية ، وناشدا الجانبين " محاولة الدخول معا في حوار بروح من التفاهم المتبادل بغية التماس تسوية عادلة لمشاكلهما " . وقال ان حكومة المملكة المتحدة سوف تعمل في الوقت ذاته ، على الحفاظ على الوضع الراهن باعتبار أن ذلك " يهيئ المناخ الافضل لاجراء المناقشات في روديسيا بين الروديسيين " .

١١٢ - وفي ١٩ تموز/يوليه أكد السير أليك من جديد في مجلس العموم اقتناعه بأن سياسة الحكومة الرامية الى الحفاظ على الوضع الراهن بغية تمكين الاطراف المختلفة في روديسيا الجنوبية من التوصل الى التسوية التي تناسبهم مازالت هي السياسة الصحيحة في هذا الصدد . وابلغ المجلس بأن السيد سميت " رئيس الوزراء " والاسقف موزوريا قد عقدا عدة اجتماعات (انظر الفقرات ١٢١ - ١٢٢ أدناه) ، ووصف ذلك بأنه " بالتأكيد " خطوة الى الامام " ، واعرب عن أمله في أن تؤدي هذه الاجتماعات الى الاتفاق النهائي بين العنصرين . وقال السير أليك مرة اخرى انه يترتب على جميع الروديسيين الجنوبيين " العمل على التوصل بانفسهم الى تسوية يمكن ان تحل الصعوبات الموجودة داخل بلدهم ، وتنتهي النزاع مع بريطانيا ، وتكون اساسا لاستقلال روديسيا " . وعلم أن السيد وزير الخارجية وشؤون الكومنولث قد اوضح بأن استنتاجاته تستند الى حد كبير الى التقرير الذي اعدده السير دينيس جرينهيل عن مهمته في سالزبوري . وعلى الرغم من عدم نشر محتويات هذا التقرير فقد افادت التقارير الصحفية بأن واضع التقرير قد رأى في استنتاجاته انه لا يوجد اي دليل يثبت ان موقف الاфриقيين القائم على رفض مقترحات التسوية قد تغير .

١١٣ - وفي ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، صوت كل من مجلسي البرلمان البريطاني بالموافقة على مرسوم ١٩٧٢ القاضي بتمديد القانون الخاص بروديسيا الجنوبية والصادر في ١٩٦٥ (قانون روديسيا الجنوبية ، ١٩٦٥) (مرسوم التمديد ، ١٩٧٢) ، وينص على مواصلة فرض الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية لمدة عام آخر . وكانت نتيجة التصويت على المرسوم في مجلس العموم ١٣٣ صوتا مؤيدا مقابل ٢٦ ؛ وفي مجلس اللوردات ٧٣ صوتا مؤيدا مقابل ٣٣ .

١١٤ - وعندما قدم وزير الخارجية وشؤون الكومنولث المرسوم الى مجلس العموم ، قال ان رفع الجزاءات يوحي للروديسيين الجنوبيين بأن المملكة المتحدة قد يئست من امكان التوصل الى اتفاق بين الجنسين العنصريين . ومن شأن هذا الاجراء ان يتيح للمتطرفين في كل من الجانبين المجال لزيادة اعمال المواجهة والعنف . وعلى العكس من ذلك ، فان حكومة المملكة المتحدة مصممة كما فعلت دائما ، على العمل من اجل التوصل الى اتفاقية مرضية ، وهي مستعدة للمساعدة في منح الاستقلال لروديسيا الجنوبية على أن يأخذ ذلك الاستقلال شكلا يحظى بالقبول العام من الشعب هناك ، السود منهم والبيض على السواء .

باء - موقف النظام غير الشرعي

١١٥ - واصل النظام غير الشرعي ، رغم المعارضة الافريقية ، الادعاء بأن مقترحات ١٩٧١ تشكل الاساس الوحيد الممكن التوصل الى تسوية . بيد انه اخذ ، منذ ربيع ١٩٧٣ ، يوضح في بيانات مختلفة اصدرها انه يرى ان احتمالات التوصل الى تسوية تزداد تباعدا ، وطلب من الاقلية البيضاء أن " تروض نفسها " على قبول احتمال عدم كسب اي اعتراف او شرعية دولية والقبول باستمرار الجزاءات والعقوبات الاخرى المترتبة على عدم الاعتراف باعتبار ذلك امرا " عاديا " .

١١٦ - وفي بيان ادلى به في افتتاح الدورة الجديدة " للبرلمان " ، في ١٣ حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، قال " الرئيس كليفورد دييونت ان امل " حكومته " في التوصل الى تسوية مع المملكة المتحدة ضعيف ، وان المملكة المتحدة ، لاعتبارات سياسية واقتصادية لا تتعلق بروديسيا ، " لم تعد مصممة على حسم الموضوع يمثل التصميم الذي اظهرته عند التوقيع على الاتفاقية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ " .

١١٧ - ويعد أن كرّر السيد دييونت القول بأن الاساس الوحيد للتسوية هو تنفيذ حكومة المملكة المتحدة لمقترحات ١٩٧١ ، طلب من " شعب روديسيا " قبول تقييمه للاحتتمالات الممكنة وان يروض نفسه على قبول هذه الحالة نظرا " للمساوئ التي تترتب على استمرار الشك في احتمال تحقيق تسوية " .

١١٨ - وقال السيد سميث ، في ٢٩ حزيران / يونيه ، ردا على مناقشة دارت في " البرلمان " حول مسألة التوصل الى تسوية ، ان احتمالات التوصل الى تسوية تتضاءل نظرا لان الافارقة يواصلون التطلع الى قيام المملكة المتحدة بتقديم مقترحات أفضل بدلا من أن يتقبلوا الحقيقة الواقعة في روديسيا " . وعلى الرغم من أن حكومة المملكة المتحدة قد ناشدت الروديسيين من العنصريين العمل على التوصل الى حل هذه المشكلة الدستورية بأنفسهم ، فقد واصلت " الاعتقاد الواهم " بأنها قادرة على التأثير على الاحداث في روديسيا مشكلة بذلك " العقبة الرئيسية " في سبيل التوصل الى اتفاق . وطلب السيد سميث من حكومة المملكة المتحدة أن " ترفع ايديها عنا وتدعنا وشأننا نعني بالامر " ، وقال ان الروديسيين سوف يستمرون في الالتهاء بأشياء عقيمة غير مفيدة طالما يحوم من بعيد شبح تلك الحكومة ، وطالما ان تلك الحكومة تتصرف على نحو يخدم البسطاء والسذج . وقال السيد سميث أن " الحكومة الروديسية قد فعلت المستحيل للتوصل الى تسوية شريفة ، وان الفشل في التوصل الى اتفاقية " لا يرجع الى عدم المشاورة او التصرف على نحو معقول من جانبنا ، وانما يرجع الى الصلابة الاستبدادية التي يظهريها الطرف الاخر (الافريقي) " . وانكر السيد سميث ان بقاء الاقليم يتوقف على التوصل الى تسوية ، قائلا فقط انه " بدون تسوية سيصبح الطريق اصعب وسيطلب الوصول الى نهايته وقتا اطول " .

١١٩ - وذكر السيد سميث مرة اخرى ، في المؤتمر السنوي للجبهة الروديسية المعقود في ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، ان " حكومته " لا تنوى محاولة الدخول من جديد في محادثات للتسوية مع المملكة المتحدة . وعلى الرغم من أن " حكومته " ما زالت مقتنعة بأن غالبية الروديسيين تؤيد التسوية ، فلم تستطع اقناع حكومة المملكة المتحدة بذلك .

جيم — المجلس القومي الافريقي لزيمبابوى

١٢٠ — من الجدير بالذكر ان المجلس القومي الافريقي لزيمبابوى ، بعد ان نجح في تثبيت دعائم المعارضة الافريقية لمقترحات التسوية في ١٩٧١ ، أعلن في اذار/مارس ١٩٧٢ عن تحويله الى منظمة سياسية دائمة تركز نفسها لبذل جهود غير عنيفة تستهدف انشاء حكومة دستورية في روديسيا الجنوبية . وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها النظام غير الشرعي لتقويض الثقة في المجلس والحد من فعاليته (انظر الفقرات ١٢٦ — ١٤٠ ادناه) ، ثابر المجلس على بذل المحاولات للتوصل الى اتفاق مع النظام غير الشرعي . وعقد اعضاء المجلس منذ ربيع ١٩٧٣ عدة اجتماعات مع المسؤولين في النظام غير الشرعي ، واجريت خلالها محادثات عديدة بين "رئيس الوزراء" سميث والسقف موزورويوا . ومع ذلك ، وكما هو معروف حتى الان ، فلم تسفر هذه المحادثات عن أية نتائج ايجابية ، ووردت معلومات من بعض المصادر تفيد بأن النظام غير الشرعي لم يشارك في هذه المحادثات الا بهدف واحد هو اضافة صبغة الجدية على زعم بأنه قد استنفذ كافة امكانيات التوصل الى حل وسط مع الاغلبية الافريقية يكون مرضيا للطرفين .

١٢١ — ويتبين من التقارير الصحفية الواردة انه تم عقد خمسة اجتماعات بين المسؤولين في المجلس وبين النظام غير الشرعي في نيسان/ابريل ١٩٧٣ . وتلى هذه الاجتماعات اجتماع بين الاسقف موزورويوا والسيد سميث في ١٧ تموز/يوليه . وصادر الاسقف موزورويوا ، عقب الاجتماع ، بيانا قال فيه ان المناقشات كانت "عامة ، وودية ولكن ذات طابع بالغ السرية" ، وانها تمثل من وجهة نظره تقدما هاما بالنسبة لروديسيا وشعب روديسيا بأكمله . وقال انه لم يتخذ اى قرار محدد فيما يتعلق بعقد اجتماعات أخرى ، غير انه اعرب عن أمله في انعقاد هذه الاجتماعات .

١٢٢ — وعلم ، في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، ان المحادثات بين الاسقف موزورويوا والسيد سميث قد تواصلت . وعلى الرغم من ان تواريخ ومواعيد اجتماعاتها ظلت سرية ، فقد عم الاعتقاد بأنهما قد اجتمعا ست مرات ، وانهما سيجتمعان مرة اخرى في كانون الثاني/يناير . وطبقا لما حملته تقارير الانباء ، قال السيد سميث في الاونة الاخيرة انه قد حدث بعض التقدم ، وان كان لا يرغب في الافراط في التفاؤل .

١٢٣ — وعلى الرغم مما ورد في التقارير الصحفية من ان المجلس قد وضع بعض المقترحات الدستورية ، الا ان هذه المقترحات لم تنشر ، كما انها لن تبلغ الى النظام غير الشرعي ، طبقا لما ورد في حديث للاسقف موزورويوا ، مالم يكن ذلك النظام مستعدا للتفاوض على اساس يخالف مقترحات ١٩٧١ .

١٢٤ — وبرغم ذلك ، ذكر السيد سميث ، في بيان ادلى به في "البرلمان" في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، ان عدم احراز اى تقدم في اتجاه التوصل الى تسوية يرجع الى ما تلقاه المجلس من طلبات "غير مقبولة كليا ومطلقا" . ان تضمنت هذه الطلبات حسبما قال السيد سميث : المساواة المباشرة في مجلس النواب ؛ وحق المملكة المتحدة في نقض اية تعديلات تدخل على الدستور ؛ والغاء كافة تشريعات التمييز العنصري خلال ١٢ شهرا من بدء التسوية ؛ ووضع نظام مدرسي موحد ؛ واعطاء الافريقيين فرصا وظيفية مساوية في الخدمة المدنية والقوات المسلحة بمقتضى نظام حصصى ؛ واطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ؛ وصدار العفو عن المناضلين الموجودين خارج البلاد .

١٢٥ - وأعلن الاسقف موزوريوا ، في مقابلة عقدت معه في ٦ تموز/يوليه ، ان مقترحات المجلس مقترحات مرنة وانه على استعداد لتقديم بعض التنازلات فيما يتعلق بالموضوعات الرئيسية ومقابلة " الحكومة " في منتصف الطريق طالما تقدم التنازلات من الطرفين . وكدليل على الاعتدال ، اسقط المجلس طلباته فيما يتصل بمنح حق الانتخاب للجميع ، وتلك المتعلقة بالمساواة الفورية للافريقيين في مجلس النواب ، وكان المجلس مستعدا ايضا للتفاوض حول " قانون امتلاك الاراضي " ، وحسب مسألة تقييد حق الافريقيين في الانتخاب . و اضاف الاسقف موزوريوا انه هو الشخص الوحيد الذي يعلم بتفاصيل مقترحات المجلس .

دال - التدابير القمعية المتخذة ضد المجلس

١٢٦ - عمد النظام غير الشرعي ، في محاولة لتقويض فعالية المجلس في مساندة المعارضة الافريقية لمقترحات التسوية الصادرة في ١٩٧١ ، الى فرض تدابير قمعية متزايدة الشدة ضد هذه المنظمة واعضاءها ، زاعما ان المجلس يؤيد ويشجع الاطاحة " بالحكومة " باللجوء الى وسائل العنف .

١٢٧ - ويرد في التقرير السابق للجنة الخاصة (خ) وصف لهذه التدابير القمعية المتشددية ، التي اتخذت منذ اذار/مارس ١٩٧٣ . والتي تضمنت القبض على اكثر من ٤٠ من اعضاء المنظمة واعتقال اثنين آخرين ؛ وحظر بيع او توزيع بطاقات عضوية المجلس بوصفها " مطبوعات غير مرغوب فيها " ، وبهذا العمل تمكن النظام غير الشرعي ، في آن واحد ، من حرمان المنظمة من الدعم المالي الافريقي واحداث الاضطراب في تدبير الاعضاء وانضمامهم الى صفوف المنظمة ؛ كما حظر على المنظمة تلقي أية اموال او بضائع ؛ وألغى جوازي سفر الاسقف موزوريوا والقس المحترم كنعان بنانا نائب رئيس المجلس .

١٢٨ - وبعد الاجتماع الذي عقد بين السيد سميث والاسقف موزوريوا في ١ تموز/يوليه ١٩٧٣ لفترة قصيرة شرع النظام غير الشرعي في شن حملة جديدة من الاعتقالات بين صفوف كبار الاعضاء في المجلس (انظر الفقرة ٩٢ أعلاه) . وفي (آب /اغسطس ، ادعى السيد لاردنر - بيرك " وزير العدل والنظام العام " ، ان الرجال الستة الذين اعترف النظام غير الشرعي باعتقالهم يمثلون " خطرا على الامن " ، وادعى بأن لديه من الادلة ما يكفي لتبرير سجنهم . ودون ان يحدد اية تصرفات معينة ارتكبها المعتقلون ، اذا كانوا قد ارتكبوا اى شيء قال لاردنر - بيرك ، بصفة عامة ، ان السبب الوحيد لصدور الامر باجراء هذه الاعتقالات هو تلك النشاطات التخريبية التي يقوم بها اعضاء المجلس والتي تتمثل في مساعدة " الارهابيين " ، وادعى كذلك أن المجلس يمارس اعمال التخريب بجامعة روديسيا . واعرب اعضاء المجلس عن ارتياهم في ان يكون الهدف من التدابير الجديدة هو عزل الاسقف موزوريوا عن اتباعه .

(خ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣

(A/9023/Rev.1) ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٥٩ - ٦٨ .

١٢٩ - واعرب الاسقف موزوريوا في تعليقه على هذه الاعتقالات، عن مشاعر "الرعب"، والفزع، والاشمئزاز" التي تختلج في نفسه، وطلب من "الحكومة" دعوة اولئك المعتقلين الى المشـوول فوراً امام المحاكم المختصة، و اضاف ان اعتقال اعضاء المجلس دون محاكمة يعتبر رفضاً للجـهـود التي يبذلها المجلس من اجل مساعدة الروديسيين على تحقيق حل شريف دون سفك للدماء، وقال ان كفاح التحرير سوف يستمر، مع ذلك، طالما ان هناك افريقيين على قيد الحياة.

١٣٠ - وفي محاولة اخرى لشل المجلس، قام النظام غير الشرعي، في منتصف آب/اغسطس، باصدار التعليمات الى المصارف بايلاغ الشعبة الخاصة (شرطة الا من) باية معاملات مالية اجنبية تتصل بالمجلس او بعدد من الافراد المشتبه فيهم، ومن بينهم الاسقف موزوريوا والقس المحتـرم بنانا والسيد اديسون سيتولي، امين المجلس لشؤون الدعاية. ونظرا لانه قد سبق بالفعل وضع المجلس ضمن قائمة من يسرى عليهم "نظام حظر تلقي ارسـال المعونة الاجنبية لبعض الاحزاب السياسية المعينة" فقد مكنت التدابير الجديدة الشعبة الخاصة من الاستيلاء فوراً على أية أموال يتلقاها المجلس أو الاعضاء الواردة اسمائهم في هذه القائمة.

١٣١ - وتضمنت القائمة اسماؤا اخرى من بينها السيد جارفيلد تود رئيس الوزراء السابق والسيد الفريد كنوتينيلت الرئيس الروديسي لخدمات الجامعة العالمية. وهي منظمة يقع مقرها في سويسرا وتقوم بتقديم المساعدة للطلبة الافريقيين؛ والسيد انتوني ايستوود محامي السيد بيترنيزيوانـد والسيد راماند هاى ك. نايك وهو رجل اعمال هندي يعد متعاطفا مع القضية القومية.

١٣٢ - وبعض الاوامر الصادرة الى المصارف، ايضا، تقضي بايلاغ الشعبة الخاصة بأية مبالغ يتلقاها اى من المودعين، من المجلس العالمي للكنايس؛ او من صندوق الدفاع والمعونة الدولي في لندن؛ او من اتحاد شركات جوزيف راونترى في نيويورك؛ او من منظمة الخدمات الجامعية العالمية؛ او من السيد غي كلاتون - بروك وهو روديـسي جنوبي ابيض عمد النظام غير الشرعي الى ابعاده عن البلاد وحرمانه من مركزه كمواطن. وكان السيد كلاتون - بروك والمنظمات المشار اليها اعلاه تقوم بتقديم المساعدة الانسانية للمعتقلين واسرهم.

١٣٣ - ويتبين من تقرير نشر في صحيفة الجارديان (العدد الصادر في ١٤ آب/اغسطس ١٩٧٣) ان الاوامر الصادرة الى المصارف تهدف، على ما يبدو، الى ثلاثة اغراض: منع المجلس القومي الافريقي من تلقي اى دعم مالي خارجي؛ ومنع وصول المساعدة المالية الاجنبية الى المعتقلين - الافريقيين واسرهم؛ وتمكين النظام غير الشرعي من تجميع المعلومات عن بعض افراد وحفظها في ملفات بغرض استخدامها يوما ما في المستقبل.

١٣٤ - وعلم، في ١٥ آب/اغسطس، ان النظام غير الشرعي قام بتجميد مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دولار روديـسي تملكها الكنيسة الامريكية الميثودية المتحدة التي يرأسها الاسقف موزوريوا، وجاء في بيان للاسقف موزوريوا ان الاموال هذه قد جمدت بناء على تعليمات من السيد لاردر - بيرك، لاعتقاده بامكان استخدامها من قبل المجلس. وقال الاسقف موزوريوا ان كنيسة قد طوليت بتقديم بيان عن ابواب الانفاق المقترحة لهذه الاموال قبل ان يرفع الحجز عنها.

١٣٥ - وعمد النظام غير الشرعي كذلك الى اتخاذ بعض التدابير التي يبد وبوضوح انها قد اتخذت بهدف تقييد اعمال المجلس رغم انها غير موجهة ضده صراحة. ومن بين هذه التدابير

حظر عقد الاجتماعات العامة . ومن الجدير بالذكر ان النظام غير الشرعي قد اعتمد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ بعض التعديلات الاخرى التي ادخلها على قانون (صيانة) النظام العام ، الصادر في ١٩٦٠ ، والتي يتم بمقتضاها مد حظر عقد الاجتماعات العامة غير المصرح بها بحيث اصبح يشمل جميع انحاء المناطق الافريقية كما ورد تحديد لها في " قانون امتلاك الاراضي " . وكانت التشريعات السابقة قد حظرت عقد مثل هذه الاجتماعات في الاراضي المخصصة للقبايل والمناطق القبلية الاخرى فقط . ويمقتضى التعديلات الاضافية التي ادخلت على القانون ، والتي تم اعتمادها في ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، اصبح يحق " لوزير العدل والنظام العام " الان حظر عقد الاجتماعات العامة لمدة تصل الى عام بدلا من ثلاثة شهور ، كما يحق له منع الافراد من حضور الاجتماعات العامة ، أو الاجتماعات الخاصة التي يبلغ عدد من يحضرها ٢٠٠ فرد وذلك لمدة تصل الى عام بدلا من ثلاثة أشهر .

١٣٦ - وليس من المعروف كم هو عدد الاجتماعات التي منع المجلس من عقدها بمقتضى هذه الانظمة . وعلم في ١٠ آب / اغسطس ان الاجتماع الاول للمجلس منذ اعتقال بعض اعضائه في ١ آب / اغسطس قد حظر عقد ه دون ما تفسير بمقتضى امر صادر عن " مفوض المنطقة " في سالزبورى . واصر السيد اديسون سيتولي بيانا اعلن فيه اسفه الشديد لالغاء هذا الاجتماع ، وقال انه كان من المتوقع أن يكون ذلك الاجتماع سلميا شأنه في ذلك شأن الاجتماعات الاخرى للمنظمة . وقال السيد سيتولي ان تصرفات الحكومة ، التي نذكر منها ، على سبيل المثال ، اعتقالها لاعضاء المجلس ، هي التي ادت الى حدوث التوتر الذى تزعم " الحكومة " بأنه يمكن ان يؤدي الى بعض المتاعب .

١٣٧ - واتخذ النظام غير الشرعي كذلك بعض التدابير ضد الاسقف موزوريوا شخصيا . ومن الجدير بالذكر ان الاسقف موزوريوا قد حرم ، في ٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٢ ، من جواز سفره بمقتضى احكام قانون صدر حديثا وهو " قانون (مراقبة) الخروج من روديسيا " وينص هذا القانون على جواز سحب وثائق سفر الافراد اذا روى ان سفرهم لا يتفق مع الصالح العام (١) وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، تقدم الاسقف موزوريوا بطلب لاعادة جواز السفر اليه لكي يتمكن من تسلم مكافأة منحتهما له الامم المتحدة تكريما لما قام به من أعمال بارزة في ميدان حقوق الانسان . ورفض النظام غير الشرعي هذا الطلب بحجة ان الاسقف موزوريوا يريد تطبيق الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية . وفي رسالة احتجاج بتاريخ ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، قال الاسقف موزوريوا أنه يؤيد الجزاءات لانها تمثل طريقة غير عنيفة للتغلب على المصاعب وعلى اليأس وعدم الشرعية المترتبة على اعلان الاستقلال من طرف واحد .

هـ - الجماعات الافريقية المؤيدة للتسوية

١٣٨ - حاول النظام غير الشرعي ، كما ذكرنا ذلك اعلاه ، منذ نشر تقرير لجنة بيجرس ، اقناع حكومة المملكة المتحدة بأن الاغلبية الافريقية قد غيرت اتجاهها القائم على رفض هذه المقترحات ، وان شروط

(ن) المرجع نفسه ، الفقرات ٦٤ - ٦٦ .

التسوية أصبحت الآن مقبولة لدى غالبية السكان . وتحقيقاً لهذه الغاية قام النظام غير الشرعي بنشر دعاية واسعة النطاق لنشاطات مجموعتين أفريقيتين سياسيتين مؤيدتين للتسوية تم تشكيلهما في أوائل ١٩٧٣ ، هما : المؤتمر الأفريقي للتسوية ، والمحفل الروديسي للتسوية . وتفيد التقارير الواردة بأن هاتين الجماعتين تحظيان بالدعم المالي الأوروبي الواسع (ض) . وخلال ١٩٧٣ ، ادعى المحفل الروديسي للتسوية ، بصفة خاصة ، أن قطاعاً كبيراً من السكان الأفريقيين يؤيدون المقترحات ، وأن هذا التأييد يظهر في شكل عرائض موقعة قال المحفل أنه ينوي تقديمها إلى حكومة المملكة المتحدة كدليل قاطع على القبول بمقترحات عام ١٩٧١ . ومع ذلك ، لا يبدو أن عرائض من هذا النوع قد قدمت بالفعل ، ويقال أن مزاعم هذه المنظمة فيما يتعلق بالتأييد الشعبي لها مبالغ فيها بدرجة كبيرة .

١٣٩ - فقد نشرت صحيفة روديسيا هيرالد ، على سبيل المثال ، (في عدد ١٩ الصادر في حزيران/يونيه ١٩٧٣) ، تقريراً اعتمد كاتبه على بعض المقابلات التي أجراها مع عدد من الأفارقة الذين ذكر كل من المؤتمر الأفريقي للتسوية والمحفل الروديسي للتسوية أنهم يؤيدون التسوية . خلص إلى أن ادعاءات المنظمة ليس لها ، بوجه عام ، أي أساس من الصحة وأن تأييد المؤيدين المزعومين لهاتين المنظمتين ، كان في أحسن الأحوال ، تأييداً مبهماً ضعيفاً .

١٤٠ - وواصلت المنظمتان بذل جهودهما من أجل الحصول على الدعم الأفريقي . وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ادعى السيد هنري شيهوتا ، زعم المحفل الروديسي للتسوية أن منظمته قد جمعت ٥٧٥ توقيع . وعلم ، في الوقت ذاته أن المؤتمر الأفريقي للتسوية يقوم كذلك ببذل جهود مضنية من أجل حشد الدعم ، كما علم أن الجماعتين تجريان بعض المحادثات الهادفة إلى إمكانية توحيدهما .

واو - المحادثات بين حزب روديسيا والمجلس القومي الأفريقي لزيمبابوي

١٤١ - في تموز/يوليه ١٩٧٣ ، بدأ حزب روديسيا ، الذي يحبذ القضاء على الفصل العنصري في الحياة العامة وضمان تقدم الأفريقيين على أساس الجدارة ، في عقد محادثات مع المجلس القومي الأفريقي لزيمبابوي بغية وضع مقترحات بديلة قابلة للتطبيق للتوصل إلى تسوية مع المملكة المتحدة وفي ١٥ أيلول/سبتمبر أعلن المسؤولون في كل من المنظمتين أنهم وافقوا على مجموعة من المبادئ التفصيلية يبلغ عددها ١٢ مبدأً يمكن أن تؤدي إلى وضع دستور تقبل به غالبية الروديسيين الجنوبيين . وتتضمن هذه المبادئ انتخاب أعضاء البرلمان على أساس قائمة موحدة ، مع إدخال شروط شديدة على حق الانتخاب ؛ والقضاء على التمييز العنصري في الحياة العامة ؛ والقيام في نهاية الأمر بتشكيل برلمان غير عنصري ، رغم أن بعض الاعتبارات العنصرية قد تكون ضرورية في المراحل الأولى .

١٤٢ - ولدى إعلان هذا الاتفاق ، أدلى السيد أديسون سيتولي ، أحد أعضاء المجلس ببيان وصف فيه ، أن هذه المناسبة "حدث تاريخي" ، وقال ، مع ذلك ، أن منظمته مازالت تأمل في عقد مزيد من المحادثات مع الجبهة الروديسية .

١٤٣ - ولم يؤد إعلان الاتفاق بين حزب روديسيا وبين المجلس الى أى رد فعل مباشر سواء من قبل النظام غير الشرعي او حكومة المملكة المتحدة ، التي يقال انها تلقت نسخة من الاتفاق من السيد ألان سافورى ، احد قادة حزب روديسيا اثناء رحلته الى لندن في ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ . وكانت حكومة المملكة المتحدة ، فيما مضى ، قد اعربت في مناسبات عديدة ، عن وجهة نظرها القائلة بأنه لا يمكن لى اتفاق ان يكون اساسا ثابتا للتسوية مالم يحظى بتأييد الحزب الذى يمسك بزمام السلطة .

١٤٤ - وليس من الواضح ايضا الى أى مدى يحيد السكان البيض السياسات العامة التي ينتهجها حزب روديسيا . فقد ورد في التقارير ان السيد سافورى قال ، في نيسان / ابريل ١٩٧٣ ، انه يخشى ، رغم آماله في انماء حزبه كقوة سياسية رئيسية ، ان تلجأ " الحكومة " الى " الابتزاز السياسي " ، فتمنع ، مثلا ، اعطاء تراخيص الاستيراد للذين يعلنون صراحة تأييدهم لحزب المعارضة ، الامر الذى يؤدى الى الحد من نمو ذلك الحزب . وقال السيد سافورى ان لجوء " الحكومة " الى فرض الرقابة واستخدامها للاذاعة والتلفزيون " كأسلحة للدعاية " يعيقان ، بدون شك ، نمو التأييد الشعبي لحزبه .

٧ - العلاقات مع البرتغال ، وافريقيا الجنوبية ، والدول المجاورة

١٤٥ - واصل النظام غير الشرعي ، خلال عام ١٩٧٣ ، تعاونه العسكرى مع كل من افريقيا الجنوبية والسلطات الاستعمارية البرتغالية في موزامبيق في الجهود التي يبذلونها جميعا لقمع حركات التحرير القومي . وتلقى النظام غير الشرعي خلال ذلك العام دعما كبيرا من افريقيا الجنوبية في شكل رجال وعتاد حربي ، أدى ، بدوره الى زيادة تورطه في العمليات العسكرية البرتغالية في شمالي موزامبيق . ويتبين مما قالته سلطات زامبيا ، ان النظام غير الشرعي واصل كذلك اظهار العداء ضد زامبيا وارتكاب اعمال العدوان على طول حدود ذلك البلد مع روديسيا الجنوبية .

ألف - التعاون العسكرى مع البرتغال

١٤٦ - أكد السيد جون فليمنج ، " وزير النظام العام " ، في ايار / مايو ١٩٧٣ خلال جلسات الاستماع للاستئناف الذى تقدم به السيد بيتر نيزيواند (انظر الفقرات ٦٤ - ٦٥ أعلاه) ، ان قوات الا من التابعة للنظام غير الشرعي كانت تعمل جنبا الى جنب مع القوات البرتغالية في موزامبيق ضد جبهة تحرير موزامبيق . وأكد السيد فليمنج كذلك ان الطائرات العسكرية التابعة لروديسيا الجنوبية كانت تستخدم في موزامبيق ، وان اجهزة المخابرات التابعة للنظام غير الشرعي ، والبرتغال ، وافريقيا الجنوبية ، قد عقدت بعض الاجتماعات فيما بينها ، وان النظام غير الشرعي قد شعر بأن طرق الامداد التابعة له والمواصلة الى بيرا ولورنسو ماركيز في موزامبيق أصبحت معرضة للخطر بسبب نشاطات جبهة تحرير موزامبيق .

١٤٧ - ونشرت صحيفة الامينيرفر ، في عددها الصادر في ٩ نيسان / ابريل ١٩٧٣ ، تقريرا اشار فيه كاتبه الى وجود علاقة بين قوات الا من التابعة للنظام غير الشرعي واعمال القتل الجماعي

التي تعرض لها سكان القرى في موزامبيق . وأورد التقرير بعض الأدلة التي جاءت في محاكمة اثنتين من القساوسة الكاثوليك الذين حوكموا أمام محكمة عسكرية في موزامبيق في أوائل ذلك العام بسبب كشفهم عن بعض تفاصيل إحدى المذابح التي جرت في إحدى القرى حيث قتل ١٦ من النساء والأطفال (أ مكرر) .

١٤٨ - وأفاد هذا المصدر أيضا أن القوات البرتغالية والقوات التابعة للنظام غير الشرعي قامت معا في أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ، بشن حملة إرهابية ضد قبائل كارايورا ويوكسو في موزامبيق . واستخدمت القوات الروديسية الجنوبية طائرات الهليكوبتر للدخول في منطقة موكونديورا ، وقتلت في ٣ أيلول / سبتمبر ثلاثة من الصبية ورئيس إحدى القرى . وقامت في ٥ أيلول / سبتمبر بنصب كمين من المدافع الرشاشة في قرية سنغا وقتلت ٧ أفراد من أسرة واحدة .

١٤٩ - وفي ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، نشرت صحيفة الانديبيندنت تقريرا يعث به أول مراسل بريطاني يدخل منطقة تيتي في موزامبيق تحت رعاية جبهة تحرير موزامبيق ، اتهم فيه هذا المراسل قوات من التابعة لروديسيا الجنوبية بشن " حملة منظمة لقتل الرجال والنساء والأطفال " في محاولة للحيلولة دون تقديم الدعم لجبهة تحرير موزامبيق . وورد في هذا التقرير ، الذي قال كاتبه أنه قد استند في جمعه إلى " أدلة لا تقبل الجدل من شهود عيان ، كلهم لاجئون من الفظائع الروديسية " ، أن قوات النظام غير الشرعي قد أحرقت الأكواخ ومخازن الطعام في منطقة وادي زامبيزي في مقاطعة تيتي ، وأن قاذفات القنابل الروديسية الجنوبية والمقاتلات النفاثة وطائرات الهليكوبتر المسلحة قد هاجمت القرى ، وأن ٥٠٠ شخص على الأقل من اللاجئين قد فروا إلى الجزء الشمالي الغربي من مقاطعة تيتي حيث رآهم المراسل . واستنادا إلى جميع المعلومات المتوفرة ، يعتقد أن القوات البرتغالية والقوات الروديسية الجنوبية قتلت مالا يقل عن ٣٠٠ أفريقي خلال شهر واحد .

١٥٠ - وورد في شهادة أحد اللاجئين أن حامية من القوات الروديسية الجنوبية قد عبرت نهرا زامبيزي في زوارق تعمل بالهواء المضغوط ليلة ٢١ تموز / يولييه . وفي ٢٦ تموز / يولييه ، بعد وقوع اشتباك بين مجموعة صغيرة من المناضلين من جبهة تحرير زيمبابوي وبين القوات الروديسية الجنوبية ، هاجمت قاذفات القنابل والمقاتلات النفاثة القرى الموجودة في المنطقة ، كما تم انزال بعض القوات بطائرات الهليكوبتر . وقد اشتركت ثلاث من قاذفات القنابل وأربعة من الطائرات النفاثة وثلاث من طائرات الهليكوبتر في الهجوم على القرى الواقعة في منطقة ميانجولا ، وليكيلا ، زامبابا ، والبيديوي وترتب على هذه الهجمات أن هرب أهالي القرى إلى الغابة ، وعندما عادوا إلى النهر في الصباح التالي للحصول على المياه ، قتلت القوات الروديسية الجنوبية أكثر من مائة منهم . وقال اللاجئون أيضا أن القوات التابعة للنظام غير الشرعي قد رشّت محاصيلهم ببعض السوائل الكيماوية المتلفة وذلك في محاولة لمطاردة المدنيين الذين يتقدمون بالدعم اللازم لجبهة تحرير زيمبابوي .

(أ مكرر) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر (A/AC.109/L.919) الفقرات

٤٨ ، ٥٢ و ٦٢ .

١٥١ - واكد اللاجئون ان الجنود هم بلاشك من جنود روديسيا الجنوبية وليسوا من الجنود البرتغاليين ، وذلك ليس فقط بسبب ملابسهم الرسمية والطائرات التي يستخدمونها وانما لانهم كانوا ايضا يهتمون باستمرار بالسؤال عن افراد جيش التحرير التابع للاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي وليس عن الافراد التابعين لجبهة تحرير زمبابوي .

١٥٢ - ونشرت صحيفة الجارديان في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، تقريراً اخر جاء فيه ان قوات الا من التابعة للنظام غير الشرعي تعمل في العمق داخل موزامبيق بالاتفاق مع السلطات البرتغالية ولا تضرب قواعد الاتحاد الوطني الافريقي التابع لزمبابوي فحسب ، وانما تضرب كذلك معسكرات جبهة تحرير زمبابوي . وورد في التقرير ان القوات التابعة للنظام غير الشرعي كانت في الشهور القليلة الماضية ، تتحرى اماكن معسكرات جبهة تحرير زمبابوي وقد استدعت الطائرات النفاثة من القواعد الموجودة بالقرب من سالزيوري وغويلو لنسف هذه المعسكرات بالصواريخ والفسفور الابيض . وجاء في التقرير ايضا ان الهدف من هذا التكتيك الحربي هو اقناع جبهة تحرير زمبابوي بوقف التعاون مع الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي .

باء - التعاون العسكري مع افريقيا الجنوبية

١٥٣ - تلقى النظام غير الشرعي ، خلال الفترة المستعرضة ، دعماً عسكرياً متزايداً من حكومة افريقيا الجنوبية . وتأكد لأول مرة وجود طائرات حربية تابعة لافريقيا الجنوبية في الاقليم .

١٥٤ - ومن الجدير بالذكر ان كتيبة من رجال الشرطة التابعة لافريقيا الجنوبية كانت تدعم القوات المسلحة التابعة للنظام غير الشرعي في القيام بالدوريات على الحدود مع زامبيا منذ عام ١٩٦٧ . وعلم ، في ١٩٧٣ ، ان مجموعة اخرى تتكون من تسع او عشر سرايا من سرايا الشرطة العسكرية التابعة لافريقيا الجنوبية ويبلغ عدد افرادها ١٠٠٠ رجل ، قد اشتركت في بعض العمليات المناهضة للعناصر القومية على طول الحدود الشمالية مع موزامبيق . وعلم كذلك ان بعض العربات العسكرية التي تستخدمها وحدات الشرطة التابعة لافريقيا الجنوبية موجودة وسط سالزيوري .

١٥٥ - ورد في بيان صدر ، في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، عن قوات الا من التابعة لـ روديسيا الجنوبية ، ان شرطياً واحداً تابعاً لافريقيا الجنوبية قد قتل كما جرح اربعة اخرون في انفجار لغم ارضي في الشمال الشرقي ، وبلغ بذلك العدد الكلي للاصابات بين الافراد التابعين لافريقيا الجنوبية في الاقليم خلال ذلك العام اربعة قتلى وثمانية جرحى .

١٥٦ - وفي تموز / يولييه ١٩٧٣ ، اعترف متحدث باسم النظام غير الشرعي بان ستاً من طائرات الهليكوبتر الحربية التابعة لافريقيا الجنوبية (يعتقد انها من نوع طائرات سوبر فريلون الفرنسية الصنع القادرة على حمل ٣٠ رجلاً بمعداتهم) كانت موجودة في الاقليم . وقال ان تلك الطائرات كانت جزءاً من " الدعم العادي لشرطة افريقيا الجنوبية " العاملة في الاقليم . وجاء ، مع ذلك ، في احدى المقالات المنشورة في عدد من الايكونوميست صادر في شهر تموز / يولييه ، ان " وصول ست . . . طائرات هليكوبتر . . . (الى روديسيا الجنوبية) هذا الاسبوع ينبغي ان يؤدي الى زيادة قدرة قوات الا من على التحرك . . . " .

١٥٧ - وعلم فيما بعد ، في ٥ كانون الاول / ديسمبر ، ان الجيش الروديسي الجنوبي قد اشترى عددا من عربات بانهارد المدرعة الفرنسية المصنوعة بترخيص رسمي في افريقيا الجنوبية والمزودة بمدفع من عيار ٩٠ ملمتر واثنين من المدافع الرشاشة مشيتين في برج العرب . ورفض النظام غير الشرعي ان يؤكد او ينكر بيع تلك العربات . وانكرت وزارة الدفاع الفرنسية وشركة بانهارد للعربات المدرعة في باريس معرفتهما ببيع أية معدات حربية فرنسية الى جيش روديسيا الجنوبية .

١٥٨ - وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، قال المشير طيارم . ج . مكلارين ، قائد السلاح الجوي الروديسي ، في خطاب القاه في حفل عشاء اقامه اتحاد سلاح الطيران الافريقي الجنوبي فـي سالزبوري ، ان هناك " قدرا كبيرا من التفاهم والتبادل في الرأي على كافة مستويات الحكم بين افريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية . وقد امتد ذلك ليشمل القوات المسلحة بما في ذلك سلاح الطيران في البلدين ، كما شمل ميادين التكتيك الحربي ، والتقنيات وغير ذلك من الموضوعات . وقال المشير طيارم ان الافراد العسكريين الروديسيين يحضرون الان بعض الدورات التدريبية في كلية الطيران والكلية الحربية التابعتين لسلاح الطيران والجيش في افريقيا الجنوبية . وكانوا في السابق يحضرون دورات سلاح الطيران الملكي ودورات الجيش البريطاني .

١٥٩ - وعقد المسؤولون والحكوميون والعسكريون في افريقيا الجنوبية كذلك اجتماعات دورية مع المسؤولين في النظام غير الشرعي ، وفي حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، اجتمع سميث " رئيس الوزراء " مع رئيس وزراء افريقيا الجنوبية ب . ج . فورستر في كيب تاون ، وكان من المعتقد حينذاك ان سميث طلب تعزيزات اضافية من افريقيا الجنوبية نظرا لمعاناة الاقليم بصفة مستمرة من النقص في القوى العاملة البيضاء اللازمة لقوات الا من .

١٦٠ - وقام رئيس الوزراء فورستر ، في تموز / يوليه ، خلال " اجازة " له ، بزيارة غير معلنة الى كاريبا ، الواقعة على الحدود بين روديسيا الجنوبية وزامبيا ، ولكن لم تعلن اية تفاصيل عن نتائج هذه الزيارة .

١٦١ - ومن بين من زاروا روديسيا الجنوبية ايضا من اعضاء حكومة افريقيا الجنوبية ، خلال عام ١٩٧٣ ، وزير الاعلام ، ووزير السياحة ، ووزير الشرطة ، ومفوض الشرطة . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ، علم ان وزير الشرطة ومفوض الشرطة ، قد اجتمعا اثناء زيارتهما لروديسيا الجنوبية ، مع نظيريهما في النظام غير الشرعي لا جراء " محادثات تهم مصلحة الطرفين " .

جيم - العدوان ضد زامبيا

١٦٢ - من الجدير بالذكر ان النظام غير الشرعي الذي اتهم حكومة زامبيا بتجاهل التماساته المتكررة اليها بشأن ايقاف استخدام الفدائيين لاراضيها كقاعدة للهجمات ضد روديسيا الجنوبية قام ، في ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧١ ، باغلاق حدوده مع زامبيا ، وتبلغ ٤٠٠ ميل ، مجمدا بذلك حركة جميع البضائع عدا صادرات زامبيا من النحاس . وفي ٤ شباط / فبراير ، اعاد النظام غير الشرعي فتح الحدود زاعما بأنه تلقى بعض " الرسائل " ، التي اقنعتته بأن اهدافه من غلق

الحدود قد تحققت . بيد ان زامبيا واصلت غلق حدودها ، وشحن صادراتها ، بما في ذلك النحاس ، عن طريق دار السلام ولوبيتو . وعلاوة على ذلك انكرت حكومة زامبيا انها اعطت النظام غير الشرعي اية تعهدات فيما يتعلق بالمناضلين (ب مكرر) .

١٦٣ - وتوالت التقارير بصفة متواصلة ، خلال الفترة المستعرضة ، عن وقوع احداث عنيفة بين روديسيا الجنوبية وزامبيا ، تمثلت معظمها بانفجارات الالغام الارضية . وفي ١٥ اذار/مارس ، قال الرئيس كينيث كاوندا رئيس زامبيا ، في مؤتمر صحفي عقد في لوساكا ، ان الانفجارات المتواصلة للالغام الارضية على طول الحدود مع روديسيا الجنوبية ، وكان قد حدث آخر تلك الانفجارات في الاسبوع السابق ، هي " المرحلة الاولى لهجوم عسكري " آت من روديسيا الجنوبية . ولم تؤد تلك الاحداث الى مضاعفات اشد خطورة بسبب انضباط قوات الامن التابعة لزامبيا . وانكر الرئيس كاوندا وجود اية معسكرات للفدائيين في زامبيا واتهم النظام غير الشرعي بأنه يصصر على القول بوجود مثل تلك المعسكرات كذريعة لتبرير اى هجوم على زامبيا في المستقبل .

١٦٤ - ووجه الممثل الدائم لزامبيا لدى الامم المتحدة ، في ٢ تموز/يوليه ، خطابا الى رئيس مجلس الامن (S/10971) يتضمن قائمة ب ٣١ حالة من حالات الهجوم على زامبيا ، قامت بها قوات الامن التابعة للنظام غير الشرعي ، وتلك التابعة للبرتغال وجمهورية افريقيا الجنوبية في الفترة بين ٩ كانون الثاني/يناير و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٣ . وقد اسفرت هذه الهجمات وكذلك انفجارات الالغام الارضية ، واعيرة البنادق ، والقصف من الطائرات العسكرية وطائرات النـهـليوكـوتـر ، عن حدوث بعض الوفيات والاصابات في ثمان حالات .

١٦٥ - وقال الممثل الدائم ان " حالة التوتر في ذلك الجزء من العالم الذي ننتمي اليه قد اصبحت ذات طابع اعم واكثف نتيجة لزيادة التلاحم بين نظم الاقلية البيضاء ، ولاستخدامها الوحشي لأبغض وافظع الوسائل " .

٨ - الوضع الاقتصادي ومسألة الجزاءات

١٦٦ - نظرا للقيود المشددة التي فرضها النظام غير الشرعي على نشر المعلومات الاقتصادية ، فليس ثمة من سبيل لتحديد مدى اثر الجزاءات على اقتصاد روديسيا الجنوبية بشكل دقيق (ج مكرر) وعلى وجه العموم ، تستخدم الاحصاءات التي ينشرها النظام غير الشرعي ، بعد تنقيحها بعناية ، في تأييد مزاعمه بأن الاقتصاد لا يتغلب فحسب على الاثار المترتبة على الجزاءات وانما يتوسع ايضا . الا ان المعلومات الواردة من المصادر الاخرى ، بما في ذلك صحافة روديسيا الجنوبية ، تقول

(ب مكرر) السرجع نفسه ، الفقرات ١٧٤ - ١٨٣ .

(ج مكرر) . فبني هذه الوثيقة ، ينظر الى اقتصاد المستوطنين البيض على انه يشمل اقتصاد الاقليم ككل . وذلك لان المشاركة الافريقية في قطاع السوق ضئيلة ، باعتبارها تتركز في الزراعة ، ولا تمثل سوى ١٠ في المائة فقط من القيمة الكلية .

بوجهة نظر أخرى . فقد ورد في بعض هذه التقارير ، ان الجزاءات قد تسببت في حدوث تصدع في الهيكل الاقتصادي التقليدي للاقليم ، وانها تعمل على اعاقة الانماء الكامل للمكانيات الاقتصادية للاقليم ، وذلك ، بصفة خاصة ، عن طريق الحد كثيرا من فرص حصول النظام غير الشرعي على العملات الأجنبية .

١٦٧ - وقد بحث التقرير السابق للجنة الخاصة بالتفصيل بعض التغييرات الهامة ، في النمط الاقتصادي للاقليم ، التي حدثت منذ فرض العقوبات . (د مكرر) وبإيجاز ، تتضمن هذه التغييرات حلول النشاطات الصناعية محل الزراعة كعنصر رئيسي في الناتج الجمالي القومي ؛ وحلول الصناعات الاستهلاكية ، التي تقول التقارير بانخفاض جودتها ، محل صناعات السلع التصديرية ؛ وعدم بقاء الدخان السلعة التصديرية الرئيسية والمصدر الرئيسي للعملات الأجنبية ؛ وازدياد سوء حالة المزارعين الافراد بسبب الضعف النسبي لربحية المحاصيل البديلة ، واحكام القيود على انماء قطاع التصنيع ككل ، كما ينعكس ذلك في مخصصات النقد الاجنبي المحدودة للصناعات غير الحيوية .

١٦٨ - وعلى الرغم من ان النظام غير الشرعي تمكن من مواصلة تجارته في السوق العالمية والتعويض جزئيا عن الاثار التي ترتبت على الجزاءات فان هذه التغييرات تكشف عن افتقار الاقتصاد الذي يسيطر عليه المستوطنون البيض الى التحكم في تحديد اتجاهاته ، واضطراره كذلك الى اعادة تكييف نفسه باستمرار ، مع ما يصاحب ذلك من " شكوك وصعوبات ، وخيبة آمال " .

ألف - الحالة الاقتصادية العامة

١٦٩ - ورد فيما نشره النظام غير الشرعي نفسه من معلومات ان اجمالي الناتج القومي للاقليم قد ارتفع ، في عام ١٩٧٢ ، بالاسعار الراهنة ، الى ٢٥٦٦٦ مليون دولار روديسي ، اي الى ما يقرب من ضعف قيمته في ١٩٦٥ ، وينسبة ١٢ في المائة زيادة على اجمالي الناتج القومي في العام السابق . وعلم انه قد حدثت زيادات في جميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد ، بما في ذلك ، بصفة خاصة : الصناعات التحويلية التي تسهم ب ٢٢ في المائة من اجمالي الناتج القومي ، ومرافق التوزيع ، والفنادق ، والمطاعم ، التي تسهم ب ١٤ في المائة ؛ والزراعة ، التي تسهم ب ١٧ في المائة ؛ والتعدين ويسهم ب ٦ في المائة (انظر الجدول (ا دناه) . بيد أن معدل النمو كان أبطأ في جميع القطاعات منه في العام السابق . وانخفض معدل النمو في الزراعة من ٢٨٫٦ الى ١٦٫٨ في المائة ، وفي الصناعات التحويلية من ١٥٫٦ الى ١٤٫٤ في المائة ، وانخفضت معدلات النمو كذلك في الكهرباء والمياه ، والنقل والمواصلات ، والادارة العامة ، والتعليم والصحة .

(د مكرر) للاطلاع على احدث تقرير ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل الرابع ، المرفق ، التبويب الثالث .

الجدول (١)

روديسيا الجنوبية : مصادر اجمالي الناتج المحلي لفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٢
(بملايين دولارات روديسيا الجنوبية)

السنة	الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	التوزيع ، والفنادق ، المصارف والمطاعم	المصادر الاخرى	مجموع اجمالي الناتج المحلي
١٩٦٥	١٢٧ر٨	٤٨ر٣	١٣٥ر٠	١٠٥ر٨	٢٧٥ر٩	٦٩٢ر٨
١٩٦٦	١٣٦ر٨	٤٥ر٢	١٢٣ر٢	٩٠ر٨	٢٨٦ر٥	٦٨٢ر٥
١٩٦٧	١٤٦ر٥	٤٦ر٢	١٤٢ر٤	١٠٢ر٥	٣٠١ر٢	٧٣٨ر٨
١٩٦٨	١٣٠ر٣	٤٨ر٤	١٦٠ر٩	١١٣ر٠	٣٣٧ر٨	٧٩٠ر٤
١٩٦٩	١٦٢ر٠	٦٢ر١	١٨١ر٢	١٢٦ر٢	٣٨٣ر٥	٩١٥ر٠
١٩٧٠	١٦٠ر٠	٦٧ر٢	٢٢١ر٠	١٣٩ر٦	٤٠٤ر٣	٩٩٢ر٠
١٩٧١	١٩٠ر٢	٦٨ر٧	٢٥٥ر٥	١٥٦ر٦	٤٤٩ر٥	١ ١٢٠ر٥
١٩٧٢	٢١٧ر٩	٧٢ر٢	٢٩٢ر٢	١٧٦ر٠	٤٩٨ر٣	١ ٢٥٦ر٦

المصدر : روديسيا الجنوبية ، الدراسة الاقتصادية لروديسيا ، ١٩٧٢ (دار الطباعة
الحكومية ، سالزبوري) (Government Printer, Salisbury) نيسان / ابريل ١٩٧٣ .
Southern Rhodesia, Economic Survey of Rhodesia, 1972

وفيما يلي تفاصيل المركز الحالي للقطاعات الرئيسية للاقتصاد الذي يسيطر عليه البيض .

الزراعة

١٧٠ - يتبين من التقارير أن القيمة الاجمالية للناتج الزراعي قد ارتفعت في عام ١٩٧٢ الى ٣١٧ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية ، وتمثل هذه الزيادة الارتفاع الذي حدث في قيمة كافة المحاصيل الرئيسية عدا القمح . ومن الصعب تحديد الحجم الحقيقي للانتاج نظرا لسياسة النظام غير الشرعي في الاعلان عن زيادة الانتاج أو نقصه بالنسب المئوية . وبمقتضى هذا المعيار ، أعلن النظام غير الشرعي عن زيادة مقدارها ٨ في المائة في حجم الناتج من الدخان ؛ و ١٧ في المائة في الذرة ؛ و ٢٧ في المائة في القطن ؛ و ٣٢ في المائة في عدد الذبائح من الماشية ؛ و ١٥ في المائة في انتاج الألبان . وعلم ، بالاضافة الى ذلك ، أن قيمة انتاج الفستق قد تضاعف مرتين ، وأن قيمة انتاج السرغوم قد تضاعف خمس مرات .

١٧١ - وعلى الرغم مما أعلنه النظام غير الشرعي من حدوث زيادات عامة ، فقد توافرت أدلة قوية تفيد بأن المزارعين من حيث المجموع لم ينتفعوا من هذا النمو . ويتبين من بيان صدر عن رئيس الاتحاد القومي لمزارعي روديسيا ، في شباط / فبراير ١٩٧٣ ، أنه كان من المستحيل الى حد بعيد ضمان

توفير الربحية والتنويع في معظم المشروعات الزراعية ، الأمر الذي أدى الى زيادة المديونية . وعلى الرغم من أن الناتج الاجمالي قد زاد بمقدار ٤٤ في المائة عما كان عليه في الأعوام السبعة أو الثمانية السابقة فقد زادت المديونية بنسبة تقرب من ٩٨ في المائة . وكان من نتيجة ذلك ، أن عدد المزارعين الأفراد الذين حصلوا في ١٩٧٢ ، على دخول خاضعة للضريبة ، لم يتجاوز ١٠٩٠ فقط ، من مجموع ٦٦٠٠ من المزارعين البيض والشركات الزراعية . وحصلت غالبية هذا العدد ، وهم ٩٢٥ مزارعا ، على أرباح تقل عن ١٠٠٠٠ دولار روديسي جنوبي . ومن بين الشركات الزراعية التي تدفع الضرائب ، وعددها ٤٦٨ شركة ، حصلت ٢٠٤ شركات فقط ، أى مايقرب من ٥٠ في المائة ، على أرباح مقدارها ١٠٠٠٠ دولار روديسي جنوبي أو أقل .

١٧٢ - ويتبين من المعلومات المتوفرة ان القطاع الزراعي ، كان أشد القطاعات تأثرا بالجزءات الاقتصادية ، وكان هذا القطاع ، من حيث اسهامه الاجمالي في اجمالي الناتج المحلي ، القطاع الرئيسي التقليدي للاقتصاد ؛ ولكنه انحدر في عام ١٩٦٨ الى المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة . ومع ذلك فهو مايزال اكبر القطاعات استيعابا للعمال الافريقيين ، كما أنه مايزال اكبر مصدر للصادرات والعملات الأجنبية . ويعزى السبب الرئيسي لتدهور الأهمية النسبية لهذا القطاع الى أثر الجزاءات على الدخان الذي كان المحصول التقليدي الرئيسي من حيث عدد المزارعين الذين يكرسون جهودهم لانتاجه ، كما كان محصول التصدير الرئيسي الوحيد ومصدر العملات الأجنبية . وتعويضاً عن فقدانه لأكثر أسواق التبغ أهمية ، قام النظام غير الشرعي ، في جملة أمور ، بإدخال برنامج للاعانات لمساعدة الفلاحين الذين يتحولون عن زراعة التبغ الى زراعة محاصيل أخرى أقل اضراراً للربح كالذرة والقمح ، والقطن ، وتربية الماشية ، مع التركيز بصفة خاصة على تربية الماشية التي أصبحت الآن اكبر المشروعات المسهمة في هذا القطاع (٢١ في المائة) . وعمد النظام أيضا الى ضمان حد أدنى من الاسعار لما ينتجه زراع التبغ الباقون وعددهم ١٥٠٠ ؛ وقام بتخزين التبغ ، وخصص مبلغا اجماليا مقداره ٨٨ مليون دولار روديسي جنوبي ، في الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ ، لمواجهة الخسائر التجارية السنوية التي تتعرض لها شركة التبغ التي تقوم بشراء انتاج التبغ بأكمله بالسعر الذي تضمنه الحكومة ؛ وتبيعه بعد ذلك للمشتريين ، عادة ، بخسارة كبيرة . وليس من المعروف مقدار مجموع المخصصات التي اعتمدت في الميزانية منذ عام ١٩٦٥ لتغطية الخسائر التي يعاني منها مجتمع المزارعين ككل .

١٧٣ - وتفيد التقارير الواردة من داخل وخارج الاقليم ، بأن صناعة التبغ قد بدأت ، منذ عام ١٩٧٢ ، في التغلب على آثار الجزاءات ، وان النظام غير الشرعي قد نجح في الاقلال من مخزون التبغ لديه او الانتهاء من ذلك المخزون الذي كان حجمه في وقت ما يتراوح بين ٢٥٠ الى ٣٠٠ مليون رطل . ولأول مرة منذ فرض الجزاءات ، خلت ميزانية ١٩٧٣ / ١٩٧٤ (انظر الفقرة ٨٤ أدناه) من أى اعتماد يتعلق بأية خسائر اضافية في مخزون التبغ ، وكان مجموع الاعتمادات التي خصصت لهذه الخسائر قد بلغ ٢٠ مليون دولار روديسي في العام السابق . بيد أن الميزانية تضمنت اعتمادا اجماليا بمبلغ ٥٧٥ ملايين دولار روديسي كاعانة لمحصول التبغ لعام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، الذى ضمنت الحكومة سعره على أساس ٦٠ سنت روديسي لكل كيلو جرام ، أى بزيادة خمسة سنتات لكل كيلو جرام عن سعره في عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣ . ولا تتوافر اية معلومات عن حجم المحصول المستهدف

لموسم ١٩٧٣/١٩٧٤ الزراعي . وكان الحجم المستهدف في ١٩٧٢/١٩٧٣ ، ٦٦ مليون كيلو جرام بسعر ٥٥ سنتا لكل كيلو جرام) . وأعلن جون روث هول ، وزير المالية ، في بيانه عن الميزانية ، في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٣ ، ان الخسائر السابقة في مخزون التبغ ، التي بلغت حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ مبلغ ٨٨ مليون دولار روديسي ، قد غطيت بالكامل ؛ وعلى الرغم من أن الخسائر تواصلت منذ ذلك الحين ، الا انها كانت تسير في اتجاه التناقص .

التعديين

١٧٤ - على الرغم من أن التعديين لم يسهم الا بمقدار ٥٧ في المائة من اجمالي الناتج القومي في ١٩٧٢ ، فهو يعتبر ، بعد الزراعة ، ثاني أهم مصدر من مصادر النقد الاجنبي ، ويمثل أوسع مجال لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية في روديسيا الجنوبية . برغم فرض الجزاءات ، فقد تضاعفت قيمة المنتجات المعدنية تقريبا منذ عام ١٩٦٥ ، فبلغت قيمتها ١٢٩٤ مليون دولار روديسي في عام ١٩٧٢ ، بيد أنه بالنظر لانخفاض قيمة كل من دولار افريقيا الجنوبية ودولار الولايات المتحدة في عام ١٩٧٢ ، فلم ترتفع قيمة الناتج المعدني الا بنسبة ٦٣ في المائة فقط عما كانت عليه في العام السابق ، في حين ارتفع حجم الناتج المعدني بنسبة ١١٢ في المائة . ويوضح الجدول ٢ أدناه قيمة نمو الناتج المعدني " في المنجم " منذ ١٩٦٥ :

الجدول ٢

روديسيا الجنوبية : قيمة الناتج المعدني ١٩٦٥ - ١٩٧٢
(بملايين دولارات روديسيا الجنوبية)

١٩٦٥	٦٤ر٠
١٩٦٦	٦٥ر٢
١٩٦٧	٦٦ر٨
١٩٦٨	٦٧ر٤
١٩٦٩	٨٧ر٧
١٩٧٠	٩٨ر٧
١٩٧١	١٠١ر٢
١٩٧٢	١٠٨ر٠

المصدر : روديسيا الجنوبية ، النشرة الشهرية الموجزة للاحصاءات Monthly Digest of Statistics (كانون الثاني /يناير ١٩٧٣) .

١٧٥ - ورغم التخفيضات التي حدثت في أسعار العملة ، والتي انعكست آثارها في انخفاض ارباح معظم شركات التعدين الهامة ، (ه مكرر) فقد تنبأت الدراسة الاقتصادية لروديسيا ، ١٩٧٢ ،

(ه مكرر) المرجع نفسه ، الفقرات ٤٥ - ٦٠ .

Economic Survey of Rhodesia ، بأن استمرار ارتفاع الاسعار العالمية للمواد المعدنية الأساسية سوف يعرض عن الخسائر قصيرة الأجل التي ترتبت على إعادة تحديد اسعار العملات الرئيسية . كما تنبأت بأن حجم الصادرات من المواد المعدنية ستكون في ١٩٧٣ اكبر .

١٧٦ - ولا توجد شمة اية وسيلة لتحديد حجم مختلف المعادن التي يتم انتاجها حالياً في روديسيا الجنوبية . فمن المعلوم الان ان المعادن الاساسية ، وهي بصفة رئيسية النحاس والرصاص ، قد حلت ، منذ عام ١٩٦٤ ، محل الذهب كدعامة أساسية في قطاع التعدين ؛ ومن المعلوم ايضاً ان معادن الكروم والاسبستوس والتونجستين تستخرج على نطاق واسع . وتفيد التقارير الواردة في عام ١٩٧٢ انه يوجد في الاقليم أربعة مناجم للنیکل ، و ٤٠ منجم للنحاس ، وحوالي ١٠٠ منجم للذهب ، و ٤٨ امتيازاً خاصاً للتنقيب تغطي مساحة تبلغ حوالي ٢١٥ ٢٠ من الكيلومترات المربعة .

١٧٧ - ولا توجد بعد اية بيانات عن مرفق التعدين لعام ١٩٧٣ . ولكن يبدو مما ورد في التقارير الصحفية ، ان اهدم تطور في ميدان التعدين خلال ذلك العام كان القرار الذي اتخذته شركة جوهانسبرج الموحدة للاستثمار ، المحدودة ، التابعة لافريقيا الجنوبية ، -Johannesburg Conso- Ldated Investment Company, Ltd. بالشروع في استثمار منجم للنیکل والنحاس في شانجاني تبلغ تكلفته ١٧ مليون دولار من روديسي جنوبي ، والقرار المتصل بذلك الذي اتخذته شركة النیکل -الروديسية ، المحدودة ، Rhodesian Nickel Corporation, Ltd. (RHONICK) ، وهي احدى الشركات التابعة لشركة افريقيا الجنوبية الانجلو امريكية ، بتوسيع مصنع النیکل التابع لها في بندورا ويتكلف ٧ مليون دولار روديسي جنوبي . ومن المقرر أن يبدأ الانتاج في منجم شانجاني ، الكائن في ماتابيليلاند ، في النصف الثاني من ١٩٧٥ . ومن المتوقع كما قال السيد ايان ديون " وزير المناجم " أن يكون لهذا المنجم " أثر هائل " على اقتصاديات الاقليم . فقد كان من المقدر ، عندما وضعت خطط المنجم في البداية في ١٩٧١ ، انه سينتج ٥٠٠ طن من النیکل في العام ، تبلغ قيمتها ٨ ملايين دولار روديسي جنوبي بالاسعار الجارية . و اذا اضفنا النحاس الى ذلك فممن المتوقع أن يبلغ مجموع قيمة انتاج المنجم اكثر من ١٢ مليون دولار روديسي جنوبي في العام . ووفقاً للتقديرات المنقحة ، يتراوح انتاج النیکل بين ٥٠٠ و ٦٠٠ طن سنوياً ، بحسب نسبة ما يستخلص من المعدن الخام . وتقدر احتياجات الخام بمقدار ١٦ مليون طن يبلغ متوسط معدل النیکل بها ١٩ ر. في المائة .

التصنيع

١٧٨ - احتل التصنيع ، منذ ١٩٦٨ ، المرتبة الاولى من حيث الاسهام في اجمالي الناتج المحلي ؛ وتمثل المعادن والمنتجات المعدنية ، والمواد الغذائية ، والمنتجات الكيماوية والبتروولية ، اكثر من ٥٠ في المائة من القيمة الاجمالية للانتاج .

١٧٩ - ويتبين مما جاء في الدراسة الاقتصادية لروديسيا ، ١٩٧٢ ، ان القيمة الاجمالية لانتاج الصناعات التحويلية قد ارتفعت بمقدار ١٢٣ في المائة عما كانت عليه في العام السابق ، وبلغت ٧٨٥٧ مليون دولار روديسي جنوبي . ويعكس هذا المبلغ زيادة في حجم الانتاج تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة بالنسبة لجميع القطاعات باستثناء المواد الغذائية ، والأخشاب والأثاث ، ومعدات النقل . ويوضح الجدول ٣ أدناه الاحصاءات التفصيلية لانتاج كل من القطاعات الصناعية لعام ١٩٧٢ .

الجدول ٣

روديسيا الجنوبية : اجمالي الناتج مبوبا حسب فئات المنتجات الصناعية ، ١٩٧٢

القطاع	القيمة	معامل الحجم
(بملايين دولارات روديسيا الجنوبية)	(١٩٦٤ = ١٠٠)	
الفلزات والمنتجات الفلزية	١٨٣ر٥	٢٣٩ر١
المواد الغذائية	١٧٤ر٠	١٨٤ر٣
المنتجات الكيماوية والبتروولية	١٢٣ر٧	١٨٨ر١
المنسوجات بما في ذلك حليج القطن	٨١ر٤	٢٥٤ر٨
الملابس والا حذية	٦٠ر٣	١٥٤ر٧
المشروبات والتبغ	٥٥ر٧	١٢٣ر٦
معدات النقل والسوروش	٤٩ر٣	١١٥ر٥
المنتجات المعدنية غير الفلزية	٣٢ر٠	٢٤٨ر٤
الورق والطباعة	٤٢ر٧	١٧١ر٢
الخشب والاثاث	٣٠ر٥	١٧٩ر٩
المنتجات الاخرى	٨ر٩	١٥٣ر٩
المجموع	٨٤٢ر٠ (أ)	١٨٠ر٦

المصدر : روديسيا الجنوبية ، موجز الاحصاءات الشهرية ، Southern Rhodesia, Monthly Digest of Statistics ، عدد آب/اغسطس ١٩٧٣ ، Monthly Digest of Statistics ، ص ٢٤ — ٢٥ .

(أ) يوجد فرق في اجمالي قيمة الناتج الصناعي حسب ماهو وارد في الدراسة الاقتصادية لروديسيا ، ١٩٧٢ ، Economic Survey of Rhodesia ، وماهو وارد في النشرة الشهرية الموجزة للاحصاءات ، Monthly Digest of Statistics ، ويبلغ هذا الفرق ٦٥٣ مليون دولار روديسي جنوبي .

١٨ . — وكما سبق أن ذكر ، كان الدافع الرئيسي للتوسع في قطاع التصنيع واحداث التنويع في ذلك القطاع ، الذي نما بمعدل أسرع من غيره من قطاعات الاقتصاد منذ قيام النظام غير الشرعي باعلان الاستقلال — كان الدافع في المقام الاول هو الحاجة الى الانتاج المحلي لبعض السلع التي كانت تستورد في السابق ، والحاجة في الوقت ذاته الى الحفاظ على النقد الاجنبي . وفي عام ١٩٧٢ ، أعلن النظام غير الشرعي أن رجال الصناعة الروديسيين الجنوبيين قد نجحوا في ايجاد اسواق جديدة لصادراتهم ، رغما عن اشتداد حدة التنافس بسبب التخفيض في أسعار العملات .

١٨١ - بيد انه بالرغم من التوسع المتواصل الذي حدث في هذا القطاع ، كان رجال الصناعة من بين من انتقدوا السياسات الاقتصادية للنظام غير الشرعي بحدّة . وفي حزيران / يونيه ١٩٧٣ قال السيد ج . ب . س . لووى رئيس الغرفة التجارية الروديسية ، في اجتماع عقد في أمتالي Umtali ، انه على الرغم من وجود بعض المؤشرات الاقتصادية التي تبعث على التفاؤل ، فان الاعمال التجارية والصناعية تسير ، بوجه عام ، بتسكع ، كما ان هناك نوعا من فقدان الثقة في المستقبل الاقتصادي للبلاد .

ووصف السيد لووى البلاد بأنها "تدهور" اقتصاديا ، وتلك حالة يتعين تصحيحها بسرعة بواسطة قيادات حيوية واسعة التصور على كافة المستويات .

باء - المالية العامة

١٨٢ - بلغت الايرادات من الحسابات الجارية في ميزانية ١٩٧٣ / ١٩٧٤ مبلغ ٣١٠ ملايين دولار روديسي جنوبي ، ويمثل هذا الرقم زيادة مقدارها ٤٣ مليون دولار روديسي عن العام السابق . ويعزى الجانب الاكبر من هذه الزيادة الى الضرائب المفروضة على الدخل بما في ذلك فرائب الدخل الشخصية ، والضرائب الاضافية ، وضرائب الارباح غير الموزعة . ولم تحدث اية زيادات في معدلات الضرائب المفروضة .

١٨٣ - وبلغت النفقات التقديرية في ميزانية ١٩٧٣ / ١٩٧٤ مبلغ ٣١٨ مليون دولار روديسي جنوبي ، اى بزيادة مقدارها ٣٥ مليون دولار عن المصروفات الفعلية للعام السابق . ومن مجموع هذه الزيادة ، خصص مبلغ ٩٣ ملايين دولار روديسي جنوبي للدفاع (الجيش والطيران) والشرطة البريطانية لافريقيا الجنوبية ؛ ومبلغ ٩٤ ملايين دولار روديسي جنوبي للخدمات الاجتماعية (التعليم ، والصحة ، والضمان الاجتماعي ، والمعاشات) ؛ و ١٢٣ مليون دولار روديسي جنوبي للسكك الحديدية الروديسية لتغطية العجز الذي ترتب على توقف حركة الشحن من زامبيا عقب اغلاق الحدود بين روديسيا الجنوبية وزامبيا في كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ .

١٨٤ - ويوضح الجدول ٤ أدناه اعتمادات الميزانية في ١٩٧٢ / ١٩٧٣ و ١٩٧٣ / ١٩٧٤ .

الجدول ٤

روديسيا الجنوبية : المالية العامة ١٩٧٢ / ١٩٧٣ - ١٩٧٣ / ١٩٧٤
(بملايين الدولارات الروديسية الجنوبية)

ألف - الايرادات

١٩٧٣ / ١٩٧٢	١٩٧٤ / ١٩٧٣	
١٢٢ر٩	١٥٢ر٨	ضرائب الدخل
٩٢ر١	١٠٠ر٩	ضرائب الانفاق والاستهلاك
		(يتبع)

الجدول ٤ (تابع)

١٩٧٤ / ١٩٧٣	١٩٧٣ / ١٩٧٢	
٢٩٧	٢٦٩	ايرادات الاستثمار
٧٧٩	٧٥	الرسوم
١٨٥	١٧٨	الايرادات الاخرى
٣٠٩٨	٢٦٧٣	مجموع الايرادات

باء - المصروفات

١٩٧٤ / ١٩٧٣	١٩٧٣ / ١٩٧٢	
٣٠٩	٢٥١	الدفاع (أ)
٢٨٦	٢٣٨	العدل والشرطة (أ)
٢٣٩	٢١٦	تعليم الاوروبيين ، والاسيويين والمولدين
٢٤٦	٢٢٢	تعليم الافريقيين
٢٣٧	٢٠٥	الصحة العامة
١٩٨	—	اغاشة القحط
٨٨	٣٦	الاعانات الزراعية
—	٢٠٠	خسائر شركة التبغ
٢٠٦	٦١	النقل والطاقة
٣٤٤	٣١٦	الديون العامة
٢٨١	٢٢٨	الادارة العامة
١٢١	١١١	المعاشات (باستثناء معاشات المسنين)
٦٢٦	٧٤٢	مصروفات اخرى
٣١٨١	٢٨٢٦	المجموع
٨٣ —	١٥٢ —	مقدار زيادة الايرادات على المصروفات
١٠ —	١٤٢	الفائض / العجز المرحل
٩٣ —	١٠ —	الفائض / العجز في نهاية السنة

المصدر : روديسيا الجنوبية ، كشوف الميزانية ، Budget Statements 1973 ، ١٩٧٣ ،
التي عرضها وزير المالية على مجلس النواب في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٣ (سألزيمري) .
(أ) للاطلاع على تفاصيل المصروفات العسكرية ، انظر الفقرة ٣٩ أعلاه .

١٨٥ - وتضمنت الميزانية ، بالإضافة الى ذلك ، مصروفات تقديرية لحساب القروض (المصروفات
الانتاجية) تقدر بمبلغ ٧٩٦ مليون دولار روديسي جنوبي (بزيادة مقدارها ٤٦ ملايين دولار روديسي
جنوبي على المصروفات الفعلية للعام السابق) . ومن مجموع المصروفات ، خصص مبلغ ٨٧١ مليون
دولار روديسي جنوبي لأغراض انماء المقومات الهيكلية للاقليم ، بما في ذلك رصد مبلغ ٣٢٦ مليون
دولار روديسي جنوبي لوزارة النقل ، وبصفة أساسية للسكك الحديدية الروديسية .

١٨٦ - وعند عرضه للميزانية في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٣ ، وصف " وزير المالية " الانجاز الاقتصادي
خلال ١٩٧٢ بأنه " يدعو الى الارتياح التام " . بيد أنه لفت الانتباه الى نقاط ضعف عديدة في
الحالة الاقتصادية العامة . وتضمن ذلك انخفاض اسعار الصادرات ، وخاصة من المواد المعدنية ،
بسبب الانخفاضات العالمية في أسعار العملات وما ترتب على ذلك من ضغوط متزايدة على ميزان
المدفوعات ، و زاد الامر تفاقمًا تواصل الطلب الشديد على الاستيرادات اللازمة لأغراض الانماء .
وقال ان حالة ميزان المدفوعات سوف تظل صعبة بسبب هذه العوامل حتى يزداد حجم الصادرات
أو تحدث زيادة في الاسعار الخارجية للصادرات .

١٨٧ - وتناول " الوزير " مسألة الجزاءات بصفة مباشرة ، فقال ان حرب الجزاءات لم تنته بأي حال من
الأحوال كما انها لم تفقد حداثتها ، وان الحاجة الى الحفاظ على السرية وحسن التصرف في المعاملات
التجارية ، مازالت كبيرة كما كانت في الماضي بل وهي أكثر ضرورة ، اذا ما كان للتهرب من الجزاءات
ان يستمر بنجاح .

جيم - التجارة الخارجية والتهرب من الجزاءات

١٨٨ - تتضح السياسة العامة التي يتبعها النظام غير الشرعي والرامية الى الامتناع عن نشر
المعلومات الاقتصادية الوثيقة الصلة بالموضوع بغية توفير الحماية لما يقوم به من عمليات للتهرب من
الجزاءات - تتضح ، على نحو بارز ، في ميدان التجارة الخارجية . ولا تتصل البيانات التي يقدمها
النظام غير الشرعي الا بالميزان التجاري وحساباته ؛ ولا يقدم اية معلومات فيما يتعلق بمكان وصول
الصادرات أو طبيعة تلك الصادرات أو مصادر الواردات . وتقوم كذلك لجنة مجلس الا من ، المنشأة ،
بمقتضى القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) المتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية ، باعداد بيانات عن التجارة
الخارجية للاقليم على أساس المعلومات التي تقدمها لها بعض البلدان (و مكرر) بيد أن هذه

(و مكرر) فيما يتعلق بأحدث التقارير المتصلة بهذا الموضوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس
الامن ، السنة السابعة والعشرون ، الملحق الخاص رقم ٢ (S/10852/Rev.1) ؛ والمرجع نفسه ، السنة
التاسعة والعشرون ؛ الملحقان الخاصان رقم ٢ و ٢ ألف (S/11178/Rev.1) .

البيانات غير كاملة ، ولا تتعلق الا بجزء صغير فقط من التجارة الكلية . ومن المؤكد ، استنادا الى البيانات التي يقدمها النظام غير الشرعي أو تقدمها لجنة مجلس الأمن ، ان التهرب من الضرائب انما ييسر بواسطة القيام بعمليات التصدير والاستيراد عن طريق افريقيا الجنوبية وموزامبيق ، باستخدام شهادات مزيفة عن منشأ السلع وأماكن وصولها .

١٨٩ - وفي ١٩٧٢ ، أعلن النظام غير الشرعي أن المكاسب الاجمالية التي تحصل عليها مــــن الصادرات بلغت في مجموعها ٣٤٥٢ مليون دولار روديسي جنوبي ، بلغت قيمة الصادرات المحلية منها ٣٢٢٢ مليون دولار روديسي جنوبي ، وقيمة السلع المعاد تصديرها ٦٢٢ ملايين دولار روديسي جنوبي ، وقيمة صادرات الذهب منها ١٦٨ مليون دولار روديسي جنوبي . وبلغت قيمة الواردات ٢٧٤٢ مليون دولار روديسي جنوبي ، وبلغت التسويات ناقص (-) ٨٢ ملايين دولار روديسي جنوبي . ونشأ نتيجة لذلك رصيد تجارى منظور مقداره ٦٢٨ مليون دولار روديسي جنوبي ، مقابل ٨٨ مليون دولار روديسي في ١٩٧١ . وبحساب هذا الرصيد مع عجز مقداره ٥٨٤ مليون دولار روديسي جنوبي في المعاملات غير المنظورة ، بالاضافة الى تدفق رأسمالي صافي مقداره ١١ مليون دولار روديسي جنوبي ، تكون النتيجة حدوث فائض مشترك من الحسابات الجارية والحسابات الرأسمالية بمبلغ ٥٥ ملايين دولار روديسي جنوبي ، مقابل عجز مقداره ٢٤٥ مليون دولار روديسي جنوبي في عام ١٩٧١ . وأعلن النظام غير الشرعي كذلك عن حدوث نقص مقداره ٢١ في المائة في متوسط تكلفة الواردات ، الامر الذى ترتب عليه تحسن عام بنسبة ١٦ في المائة في شروط التبادل التجارى . وكان من المتوقع ، وفقا لاستعراض لاحتمالات المستقبل ورد في الدراسة الاقتصادية لروديسيا ، ١٩٧٢ حدوث تحسنات اخرى في القيمة الاجمالية للصادرات في ١٩٧٣ . بيد انه ، نظرا لتوقع زيادة الواردات ايضا بدرجة كبيرة ، كان من المنتظر ان يظل ميزان المدفوعات مضطربا في عام ١٩٧٣ .

١٩٠ - وتتناول البيانات الواردة في التقرير الخامس للجنة مجلس الأمن المنشأة بمقتضى القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) (ز مكرر) موضوع تجارة روديسيا الجنوبية خلال عام ١٩٧١ . وفيما يلي تلخيص لهذه البيانات التي أشير اليها في التقرير السابق للجنة الخاصة .

١٩١ - جاء في هذا التقرير أن صادرات روديسيا الجنوبية من السلع في عام ١٩٧١ قد بلغت ٣٨٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وتلقت البلدان التالية ما قيمته ٥٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من هذه الصادرات : زامبيا ، ٢٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ مالاوى ، ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ سويسرا ، ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ البلدان الاخرى ، ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وبلاضافة الى هذه التجارة المسجلة قدر بأن افريقيا الجنوبية تلقت صادرات من روديسيا الجنوبية بلغت قيمتها حوالي ٩٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . أما باقى الصادرات وتبلغ قيمتها حوالي ٢٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، فمن المعتقد بأنها وصلت الى

(ز مكرر) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق الخاص رقم ٢ (S/10852/Rev.1) .

الاسواق العالمية عن طريق البلدان المجاورة لروديسيا الجنوبية ، وخاصة افريقيا الجنوبية وموزامبيق ، ومن المعتقد انها ظهرت في التجارة العالمية كواردات قادمة من تلك البلدان .

١٩٢ - وكان من المقدر ، على أساس مقارنات الصادرات التي أعلنت عنها افريقيا الجنوبية وموزامبيق بالواردات التي أقرت بها بعض البلدان ، ان افريقيا الجنوبية وموزامبيق قد تلقيا ، خلال فترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ ، بضائع روديسية الاصل تزيد قيمتها على ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا . ويعني ذلك انه منذ فرض الجزاءات في عام ١٩٦٥ وصلت الى الاسواق العالمية بشكل غير مباشر ، عن طريق هذه البلدان ، صادرات من روديسيا الجنوبية تقدر قيمتها بما يتراوح بين ٧٠٠ مليون دولار و ٨٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقدرت لجنة مجلس الامن ان هذه الصادرات تضمنت ما يتراوح بين ١٢٠٠٠ و ١٧٠٠٠ طن متري من التبغ سنويا ؛ وكميات متفاوتة من المواد المعدنية الرئيسية ، بما في ذلك الاسبستوس (٩٦٠٠٠ طن متري في ١٩٧١) ، والكروم (بكمية قد تتراوح بين ٢٠٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠ طن في ١٩٦٨ و ١٩٦٩) والذرة (من ٥٠٠ الى ٧٠٠ طن في الفترة بين ١٩٦٧ - ١٩٦٩) .

١٩٣ - وجاء بالتقرير ايضا ان واردات روديسيا الجنوبية في ١٩٧١ قد بلغت ٣٩٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، منها ما قيمته ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من ملاوي ؛ وما قيمته ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من استراليا ؛ وما قيمته ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من سويسرا ؛ وما قيمته ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من المملكة المتحدة ؛ وما قيمته ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من جمهورية المانيا الاتحادية ؛ وما قيمته ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من بلدان اخرى ، ويبلغ المجموع بذلك حوالي ١٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وبالإضافة الى هذه التجارة المسجلة ، كان من المقدر ان افريقيا الجنوبية قد أرسلت الى روديسيا الجنوبية سلعا بلغت قيمتها ١٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ولا توجد اية معلومات عن المبلغ المتبقي البالغ حوالي ٢١٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

١٩٤ - وذكرت لجنة مجلس الامن انه لم يكن من الممكن في الفترة المستعرضة ، لاسباب مختلفة ، دراسة الحالة الحقيقية فيما يتعلق بمستوردات روديسيا الجنوبية ، التي لا تتوافر عنها اية معلومات في الاعوام التي تلت فرض الجزاءات . بيد ان اللجنة لاحظت انه قد حدث توسع كبير في تجارة المستوردات من افريقيا الجنوبية ، وموزامبيق ، وانغولا ، خلال تلك الاعوام ، على الرغم من انه لم يتحدد بعد ما اذا كان جزء من هذا التوسع قد اتخذ شكل سلع وصلت في نهاية الامر الى روديسيا الجنوبية . اما فيما يتعلق بتصدير السيارات وقطع الغيار اللازمة لها الى روديسيا الجنوبية ، الذي ورد حظره بصفة خاصة في قرار مجلس الامن ٢٣٢ (١٩٦٦) ، خلصت اللجنة الى انه توجد ثمة دلائل تؤكد وصول السيارات الى الاقليم ، خلافا لما قضت به الجزاءات ، عن طريق افريقيا الجنوبية بصورة رئيسية ، وبمعدل قد يزيد بكثير على المعدل العادي لمستوردات روديسيا الجنوبية خلال الفترة السابقة على الجزاءات .

١٩٥ - وذكرت لجنة مجلس الامن ، في تقريرها السادس ، الذي اعتمدته بتاريخ ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، انها قد نظرت ، خلال الفترة المستعرضة ، في ٢٤ حالة اضافية من حالات مخالفة للجزاءات المحتملة ، منها ١٨ حالة تتعلق باستيراد الكروم ، والنيكل ، والمواد المعدنية الاخرى .

دال - الجزاءات وروديسيا الجنوبية

١٩٦ - ظلت مسألة انتهاك الجزاءات تستأثر باهتمام الجمعية العامة ومجلس الامن ، وكذلك اللجنة الخاصة . وفي الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣١١٦ (د - ٢٨) ، المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، ادانت الجمعية العامة " جميع الانتهاكات للجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الامن (ضد روديسيا الجنوبية) ، كما ادانت تقصير بعض الدول الاعضاء في التطبيق الدقيق لهذه الجزاءات ، باعتبار ذلك مخالفا للالتزامات التي اخذتها على عاتقها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق " . وطلبت الجمعية العامة من جميع الحكومات ، بمقتضى الفقرة ٥ (أ) من القرار ذاته ، اتخاذ تدابير تنفيذية صارمة لضمان امتثال جميع الافراد ، والمنظمات والاشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها امثالا دقيقا للجزاءات التي فرضها مجلس الامن ، ولضمان توقفهم التام عن أى شكل من أشكال التعاون مع النظام غير الشرعي " . وطلبت الجمعية العامة كذلك من اللجنة الخاصة متابعة تنفيذ القرار المذكور أعلاه .

١٩٧ - والمعلومات التالية المتعلقة بانتهاكات الجزاءات مستمدة من عدة مصادر عامة مختلفة .

١٩٨ - فقد أفادت مختلف التقارير بأن رعايا ٣٢ دولة على الاقل قد شاركوا في ارتكاب انتهاكات محتملة للجزاءات ضد روديسيا الجنوبية . وفي الحقيقة فان تواطؤ رعايا عدة بلدان في انتهاك الجزاءات قد ازداد تطورا وتعقدا ، منذ عام ١٩٦٦ . ومن امثلة ذلك حصول النظام غير الشرعي على ثلاثة طائرات من طائرات البوينغ ، وذلك عن طريق تعاون رعايا ثلاثة بلدان على الاقل . وفيما يلي تفاصيل الحصول على هذه الطائرات ، كما كشفت عنها التقارير الصحفية .

الخطوط الجوية الروديسية

١٩٩ - تفيد التقارير بأن السيد ميرفين اييت ، نائب مدير الخطوط الجوية الروديسية ، قد اتصل بالخطوط الجوية المتحدة United Air Lines ، للولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت لديها بضعة طائرات مستعملة من طراز بوينغ ٧٢٠ للبيع . ويقال ان السيد كلارك ماكغريغور ، نائب رئيس الشركة المتحدة لانتاج معدات الطائرات United Aircraft Products, Inc. (ح مكر) ، قد زار روديسيا الجنوبية في اواخر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ واجتمع بالمسؤولين في الخطوط الجوية الروديسية . وتقوم شركة يوناييتد اير كرافت بصناعة محركات برات وويتني المستخدمة في الطائرات النفاثة من طراز البوينغ . وبعد مرور شهر على زيارة السيد ماكغريغور لروديسيا الجنوبية ، قررت الخطوط الجوية الروديسية تدريب ملاحي طائراتها على قيادة طائرات البوينغ . ويفيد التقرير بان الخطوط الجوية المتحدة قد وافقت على تنظيم ذلك التدريب في كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ . وفي الوقت ذاته تقريبا ، قام السيد كارل هيرشمان ، العميل الرئيسي للسيد اييت في اوروبا ، وهو رجل اعمال سويسرى وصاحب شركة " الطيران النفاث " Jet Aviation ، قام بالتفاوض مع شركة بوينغ لتسوية كفالة لمدة ثلاث سنوات على بعض الطائرات من طراز بوينغ ٧٢٠ التي يملكها . وبناء على ذلك طلبت شركة بوينغ بالاشتراك مع السيد هيرشمان ترخيصا من وزارة التجارة في الولايات المتحدة بتصدير ما قيمته

(ح مكر) الشركة المتحدة لانتاج معدات الطائرات United Aircraft Products, Inc. هي شركة صناعية ؛ والخطوط الجوية المتحدة United Air Lines هي شركة للملاحة الجوية .

..... ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من قطع الفيار الى السيد اييت ، وحصلت على هذا الترخيص . وعلم ان حكومة روديسيا الجنوبية قد منحت السيد اييت وسام الجدارة مكافئة له على نجاحه .

شبكة زيفير

٢٠٠ - وردت عدة تقارير يمكن التثبت منها ، وتشير الى قيام بعض رعايا عدد من الدول بمساعدة روديسيا الجنوبية على التهرب من الجزاءات . من ذلك ان شبكة زيفير التجارية ، التي يقع مقرها في امستردام ، قد نجحت ، كما سيوضح ذلك في الفقرات المقبلة ، في انتهاك الجزاءات بفضل استخدامها شبكة من رعايا عدة بلدان . ولكن معظم هؤلاء الرعايا ينكرون دائما اي علم بأن من يتصلون بهم في البلدان الاخرى يعملون لصالح روديسيا الجنوبية .

٢٠١ - وتوضح الادلة الاولى ان شبكة زيفير ، قد ساهمت ، بفضل اتصالاتها التجارية في ١٤ بلدا على الاقل ، في انتهاك الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية ، ونجحت في انجاز بعض الصفقات التجارية نيابة عن روديسيا الجنوبية في عدة بلدان (انظر الجدول ٧ أدناه) . وافادت بعض التقارير بأن حكومة هولندا تخطط لمقاضاة شركة جوبا للكيماويات " Joba Chemicals " وهي شركة تجارية مشتركة مع شبكة زيفير .

٢٠٢ - ويتبين من التقارير ان شبكة زيفير تعمل على النحو التالي : يقوم احد زبائن روديسيا الجنوبية بطلب سلعة معينة عن طريق شركة في روديسيا الجنوبية معروفة باسم ارومكس ، Aromex . وترسل ارومكس هذا الطلب الى منظمة زيفير في امستردام التي تقوم بدورها باختيار تاجر مورد . وعندما تتفق زيفير مع الزبون الزوديسي الجنوبي على نوعية السلع وسعرها ، ترسل الطلب الى المورد وتصدر التعليمات اليه بشحن السلع الى عنوان احد الوسطاء التابعين لشبكة زيفير ، ويوجد ثلاثة منهم في بيرما واثنان في لورنسو ماركيز ، (انظر الجدول ٦ أدناه) . ويقوم المورد بارسال الفاتورة ووثائق الشحن الى مكتب زيفير في امستردام ، ويبلغ مكتب زيفير في امستردام بتاريخ الشحن واسم السفينة التي شحنت عليها السلع . ويتولى مكتب زيفير في امستردام اعداد الفاتورة للزبون الروديسي الجنوبي . ثم يرسل اصول قوائم التعبئة ووثائق الشحن الى وكلائه المصرفيين في امستردام ، الذين يقومون ، بناء على التعليمات الصادرة اليهم ، بقبض الاموال من احد مصارف روديسيا الجنوبية . وتتولى ارومكس مسؤولية الدفع . وبعد اتمام الدفع ترسل الوثائق الى الزبون الروديسي الجنوبي الذي يأخذ هذه الوثائق الى بيرما حيث يتسلم البضاعة . ويقال ان الموردين ، في جميع الاحوال ، لا يعرفون مطلقا مكان الوصول النهائي للسلع . وتشتمل السلع التي تستورد عن طريق هذه الشبكة الادوية ، ومسحوق الكاري والتوابل ، والمعدات الهندسية ، والملابس ، والاحذية .

٢٠٣ - ويتبين من الادلة ، كما هو موضح في الجدول ٥ أدناه ، ان ١٦ على الاقل من البيوتات التجارية في روديسيا الجنوبية ، قد استوردت بضائع عن طريق شبكة زيفير بهذه الطريقة .

تعديل بيرد وإشاره

٢٠٤ - قامت شبكة زيفير بعملياتها التجارية بصفة رئيسية في أوروبا . ولكن تبين من التقارير أن بعض الشركات التجارية في الولايات المتحدة ، العاملة بمقتضى تعديل بيرد (الفرع ٥٠٣ من قانون التموينات العسكرية في الولايات المتحدة الصادر في ١٩٧١) وهو القانون الذي يسمح للشركات الأمريكية باستيراد بعض المواد المعدنية المعينة من روديسيا الجنوبية ، قد ساهمت هي أيضا في انتهاكات كبيرة للجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية باستيرادها للكروم ، والنحاس ، والأسبستوس ، والمنغنيز ، والنيكل من روديسيا الجنوبية . وتوضح الأدلة المتوفرة لدى اللجنة الفرعية المعنية بأفريقيا ، التابعة للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب في الولايات المتحدة ، أن شركات الولايات المتحدة قامت في الفترة بين ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ و ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ باستيراد ما مجموعه ٩٤٧ ٦٥٠ ٢٤٦ رطلا من المعادن من روديسيا الجنوبية ، بلغت قيمتها ١٣ ٢٩٥ ٥٧٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (انظر الجدول ٨ أدناه) (ط مكرر) .

(ط مكرر) فيما يتعلق بتفاصيل واردات الولايات المتحدة من المواد المعدنية الاستراتيجية من روديسيا الجنوبية ، في الفترة من ١ تشرين الأول / أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، انظر التذييل الثاني الوارد فيما بعد .

الجدول هـ

الشركات الروديسية الجنوبية التي عقدت معاملات تجارية مع شبكة زيفير

<u>الاسم</u>	<u>العنوان</u>	<u>النشاط</u>
Central African Pharmaceuticals (CAPs)	P.O.Box 202 Manchester Road Salisbury	انتاج وتوزيع الادوية
Rho-Allied Services (Pvt.), Ltd.	Caltex Building P.O.Box 2917 Salisbury	تقوم بتقديم الخدمات الجمركية لشركة سنترال افريكان للادوية ، وغيرها من الشركات
Aromex	P.O. Box 2297 Salisbury	تقوم بتقديم خدمات الشحن وتمكين العديد من الشركات الصغيرة من القيام بأعمال التصدير والاستيراد
Sanders (Pvt.), Ltd.	P.O. Box 583 Salisbury	تقوم بتقديم تمهيلات التخزين بالمستودعات
Khatari Brothers	P.O. Box 1068 Salisbury	تقوم بالاتجار بمسحوق الكاري والتوابل
Sawmill Engineering Supplies (Pvt.), Ltd.	P.O. Box 2517 Dublin House Salisbury	تقوم بتوفير المعدات الهندسية
San Michelle	Enterprise House 125 Victoria Street Salisbury	تتجر بالملابس اللازمة للنساء خلال فترة الحمل
Cole and Chandler (Agencies), Ltd.	59 Fife Street Bulawayo	قرطاسية
B. Wolfe Daimpre (Pvt.), Ltd.	503 Salisbury Drive Chisipite Salisbury	...
Gordons Clothing Factories (Pvt.), Ltd.	P.O. Box 1400 Salisbury	تتجر بالملابس
Footwear Manufactures (Pvt.), Ltd.	P.O. Box 1245 Salisbury	تتجر بالاحذية

الجدول ٥ (تابع)

<u>النشاط</u>	<u>العنوان</u>	<u>الاسم</u>
...	P.O. Box 3769 Salisbury	Enterprise Products (Pvt.) Ltd.
تتجر بالمنسوجات	P.O. Box 226 Salisbury	Cone Textiles (Pvt.), Ltd.
...	P.O. Box 151 Salisbury	Jackson and Company (Pvt.) Ltd.
...	P.O. Box 160 Salisbury	Vic Rene Rubber Stamps (Pvt.), Ltd.
...	...	Berbat (Pvt.), Ltd.

المصدر : Stichting Anti-Apartheids Beweging Nederland, Zephyr Rapport Amster-
dam, 13 November 1973 .

الجدول ٦

روديسيا الجنوبية : شبكة زيفير التجارية : الوسطاء في موزامبيق

<u>العنوان</u>	<u>الاسم</u>
P.O. Box 1164 Beira	Euromatola (Moc.) Lda.
P.O. Box 2218 Lourenço Marques	Companhia Industrial de Matola
Lourenço Marques	Companhia Distributiva de Matola
P.O. Box 1833 Beira	Aromex (Pvt.), Ltd.
P.O. Boxes 311-312 Beira	J. M. Barnett and Company, Ltd.

المصدر : Stichting Anti-Apartheids Beweging Nederland, Zephyr Rapport, Am-
sterdam, 13 November 1973.

الجدول ٧

روديسيا الجنوبية : الاتصالات التجارية الدولية لشبكة زيفير التجارية

الجنسية	عدد الوسطاء	عدد الانتهاكات المشتبه في حدوثها
اسبانيا	—	١
المانيا (جمهورية — الاتحادية)	٩	٨
ايطاليا	٦	٣
البرتغال	—	٣
بلجيكا	٢	١
تشيكوسلوفاكيا	٢	١
السويد	—	١
سويسرا	٣	٣
فرنسا	٣	٧
المملكة المتحدة	٢٤	٥
النمسا	٢	١
هولندا	١٦	٩
هونج كونج	٥	٥
الولايات المتحدة	٣	١
اليابان	٩	٨

المصدر : ستيشنج انتي — ابرتهايدس بيويجنج نيدرلاند ، زيفير رابور ، امستردام ،

Stichting Anti-Apartheids Beweging Nederland, Zephyr Rapport, Amsterdam ٣ تشرين الثاني /

نوفمبر ١٩٧٣ .

الجدول ٨

روديسيا الجنوبية : استيراد المواد المعدنية من روديسيا الجنوبية
بواسطة شركات الولايات المتحدة ، ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢-
١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٣
(بدولارات الولايات المتحدة)

المواد المعدنية	الوزن بالرطل	القيمة
خام الكروم	١٨٤ ٧٢٣ ٩٩٢	٢ ٨٢٢ ٩٣٠
الكروم الحديدي	٥٨ ٠٤٢ ٢٩٣	٥ ٩٦٤ ٨٠٥
النكل	٣ ٤٧١ ١٤٣	٤ ٤١٢ ٠٦٧
الاسبستوس	٣٦٠ ٠٠٠	٨٧ ٩٠٠
خام البيريليوم	٥٣ ٥١٩	٧ ٨٦٨

المصدر : Future Direction of U.S. Policy toward Southern Rhodesia الاتجاهات
المقبلة للسياسة العامة للولايات المتحدة از* روديسيا الجنوبية ، جلسات الاستماع امام اللجنة
الفرعية المعنية بافريقيا واللجنة الفرعية المعنية بالمنظمات الدولية والحركات الدولية التابعة للجنة
الشؤون الخارجية في مجلس النواب ، الكونجرس الثالث والتسعون ، الدورة الاولى ، ٢١ - ٢٢ شباط /
فبراير و ١٥ اذار /مارس ١٩٧٣ (دار الطباعة الحكومية في الولايات المتحدة ، واشنطن ، ١٩٧٣) .

٢٠٥ - واصلت بعض شركات الولايات المتحدة استيراد المواد المعدنية من روديسيا الجنوبية خلال
عام ١٩٧٣ . وخلال العام الماضي ، بذلت بعض الجهود في الكونجرس الامريكي لالغاء تعديل
بيرد . وعلى الرغم من ان مجلس الشيوخ قد صوت في ١٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٣ بالغاء
التعديل ، فلم يتخذ مجلس النواب بعد التدابير اللازمة في هذا الصدد .

٢٠٦ - ومما ساعد الشركات الامريكية وشبكة زيفير التجارية في انتهاكاتها للجزاءات المفروضة ضد
روديسيا الجنوبية ان بعض شركات الشحن في أوروبا وافريقيا وامريكا اللاتينية كانت على استعداد
لنقل السلع من وإلى روديسيا الجنوبية .

شركة أفريت إير الجوية " Affretair "

٢٠٧ - استغل النظام في روديسيا الجنوبية والشركات المؤيدة له قدرتهم على الحصول من افريقيا
الجنوبية والبرتغال على الوثائق اللازمة للتهرب من الجزاءات . ويقال ان أكثر العمليات افتضاحا
في هذا الصدد كانت ومازالت تلك العمليات التي يقوم بها الكابت جاك مالوش ، وهو صديق شخصي
للسيد ايان سميث ، ويقوم بتنظيم كثير من عمليات التهرب من الجزاءات ، وهو الذي قام بانشاء

شركة افريت اير وهي شركة خطوط جوية يملكها شخصيا . وتقوم هذه الخطوط الجوية باستخدام طائرة من طراز دي سي ٨ وعلاقتها المسجلة هي تي آر - ال كيو آر . (ويطلق على هذه الطائرة اسم - تانغو روميو ، ومصدر هذه التسمية هو الحرفان الاول والثاني من علامة تسجيل الطائرة) . وتفيد التقارير بأن هذه الطائرة تقوم بنقل اللحم البقري من سالزبورى في روديسيا الجنوبية الى اثينا ؛ كما تقوم بنقل الشحنات الجوية الاتية من بلدان اوروبية عديدة ، من مطار شيفول في امستردام ، الى روديسيا الجنوبية . وتفيد التقارير ايضا بأن افريت اير قد أبلغت حكومتي اليونان وهولندا بأن طائرة ال دي سي ٨ التي تستخدمها تابعة للخطوط الجوية الغابونية وانها تحمل الشحنات من والى ليبرفيل ، عاصمة غابون . ويدعي المسؤولون في هذه الشركة بأن شحنات اللحم البقري التي تحملها الطائرة دي سي ٨ هي شحنات قادمة من افريقيا الجنوبية . وجاء في التقارير ان حكومتي اليونان وهولندا قد قبلتا بهذه الرواية . وتقدم في بعض الاحيان الخدمات اللازمة للطائرة دي سي ٨ ، في مطار بورجيه الواقع في ضواحي باريس ، بواسطة احدى شركات الخطوط الجوية الفرنسية ، وهي شركة اتحاد النقل الجوى (UTA) وفي بعض الاحيان الاخرى تقدم لها الخدمات اللازمة بواسطة الخطوط الجوية الالمانية ، وهي خطوط جوية يونانية .

٢٠٨ - وينبغي الملاحظة بأن افريت اير واير ترانس افريكا ، Air Trans Africa ، التي انشأها كذلك الكابتن مالوش واللواء اندور داندلوب ، " وزير النقل السابق " في النظام غير الشرعي ، مملوكتان ، على ما يقال ، لشركة Compagnie Gabonaise d'Affrètement الغابونية وان ممثلها في غابون هو الشخص ذاته ، وهو أحد الرعايا الافريقيين واسمه السيد جان لويس . وهكذا ، فبتسجيل الطائرة دي سي ٨ على انها طائرة غابونية ، وباستخدام الوثائق البرتغالية والافريقية الجنوبية " لاثبات " اصل البضاعة التي تحملها هذه الطائرة والجهة التي تقصدها ، استطاعت الطائرات الروديسية الجنوبية ان تحصل على تسهيلات العبور اللازمة في بلدان عديدة في كل من افريقيا واوروبا .

٢٠٩ - ويتبين من التقارير ان شركة افريت اير الجوية تستطيع في كل عام ان تزيد متحصلات روديسيا الجنوبية من العملات الاجنبية بمقدار ١٦٦ مليون جنيه استرليني . ويبدو ان هذه النجاحات التي حققتها افريت اير ، قد شجعت النظام غير الشرعي على التخطيط لتنظيم رحلة جوية اسبوعية أخرى ، تستخدم فيها احدى طائرات البوينغ ٧٠٧ .

مكاتب روديسيا الجنوبية في الخارج

٢١٠ - نجح النظام غير الشرعي ، في انشاء عدة مكاتب مختلفة في بلدان أخرى ، منتهكا بذلك الجزاءات . واستطاع كذلك تدبير عدد من رعايا الدول الاخرى للعمل في خدمته كعملاء له في بلدانهم . وجاء في تقرير أعدته اللجنة الفرعية المعنية بافريقيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس نواب الولايات المتحدة (ي مكرر) ان من بين العملاء الذين يعملون لحساب روديسيا الجنوبية في الخارج ما يلي :

(ي مكرر) الاثار المترتبة على الالتزامات القانونية الدولية في الولايات المتحدة من وجود مكتب الاعلام الروديسي في الولايات المتحدة ، Implications for U.S. International Legal

(يتبع)

- افريقيا الجنوبية — " البعثة الدبلوماسية " لروديسيا الجنوبية في بريتوريا ، ويدي——ر أعمالها روديسيون .
- ويقال انه توجد " قنصلية " لروديسيا الجنوبية في كيب تاون .
- وتقوم مكاتب المجلس السياحي الروديسي بنشر الدعاية اللازمة فـي جوهانسبرغ وديربان ، وكيب تاون .
- البرتغال — " البعثة الدبلوماسية المعتمدة " في لشبونة .
- البعثة التجارية الروديسية في لواندا ، أنغولا ويدير اعماله——ا روديسيون .
- " القنصلية العامة " لروديسيا الجنوبية ، ويعمل بها روديسي——ون جنوبيون ، ومكتب السياحة الروديسي في لورانسو ماركيز بموزامبيق .
- ويقال انه توجد " قنصلية " لروديسيا الجنوبية في بيرا .
- بلجيكا — ممثل غير رسمي لروديسيا الجنوبية ، وهو مواطن بلجيكي .
- بوتسوانا — موظفو السكك الحديدية الروديسية .
- سويسرا — لمجلس السياحة الروديسي مكتب في بازل .
- فرنسا — يدعي النظام في روديسيا الجنوبية بوجود مكتب روديسي له في باريس .
- المملكة المتحدة — مكتب المعاشات التابع لروديسيا الجنوبية في المملكة المتحدة ويقوم بإدارة حسابات أصحاب المعاشات الروديسيين الجنوبيين المقيمين في المملكة المتحدة .
- الولايات المتحدة — مكتب الاعلام الروديسي في واشنطن ، ويعمل به روديسيون جنوبيون .
- مكتب الخطوط الجوية الروديسية في نيويورك .
- المكتب الوطني السياحي الروديسي في نيويورك .

٢١١ — وتفيد التقارير بأن هؤلاء الوكلاء الذين يعملون لحساب النظام غير الشرعي يقومون بترويج التجارة بين روديسيا الجنوبية والبلدان الاخرى ، وتشجيع السياحة والهجرة الى روديسيا الجنوبية ،

(تابع الحاشية ى مكرر)

Obligations of the Presence of the Rhodesian Information Office in the United States
جلسات الاستماع في اللجنة الفرعية المعنية بافريقيا والتابعة للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب ،
الكونجرس الثالث والتسعون الدورة الاولى ، الجزء الاول ، ١٥ و ١٧ ايار/مايو ١٩٧٣ (مكتب
الطباعة التابع لحكومة الولايات المتحدة ، واشنطن ، ١٩٧٣) .

كما يعملون في ميدان العلاقات العامة نيابة عن روديسيا الجنوبية . من ذلك ، على سبيل المثال ، أن قام عدد من هؤلاء العملاء بتعميم نشرة بعنوان العمالة في روديسيا قامت بطبعها " وزارة الهجرة " . وتنص الفقرة الاولى من هذه النشرة على ما يلي :

" اذا كنت تنوى الهجرة الى روديسيا ، فلا شك في انك تعرف جمال هذه البلاد وما بها من فرص غير محدودة ، تتوافر جنباً الى جنب مع حياة صحية مثقلة بالحيوية . وهذا الكتيب محاولة لتبيان ما يمكن لك ان تتوقع كسبه ، والآفاق المتاحة لك في ميدان حرفتك ، وكذا الظروف العامة للتوظيف " .

٢١٢ - وتعتبر هذه المحاولة مثالا لآعمال ترويج الهجرة الى روديسيا الجنوبية (انظر الفرع المعني بترويج السياحة ادناه) .

٢١٣ - ويتبين من التقارير ايضا ان هؤلاء العملاء قد انشأوا ، في عديد من البلدان التي يعملون فيها ، حسابات " حرة " يحولون اليها الاموال التي يتلقونها من الشركات والافراد . ويشتهر في أن كثيرا من هذه الحسابات مسجلة في فروع مصرف ستاندرد ، المحدود ؛ ومصرف باركليز الدولي ، المحدود .

السياحة

٢١٤ - تدل المعلومات المتوفرة أن السياحة أصبحت مصدرا رئيسيا لمتحصلات النظام غير الشرعي من العملات الاجنبية ، الى أن بدأ الفدائيون بتكثيف نشاطاتهم في روديسيا الجنوبية في عام ١٩٧٣ . ففي الشهر التسع الاولى من عام ١٩٧٣ انخفضت السياحة بنسبة ٣٥ في المائة . ومع ذلك فان كثيرا من الخطوط الجوية في مختلف انحاء العالم قد واصلت اجراء الحجوزات اللازمة للسفر على الخطوط الجوية الروديسية في رحلاتها من جوهانسبرغ الى سالزبورى ومن بلانتييرى الى سالزبورى ، ولم تتردد في تأكيد حجوزات السفر من سالزبورى على رحلات الخطوط الجوية الروديسية . وتدفع أثمان تذاكر هذه الرحلات في المدن التي يتم فيها اجراء الحجز . وفي الولايات المتحدة استخدمت بطاقات الائتمان لهذا الغرض .

٢١٥ - ونتيجة ذلك تعين على كثير من الخطوط الجوية الاجنبية ان تسدد الاموال الى الخطوط الجوية الروديسية مباشرة . ونظرا لان الخطوط الجوية الروديسية ليست عضوا في الاتحاد الدولي للنقل الجوى ، الذى تسوى الخطوط الجوية الدولية عن طريقه حساباتها مع بعضها بعضا ، تعين على الخطوط الجوية الاجنبية أن تحول مدفوعاتها مباشرة الى الخطوط الجوية الروديسية . ومثالا على ذلك ، أوضحت احدى الدراسات التي قامت بطبعها مؤسسة " وقف كارنيجي للسلم الدولي " أن الخطوط الجوية العالمية " بان اميركان " قد حولت في ١٩٧٢ لصالح الخطوط الجوية الروديسية حوالي ٢٠٠ . ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، بزيادة حوالي ٢٠٠ في المائة على الاموال التي حولتها اليها في ١٩٧١ (ك مكرر) . وجاء في استنتاجات هذه الدراسة ما يلي :

(ك مكرر) ستيفن بارك : العمل التجارى في صورته المعتادة . المعاملات التجارية المنفذة

انتهاكا للجزاءات الموقعة ضد روديسيا الجنوبية Stephen Park: Business as Usual. Transactions Violating Rhodesian Sanctions (وقف كارنيجي للسلم الدولي ، واشنطن ١٩٧٣) .

"ولقد قيل لنا ان هذه الزيادة لا ترجع الى ارتفاع التكاليف والاسعار ؛ لذلك فان هذه الزيادة تمثل زيادة في عدد الركاب الذين يشترون ، عن طريق بان أميركان ، تذاكر للسفر على الخطوط الجوية الروديسية " .

٢١٦ - ومما يبسر السياحة في روديسيا الجنوبية توفر خدمات تأجير السيارات وتسهيلات السفر التي تقدمها فروع الشركات الأجنبية الموجودة في روديسيا الجنوبية . ويوجد لشركتي هيرتز وأفيس لتأجير السيارات ، وهما شركتان أمريكيتان ، مكاتب في روديسيا الجنوبية يطلق عليها اسم "وكلاء مستقلون" وتعمل باسم الشركتين . وتوجد بعض الاختلافات في التفسيرات القانونية حول ما اذا كان من الممكن اعتبار الاسماء "سلعا" أم لا . فاذا كانت الاسماء تعتبر سلعا ، فيمكن اعتبار الترتيبات المتعلقة " بالوكلاء المستقلين " انتهاكا للجزاءات . ومن المعروف ان الوكلاء المستقلين يدفعون لشركتي هيرتز وأفيس مبلغا معيناً من المال لقاء استخدامهم لاسم الشركتين . وتذهب دراسة كارنيجي الى القول بأن الاسماء التي يستخدمها الوكلاء لقاء ثمن ، يمكن معاملتها معاملة السلع . بيد انه يمكن للسياح ، بمجرد وصولهم الى روديسيا الجنوبية ، الاشتراك في الرحلات السياحية التي تنظمها الفروع التابعة لبعض الشركات السياحية الأمريكية مثل شركة بينيت تورز Bennett Tours, Inc. ، وشركة بيرسيفال تورز Percival Tours, Inc. ، وشركة ميرى مان وفينيرتي اسوشيتيس Merriman and Finnerty Associates .

٢١٧ - ويمكن كذلك اجراء ترتيبات سفر السياح الى روديسيا الجنوبية عن طريق شركات السفرة الخاصة . ويتبين من الدراسة التي طبعتها منحة كارنيجي ، انه يجوز لاى من وكالات السفر في بلد ما قبض كامل ثمن الخدمات التي ستقدمها للزبون ، بما في ذلك الحجز في الفنادق واستئجار السيارات . وتقوم وكالة السفر بدفع جميع المصروفات للشركات الروديسية الجنوبية . ويتم الدفع امـا مباشرة للشركات الموجودة في روديسيا الجنوبية أو عن طريق وكيل محلي موجود في روديسيا الجنوبية . ويقوم الوكيل المحلي ، بعد ذلك ، بدفع الاجور للفنادق وشركات تأجير السيارات وغيرها من المؤسسات التي قدمت خدمات ما . والوكيل المحلي الذي يجرى التعامل معه ، بوجه عام ، هو " شركة السياحة المتحدة " ، وهي شركة روديسية جنوبية . وفي بعض الاحيان لا ترسل الاموال الأجنبية الفعلية مباشرة الى روديسيا الجنوبية . فقد يتم تحويل الاموال من مصرف الى آخر خارج روديسيا الجنوبية ، وقد يحدث في مثل هذه الحالات أن تحصل الشركات الروديسية الجنوبية ذاتها على مستحقاتها بالعملات الروديسية .

٢١٨ - ويتم بالإضافة الى ذلك زيادة تبسيط المعاملات المالية لمن يحمل من السياح في روديسيا الجنوبية بطاقات ائتمانية . وتقبل شركة هيرتز في روديسيا الجنوبية بطاقات أميركان اكسبريس ، وداينرز كلوب وكارت بلانش . وتقبل أفيس في روديسيا الجنوبية بطاقات أميركان اكسبريس ، وماستر تشارج ، وكارت بلانش ، وداينرز كلوب ، وكلها من البطاقات الائتمانية المستخدمة في الولايات المتحدة . ويتبين من الدراسة التي أعدتها منحة كارنيجي ، انه يجرى تحويل الاموال الى الشركات الروديسية الجنوبية على النحو التالي : يقوم السائح بتقديم بطاقته او بطاقتها الى المؤسسة الروديسية الجنوبية التي تقوم ، بدورها بارسال فاتورة البيع الى المصرف الذي تتعامل معه او الى أى مصرف يكون عضوا في هيئة دولية تضطلع بمهمة تصفية الحسابات لشركات البطاقات الائتمانية . ويقوم المصرف بدفع المستحقات

للمؤسسة . ثم يقدم فاتورة البيع اما مباشرة لشركة البطاقات الاثمانية في الولايات المتحدة أو عن طريق الهيئة الدولية التي تكون شركة البطاقات الاثمانية عضوا فيها . وتقوم شركة البطاقات الاثمانية بارسال الفواتير الى السائح ، وتتولى هي تسديد المدفوعات اللازمة للمصرف الذي تتعامل المؤسسة معه . وهكذا تنجز المعاملة التجارية .

٢١٩ - وكانت السياحة في روديسيا الجنوبية ، قبيل تكثيف الحرب الفدائية في روديسيا الجنوبية ، مصدرا يدر على كثير من الشركات ، سواء كانت شركات روديسية جنوبية أو شركات اجنبية ، أرباحا عالية جدا ، الامر الذي أدى الى اتخاذ قرار بانشاء عدد من الفنادق الجديدة للسياح . ففقد افتتاح مؤخرا فندق هوليداي Inn في بولا وايو ، وهو يحمل امتيازا من شركة هوليداي Inn في الولايات المتحدة . وسوف يتم في وقت قريب بناء فندق آخر من فنادق هوليداي Inn في سالزبوري . ويجرى كذلك بناء فندق آخر في المنطقة المخصصة لصيد الحيوانات في شيريديزي . وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ أعلن أن فندق توباكوليف الروديسي سوف يبنى في سالزبوري ، وأنه سيبنى مبنى جديد للفندق سيسيل في مدينة أمتالي يتم انشاؤه محل الفندق القديم . ومع ذلك ، فبالنظر لتدهور النشاط السياحي في الآونة الاخيرة ، فقد أعلنت جميع الفنادق في روديسيا الجنوبية أن نشاطها قد انخفض بنسبة ٨٠ في المائة . وقد حصلت بعض الفنادق على اذن من الحكومة بالاغلاق في منتصف كل اسبوع .

٢٢٠ - ووجدت شركة بان أميركان من الضروري ، اجتذابا للسياح ، أن تنشر في عدد تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ من مجلتها التي تصدرها باسم " Clipper Magazine " اعلانا بمناسبة الاحتفال بذكرى اعلان استقلال روديسيا الجنوبية من جانب واحد . وهذه مناسبة يحب فيها عدد من المؤيديين الاجانب للنظام غير الشرعي زيارة روديسيا الجنوبية .

الاعلان عن فرص الاعمال التجارية في روديسيا الجنوبية وتشجيع الهجرة الى روديسيا الجنوبية

٢٢١ - واصل عدد من الصحف والمجلات الدورية نشر اعلانات تدعو رجال الاعمال الى الاستثمار في روديسيا الجنوبية ، وتعمل على ترويج وتشجيع الهجرة الى روديسيا الجنوبية . وقد وردت مثل هذه الاعلانات في بعض الحالات ، في مطبوعات منشورة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة . من ذلك أن مجلة الايكونوميست ، التي تطبع في المملكة المتحدة ، نشرت اعلانا ، في عددها الصادر في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، يتضمن ندا^١ مباشرا يناشد أفراد الشعب البريطاني الهجرة الى أراض :

" نازالت تحرص على التمسك بالطريقة البريطانية في الحياة ، ومازال للحياة فيها ايقاع خاص . ارض تدفع أياها المشمسة ابدا وطرق الحياة المسالمة فيها ، بالانسان النسيان مشكلات الحياة التي يواجهها في غير هذا المكان . روديسيا ، ارض الاستجمام والمرافق الحديثة المتفوقة ؛ أرض الخدمات الممتازة وحسن الجوار ؛ حيث ما زالت قيمة النقد مرتفعة ونسبة الضرائب منخفضة ؛ الارض التي تتوفر فيها المنازل الفسيحة ، والخدمة المنزلية ، والمرافق الصحية الحديثة ، والمواصلات السريعة ، والمدن غير المزدهمة . . . " .

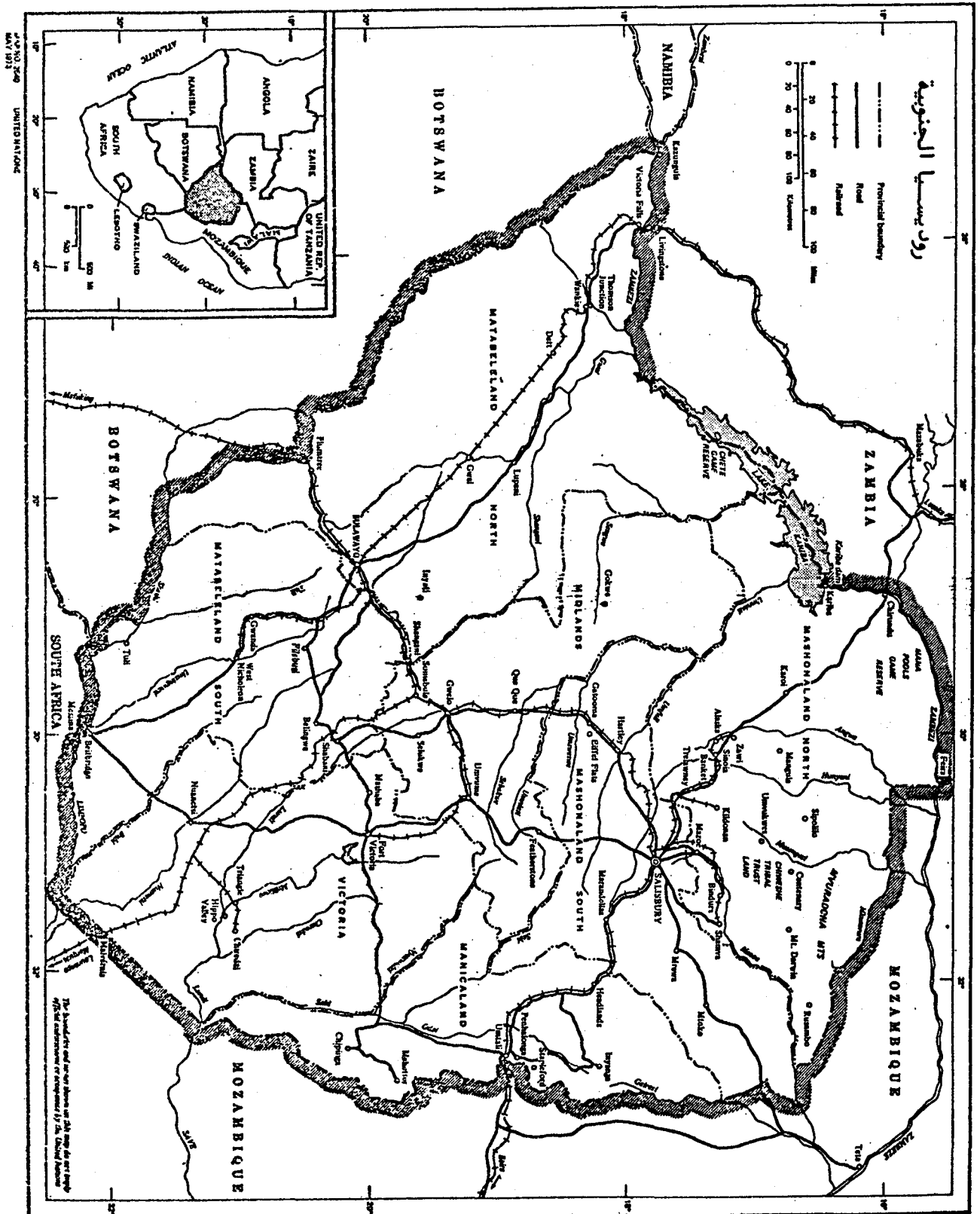
وتفيد التقارير الواردة بأن حكومة المملكة المتحدة تجرى تحقيقاً مع مجلة "الايكونوميست" للتحري عن إمكان انتهاكها للجزاءات .

٢٢٢ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، طبعت مجلة "جورنال أوف كوميرس" ، التي تصدر في الولايات المتحدة ، ملحقاً كاملاً ، من ١٦ صفحة ، يحتوى على اعلانات عن روديسيا الجنوبية وما يوجد فيها من صناعات ، ومصارف ، وفنادق ، وشركات سياحية ، وكثير من الشركات التجارية الأخرى . وجاء فيما جاء في تلك الاعلانات ما يلي :

" مهما كانت سلعتك التي تنتجها ، فان أجزى وسيلة لدخول السوق الروديسية هي عن طريق مصرف ستاندارد ، Standard Bank " .

وأعقبت هذه الاعلانات الواسعة النطاق التي نشرتها مجلة الجورنال ، اعلانات أخرى نشرتها في عام ١٩٧٣ ، في الاعداد الصادرة في ٥ كانون الثاني/يناير ، و ١٣ آذار/مارس ، و ٢٦ نيسان/ابريل ، و ٣٠ نيسان/ابريل ، و ١٤ ايار/مايو ، و ١١ حزيران/يونيه ، و ٩ تموز/يوليه ، و ١٣ تموز/يوليه .

التذييل الاول
خريطة روديسيا الجنوبية



التذييل الثاني

واردات الولايات المتحدة من المواد الاستراتيجية من روديسيا الجنوبية
(١ تشرين الاول / اكتوبر - ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣)

الكمية (بالاطنات)	السلعة	ميناء الوصول	ميناء المغادرة	تاريخ الوصول	الباحرة (بلد التسجيل)
٨٨	كروم حديدى عالى الكربون	لورانسو ماركيز	بالتيمور ، مريلا ند	١٩٧٣/٩/٢٥	افريكان دوتون (أ) (الولايات المتحدة)
٦٤	كاشود النيكل	لورنسو ماركيز	بالتيمور ، مريلا ند	١٩٧٣/١٠/٨	مورماكيب (الولايات المتحدة)
٤٨٦	كاشود النيكل	بيرا - لورنسو ماركيز	بالتيمور ، مريلا ند	١٩٧٣/١٠/٩	مورماكيب (الولايات المتحدة)
٢٣٢ ٤١٠	كاشود النيكل الياف اسبستوس	بيرا لورنسو ماركيز	بالتيمور ، مريلا ند ، فيلادلفيا ، بنسلفانيا ، شارلستون ، سوث كارولينا	١٩٧٣/١١/٣	افريكان سن (الولايات المتحدة)
١٨ ٣٣٤ ٦ ٦٧٣	خام الكروم كروم حديدى	بيرا لورنسو ماركيز	نيو اورليانز ، لويزيانا	١٩٧٣/١٠/٢٥	م . ف . يلات (الولايات المتحدة)
٣٨٥ ٦٨٨	كاشود النيكل كروم حديدى عالى الكربون	لورنسو ماركيز بيرا	بالتيمور ، مريلا ند	١٩٧٣/١١/٩	مورماكيب (الولايات المتحدة)
٤ ٩٨٩ ٢ ٩٧٣	كروم حديدى عالى الكربون كروم حديدى منخفض الكربون	لورنسو ماركيز	نيو اورليانز - لويزيانا ، باتون روج ، لويزيانا	١٩٧٣/١١/١٩	امريكان كوندور (الولايات المتحدة)
٢١٥	كاشود النيكل	لورنسو ماركيز	بالتيمور ، مريلا ند	١٩٧٣/١١/٢٠	مورماكيب (الولايات المتحدة)
٢٠	كاشود النيكل	ديريان	سيتيل / تاكوما واشنطن	١٩٧٣/١٢/١٨	نيدلويديكميلا (الولايات المتحدة)
٢١	كاشود النيكل	لورنسو ماركيز	بالتيمور ، مريلا ند	١٩٧٣/١٢/٢٤	مورغان ستار (افريقيا الجنوبية)
١٦ ٨٠٥	خام الكروم	بيرا	باتون روج ، لويزيانا	١٩٧٣/١٢/٣١	بيلو ستون (الولايات المتحدة)
٦٤٥ ٥٠	الياف اسبستوس ألياف اسبستوس كريسوتايل	لورنسو ماركيز	شارلستون ، سوث كارولينا بوسطن ، ماساتشوست	١٩٧٣/١٢/٣٠	هيلينك ديستيني (اليونان)
٥٥٦	كروم حديدى	لورنسو ماركيز	بالتيمور ، مريلا ند	١٩٧٣/١١/٩ (أ)	أوشن باجاسوس (أ) (اليونان)

التذييل الثاني (تابع)

الكمية (بالاطنان)	السلعة	ميناء الوصول	ميناء المصادرة	تاريخ الوصول	الباحرة (بلد التسجيل)
١١١٩	كروم حديدى	لورنسو ماركيز	بيرنسايد ، لويزيانا	١٩٧٢/٦٠/٦	فينيسياكي (أ) (اليونان)
٢٢٣٩	كروم حديدى عالي الكربون	لورنسو ماركيز	بيرنسايد ، لويزيانا	١٩٧٣/٢/١١	كوستوس فرانجوس (أ) (اليونان)
٥٥٠	كروم حديدى عالي الكربون	لورنسو ماركيز	بيرنسايد ، لويزيانا	١٩٧٣/٣/١٨	أديلفوى (أ) (ليبيريا)
٨٣٩	كروم حديدى عالي الكربون	لورنسو ماركيز	بيرنسايد ، لويزيانا	١٩٧٣/٤/١٠	نورترايز يونيتي (أ) (اليونان)
٥٥٥	كروم حديدى عالي الكربون	لورنسو ماركيز	بيرنسايد ، لويزيانا	١٩٧٣/٥/٢٢	ميسورى (أ) (الولايات المتحدة)
١٣٧٢	كروم حديدى عالي الكربون	لورنسو ماركيز	بيرنسايد ، لويزيانا	١٩٧٣/٧/٩	ميرماك (أ) (الولايات المتحدة)
١٤٨٨	كروم حديدى عالي الكربون	لورنسو ماركيز	بيرنسايد ، لويزيانا	١٩٧٣ / ٩ / ١٧	سن ريفر (أ) (انثروبيج)
٧٧٨	كروم حديدى عالي الكربون	لورنسو ماركيز	بيرنسايد ، لويزيانا	١٩٧٣/١٢/١	سافينا اى . ناجام (باكستان)
٩٧٤	كروم حديدى عالي الكربون	لورنسو ماركيز	بيرنسايد ، لويزيانا	١٩٧٣/١٠/٢	ويلد ينسيلز (جمهورية المانيا الاتحادية)
٣٢٥	كروم حديدى عالي الكربون	لورنسو ماركيز	بيرنسايد ، لويزيانا	١٩٧٣/١٢/١٣	شتاين فيلز (جمهورية المانيا الاتحادية)

المصدر : النشرة الصحفية للام المتحدة SC/3516، في ٥ شباط/فبراير ١٩٧٤ .
(أ) وصل الاشعار بالوصول مؤخرًا ، ولم يبلغ عنه سابقًا .

الفصل التاسع
(A/9623/Add.3)

ن ا م ي ي ا

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١٤٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة ١ - ١٠
١٥٠	باء - قرار اللجنة الخاصة ١١
١٥٢	مرفق - وثيقة عمل أعدتها الامانة العامة ١١

تمت الطبعة الثانية

الفصل التاسع

ناميبيا

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة ناميبيا في جلساتها ٩٦٨ الى ٩٧٣ ، المعقودة بـ ٢ و ٨ نيسان / ابريل ١٩٧٤ .
 - ٢ - واخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، خلال نظرها في هذا البند ، باحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ومن بينها بشكل خاص القراران ٣١١١ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن مسألة ناميبيا و ٣١٦٣ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١١ من القرار الاخير الى اللجنة الخاصة " التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام ، خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين " . كذلك اولت اللجنة الخاصة الاعتبار المناسب لقرارات مجلس الامن الوثيقة الصلة بالموضوع والمتعلقة بـ ناميبيا ولتقارير ومقررات مجلس الامم المتحدة لناميبيا .
 - ٣ - وكان امام اللجنة الخاصة ، خلال نظرها في البند ، وثيقة عمل اعدتها الامانة العامة (انظر مرفق الفصل الحالي) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم . واخذت اللجنة في اعتبارها ايضا بيانا اصدره مجلس الامم المتحدة لناميبيا يتعلق بالحالة الراهنة في ناميبيا (S/11228) . (١)
- اشراك حركات التحرير الوطنية في المداولات
- ٤ - ووفقا لقرار اتخذه اللجنة الخاصة في دورتها السابقة وهو القرار الذى وافقت عليه الجمعية العامة فيما بعد ، دعت اللجنة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، ممثلا حركة التحرير الوطنية في ناميبيا ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، للاشتراك في نظر اللجنة في هذا البند بصفته مراقبا .

(١) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة التاسعة والعشرون ، ملحق كانون الثاني / يناير ، شباط / فبراير و آذار / مارس ١٩٧٤ .

٥ - وبناءً على ذلك مثل المنظمة الشعبية أثناء النظر في هذا البند السيد / موزيز غاروب ، الذي أدلى ببيانات في الجلستين ٩٦٨ المعقودة في ٢ نيسان / ابريل و ٩٧٣ المعقودة في ٨ نيسان / ابريل (A/AC.109/FV.968 و Corr.1 و 973) .

النقاش العام

- ٦ - ووفقاً للممارسة المعمودة ، اشترك في اعمال اللجنة الخاصة المتعلقة بهذا البند رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا وممثلو المجلس . وقد القى رئيس المجلس كلمة أمام اللجنة في جلستها ٩٦٨ ، المعقودة في ٢ نيسان / ابريل (A/AC.109/FV.968 و Corr.1) .
- ٧ - واجرت اللجنة الخاصة مناقشتها العامة حول الموضوع في جلساتها ٩٦٩ الى ٩٧٢ ، المعقودة من ٣ الى ٥ نيسان / ابريل . وكانت البيانات التي تم الادلا بها خلال المناقشة العامة لممثل استراليا في الجلسة ٩٦٩ (A/AC.109/FV.969) ، ولممثل العراق في الجلسة ٩٧٠ (A/AC.109/FV.970) ، ولممثلي اندونيسيا ، والجمهورية العربية السورية والصين في الجلسة ٩٧١ (A/AC.109/FV.971) ، ولممثلي مالي واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ٩٧٢ (A/AC.109/FV.972) .

مشروع اتفاق رأى

- ٨ - وفي الجلسة ٩٧٢ ، المعقودة في ٥ نيسان / ابريل ، عرض الرئيس ، بناءً على طلب اللجنة الخاصة وعلى اساس المشاورات التي اجراها مع الاعضاء في هذا الخصوص ، على اللجنة نص مشروع اتفاق رأى حول البند متضمناً في الوثيقة A/AC.109/L.939 للنظر فيه . وفي الجلسة ٩٧٣ ، المعقودة في ٨ نيسان / ابريل ، وفي اعقاب بيان ادلى به ممثل ساحل العاج (A/AC.109/FV.973) ، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع اتفاق الرأى كما نصح شفويا (A/AC.109/FV.973) بدون اعتراض (انظر الفقرة ١١ أدناه) . وادلى ممثل الدانمرك ببيان (A/AC.109/FV.973) . كذلك ادلى كل من ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والرئيس ببيان في تلك الجلسة (A/AC.109/FV.973) .
- ٩ - وفي ١١ نيسان / ابريل ، احيل نص اتفاق الرأى الى رئيس مجلس الامن (S/11260) . كذلك ارسلت نسخ من اتفاق الرأى الى جميع الدول ، والى الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية .

يوم ناميبيا

- ١٠ - وفي ٢٦ آب / اغسطس ، ووفقاً لاهكام قرار الجمعية العامة ٣١١١ (د - ٢٨) ، احتفل اعضاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا بيوم ناميبيا بعقد اجتماعات خاصة في جورج تاون ، وغيانا ،

وفي مقر الامم المتحدة . ومثل اللجنة الخاصة في الاجتماع الذي عقد في جورج تاون رئيسها ، وفي الاجتماع الذي عقد في المقر أحد نواب رئيسها .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١١ - مورد ادناه نص اتفاق الرأي (A/AC.109/446) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ٩٢٣ ، المعقودة في ٨ نيسان /ابريل ، والذي أشير اليه في الفقرة ٨ أعلاه :

(١) بعد النظر في مسألة ناميبيا في سياق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وبعد الاستماع الى البيانات التي ادلى بها رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا والامين العام الاداري للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الذي اشترك كمراقب فني المداولات ، تعرب اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن قلقها العميق تجاه الوضع الخطير للغاية الناجم عن استمرار افريقيا الجنوبية في انتهاك التزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بالاعليم ، وتحديدها الصارخ للرأي العام العالمي ولجوئها المتزايد الى العنف ، والتعذيب ، والتخويف ، في جهودها الرامية الى خنق معارضة الشعب الناميبي لسياستها غير الانسانية القائمة على تجزئة البلاد الى " بانتوستانات " والفصل العنصري ، ومطالبته بممارسة حقه غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال القومي وفقاً لقرارات الامم المتحدة .

(٢) تلاحظ اللجنة الخاصة انه حدث ، خلال العام الماضي ، وخاصة بعد ان اعتمد مجلس الامم قراره ٣٤٢ (١٩٧٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٣ ، والذي قرر فيه انها بذل المزيد من الجهود على اساس قراره ٣٠٩ (١٩٧٢) ، تصعيد في الارهاب والتخويف البوليسييين للناميبيين من قبل كل من نظام الحكم غير الشرعي في افريقيا الجنوبية والسلطات فيما يسمى " بالاوطان " . وتسعى السلطات الافريقية الجنوبية ، عن طريق الاعتقالات والتوقيفات الجماعية ، التي ترافقها عمليات جلد علنية وحشية وحرمان من الحريات الاساسية في عقد اجتماعات والاعراب عن الآراء السياسية الى القضاء على كل معارضة سياسية منظمة لوجودها غير المشروع في ناميبيا ولا استمرارها في فرض سياستها العنصرية القائمة على الفصل العنصري وتجزئة البلاد الى " بانتوستانات " . الامر الذي ترفضه الاغلبية الساحقة للشعب الناميبي رفضاً قاطعاً . وتدين اللجنة الخاصة هذه الاجراءات التي ليست فحسب مناقضة للتأكيدات التي حصل عليها الامين العام من حكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق باعترافها وقبولها بالحاجة الى حرية القول وحرية النشاط السياسي ، بما في ذلك عقد الاجتماعات العامة (٢) ، بل وتشكل كذلك انتهاكا صارخا للحقوق الانسانية

(٢) الوثائق الرسمية لمجلس الامم ، السنة الثامنة والعشرون ، ملحقاً شهر نيسان /ابريل ، ايار /مايو ، وحزيران /يونيه ١٩٧٣ S/10921 ، فقرة ١٤ .

الاساسية مما لا يمكن ان يستتبعه الا جعل الوضع في الاقليم اكثر خطورة وتفجرا . وفي هذا الصدد ، تعرب اللجنة الخاصة عن قلقها العميق تجاه سلامة الناميبيين المعتقلين والموقوفين من قبل السلطات الافريقية الجنوبية وتؤيد الاجراء الذى اتخذه مجلس الامم المتحدة لناميبيا في لفت نظر مجلس الامن الى هذه المسألة .

(٣) وترى اللجنة الخاصة ان الاعتقالات الجماعية الاخيرة ، وتوقيف ومحاكمة الزعماء السياسيين والجهود الرامية الى تقييد حرية الصحافة تشكل تصعيدا خطيرا للاضطهاد الذى تمارسه السلطات الافريقية الجنوبية مما يعرض السلم والامن في المنطقة لخطر شديد . وفي ضوء هـذه التطورات واستمرار افريقيا الجنوبية في تحديها الصارخ لقرارات الامم المتحدة ، تعرب اللجنة الخاصة آخذة في الاعتبار المسؤولية المباشرة التي تتحملها الامم المتحدة تجاه الاقليم وشعبه ، عن الامل في ان ينظر مجلس الامن ، بصفة ذلك مسألة ملحة ، في اتخاذ تدابير فعالة ، وفقا للميثاق ، من اجل تأمين انصياح افريقيا الجنوبية لقراره ٣١٠ (١٩٧٢) وقراراته السابقة التي تدعوها الى الانسحاب الفوري من الاقليم .

(٤) وفي هذا الخصوص ، تندد اللجنة الخاصة بالتأييد الذى تتلقاه افريقيا الجنوبية لادامة احتلالها غير المشروع لناميبيا ، وخاصة من الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي التي تواصل التعاون مع نظام الحكم العنصرى ، وبخاصة شركائها التجاريين الرئيسيين وتلك المصالح المالية ، والاقتصادية وغيرها التي انضمت ، لاسباب انانية ، الى نظام الحكم غير المشروع في استغلال الموارد الطبيعية للاقليم واستغلالها مما يلحق الضرر باصحاب تلك الموارد الشرعيين . وتدعو اللجنة الخاصة جميع الدول الى وقف مثل هذا الدعم والتأييد ومراعاة احكام قرار مجلس الامن ٢٨٣ (١٩٧٠) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٠ ، وقراره ٣١٠ (١٩٧٢) المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٢ ، بالاضافة الى قرار الجمعية العامة ٣١١١ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ . وتنوه اللجنة الخاصة في هذا الصدد بالقرار الهام الذى اتخذه الدول العربية لفرض حظر على صادرات البترول الى افريقيا الجنوبية ، بالنظر الى سياسة الاضطهاد العنصرى التي تتبعها حكومتها .

(٥) وتشيد اللجنة الخاصة بشعب ناميبيا لموقفه الباسل في وجه الاضطهاد الوحشي القاسي الذى تمارسه السلطات الافريقية الجنوبية . ويؤكد من جديد تضامنها مع الشعب الناميبى في كفاحه المشروع لتحرير بلاده من المضطهدين العنصريين والاستعماريين ، وتدعو مرة أخرى جميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ان تقوم ، بالتعاون الوثيق مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، للشعب الناميبى ، عن طريق حركة تحريره ، المزيد من المساعدة المعنوية والمادية التي تلزمه في كفاحه ضد الاحتلال والاضطهاد الاجنبيين .

(٦) وتشني اللجنة الخاصة على مجلس الامم المتحدة لناميبيا للتدابير النشطة التي اتخذها لتولي المهام التي عهدت بها الجمعية العامة اليه وبخاصة حماية وضمان مصالح ورفاه ناميبيا وشعبها . وتدعو اللجنة الخاصة جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الى التعاون تعاوننا كاملا مع المجلس بصفته السلطة الشرعية لادارة ناميبيا .

مرفق *

وثيقة عمل أعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات	
١ - ٢	١ - الارض والشعب
٣ - ٦	٢ - التطورات السياسية العامة
٧ - ٢٥	٣ - سياسة (المواطن) لتجزئة البلاد
٢٦ - ٧٠	٤ - تدابير القمع
٧١ - ١٠٠	٥ - الكفاح من أجل التحرر الوطني والاستقلال
١٠١ - ١٠٥	٦ - الاحزاب السياسية الافريقية الجنوبية البيضاء*
١٠٦ - ١٠٩	٧ - قرارات اعتمدتها المؤتمرات الاقليمية
١١٠ - ١١٣	٨ - الاحوال الاقتصادية للناميبيين : مسائل عمالية
	تذييل : خريطة ناميبيا .

* صدر سابقا حاملا الرمز A/AC.109/L.932 .

١- الأرض والشعب

- ١ - تقع ناميبيا ، التي كانت تعرف في السابق بأفريقيا الجنوبية الغربية ، في موازاة المحيط الأطلسي الجنوبي بين خطي العرض السابع عشر والتاسع والعشرين جنوبا . وتحيط بها من الشمال أنغولا وزامبيا ، ومن الشرق بوتسوانا ، ومن الجنوب الشرقي والجنوب جمهورية أفريقيا الجنوبية . وتبلغ مساحة ناميبيا ٣١٨ .٠٠٠ ميل مربع على وجه التقدير . ويبلغ طول الاقليم من الشمال الى الجنوب نحو ٨٠٠ ميل بينما يبلغ معدل عرضه من الغرب الى الشرق ٣٥٠ ميلا . اما قطاع كابريفي فعبارة عن حزام طويل من الارض في الرقعة الشمالية الشرقية من ناميبيا يتجه شرقا ليلامس روديسيا الجنوبية في نقطة يطلق عليها العامة اسم " كروكس كورنر " .
- ٢ - وذكر ان مجموع عدد سكان ناميبيا كان في عام ١٩٧٠ نحو ٣٠٠ ٧٤٦ نسمة من بينهم ٩٠٠ ٦٢٠ صنّفوا على انهم من غير البيض و ٤٠٠ ١٢٥ من البيض . اما التوزيع العرقي في عام ١٩٧٠ فمشروح في الجدول ١ أدناه .

الجدول ١

ناميبيا : التوزيع العرقي للسكان ، ١٩٧٠

الجماعات العرقية	المجموع المقدّر	النسبة المئوية
أوفامبيون	٣٢٦ ٩٠٠	٤٣٫٨
البيض	١٢٥ ٤٠٠	١٦٫٨
دامارا	٦٠ ٥٠٠	٨٫١
هيريرو	٤٧ ٨٠٠	٦٫٤
ناما	٤٧ ٧٠٠	٦٫٤
كافانغو	٣٨ ١٠٠	٥٫١
كابريفيون شرقيون	٢١ ٧٠٠	٢٫٩
المولّدون	١٩ ٤٠٠	٢٫٦
ريحيوت باستر	١٦ ٤٠٠	٢٫٢
قبائل الغابات	١٦ ٣٠٠	٢٫٢
تسوانا وغيرهم	١٣ ٤٠٠	١٫٨
كاوكولدر	١٢ ٧٠٠	١٫٧
	٧٤٦ ٣٠٠	

٢ - التطورات السياسية العامة

٣ - ان افريقيا الجنوبية ، تحديا منها للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ (١) وللقرارات المتكررة الصادرة عن الامم المتحدة التي تدعوها الى الانسحاب من ناميبيا ، قد أقامت على احتلالها غير المشروع للاقليم .

٤ - وبالرغم من المبادرات الجديدة التي اتخذت وفقا لاحكام قرار مجلس الا من ٣٠٩ (١٩٧٢) المؤرخ في ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ ، تصر حكومة افريقيا الجنوبية ، في الوقت الذي تعرب فيه عن رغبتها في " تمكين سكان افريقيا الجنوبية الغربية من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال ومساعدتهم في ذلك " (ب) على المضي رغم ذلك في سياستها الرامية الى انشاء " مواطن عرقية منفصلة لها ما يسمى " بحكومات مستقلة " . وبدلا من تشجيع التقدم نحو الاستقلال الوطني والوحدة ، أنشأت حكومة افريقيا الجنوبية في شهر آذار / مارس ١٩٧٣ " مجلسا استشاريا " في الاقليم مؤلفا في معظمه من ممثلي " المواطن " ورؤساء القبائل التقليديين من كل جماعة عرقية . وشجعت حكومة افريقيا الجنوبية ، بصورة متزايدة ، سلطات " المواطن " على كبت كل معارضة سياسية . يضاهف الى ذلك انه أعيد ادخال عملية الجلد العلني في أوغابولند في عام ١٩٧٣ بموافقة حكومة افريقيا الجنوبية .

٥ - وفي نهاية الامر قرر مجلس الا من ، في قراره ٣٤٢ (١٩٧٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، وقف بذل المزيد من الجهود على اساس قراره ٣٠٩ (١٩٧٢) ، وكانت حكومة افريقيا الجنوبية تدعي ، قبل القرار الذي اتخذه المجلس بانها " الاتصالات ، أنها تقود شعب ناميبيا الى تقرير المصير . وادعت تلك الحكومة ايضا انه يجري احترام حرية الكلام ، وحرية النشاط السياسي والتنقل ، على أن تكون خاضعة لمتطلبات الا من العام . ومع ذلك كان هناك كبت متنام للنشاط السياسي في ناميبيا ، كما يظهر من خلال تفرقة الاجتماعات السياسية ، وتقديم الزعماء وغيرهم للمحاكمة لما تصفه حكومة افريقيا الجنوبية بجنح سياسية ، ومن خلال عمليات التعذيب ، بما في ذلك الجلد العلني ، والمزيد من القيود التي فرضت على الصحافة .

٦ - أما التطورات الرئيسية في الاقليم خلال العام فموجزة أدناه .

(أ) النتائج القانونية المترتبة ، بالنسبة للدول ، على استمرار وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا (افريقيا الجنوبية الغربية) برغم قرار مجلس الا من ٢٧٦ (١٩٧٠) " ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية لسنة ١٩٧١ ، الصفحة ١٦ .

(ب) الوثائق الرسمية لمجلس الا من ، السنة الثامنة والعشرون ، ملحق أشهر نيسان / ابريل ، أيار / مايو وحزيران / يونيه ١٩٧٣ ، (S/10921 ، فقرة ١٣) .

٣ - سياسة " المواطن " لتجزئة البلاد

٧ - منذ أن قبلت حكومة افريقيا الجنوبية توصيات لجنة أوديندال عام ١٩٦٤ ، التي دعت الى تقسيم الاقليم على أساس عنصري ، عمل " قانون انماء الحكم الذاتي للامم المتحدة في افريقيا الجنوبية الغربية " الصادر عام ١٩٦٨ " وقانون شؤون افريقيا الجنوبية الغربية " الصادر عام ١٩٦٩ فسي تثبت نمط تجزئة ناميبيا (ج) .

٨ - وبحلول نهاية عام ١٩٧٢ ، كان قد تم انشاء ثلاثة " مواطن " لكل منها " سلطة موطن " تتألف من " مجلس تشريعي " عينت اعضاءه حكومة افريقيا الجنوبية او هم انتخبوا على اساس النظام القبلي لانتقاء المسؤولين ، و " لجنة تنفيذية " انتخب اعضاءها من بين اعضاء " المجلس التشريعي " برئاسة " كبير اعضاء المجلس " . وفي شباط/فبراير ١٩٧٣ ، سنت حكومة افريقيا الجنوبية " قانونا معدلا لانماء الحكم الذاتي للامم المحلية في افريقيا الجنوبية الغربية " ، الذي خول رئيس دولة افريقيا الجنوبية سلطة اعلان أى " وطن " منطقة حكومية ذاتيا باصدار مرسوم ينص على ذلك . وفي مثل هذه الحالات يكون " الحكم التنفيذي " في يدى " كبير وزراء " و " وزارة " . وسيتم على أساس مشروع أوديندال انشاء ما مجموعه ١١ " موطنا " في نهاية الأمر .

ألف - أوفامبولاند

٩ - اعلنت اوفامبولاند " منطقة محكومة ذاتيا داخل اقليم افريقيا الجنوبية الغربية " اعتبارا من ١ أيار/مايو ١٩٧٣ . وقد قدم تقرير يتضمن تفاصيل عن التركيب الحكومي الجديد لهذا " الموطن " (د) .

١٠ - وفي أعقاب هذا التغيير في الوضع ، أجريت انتخابات جديدة في ١ و ٢ آب/اغسطس ١٩٧٣ لملء مقاعد مجلس اوفامبولاند التشريعي . وقد شغل الاعضاء المعينون خمسة وثلاثين

(ج) للاطلاع على ملخص توصيات لجنة التحقيق في شؤون افريقيا الجنوبية الغربية (لجنة أوديندال) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الفرع الاول) (A/5807/Rev.1) ، الفصل الرابع ، الفقرات ١٨ وما بعدها . وللمزيد من التفاصيل فيما يتعلق بقانون عام ١٩٦٨ ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والعشرون ، المرفقات ، اضافة الى البند ٢٣ من جدول الاعمال (A/7200/Rev.1) ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٤٥ الى ٤٩ ، وبالنسبة لقانون عام ١٩٦٩ ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/7623/Rev.1) ، الفصل السابع ، الملحق ، الفقرة ٣٦ الى ٤٤ .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ١٩ الى ٢٢ .

مقعدا في ذلك المجلس في حين شغل ٢٥ مقعدا أعضاء منتخبون ، انتخب ٢٠ منهم بدون معارضة . ولم يجر تنافس الا على خمسة مقاعد فقط . وكنتيجة للمقاطعة التي نظمتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، لم يشترك في التصويت الا ٢٥ في المائة من الناخبين .

١١ - وتتألف " وزارة " أوفامبولاند كما شكلت في ٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، من الزعيم القبلي فلمون اليفاس " كبير وزراء " ، والقس الراعي تيتوس هايتا (الشؤون الاقتصادية) ؛ وكبير المشايخ جاكى اشيبالا (للداخلية) ؛ والشيخ القبلي دانييل شويلا (الاشغال العامة) ؛ والسيدج . س . تابوبي (الزراعة والاحراج) ؛ والزعيم القبلي جافت منكوى (العدل) والقس الراعي كورنيليوس نجوبا (التعليم) . كذلك يتولى الزعيم القبلي اليفاس المسؤولية عن الشؤون المالية .

١٢ - وقد افتتح السيد ب . ج . فورستر ، رئيس وزراء افريقيا الجنوبية ، رسميا الدورة الاولى للمجلس التشريعي " الثاني في ١٠ تشرين الاول / اكتوبر . وقال الزعيم القبلي اليفاس في سياق اعلانه اسما أعضاء " وزارته " ، اننا " سنقف الى جانب جمهورية افريقيا الجنوبية . وسوف نساعد في الكفاح ضد الارهاب وسنقف حازمين على الطريق التي تقودنا الجمهورية فيها . لاننا نؤمن أن هذه هي الطريق الوحيدة المؤدية الى الرفاهية والتعايش السلمي " .

١٣ - وقد عارض السيد براين اولين ، وهو محام من مدينة ويندهوك وأحد زعماء حزب المعارضة الابيض المسمى بالحزب المتحد ، في الاقليم ، هذا التطور الجديد في اوفامبولاند . وقال فسي ٥ تشرين الاول / اكتوبر ، ان وضعنا خطيرا للغاية قد ظهر في اوفامبولاند وأن حكم القانون لم يعد قائما بالمرّة هناك . وعلن مشيرا الى اللقب الجديدة مثل " كبير الوزراء " ، " وزير " ان مثل هذه الالقب انعم بها على اصحابها " وكأنك تتعامل مع دولة مستقلة ذات سيادة " ، بالرغم من انه لا يوجد أبسط وجه شبه بينها وبين المؤسسات التي تعتبر جوهرية بالنسبة للحكم الذاتي . كذلك اتهم بأن السلطة تعطى لمؤسسات بدائية تقيم العدل بدون محاكمة وتستغل لاشاعة الرعب في نفوس الخصوم السياسيين .

باء - كافانغولند

١٤ - منحت كافانغولند " مركز الحكم الذاتي " . في ٩ أيار / مايو ١٩٧٣ ، وعين الزعيم القبلي لاينوس شاشيبابو " كبير وزراء " . وتتألف الوزارة الخماسية العضوية من " وزير " معين من كل من القبائل الخمس التي تشكل " أمة " كافانغو . واجريت الانتخابات في ٢٩ و ٣٠ آب / اغسطس لمثل ١٥ مقعدا في المجلس حيث يحق لكل من قبائل كافانغو الخمس ثلاثة مقاعد منتخبة . اما المقاعد المتبقية في المجلس وعددها ١٥ فيشغلها أعضاء تعينهم السلطات القبلية بنسبة التوزيع القبلي ذاتها .

١٥ - وفي محاولة لتجنب التجربة التي مرت بها انتخابات اوفامبولاند (انظر الفقرة ١٠ أعلاه) وفرت السلطات الافريقية الجنوبية نظام نقلات شاملا في كافانغولند الناخبين الى مراكز الاقتراع . واستنادا الى مآلاته المصادرة الرسمية ، فان مانسبته ٦٦٢ في المائة من الذين يحق لهم الانتخاب أدلوا بأصواتهم فعلا .

١٦ - وتتألف "وزارة" كافانغولند التي عينت في الآونة الأخيرة من "كبير وزراء" لم يعين بعد ؛ والسيد الفوتس ماجافيرو ، الذي يمثل قبيلة مبوكوشي (وزيراً للعدل والداخلية) ؛ والسيد اندرياس كاندجومو الذي يمثل قبيلة سمبيو (وزيراً للزراعة) ؛ والسيد ليفي هاكوسيمبي الذي يمثل قبيلة مبونزي (وزيراً للتربية والتعليم) ؛ والسيد رودولف نجوندي الذي يمثل قبيلة كوانغالي (وزيراً للاشغال العامة) . ولم يرد أية معلومات عن المسؤوليات التي أوكلت للسيد سباستيان كاموانغا ندوندا الذي يمثل قبيلة جايكورو .

جيم - دامارالاند

١٧ - في عام ١٩٧٢ ، حاولت السلطات الافريقية الجنوبية رفع دامارالاند الى مركز (موطن) كامل . ورد زعماء دامارا على هذه المحاولة باصدار بيان قالوا فيه انهم ليسوا مستعدين لبحث مسألة "الحكم الذاتي" ما لم يسمح لهم اولا باجراء محادثات مع رئيس وزراء افريقيا الجنوبية "حول مشاكل سياسية عويصة" قالوا ان لها جذورا عميقة في سياسة افريقيا الجنوبية القائمة على "الاتحاد المتعدد القوميات" .

١٨ - وفي ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، اصدر رئيس اللجنة التنفيذية القبلية في دامارا بيانا يرفض سياسة الحزب المتحد "الفيدرالية" (انظر الفقرات ١٠١ - ١٠٣) أدناه "بالاضافة الى رفض اجراء اي حوار آخر بين افريقيا الجنوبية والامم المتحدة . وناشد الامين العام للامم المتحدة ان ينهي بصورة قاطعة مالا جدوى فيه من اتصالات وحوار ، لان ذلك لا يخدم أى غرض مفيد .

دال - السكان المولّدون

١٩ - كانت لجنة اودندال قد اوصت ، باقناع جميع السكان الملونين ، باستثناء عدد صغير من المزارعين المولّدين الذين اقترح بناء مستوطنة ريفية لهم على نهر اورانج ، بالانتقال الى المناطق التي يتركزون فيها باعداد كبيرة (وند هوك ، خليج والفيس ، ولودريتس) وان يعهد بإدارة المدن المتميزة التي تقطنها هذه الفئة من السكان الى اشخاص مولّدين . واقترح كذلك أن يوسع "مجلس المولّدين في افريقيا الجنوبية الغربية" الذي كان يتألف في حينها من أعضاء عيّنهم الحاكم الادارى للاقليم كي يضم أعضاء منتخبين .

٢٠ - غير أنه مع انتقال السلطات التشريعية والادارية الى افريقيا الجنوبية في عام ١٩٦٩ ، جرت في بادئ الامر محاولة لدمج "مجلس المولّدين لافريقيا الجنوبية الغربية" مع مجلس المولّدين في افريقيا الجنوبية ، وأجريت في الواقع انتخابات بناء على ذلك . غير أنه طرأ تعديل آخر على السياسة ، فأعلن السيد فان دير ميرف وزير العلاقات مع المولّدين وشؤون روجووت في افريقيا الجنوبية في شهر تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ أن انتخابات ستجرى في أيار / مايو ١٩٧٤ لانشاء "مجلس المولّدين لافريقيا الجنوبية الغربية" بحيث يكون مثلاً لهؤلاء السكان . وذكر أن ستة أعضاء سينتخبون وأن الخمسة الآخرين سوف يعيّنون تعييننا . ولم ترد أنباء أخرى عن التطورات التي تلت ذلك .

هـ - " المواطن " الاخرى

٢١ - لم ترد أية معلومات حديثة عن الخطوات التي اتخذتها حكومة افريقيا الجنوبية فيما يتعلق بالمواطن الاخرى المخطط اقامتها ، وهي بوشمانلاند ، وكابريفي الشرقية ، وهيريولاند ، وكاوكوفلاند ، ونمالاند ، وروخوبوت باستر غيبيت .

واو - تأسيس " المجلس الاستشارى "

٢٢ - يذكر ان أول بادرة تتم عن اغترام الحكومة الافريقية الجنوبية انشاء مجلس استشارى ، مؤلف من ممثلي " المناطق المختلفة ، وحكومات او سلطات المناطق في الاقليم " (هـ) ، صدرت في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ . والواقع ان تأسيس هذا " المجلس الاستشارى " هو ، على ما يبدو ، جزءاً أصيلاً من سياسة التجزئة التي تنتهجها افريقيا الجنوبية . وعقدت ، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ، أول جلسة عمل " للمجلس الاستشارى لافريقيا الجنوبية الغربية " التابع لرئيس وزراء افريقيا الجنوبية في ١٦ و ١٧ آب / اغسطس ١٩٧٣ ولكن ليس في ناميبيا ، بل في فنسـدق (هوليداي ان) في مطار (يان سمطس) الدولي خارج جوهانيسبرغ .

٢٣ - وعند انتهاء تلك الجلسة ، رفض أعضاء " المجلس الاستشارى " المزاعم المختلفة التي نشرت والتي جاء فيها انهم " الاعداء " في يد حكومة افريقيا الجنوبية ، وشددوا على انهم انتخبوا من قبل جماعاتهم ولم يعينهم رئيس الوزراء . وقال السيد اليكس كودومسو ، العضو الذى يمثل اوفامبولاند ، ان " المجلس الاستشارى " رفض تدخل الامم المتحدة . كذلك انتقد السيد كودومسو استخدام اسم " ناميبيا " من قبل مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

٢٤ - وقال السيد فورستر رئيس وزراء افريقيا الجنوبية ، معلقاً على نتائج الاجتماع ، ان المندوبين كانوا مجمعين على دعوة حكومة افريقيا الجنوبية الى السماح لجميع شعوب " افريقيا الجنوبية الغربية " بالقيام " بدور نشط في الكفاح ضد الارهاب " . وقال ان التشديد في ذلك الاجتماع تركّز على انماء الاقليم ، وضرورة تحسين العلاقات العنصرية وعلى مسألة الاجور .

٢٥ - ومن ناحية أخرى ، تم الاعراب في قطاعات عديدة في ناميبيا ، عن مشاعر تعارض " المجلس الاستشارى " . ففي بيان صدر في أواسط شهر آب / اغسطس ، قال زعماء جماعة مبانديرو التابعة لقبيلة هيريروان الرئيس القبلي اليكس جينغايتي ، وهو عضو في المجلس ، لا يمثل جماعة مبانديرو ، وقد أكد هذا البيان فيما بعد الزعيم القبلي مونجوكونغوفوا الثاني وهو من جماعة مبانديرو . بالاضافة الى ذلك رفض مجلس روخوبوت باستر ، في بيان صدر في أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، " المجلس

(هـ) للاطلاع على تفاصيل اختصاص وتشكيل " المجلس الاستشارى " ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثامنة والعشرون ، طحق شهر نيسان / ابريل ، أيار / مايو ، وحزيران / يونيه ١٩٧٣ ، الوثيقة S/10921 ، المرفق الاول .

الاستشارى " وقال انه " ليس أكثر من خديعة " وأنه اذا حاول " المجلس الاستشارى " الادعاء بأنه يوجه الكفاح السياسى في هذا الاقليم ، فلن يكون باستطاعته ان يقدم أكثر من وعود فارغة . ومضى البيان الى القول انه طالما استمرت " اللعبة " ، فان أية محاولة لاقامة حوار سوف تخنق وأن الحكومة الراهنة سوف تمضي قدما في سياستها الرامية الى امتصاص " افريقيا الجنوبية الغربية " وضمها الى افريقيا الجنوبية واكره السكان في البلاد على تسجيل انفسهم على انهم مواطنون افريقيون جنوبيون .

٤ - تدابير القمع

٢٦ - واصلت الحكومة الافريقية الجنوبية ، أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير ، انتهاج سياستها القمعية على جبهات مختلفة : (أ) قمع النشاطات السياسية ؛ (ب) المحاكمات السياسية ؛ (ج) الاحوال في السجون والتعذيب ؛ (د) مراقبة الصحافة ؛ (هـ) تقييد حرية الحركة ؛ (و) القصاص الجسدى . وموردة أدناه أمثلة منتقاة من أنواع الاجراءات التعسفية هذه .

ألف - قمع النشاطات السياسية

٢٧ - بدأت الحكومة الافريقية الجنوبية مضاعفة تدابيرها القمعية في اوفا بولند حتى قبل اجراء " الانتخابات " في آب/اغسطس (انظر الفقرة ١ أعلاه) . وبالرغم من انه كان سيسمح للأحزاب السياسية ، من الناحية النظرية ، بشن حملات دعائية سياسية قبل " الانتخابات " ، شريطة ان تكون تلك الأحزاب مسجلة ، فلم يوافق الا على تسجيل حزب اوفا بول المستقل الحاكم . ومع ذلك ، ورغم تلك الموافقة ، حرم خطيبان من الحزب ، كان مقررا أن يلقي خطابين في اجتماع خارج ويندهوك ، من ذلك الحق لان مدير شؤون غير البيض في البلدية أعرب عن خشيته من نشوب اضطرابات .

٢٨ - وفي ١٩ تموز/يوليه ، اعتقل البوليس الافريقى الجنوبي تسعة مسؤولين في عصبة الشباب التابعة لمنظمة سوابو لعقد هم اجتماعا تحديا لأمر حظر الاجتماعات . وقد عقد ذلك الاجتماع فى اينغيليا ، وهي قرية صغيرة تقع على مسافة ١٥ كيلومترا الى الجنوب من أوشيكانغو بالقرب من الحدود بين ناميبيا وأنغولا . أما المعتقلون فكانوا السيدة فيرونيا شيلووا والسادة كيشيبي ناتانييل ، باولوس كاييمبي ، توماس هيفيلوا ، نمهولا يانمهولا ، جوستوس أمكونغو ، هييانغا كانياندا ، ريهابم ناميهوجا . وقد القى جميع هؤلاء كلمات في اجتماع شعبي . اما اسم الشخص التاسع فلم يكن متوفرا .

٢٩ - وفي اليوم التالي ، أصدرت " وزارة " أوفا بولينا اعلنت فيه انها تعلم ان اجتماعات تعقد بصورة غير مشروعة وان هذه الاجتماعات مستمرة عقدها . وقالت ان مثل هذه الاجتماعات " تستهدف تستهدف تقويض القانون والنظام ، والافتراء على السلطات ، واث النفوذ الاجنبى غير المرغوب فيه " ، وازافت ان البوليس الافريقى الجنوبي ، " سيطلب اليه استخدام الشدة ضد الاشخاص الذين يدعون الى عقد هذه الاجتماعات ، أو يظهرهم أو يلقون خطابات فيها " . وقد أذاع هذا الاعلان راديو اوفا بول .

٣٠ - وفي عطلة نهاية الاسبوع التي صادفت ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ، قاد الزعيم القبلي جافيت مونكودي ، "وزير العدل" في أوغامبولاند ، جماعة من البوليس القبلي في تفريق اجتماع سياسي لمنظمة سوابو في منطقة اوغاندجيرا مسقط رأسه . وقام رجال الزعيم القبلي بتعطيم مكبر للصوت تابع لمنظمة سوابو كان محمولا على سيارة شحن ، واعتدوا بالضرب على مؤيدي منظمة سوابو فيما كانوا يتفرقون .

٣١ - وفي غضون الايام القليلة التالية ، القي القبض على العديد من المسؤولين في منظمة سوابو . ففي ٢٣ تموز/يوليه ، اعتقل ثلاثة مسؤولين في المنظمة هم السادة ايراستوس مومبا ، وبيتروس مونغو ، وكيشي كايما ، بموجب اعلان الطوارئ رقم R.17 الصادر عام ١٩٧٢ والذي يعتبر عقد الاجتماعات الشعبية بدون ترخيص وانتقاد السلطات بموجبه جنحة . وفي ٢٤ تموز/يوليه اعتقل مسؤول رابع في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية هو السيد توباياس هاوكانغا . وفي الوقت ذاته تقريبا اعتقل مسؤولان آخران في المنظمة هما السيد فيليبوس شيلونغو والسيد ويليم نانكوندو . وفي ٢٦ تموز/يوليه ، حكم على السيدين شيلونغو ونانكوندو بالسجن مدة ١٢ شهرا وعلى السيد مونغو بالسجن مدة ثمانية أشهر ، بعد أن وجدوا مذنبين بتهمة عقد اجتماعات غير مشروعة في أوغامبولاند او الاشتراك فيها . أما السيد مومبا فقد أخلي سبيله بكفالة بانتظار اجراء محاكمة أخرى له في ٨ آب/اغسطس . اما مصير السيدين كايما وهاوكانغا فغير معروف .

الاجراءات المتخذة ضد عصبة الشباب التابعة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

٣٢ - في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ، اتخذت السلطات الافريقية الجنوبية المزيد من التدابير القاسية ضد مؤيدي عصبة الشباب التابعة لمنظمة سوابو ، التي ازداد نشاطها منذ انها الحصار بين الامم المتحدة وحكومة افريقيا الجنوبية . وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ، اعتقل البوليس الذي كان يستخدم كلاب الأثر والاسلحة الاوتوماتيكية ١٢٧ افريقيا ، معظمهم من قبيلة أوغامبو ، كانوا في طريقهم من وندهوك الى رحوبوت لحضور اجتماع سياسي دعت العصبة الى عقده . واتهمهم المعتقلون ، وبينهم ست فساء ، اما بالتنقل بدون حمل تراخيص الانتقال أو برفض ابرازهم . ورفض اخلاء سبيل الافريقيين بالكفالة على اساس ان اسما المتهمين لم يتم التحقق منها بعد ، وظلوا موقوفين حتى تواريخ مختلفة تراوحت بين ١٧ و ٢٢ كانون الاول/يناير .

٣٣ - وفي وقت لاحق من الاسبوع ذاته ، داهمت قوة من رجال البوليس مؤلفة من ٣٦٠ شخصا بلدة كاتوتورا التي يقطنها افريقيون ، والواقعة خارج وندهوك ، واعتقلوا ١٤١ رجلا و ٤٥ امرأة . تقرر تقديمهم للمحاكمة بتهمة مختلفة . واستنادا الى ما نشر في الصحف ، فان الهدف الرئيسي ، بالرغم من انه استعاد بعض السلع المسروقة ، كان متابعة الاعتقالات التي جرت يوم الاحد السابق كجزء من استراتيجية القائمة على "تضييق الخناق على" عصبة الشباب التابعة لمنظمة سوابو .

٣٤ - خلال شهر كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٧٤ ، القي القبض على ١٠ من زعماء منظمة سوابو ووضعوا قيد الاعتقال بدون ان توجه اليهم تهمة وذلك بموجب المادة السادسة من قانون مكافحة الارهاب . وبلغت هذه العطية نروتها باعتقال السيد ديفيد ه . ميرورو

رئيس اللجنة القومية لمنظمة سوابو داخل ناميبيا ، في ٨ شباط/فبراير ١٩٧٤ ، وبذلك استكملت ، استنادا الى الأنباء التي نشرت في الصحف المحلية ، عملية اعتقال زعامة منظمة سوابو في المناطق الحضرية .

٣٥ - وبما ان قانون مكافحة الارهاب ينص على انه لا يسمح لاي شخص غير وزير العدل في افريقيا الجنوبية او المسؤولين الآخرين المعنيين من قبله بالحصول على أية معلومات تتعلق بالاشخاص المعتقلين بموجب ذلك القانون ، فقد حرم المعتقلون من حق استشارة محام كما لم يكشف النقاب عن أية أدلة ضد هم .

با* - المحاكمات السياسية

محاكمة الزعامة الحزبيين الناميبيين

٣٦ - في شهر أيار/مايو ١٩٧٣ ، اعتقل اربعة زعماء حزبيين ناميبيين في أوفامبولاند واتهموا فيما بعد ، بموجب اعلان الطوارئ رقم R.17 الصادر عام ١٩٧٢ ، بعقد اجتماع غير مشروع والادلاء ببيانات تهدف الى تقويض أمن الدولة . وهؤلاء الاربعة هم السيد يوهانيس جيفتا نانغوتولا ، زعيم حزب الانماء التعاوني الديمقراطي ، والسيد اندرياس نونكوآوو ، عضو الحزب ، والسيد جون أوتو ، وهو زعيم في منظمة سوابو والسيد جيمي أمبالا وهو من العاملين النشطين في منظمة سوابو . غير أنه افرج عن السيدين نونكوآوو وأمبالا بكفالة في ٢١ أيار/مايو ١٩٧٣ ، بعد جلسة امام قاضي التحقيق في أوندانغوا .

٣٧ - وفي اليوم التالي ، عندما عقدت المحكمة جلستها للاستماع الى طلب قدمه محامي الدفاع عن المتهمين الاربعة باسقاط التهم الموجهة ضد هم ، تظاهر . . . ه افريقي مؤيدين للرجال الاربعة خارج محكمة التحقيق في اوندانغوا في أوفامبولاند . وفي اليوم التالي فرق البوليس المسلح مظاهرة مماثلة ولكنها أصغر حجما ضمت نحو ٥٠٠ من الرجال والنساء والاطفال وذلك باستخدام أعقاب الرشاشات لضرب المتظاهرين . غير ان ناطقا بلسان البوليس نفى فيما بعد ان تكون القوة قد استخدمت ضد المتظاهرين .

٣٨ - وفي اليوم ذاته ، عوقب عدد كبير من الطلاب من كلية التدريب في اونغويد يوا بالضرب بالعصي لاشتراكهم في المظاهرة . وكان المتظاهرون قد حملوا لافتات تطالب بانهاء سياسة " البانتوستانات " والافراج عن زعمائهم وتدعو الى الغاء اعلان الطوارئ .

٣٩ - وفي ٥ حزيران/يونيه ، وبعد مرافعات امام المحكمة العليا في وندهورك ، تقرر الافراج عن السيدين نانغوتولا وأوتو بالكفالة ، وهو الامر الذي كان قاضي التحقيق في أوندانغوا قد رفضه في الاصل . وتبين في سياق هذه الجلسات انه بالرغم من ان الرجال الاربعة اتهموا بعقد اجتماع غير قانوني او عدة اجتماعات من هذا النوع ، لم توجه الا للسيد نانغوتولا تهمة الادلاء ببيانات تستهدف تقويض سلطة الدولة او حكومة أوفامبولاند او المسؤولين .

٤٠ - وذكر مراسل صحفي افريقي جنوبي ، منح اننا خاصا لحضور جزء من المرافعات امام محكمة

التحقيق في اوندانغوا ، انه منع من اجراء أى مقابلات مع الافريقيين في اوندانغوا او حتى — التحديث اليهم . واعلن ايضا ان البوليس تتبع كل خطوة له وأن رجال الامن الافريقيين الجنوبيين كانوا يملأون قاعة المحكمة في حين قام رجال البوليس المسلحون بالرشاشات بأعمال الدورية خارج مبنى المحكمة .

٤١ - وعندما مثل الرجال الاربعة بالفعل امام المحكمة في شهر آب/اغسطس لتأجيل قضيتهم الى جلسة اخرى ، تجمع حشد آخر قدر بنحو ٣٠٠ شخص . وذكر ان البوليس استخدم القوة لتفريق الجمهور . ولاحق البوليس المتظاهرين الى داخل المنازل القريبة من مبنى المحكمة والى داخل الادغال خارج البلدة حيث يقال ان رجال البوليس هجموا على المتظاهرين الفارين واعتدوا عليهم بالضرب . ونقل ستة عشر شخصا ، البعض منهم بجراح مفتوحة او بأطراف مكسورة ، الى المستشفى . وفقد بعد ذلك اربعة اشخاص على الاقل من المصابين بجراح .

٤٢ - وفي وقت لاحق من الشهر ذاته ، اصدر قاض في وندهوك أمرا الى قاضي التحقيق في منطقة اوندانغوا باسقاط تهمة عقد اجتماعات غير قانونية الموجهتين ضد السادة نانغوتوالا ، ونونكوواوو ، وأوتو ، وأمالا . وأخيرا في ١٨ ايلول/سبتمبر ، أدانت محكمة التحقيق في اوندانغوا السيد نانغوتوالا بتهمة تقويض سلطة الدولة ، وحكومة أوفامبولاند ، وإدارة " افريقيا الجنوبية الغربية " والزعماء التقليديين . وفي ٢١ ايلول/سبتمبر حكم عليه بدفع غرامة قدرها ٤٠٠ راند (٩) أو تمضية عامين في السجن (مع وقف تنفيذ نصف مدة السجن وفقا مشروطا . وحكم على السيد أوتو بدفع غرامة قدرها ٢٠٠ راند (أو السجن عاما واحدا) مع وقف تنفيذ نصف مدة السجن وفقا مشروطا ؛ وعلى السيد نونكوواوو بدفع غرامة قدرها ٢٠٠ راند (أو السجن ستة أشهر) مع وقف تنفيذ الحكم وفقا مشروطا . اما السيد أمبالا فلم تثبت عليه التهمتان واخلي سبيله .

٤٣ - ورغم انه تم الافراج عن السيد نانغوتوالا بكفالة بانتظار استئناف الحكم الصادر بحقه ، فقد أعيد اعتقاله في أواسط تشرين الاول/اكتوبر (انظر أيضا الفقرة ٦٦ أدناه) . يضاف الى ذلك ان السيد نونكوواوو ، الذي افرج عنه بكفالة أيضا بانتظار استئناف حكمه ، أعيد اعتقاله قبل فترة وجيزة من زيارة رئيس الوزراء فورستر لناميبيا في أواخر شهر آب/اغسطس ١٩٧٣ .

محاكمة زعماء عصبة الشباب التابعة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

٤٤ - في ١٣ آب/اغسطس ، وفي اعقاب اجتماع شعبي نظمه عصبة الشباب التابعة للمنظمة في اليوم السابق في كاتوتورا ، وهي منطقة بلدية يطبق فيها العزل العنصرى للسود في ويندهوك ، اعتقل السيد جيريميا ايكاندجو نائب رئيس العصبة في وندهوك . وقد اعلن عن اعتقاله في بيان مكتوب وزعه على الصحف في ١٤ آب/اغسطس السيد جيكون . شنديكا رئيس عصبة الشباب التابعة للمنظمة في مدينة وندهوك ، وكان قد ترأس الاجتماع الشعبي .

(و) يساوى الراند الواحد ما يقرب من ١٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية .

٤٥ - وفي اعقاب ذلك ، اختبأ عدد من الزعماء السود . وتبع ذلك ان عين محققون خاصون من كل من بوليس الا من الافريقي الجنوبي ودائرة التحقيق في الجرائم لتتبع ومعرفة أماكن وجود بعض الرجال المطلوبين للاستجواب . وفيما بعد انضمت الى عملية البحث تعزيزات من رجال البوليس جلبت من بريتوريا ، وفي ١٠ ايلول/سبتمبر تم اعتقال السيد شند يكا والسيد عزريال تابوبي في منطقة تعرف باسم (ريتفونتين بلوك) وتقع الى الشمال من غوابيس ؛ وذكر انهما كانا في طريقهما الى بوتسوانا . واستنادا الى بيان اصدده في ١٢ ايلول/سبتمبر السيد ايليفاس شيكونغو ، نائب امين عصبة الشباب التابعة لمنظمة سوابو ، فان السيدين شند يكا وتابوبي اعتقلا أثناء توجههما في مهمة الى البلدان الافريقية طلبا للمساعدة . وهكذا فانه في ١٢ ايلول/سبتمبر ، بلغ مجموع عدد الزعماء الذين اعتقلتهم السلطات فيما يتعلق بالاجتماع الشعبي الذي عقد في ١٢ آب/اغسطس ثمانية اشخاص ، خمسة منهم هم السادة : جيرمايا ايكانجو ، وجيكوبن . شند يكا ، وعزراييل تابوبي ، ومارتن كاباواسا ، وجاك نغدينوا . أما أسماء الاشخاص الثلاثة الآخرين فغير معروفة .

٤٦ - وعندما بدأت محاكمتهم امام المحكمة العليا في وندهوك في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ، وجهت الى ثلاثة من زعماء عصبة الشباب التابعة لمنظمة سوابو وهم السادة ايكانجو وكاباواسا ونغدينوا ، تهم بموجب قانون مكافحة التخريب . وزعمت الدولة ان المتهمين الثلاثة القوا كلمات في اجتماع سياسي عقد في ١٢ آب/اغسطس في كاتوتورا حيث " نصحوا مستمعينهم بارتكاب اعمال غير قانونية وشجعوهم وحرضوهم على ذلك " ، وحثوهم على حمل السلاح ضد البيض في (افريقيا الجنوبية الغربية) . غير ان القضية المقامة ضد السيد تابوبي قد اسقطت فيما بعد . وكان متوقعا ان يحاكم السيد شند يكا على انفراد .

٤٧ - كذلك فان التهم الموجهة ضد السادة عمانويل نيمبي ، ومارتن شيلونغو ، ونهيميا هاوفيكو ، وكلهم اعضاء في منظمة سوابو ، والذين يعتقد انهم اعتقلوا في نحو الوقت ذاته ، اسقطت في نهاية الامر .

المحاكمات الاخرى

٤٨ - وبلاضافة الى الاشخاص المذكورين اعلاه ، حكم على ثمانية اعضاء آخرين في عصبة الشباب التابعة لمنظمة سوابو بدفع غرامة قدرها ١٠٠ راند في محكمة اوفامبولاند اقليمية بتهمة الدعوة الى عقد اجتماع شعبي غير قانوني او عقده او القا كلمات فيه او حضوره في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٣ . وهؤلاء هم السادة باولوس كايبي ، وتوماس هيغلوا ، وانداكسونامهولا ، وشييانغا كانجاندا ، وفولد ناميهوجا ، وتيموس يوكاندي ، والسيدة فيرونيكا شيلووا والآنسة فريدا ولهم .

٤٩ - وقدم ثلاثة رجال هم السادة ديفيد شيكومبي ، وعمانويل اندريانو ، وايليا انجواهاوا ، للمحاكمة في وندهوك في ١٧ حزيران/يونيه لما زعم عن قيامهم بالدعوة الى عقد اجتماع في كاتوتورا في ٢٧ أيار/مايو بدون ترخيص من مدير الضاحية ، وحفز نحو ١٠٠٠ من رجال قبيلة اوفامبول على تدوير اوراق هوياتهم . وقد حكم على الثلاثة بغرامة قدرها ٢٥ راند والسجن مدة شهر واحد ، مع وقف تنفيذ الحكم لمدة سنتين بشروط .

جيم - الاحوال في السجون والتعذيب

٥٠ - في شهر نيسان/ابريل ، رفع ٥٠ سجين التماسا الى سلطات السجن في جزيرة روبن ، في افريقيا الجنوبية ، حيث يحتجز العديد من النامبيين ، ادعوا فيه ان عددا من حقوق السجناء الاساسية لم تعد موضع اعتبار . وكعقاب لهم على هذا العمل ، قيل ان العقيد و. هـ. فيلفيليمفي قائد السجن ، حرم السجناء من حقوقهم في التدخين والقراءة ، وكتابة الرسائل ، والدراسة ؛ ووضع السيد ل. قادر حاسم ، زعيم المجموعة في السجن الانفرادي . واستنادا الى المعلومات التي وردت في الالتماس ، الذي هربت نسخة منه فيما بعد الى خارج السجن ، فان احداً من المعتقلين السياسيين السود في افريقيا الجنوبية في تدهور منذ اواسط الستينات . ولقد ادت هذه الحادثة فيما بعد الى صدور قرار عن احدى المحاكم نتيجة لرفع اثنتين من زوجات المعتقلين دعوى طلبتا فيها اعادة حقوق زوجيهما . واعلن القاضي تيمونت عضو المحكمة العليا في كيب تاون ، الذي اصدر الحكم ، ان وضع زعيم المعتقلين في السجن الانفرادي كان عملا غير قانوني ، وانتقد كلا من دائرة السجون في افريقيا الجنوبية وقائد السجن بشكل خاص .

٥١ - واستنادا الى تقرير اعده فريق مؤلف من ستة اعضاء عينته لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة لدراسة المعاملة التي يلقاها المعتقلون السياسيون في افريقيا الجنوبية وفي الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، فان البوليس الافريقي الجنوبي استخدم حسبما ورد في التقرير "اقسى وابشع انواع التعذيب" ضد الاشخاص الذين اعتقلوا في ناميبيا (E/CN.4/1111) . وذكر التقرير ان السجناء ربطوا الى اعمدة خشبية افقية ، بطريقة تكون فيها رؤوسهم متدلية الى اذنى وضربوا او رفسوا . واشتملت اشكال التعذيب الاخرى على استخدام معدات لاصدمات كهربائية في اجسام السجناء او رمي الضحايا من طائرات الهليكوبتر . وبعد ان دعا التقرير الى وضع حد "للمعاملة غير الانسانية والبشعة" التي يلقاها الاشخاص الذين اعتقلوا لا لسبب الا معارضتهم لسياسة افريقيا الجنوبية في ناميبيا ، طالب باجراء تحقيق في الحالات التي قتل فيها السجناء نتيجة التعذيب .

٥٢ - وفي مقابلة صحفية اجريت في حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، اتهم الامين العام للاتحاد العالمي للكنايس اللوثرية ، القس البرتوس ماسدورب ، وهو راع سابق لكنيسة وندهورك الانجيلية اللوثرية ويقيم في ضاحية خومسدال للمولدين التي فرض عليها عزل عنصري ، بأن البوليس الافريقي الجنوبي يمارس كذلك اعمال التعذيب بطريقة منهجية . وقال ان مثل هذه الاعمال تنفذ في غرف خاصة للتعذيب حيث يعرض الاشخاص المعتقلون للصدات الكهربائية ويضربون ضربا مبرحا بعصي من الخيزران على الاجزاء الحساسة من اجسامهم . واطلع القس ماسدورب صحيفة نيو روتردامز كورانت ، وهي صحيفة هولندية ، ايضا على ان الاسقف ليونارد أوولا ، رئيس الكنيسة الانجيلية اللوثرية المتحدة ، دعا رئيس الوزراء فورستر الى زيارة اوفا مبولاند كي يشاهد شخصا الذين تعرضوا للتعذيب .

٥٣ - وقال الاسقف أوولا ردا على سؤال وجه اليه في مؤتمر صحفي في هلسنكي في ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ عما اذا كانت أنباء التعذيب صحيحة : "نعم ، انها صحيحة . فرجال قبيلة أوفا مبولاند يتعرضون للتعذيب . وقد قدمت الى السيد فورستر قائمة تتضمن اسماء ٣٧ شخصا من رجال أوفا مبولاند

تعرضوا للتعذيب * . وفي مؤتمر صحفي آخر اتهم الاسقف أولا مرة اخرى بأن المعتقلين * جلدوا ، وتعرضوا لصدات كهربائية ، وعلقوا من اقدامهم بحيث تدلت رؤوسهم الى ادنى ثم رفسوا * ، وقال * كم نرغب في ان نصون السلام في ناميبيا ولكن حكومة افريقيا الجنوبية لا تتحدث الا عن القانون والنظام وتطبقهما بقبضة من حديد لا يمكن ان تسفر عن احلال السلام . . . * .

دال - الرقابة على الصحافة

٥٤ - في ٢٧ تموز/يوليه ، اعلن السيد ج . ديفيد ، المفوض الافريقي الجنوبي العام للامم المتحدة المحلية في افريقيا الجنوبية الغربية ، في مدينة وندهوك ان الصحف ، باستثناء الرابطة الصحفية الافريقية الجنوبية ، سوف تحظر من الاشتراك في انتخابات اوفامبولاند المقرر عقدها في ١ و ٢ آب/أغسطس (انظر الفقرة ١ أعلاه) .

٥٥ - وقد صادرت الحكومة الافريقية الجنوبية ، مستخدمة التشريع القائم ، عدد شهرى تموز/يوليه وآب أغسطس من نشرة منظمة سوابو المسماة (ناميبيا نيوز) عندما وصل العدد الى ناميبيا . واعلم السيد ديفيد ميرورو ، رئيس اللجنة القومية لمنظمة سوابو داخل ناميبيا بأن جميع نسخ المجلة قد ارسلت الى بريتوريا . وفيما بعد منعت مجلة ناميبيا نيوز من الصدور . ونتيجة لذلك غير اسم النشرة الى (كالا هاري بوست) ولكن هذه النشرة منعت كذلك من الصدور .

٥٦ - ونتيجة الانتقادات المتعددة لسياسة الحكومة في الصحف الافريقية الجنوبية ، اتهم رئيس الوزراء فورستر بأن الصحف * تحرض * على الكراهية العنصرية . وفي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ ، اعلن السيد فورستر انه سيعدل قانون تجمعات الشغب ليتمكن المحاكم من اتخاذ اجراء ضد اى شخص يخلق * مشاكل * بين الجماعات العنصرية . وفي تلك المناسبة قال : * اذا وجدت افريقيا الجنوبية نفسها في موقف روديسيا ، فاننا لن نسمح للصحافة بأن تلعب الدور ذاته الذى لعبته هناك . فثمة اشخاص ، ومنظمات ، وصحف ممن سيقفون ضد البيض في حال نشوب مثل هذه المجابهة * . وفي بيانات اخرى ، ادلى بها في ١٢ و ١٨ أيلول/سبتمبر ، قال السيد فورستر ان الصحف التي قصرت عن ممارسة ضبط النفس ستمنع من الظهور .

٥٧ - وفي اوائل عام ١٩٧٤ ، اقترح سن تشريع جديد يؤثر على حرية الصحافة في افريقيا الجنوبية . وقد اثار الصحف في افريقيا الجنوبية واماكن اخرى عاصفة من الاحتجاج وقت اقتراح ذلك التشريع . فحتى الصحفتان اللتان تصدران باللغة الافريكانية وهما صحيفتا (دى ترانسفالر) و (فادرلاند) ، واللذان تعتبران عادة مؤيدتين للحزب الوطني ، احتجتا على التشريع المقترح ، كما فعلت صحيفة ثالثة تصدر باللغة الافريكانية هي صحيفة (رابورت) . وقال السيد هانس ستريدم ، رئيس رابطة الصحفيين الافريقيين الجنوبيين الذى تحدث معارضا المقترحات التشريعية ، من بين امور اخرى : انه * اذا كان وصف المجتمع المعقد الذى نعيش فيه سيعتبر تحريضا ، فما الذى يمكن ان نتحدث عنه الصحف * . ومضى السيد ستريدم قائلا : * يجب الا تحول الصحافة الى كبش الفداء اذا كان تركيب المجتمع هشاً وقابلاً للاشتعال الى درجة انه لا يستطيع تحمل تسليط اضواء الدعاية عليه * .

هـ١ - القيود المفروضة على حرية الانتقال

٥٨ - لم تضمن افريقيا الجنوبية في اى وقت حرية الانتقال المنصوص عليها في اعلان الامم المتحدة العالمي لحقوق الانسان والوثائق الدولية الاخرى .

٥٩ - ولا يتمتع الاشخاص غير البيض داخل الاقليم بحرية الانتقال خارج المناطق المخصصة لهم — والمسماة "بالمواطن" ، كما ان السفر الى خارج البلاد معرض لقيود شديدة . وكثيرا ما رفضت الحكومة الافريقية الجنوبية اصدار سمات لزيارة البلاد او مفادرتها لخصوم الحكومة او خصومهم — المحتملين .

٦٠ - وقد طبقت الحكومة الافريقية الجنوبية مثل هذه القيود ليس على الافريقيين وحدهم فحسب بل وكذلك على الجماعات الدينية من البيض . فعلى سبيل المثال اجتمع وفد من الكنيسة الانجيلية المتحدة في افريقيا الجنوبية الغربية ، في ١ أيار/مايو ١٩٧٣ ، برئاسة وزراء افريقيا الجنوبية في كيب تاون لبحث القيود المفروضة على رجال الكنيسة في الاقليم ورفض منح سمات دخول الى رجال الدين من الخارج . وكان الوفد المؤلف من ثمانية رجال دين بزعم الاسقف أولا الذى قال فيما بعد ان الوفد اشتكى من انه من الصعب نتيجة القيود المفروضة على رجال الدين باسم سياسة الانتماء المنفصل ، على اى رجل دين من اى عنصر العمل مع اشخاص من عنصر آخر . وقال ان الكنيسة تجد كذلك صعوبة في العثور على محاضرين لمدرسة اللاهوت التابعة لها ، بسبب رفض منح عدد من رجال الدين من الخارج سمات للعمل في ناميبيا . وذكر الاسقف (أولا) كذلك خمسين حادثة رفض فيها منح سمات لدخول "افريقيا الجنوبية الغربية" لمحاضرين في اللاهوت من الخارج .

٦١ - ويبدو ان الوفد فشل في احداث تغيير في هذه الممارسات المقيدة للحركة ، لأنه اعلن في اواسط شهر حزيران/يونيه ان اذن الإقامة المؤقت الممنوح للقس فولفغانغ كروغر ، وهو قس ابيض تابع للكنيسة اللوثرية الانجيلية الالمانية ، لن يمدد بعد انتهاء ذلك الشهر . واستنادا الى الانباء الصحفية فان لهذا الاجراء علاقة على الأرجح باشتراك القس كروغر في عملية تبادل للقساوسة السود والبيض في اوتجيوارونغو ، القى القس كروغر في سياقها موعظة في كنيسة مخصصة "لغير البيض" ، في حين القى قس اسود موعظة في كنيسة القس كروغر المخصصة للبيض .

٦٢ - وفي الوقت ذاته رفض طلب القس جيرهارد دونز تمديد سمة اقامته . وقد ربطت الصحافة هذا الرفض بكون القس دونز قد ترك عند وصوله الى ناميبيا ، كنيسة اللوثرية الانجيلية الالمانية المخصصة للبيض وانضم الى الكنيسة اللوثرية الانجيلية المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية المخصصة "لغير البيض" حيث حث على توحيد الكنائس اللوثرية الانجيلية المخصصة للبيض ولغير البيض .

٦٣ - وقد حافظت الحكومة الافريقية الجنوبية طوال عام ١٩٧٣ على القيود الخاصة التي تفرضها على دخول اوفامبولاند . ونتيجة لذلك ، منع جميع الصحفيين الاجانب من تغطية أنباء "الانتخابات" التي جرت في اوفامبولاند عام ١٩٧٣ (انظر الفقرة ١٠ أعلاه) . وبالإضافة الى ذلك ، ابلغت حكومة افريقيا الجنوبية السيد أليكس لاين وهو عضو في البرلمان في المملكة المتحدة ، طلبت اليه لجنسية القانونيين الدولية التوجه الى ناميبيا لحضور محاكمة سياسية كمراقب ، أن اعفاه من الحصول على سمة لدخول ناميبيا قد سحب .

واو - القصاص الجسدى

٦٤ - بعد أن منحت حكومة افريقيا الجنوبية ما يسمى " بالحكم الذاتى " الى العديد من " المواطن " ذكرانها سمحت لسلطات " المواطن " بقمع حركات المعارضة السياسية والحكم بغرامات قاسية وبقصاص جسدى على المنشقين .

٦٥ - وفي شهر آب/اغسطس ١٩٧٣ ، نشرت صحيفة ذا ستار (التي تصدر في جوهانسبرغ) أن " المجلس الاستشارى لافريقيا الجنوبية الغربية " قدم " طلبا اجماعيا " الى مجلس وزراء افريقيا الجنوبية لمنح " امم افريقيا الجنوبية الغربية المختلفة دورا اكثر نشاطا في المعركة ضد الارهاب " . ويبدو أن حكومة افريقيا الجنوبية ، اذنت ، في استجابة متحيّزة لهذا " الطلب " ، للسلطات القبلية ——— " المواطن " بمحاولة القضاء على الانشقاق بالتعذيب الجسدى .

٦٦ - وكان السيد جوهانس نانفوتولا ، رئيس حزب الانماء التعاوني الديمقراطي في أوفامبولاند (غير المعترف به رسميا) اول من جلده بوليس اوفامبولي . فبعد ان افرج البوليس الافريقى الجنوبي عنه بالكفالة في ايلول /سبتمبر (انظر الفقرات ٣٦ الى ٤٣ أعلاه) القى بوليس اوفامبولاند القبض عليه ، واتهمه بالتهجم في كلامه على السيد ديفيت ، وهو " المفوض العام لشؤون الامم المحلية لافريقيا الجنوبية الغربية " ، وبحضور افتتاح " المجلس التشريعي " لأوفامبولاند ، وتتبع رئيس الوزراء فورستر في محاولة لمقابلته خارج قاعة " المجلس التشريعي " في ١١ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٣ . ولم يسمح له بالترافع اثناء مثوله امام المحكمة القبلية في أوندانغوا ، كما رفض السماح له بالدفاع عن نفسه . وقد حكم عليه بالجلد عشرين جلدة بالعصا وأمر بمفادرة منطقة أوندانغوا القبلية ، والتوجه الى اقليم أوكوايبي . والواقع ان السيد نانفوتولا جلد ٢١ مرة واضطر الى تلقي المعالجة الطبية بعدها .

٦٧ - وجرت حوادث اخرى انطوت كذلك على الجلد العلني . فقد جلدت ثلاث طالبات في بعثة اوديبو الانجيلية في اوفامبولاند علنا بعد أن مثلن امام محكمة قبلية في ١٢ ايلول /سبتمبر ١٩٧٣ " ووجهت اليهن اسئلة يبدوانه لم تكن لها اى علاقة بأية تهم " . وفي نهاية الامر أبلغن أنهم ——— " مذنبات بالتغيب عن اعمالهن " . ولم يعطين اية فرصة للدفاع عن انفسهن كما انه حكم على كل واحدة منهن بالجلد ست مرات بعضا من فرع نخيل (ملكاني) . وقد اقتادهن رجال بوليس الا من غيبر البيض الى حيث اوقفن على كرسي ولجدن امام نحو ٢٠٠ متفرج . وفي اليوم ذاته امرت السلطات ——— القبلية القس فيليب شيلونغو ، رئيس قساوسة كنيسة القديسة ماري الانجيلية ، الذى أعاد الفتيات الثلاث الى البعثة ، بمفادرة المنطقة .

٦٨ - وذكر ان السيد نيكى الويندو ، وهو رجل اعمال ، اعتقل في ١٥ آب/اغسطس ١٩٦٣ وان البوليس احتجزه بدون ان يوجه اليه اى تهمة حتى ٥ ايلول /سبتمبر . وقد اجبر في اليوم الذى سبق الافراج عنه على الوقوف عاريا لمدة سبع ساعات فيما استجوبه البوليس عن هوية زعماء منظمة سوابو وعن اشتراكه في المظاهرات التي جرت اثناء الزيارتين اللتين قام بهما للاقليم الامين العام للامم المتحدة ومثله الخاص . وقد اعتدى بالضرب مرات عديدة على السيد الويندو . وفي ٥ ايلول /سبتمبر ، سلمه البوليس لرئيس وامين المجلس القبلي في اندانغوا حيث اوقف مرة اخرى . وامر رئيس المجلس القبلي

باغلاق متجرا سرة الويند و ومنع افراد العائلة من مزاولة التجارة مرة اخرى . وحكم كبير وزراء السلطة القبلية على السيد الويند وبالجلد ١٥ جلدة لانه عضو في منظمة سوابو ولانه لقن الاطفال اغنية— وناشيد منظمة سوابو . وقد جلد في الواقع ١٧ جلدة .

٦٩ - وجلد اربعة رجال اخرين ١٥ جلدة لكل منهم لحيا زتهم اعلام منظمة سوابو ولحضورهم اجتماعات نظمتها المنظمة . ولم تجر لهم اى محاكمة رسمية كما انهم لم يعطوا فرصة للدفاع عن انفسهم . وجرى جلد هم كذلك بصورة علنية .

٧٠ - وتعرضت سياسة الجلد لهجوم عنيف في بيان القاه في ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ السيد بريان اولين (انظر الفقرة ١٣ أعلاه) امام مؤتمر للحزب المتحد (حزب المعارضة الابيض) . وعلن السيد اولن ان البوليس الافريقي الجنوبي يحتجز المعارضين السياسيين " لحكومة أوفامبولاند " بموجب انظمة الطوارئ وانه يسلمهم فيما بعد الى تلك " الحكومة " التي تعاقبهم بدون ان تجرى لهم— اى محاكمات .

٥ - الكفاح من اجل التحرر الوطني والاستقلال

ألف - الكفاح السياسي

٧١ - في اعقاب قرار مجلس الامن وقف بذل المزيد من الجهود على اساس قراره ٣٠٩ (١٩٧٢) ، أصبح واضحا بصورة متزايدة للناس ان الطريق الوحيد المفتوح امامهم هو مضاعفة كفاحهم على جميع الجبهات .

٧٢ - اما التجمعان السياسيان المشتركان في هذه الحملة بصورة رئيسية فهما منظمة سوابو— والمؤتمر القومي . وتعمل منظمة سوابو داخل وخارج ناميبيا في حين يعمل المؤتمر القومي داخل البلاد . وبالرغم من أن نشاطات التجمعين مشروحة على افراد ادناء ، فيجدر التنويه بأن تلك النشاطات مترابطة بشكل وثيق ؛ ذلك ان منظمة سوابو عضو في المؤتمر القومي .

المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

٧٣ - في بداية عام ١٩٧٣ ، شكلت هذه المنظمة عصبة للشباب ، مؤلفة في معظمها من رجال في العشرينات من اعمارهم ، وهي التي نفذت العديد من نشاطات المنظمة داخل ناميبيا خلال العام . فقد عقدت اجتماعات في جميع انحاء البلاد ، وخاصة في وند هوك ، حيث كان مسموحا بعقد— الاجتماعات ولكن بقيود مختلفة ، وفي اوفامبولاند ، حيث تعتبر الاجتماعات بصورة عامة غير مشروعة ، وفقا لاحكام انظمة الطوارئ السارية المفعول هناك .

٧٤ - وفي تموز / يوليه وآب / اغسطس ، حثت المنظمة شعب اوفامبولاند على مقاطعة الانتخابات للمجلس التشريعي لوفامبولاند . وكنتيجة لذلك ، لم يتوجه الى مراكز الاقتراع الا ٢٥ في المائة من الناخبين ، سواء داخل " الموطن " او خارجه (انظر الفقرات ٩ الى ١١ أعلاه) .

- ٧٥ - وقد وصف بعض هذه الاجتماعات والاجراءات التي اتخذت ضد المشتركين فيها من قبـل السلطات الافريقية الجنوبية وعملائها ، بالتفصيل في الفقرات أعلاه .
- ٧٦ - ودعت عصبة الشباب التابعة للمنظمة الى عقد اجتماع في ١٢ آب/اغسطس ١٩٧٣ ، في كاتوتورا ، وهي منطقة افريقية يطبق عليها العزل العنصري للافريقيين في ضواحي مدينة وندهوك ، وصف بانه اضخم اجتماع سياسي يعقد هناك منذ سنوات عديدة (انظر الفقرات ٤٤ الى ٤٧ أعلاه) . فقد احتشد عدد قدر بأنه يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ افريقي في الملعب الرياضي في كاتوتورا للاستماع الى ١٢ خطيبا كانوا يقفون على منصة زينت بالعلم الناميبي .
- ٧٧ - وكان اول المتحدثين هو السيد ديفيد شيكومي ، امين عصبة الشباب التابعة للمنظمة ، الذي قال للمستمعين أن حريتهم لن تأتي عن طريق الامين العام للامم المتحدة او عن طريق ممثله الخاص . واستنادا الى ما جاء في احد الانباء فانه قال " لا تنتظروا حتى الغد . دعوا الدماء تجري . فان الحرية لن تأتي الا بعد ان تسفك الدماء " . وقد دعا مستمعيه الى عدم الانتظار . وقال ان عليهم ان يبدأوا من جميع الجهات في " افريقيا الجنوبية الغربية " وأن عليهم ان يقاتلوا من أجل " حرية البلاد " وقد انتشرت أنباء تضاربية عما قاله السيد شيكومي والمتحدثون الاخرون بالفعل ، وهناك شك حول نقطة محددة هي ما اذا كانوا قد دعوا بالفعل الى العنف أم لا .
- ٧٨ - وفي اعقاب ذلك الاجتماع ، بدأ بوليس الا من الافريقي الجنوبي عطية بحث عن المتحدثين ولقى القبض في نهاية الامر على ١١ منهم (انظر الفقرة ٢٧ والفقرات التالية لها اعلاه) .

المؤتمر القومي

- ٧٩ - كما ذكر سابقا ، فقد عقد المؤتمر القومي اجتماعه الثاني في شباط/فبراير ١٩٧٢ وحضره ممثلون من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛ والمنظمة الديمقراطية للوحدة الوطنية ؛ والاتحاد الوطني لافريقيا الجنوبية الغربية ؛ والحزب الشعبي لرحبوت باستير ؛ والمنظمة الافريقية الجنوبية الغربية المتحدة للاستقلال الوطني ؛ وصوت الشعب ؛ وشعب دامارا ؛ وشعب ناما .
- ٨٠ - واعرب المؤتمر القومي في سياق عدد من جلساته عن مطلبه الرئيسي المتمثل في الانسحاب غير المشروط لنظام الحكم الافريقي الجنوبي من ناميبيا .
- ٨١ - وفيما بعد انتهج صوت الشعب سياسة مستقلة ، ويبدو انه انسحب من المؤتمر القومي . وقد اضطر ممثلو هذا الحزب في احدى المراحل الى اصدار بيان يقولون فيه ان الحزب ليس مؤيدا لحكومة افريقيا الجنوبية .
- ٨٢ - وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، اجتمع فريق يمثل المؤتمر القومي مع السيد بريان اولين ، احد زعماء الحزب المتحد المعارض الابيض ، للاستماع الى شرح " للسياسة الفيدرالية " التي يقترحها حزبه لنا ميبيا . واعلن الزعيم القبلي كليمنز كابوو ، نائب رئيس المؤتمر القومي ، بعد الاجتماع أن الامر متروك الان للمؤتمر ليقرر ما اذا كان ينبغي رفض مقترحات الحزب المتحد او قبولها .
- ٨٣ - وقال السيد غيرسون فيسي ، وهو احد الزعماء في كل من المؤتمر القومي والاتحاد الوطني لافريقيا الجنوبية الغربية ، في بيان صدر في نهاية شهر ايلول/سبتمبر ان الشعب الاسود في الاقليم

لا يتطلع الى قيام مجابهة بين البيض والسود او يرغب في قيامها . وقال انه اذا قامت مجابهة فستكون من صنع او بسبب السياسة الانانية التي ينتهجها البيض ، وتحيزهم العنصرى ، وميلهم الى السيطرة واملاء رغباتهم بقوة السلاح . و اضاف ان السود ليسوا في طريقهم لأن يصبحوا عنصريين ، وانهم لا يفعلون اكثر من اظهار معتقداتهم ووعيهم السياسى . و اضاف ان الحزب المتحد في " افريقيا الجنوبية الغربية " ليس المعارضة الحقيقية للحكومة . و اعلن قائلا " نحن ، السود ، نشكل المعارضة الحقيقية . فهذا هو الوضع السائد في البلاد ولا ينبغي على المرء ان يغمض عينيه تجاه هذا الواقع " .

٨٤ - وفي تشرين الثانى / نوفمبر ، سافر الزعيم القبلى كابوو الى مدينة نيويورك ، حيث القى كلمة امام اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة وامام مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وندد الزعيم القبلى كابوو في البيانات التي ادلى بها امام هاتين الهيئتين التابعتين للامم المتحدة (ز) ، بحكومة افريقيا الجنوبية لرفضها الانسحاب من ناميبيا ولمواصلتها تنفيذ سياسة تجزئة الاقليم الذى " مواطنون " ، و لادخالها سياسة الفصل العنصرى الى الاقليم ومحافظتها على تلك السياسة ، وقبل كل شيء ، لسرقتها اراضي النامبيين واعطائها للمستوطنين البيض القادمين من افريقيا الجنوبية .

٨٥ - وكان الزعيم القبلى كابوو قد علق ، قبل توجهه الى مقر الامم المتحدة ، على دور " المجلس الاستشارى " بقوله " انه لا يقبل المجلس الاستشارى لأن ذلك المجلس ليس مقبولا لدى شعبه أو لدى المؤتمر الوطنى " .

٨٦ - وقال ردا على اسئلة وجهت اليه في مؤتمر صحفي عقد في مقر الامم المتحدة عما اذا كان يؤيد سياسة الحوار بين الامم المتحدة وافريقيا الجنوبية فيما يتعلق بناميبيا ، ان النامبيين لم يطلبوا ابدا مثل هذه السياسة ، ولذلك فان الامر متروك للامم المتحدة للبت فيما اذا كانت تريد مواصلتها .

٨٧ - ووجهت اليه اسئلة اخرى عما اذا لم يكن هو شخصا مشترك في حوار مع الادارة الافريقية الجنوبية في ناميبيا ، فرد الزعيم القبلى كابوو بالقول ان الافريقيين الجنوبيين يسيطرون داخل ناميبيا على ارواح وممتلكات جميع النامبيين ؛ ولذلك فمن الضرورى بين الحين والاخر التحرك اليهم ، غير ان ذلك يختلف عن الحوار بين الامم المتحدة والحكومة الافريقية الجنوبية .

باء - الكفاح المسلح

٨٨ - لقد زادت سياسة القمع المستمرة (انظر الفقرة ٢٧ وما بعدها اعلاه) من الحفز على الكفاح المسلح في ناميبيا . وفيما يلي وصف موجز للطابع العام لهذه المجابهة (ح) .

٨٩ - يقود جيش التحرير الشعبى لناميبيا المرتبط بالجناح الخارجى للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الكفاح المسلح في الاقليم . أما الجناح الداخلى للمنظمة فيواصل العمل داخل ناميبيا ، منتهجاً سياسة متقيدة تقيدا دقيقا بعدم اللجوء الى العنف . وبالرغم من ان الجناح

(ز) A/AC.131/SR.188 ؛ A/C.4/SR.2053 .

(ح) ورد وصف مفصل لهذا الكفاح في المجلد الثانى من هذا التقرير ، الفرع الخامس ، السرفى ، التذييل الثالث .

الداخلي ، الى جانب عصبة الشباب التابعة للمنظمة ، يشكلان الهدف الدائم لمختلف انـــــــواع
الاجراءات القمعية ، فان الحزب ذاته لم يحظر بعد .

٩٠ - وذكر ان مقاتلي جيش التحرير كانوا في ١٩٧٣ اكثر ثقة بانفسهم وافضل تسليحا من السابق .
ووصفت انباء متفرقة بعض الاشتباكات المسلحة التي وقعت خلال ذلك العام . فعلى سبيل المثال هاجم
الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا في شهر كانون الثاني /يناير قاعدة كامنغا العسكرية في قطاع كابريفي ،
فقتل او جرح ١٦٠ افريقيا جنوبيا . وفي نيسان /ابريل ، نصب جيش التحرير كمينا لكف الجنـــــــود
الافريقيين الجنوبيين ٣٧ قتيل ، وذكر ان العديد من الجنود كانوا من الافريقيين ، ويبدو ان الحكومة
الافريقية الجنوبية تنفذ في الواقع سياستها المعلنة لوضع الجنود الافريقيين في الخطوط الامامية .
وفي حزيران /يونيه ، استولت قوات جيش التحرير على كمية ضخمة من الاسلحة ودمرت مستودعا للذخائر .

٩١ - وذكر ان الانتقام الافريقي الجنوبي لهذه العمليات اشتمل على قصف جوى للقرى ، وتسميم
موارد المياه واحراق الغابات والمزروعات . وكنتيجة لذلك فر آلاف من السكان من منطقة كابريفي الى
زامبيا وبوتسوانا .

٩٢ - وادلى وزير الدفاع في افريقيا الجنوبية السيد ب . و . بوثا ، في ورقة بيضاء عن الدفاع
والتسلح قدمها الى البرلمان الافريقي الجنوبي في ١٠ نيسان /ابريل ١٩٧٣ ، بالبيان التالي :
" لا أرغب في بث الرعب ولكنني مضطر الى ان اعلن بدون اي غموض اننا نخوض منذ مدة طويلة بالفعل
حربا منخفضة الحدة وان هذا الوضع سوف يستمر على الأرجح لوقت طويل قادم " .

٩٣ - وقال ضابط كبير في بوليس الامن ، في خطاب القاها في وندهوك في حزيران /يونيه ، ان افريقيا
الجنوبية ستظل في مأمن من الخطر الذي يشكله الارهاب على حدودها طالما ان شعبها مستعد
للمساعدة في مكافحة هذا الخطر . وقال العقيد ك . ج . س . دويلوى مخاطبا المندوبين الى مؤتمر
هيرفورمدي سوتسفيرينينغ انه ينبغي على الافريقيين الجنوبيين الا يعتمدوا اعتمادا كاملا على البوليس
وعلى قوة الدفاع وعلى الدولة لحماية البلاد من خطر الارهاب بل ينبغي عليهم ان يكونوا مستعدين
للمساعدة ولتقديم التضحيات ، اذا دعت الضرورة الى ذلك . وقال الكولونيل دويلوى انه منذ أن
شن اول هجوم ارهابي في عام ١٩٦٥ ، غادر الجمهورية بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ شخص ، امــــا
بطريقة قانونية او بطريقة غير قانونية ، لتلقي التدريب العسكري لاستخدامه ضد البلاد . و اضاف أن
٨٠٠ آخرين من اعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية قد انضموا الى هذه القوات .

جيم - الاجراءات السياسية الاخـــــــرى

٩٤ - والى جانب نشاطات منظمة سوابو والمؤتمر القومي ، كان هناك عدد متزايد من الاحتجاجات
التي نظمها جماعات اخرى .

٩٥ - وفي آب /اغسطس ، انسحب ٢٥ طالبا اسودا أو طردوا من كلية اوغستنيوم في وندهوك .
وايدهم بعد ذلك بوقت قصير ١٢ طالبا من مدرسة مارتن لوشر الثانوية في اوكونهاهي في دامارا لاند ،
الذين قرروا الامتناع عن الدراسة في " حركة تعاطف تقتصر على ثلاثة أيام من الصلوات " . وذكر فيما

بعد ان ١٤ طالبا فقط من الطلاب الذين انسحبوا من كلية اوغستينيوم وعددهم ٢٥ طالبا سمح لهم بالانضمام مرة اخرى الى الكلية . وطالبت منظمة المعلمين السود في افريقيا الجنوبية الغربية ، وهي المنظمة التي تعرف باسم سواسوف ، في بيان اصدرته في الشهر التالي ، باعادة جميع الطلاب الذين طردوا من الكلية ، واعادة تعيين معلم اسود اقليل من منصبه وباستقالة مدير الكلية " لانه لا يعير اهتماما للطلاب السود " .

٩٦ - كذلك ذكر ان قلاقل حدثت في شهر ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ في مدرسة كورنيليوس غوراسيب ولكن لم تتوفر اى تفاصيل عنها .

٩٧ - وقد رفضت السلطات الافريقية الجنوبية بحث هذه الاحداث . وعند ما اجتمع سبعة مندوبين لمنظمة سواسوف مع السيد أ . ف . غووس ، مدير التعليم الاقليمي للبانانتوستانت في " افريقيا الجنوبية الغربية " ، في تشرين الاول / اكتوبر لبحث الحادثة التي وقعت في كلية اوغستينيوم ، طردهم من مكتبه وحذرهم من انهم اذا رفضوا مفادرة المكتب فسيخرجهم منه بالقوة .

٩٨ - وفي آب / اغسطس ١٩٧٣ ، وزعت منشورات في ضاحية كاتوتورا تدعو العمل الافريقيين الى الاشتراك في اضراب عمالي عام . وجاء في المنشورات ما يلي :

" ان جميع الناميبيين مدعوون الى الاضراب اعتبارا من اليوم وحتى توافق الحكومة على المطالب التالية :

١ يتعين الافراج فورا عن جميع المعتقلين السياسيين الناميبيين في جزيرة روبين ، بالاضافة الى أولئك الموجودين في ناميبيا ؛

٢ يتعين الفناء نظام جوازات المرور ونظام العقود ؛

٣ يجب ان تسحب افريقيا الجنوبية جميع قواتها من ناميبيا فورا ويتمين تحرير ناميبيا ؛

" هذه المطالب يجب ان تلبى حتى يتمكن الناميبيون من مواصلة أعمالهم " .

٩٩ - وأكد مسؤول حكومي ، هو " الحاكم الادارى لافريقيا الجنوبية الغربية " ، فيما بعد أن مثل هذه المنشورات قد وزعت . على انه لا يبدو ان اى اجراء قد اتخذ لا من قبل العمال أو من قبل الحكومة .

١٠٠ - وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، اعلن السيد نانفوتولا ، رئيس حزب الانماء التعاوني الديمقراطي في وندوهوك انه يعتزم الدعوة الى عقد اجتماع للجنة العمالية الخاصة (ط) التي كان قد شكلها من اجل بحث التذمر الناجم عن الاتفاق العمالي الذى بدأ العمل به عند انتهاء اضراب عمال العقود في شباط / فبراير ١٩٧٢ .

(ط) للاطلاع على التفاصيل الخاصة بهذه اللجنة ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، المطبق رقم ٢٣ (A/8723/Rev.1) ، الفصل التاسع ، المرفق الاول ، الفقرة ١٠١ .

٦ - الاحزاب السياسية الافريقية الجنوبية البيضاء

ألف - الحزب المتحد

١٠١ - في اوائل ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، نشر الحزب المتحد دعايات في الصحف الصادرة في ناميبيا تشرح نظامه " الفيدرالي " المقترح للاقليم .

١٠٢ - وقد بدأت تلك الدعاية بالبيان التالي :

" رغم من انه لا يمكن التكهن بالتنازلات التي قد تقدمها بعد حكومة الحزب الوطني للامم المتحدة فيما يتعلق بافريقيا الجنوبية الغربية ، فانه من الواضح ان الحكومة ملزمة بالفعل بما يلي :

أ - لاقليم افريقيا الجنوبية الغربية مركز دولي منفصل .

ب - ان مبدأ حق تقرير المصير والاستقلال للاقليم مقبول ، وان القرار فيما يتعلق بالتدابير التي تستهدف تحقيق ذلك سيتخذ بالتعاون مع الامين العام للامم المتحدة وبالتشاور مع سكان افريقيا الجنوبية الغربية .

ج - ان وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ سيجرى بعد اعطاء الاقليم ككل ما يستحقه من اعتبار ، ويتوقع الا يستغرق الامر اكثر من عشر سنوات كي يصل سكان افريقيا الجنوبية الغربية الى المرحلة التي يكونون فيها على استعداد لممارسة حق تقرير المصير .

د - وفي غضون ذلك ستكون التجمعات السكانية المختلفة في الاقليم قد اكتسبت تجربة في الحكم الذاتي المحلي .

هـ - سيتم انشاء لجنة استشارية مركزية مؤلفة من ممثلين معينين لجميع جماعات السكان " .

١٠٣ - واشتملت مقترحات الحزب المتحد على اتحاد مبني على الجماعات العرقية ، على أن يكون لكل جماعة مجلسها التشريعي الخاص بها . ولكن عدد الجمعيات التشريعية سيكون اصغر من العدد المخطط له حاليا من قبل حكومة افريقيا الجنوبية وفقا لمشروع اودندال (انظر الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه) .

باء - الحزب الديمقراطي

١٠٤ - اقترح السيد شيو غاردنر ، زعيم هذا الحزب الذي اسس حديثا ، انشاء هيكل دستوري جديد ، " رابطة كومنولث للدول " ، التي يقع معظمها في الجنوب الافريقي . وقال " ان هذا الامر يجب ان يكون مبني على نظام قائم على القبول بقيم مشتركة ، وليس بالضرورة على اساس اللون . ويحتمل ان يعني ذلك تجميع البيض ، والهنود ، والمولدين في دولة واحدة ، وتجميع السود في عدد من

الدول المستقلة - ليس في مواطنهم فحسب ، بل وكذلك في المناطق الحضرية * . والجدير بالذكر ان السيد غاردينر كان ، حتى استقالته في الآونة الاخيرة ، وزيرا للداخلية في حكومة افريقيا الجنوبية .

جيم - حزب هرستيفتي ناسيونال

١٠٥ - أعلن السيد جاب مارايس ، نائب زعيم هذا الحزب ، في كلمة القاها في وندهوك في شهر ايلول / سبتمبر ان ثوران اعمال العنف في الآونة الاخيرة في " افريقيا الجنوبية الغربية " هو نتيجة عدوان خلقتها حكومة افريقيا الجنوبية بتقديم ضمانات معينة الى الامم المتحدة ، فحفزت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بذلك على العمل . وكنيجة لتلك الحملة ، ارسل الحزب بالبريد ٢٠٠٠ بطاقة تحذر البيض في " افريقيا الجنوبية الغربية " من انهم قد يخسرون قريبا كل شيء * . يملكونه لان " مخالف الامم المتحدة اخذت تضيق الخناق على افريقيا الجنوبية الغربية " .

٧ - قرارات اعتمدتها المؤتمرات الاقليمية

ألف - منظمة الوحدة الافريقية

١٠٦ - اعتمد المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، في دورته العادية الحادية والعشرين المعقودة في اديس أبابا من ١٧ الى ٢٤ أيار / مايو ١٩٧٣ ، قرارا دعا فيه الى انتهاء الاتصالات بين الامين العام للامم المتحدة وحكومة افريقيا الجنوبية فيما يتعلق بناميبي [CM/RES.300 (د - ٢١)] . وقد ايد هذا القرار فيما بعد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في وقت لاحق من شهر أيار / مايو .

باء - مؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة

١٠٧ - أمدان المؤتمر الرابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ، المعقود في العاصمة الجزائرية من ٥ الى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، تزايد اعمال القمع التي تمارسها " الحكومة العنصرية غير القانونية " في ناميبيا ، واعترف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على انها " الممثل الشرعي والمتحدث باسم الشعب الناميبي " ، وتعهد بزيادة الدعم للمنظمة ، وحث على انتهاء " الحوار " بين الامين العام للامم المتحدة * ونظام الحكم الافريقي الجنوبي غير القانوني " في ناميبيا (A/9330 ، الصفحتان ٤٢ و ٤٣) .

جيم - مؤتمر القمة العربي

١٠٨ - في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في العاصمة الجزائرية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ،

تقرر فرض حظر تام على شحنات البترول الى افريقيا الجنوبية (بالاضافة الى البرتغال وروديسيا —
الجنوبية) بسبب سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها افريقيا الجنوبية واحتلالها غير المشروع —
لناميبيا .

دال - مؤتمر القمة الاسلامي

١٠٩- وندد مؤتمر القمة الاسلامي ، المعقود في لاهور في شباط/فبراير ١٩٧٤ ، كذلك ، بسياسة
الفصل العنصرى التي تنتهجها افريقيا الجنوبية واحتلالها غير المشروع لناميبيا . وقد مثل معظم
الحكومات الثماني والثلاثين المشتركة في المؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٨ - الاحوال الاقتصادية للناميبيين : المسائل العمالية

١١٠- في آذار/مارس ١٩٧٣ ، انشأت الحكومة الافريقية الجنوبية " لجنة استشارية للشؤون العمالية
وتنسيقها لافريقيا الجنوبية الغربية " واعلنت انها سوف تستشار فيما يتعلق بالمسائل العمالية . ولم
يسمح للعمال بالاشتراك في هذه اللجنة .

١١١- ووفقا لما جاء في مشروع قانون عرض على البرلمان الافريقي الجنوبي في أيار/مايو ١٩٧٣ ، فان
العمال الافريقيين سيتمنحون كما ذكر ، ولأول مرة منذ ثلاثين عاما ، حق الاضراب بشكل محدود .
غير انه يتمين على العمال الافريقيين ، لكي ينظموا اضرابا مشروعا ، اتباع اجراء مصالحة ، يبدأ
بمفاوضات تجريها لجنة عمالية ، وفي حالة فشل هذه المفاوضات ، سيحال النزاع الى مسؤول عمالي
حكومي . فاذا فشلت هذه المفاوضات ايضا ، يسمح للعمال بالاضراب لمدة ٣٠ يوما من تاريخ احالة
النزاع على المسؤول العمالي الحكومي . ونص مشروع القانون على استثناءات معينة ، وهي ان العمال
الافريقيين الذين تستخدمهم السلطات المحلية ، والخدمات الاساسية ، وشركات النقل ، والخدمات
الجمهوريه " الاخرى لن يسمح لهم بالاضراب . وعلاوة على ذلك ، يسمح لوزير العمل بتحديد مجالات
اخرى يمنع فيها العمال من الاضراب .

١١٢- ووفرت دراسة اجريت داخل ناميبيا معلومات مفصلة عن الاجور التي تدفع للافريقيين في ناميبيا ،
والتي تراوحت معدلاتها ، بالنسبة للصناعات المذكورة ، كما يلي :

راند في الشهر

من ١٧٦٠ الى ١٩٦٠	شركة تسويمب (للمناجم)
من ٦٠٠ الى ٨٥٠	الاستثمارات الزراعية (اجر المبتدئ)
من ١٠٠٠ الى ١٢٠٠	(أجر صاحب الخدمة الطويلة)
من ١٥٠٠ الى ٣٠٠٠	الفنادق
٢٢١٧	الخدمة في المنازل (ويندهوك)
من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠	(خليج والفيس)

١١٣- وأعلن السيد د. أ. س. سيند ، كبير المفوضين لشؤون البانتوستانات في ويندهوك عن اتفاق جديد يتعلق بالعمال المهاجرين القادمين من أنغولا وتحرك الأفريقيين الذين يقومون بزيارات خاصة بين ناميبيا وأنغولا . وكان من المقرر ان يبدأ العمل بالاتفاق الجديد في ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . وذكر ان السلطات البرتغالية في أنغولا اعلنت عن استعدادها لفرض قيود على الحدود بين أنغولا من ناحية وأوفيمبولا ند وكافانغولا ند من ناحية اخرى . ومن شأن الاتفاق ان يجعل مسألة تدبير العمال في أنغولا أكثر سهولة ؛ وتمكين العمال المهاجرين من توقيع عقود في أنغولا تكون سارية المفعول في " افريقيا الجنوبية الغربية " .

تذليل
خريطة ناميبيا



الفصل العاشر

[A/9623/Add.4 (Part I)]

جزر سيشل وجـزيرة سانت هـيلانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
١٨٢	١ - ١٢	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٨٤	١٣ - ١٤	باء - مقررات اللجنة الخاصة

المرفقات

١٨٧		المرفق الأول - وثيقة عمل أعدتها الأمانة العامة
٢٠٦		المرفق الثاني - بيان أصدره الرئيس في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٤
٢٠٧		المرفق الثالث - رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٤ وموجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة
٢٠٩		المرفق الرابع - برقية مؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٤ وموجهة من الأمين العام لحزب الشعب المتحد لجزر سيشل الى رئيس اللجنة الخاصة
٢١٠		المرفق الخامس - تقرير اللجنة الفرعية الأولى

الفصل العاشر

جزر سيشل وجزيرة سانت هيلانة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - في الجلسة ٩٥٢ للجنة الخاصة ، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٤ ، قررت اللجنة ، بإقرارها التقرير الحادى والسبعين للفريق العامل ، وفي جملة أمور ، الى احوالة مسألة جزر سيشل وجزيرة سانت هيلانة الى اللجنة الفرعية الأولى للنظر فيها وتقديم تقرير عن ذلك .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في الحالة في الاقليمين في جلساتها من ٩٧٤ الى ٩٧٦ و ٩٧٨ المعقودة في الفترة الواقعة بين ١٧ أيار/مايو و ٢٨ آب/أغسطس .

٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في الحالة في الاقليمين ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما في ذلك خاصة القرار ٣١٦٣ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذى طلبت الجمعية في الفقرة ١١ منه الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام ، خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين " . كذلك أخذت اللجنة بالاعتبار أحكام قرار الجمعية العامة ٣١٥٨ (د - ٢٨) ، المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، المتعلق بجزر سيشل والذى رجت الجمعية فيه من اللجنة الخاصة متابعة دراستها للمسألة ، بما في ذلك خاصة ايفاد بعثة خاصة الى الاقليم . وبالإضافة الى ذلك ، أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣١٥٦ (د - ٢٨) ، المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، بشأن ثمانية أقاليم ، بما فيها جزر سيشل وجزيرة سانت هيلانة .

٤ - وكان أمام اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في مسألة الاقليمين ، وثيقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر المرفق الأول لهذا الفصل) تتضمن معلومات عن أحدث التطورات المتعلقة بالاقليمين .

٥ - وفيما يتعلق بالانتخابات العامة التي جرت في ٢٥ نيسان/أبريل في جزر سيشل ، أصدر الرئيس بياناً في ٢٢ نيسان/أبريل أعرب فيه عن الأمل في أن تمتد حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، باعتبارها الدولة القائمة بالادارة ، يد التعاون الكامل الى اللجنة الخاصة في أدائها لمهامها المتصلة بالاقليم ، ولا سيما فيما يتعلق بإيفاد فريق زائر الى جزر سيشل من أجل الحصول على المعلومات الكافية وعلى الطبيعة عن الأحوال السائدة في الاقليم (انظر المرفق الثاني لهذا الفصل) . وقدم الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة ، في رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٤ وردا على بيانات أدلى بها الرئيس ، المعلومات الى اللجنة الخاصة عن نتائج الانتخابات التي أجريت ، وعن التطورات المتعلقة بالمركز المقبل للاقليم ، وعن موقف حكومته من هذه المسألة (انظر المرفق الثالث لهذا الفصل) .

٦ - وفي الجلسة ٩٧٤ ، المعقودة في ١٧ أيار/مايو وعلى اثر بيان من الرئيس أدلى السيد جيمس مانشام ، الوزير الأول لجزر سيشل ، ببيان (A/AC.109/PV.974) وذلك بدعوة من اللجنة الخاصة . وقد رافق الوزير الأول السيد ديفيد جويير ، وزير الخدمات الاجتماعية ، والسيد شامرى شطبي ، وزير الزراعة والموارد الطبيعية والتسويق ، والسيدان أوزيك ودي اوساي ، عضوا المجلس التشريعي في حكومة سيشل . وفي هذا الصدد أحاطت اللجنة الخاصة علما بالمعلومات الواردة في بريقة مؤرخة في ١٤ أيار/مايو وموجهة من الأمين العام لحزب الشعب المتحد في جزر سيشل الى الرئيس (انظر المرفق الرابع لهذا الفصل) .

٧ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى السيد راضا كريشنا رامفول ، الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة ، ببيان (A/AC.109/PV.974) ، وذلك بدعوة من اللجنة الخاصة . وأدلى الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية ببيان أيضا (A/AC.109/PV.974) . وأجاب السيد مانشام على الأسئلة التي وجهها اليه ممثلا أثيوبيا وسيراليون وكذلك الرئيس (A/AC.109/PV.974) . وأدلى ممثلا ساحل العاجل والهند كذلك ببيانين (A/AC.109/PV.974) . كما أدلى السيد مانشام والرئيس ببيانين آخرين (A/AC.109/PV.974) .

٨ - وفي الجلسة ٩٧٥ ، المعقودة في ١ تموز/يوليه ، قدم رئيس اللجنة الفرعية الأولى ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.975 ، و Corr.1) ، تقرير اللجنة الفرعية الذي يتضمن سردا لنظرها في مسألة جزر سيشل وجزيرة سانت هيلانة ونص مشروع قرار بشأن جزر سيشل (انظر المرفق الخامس لهذا الفصل) .

٩ - وفي الجلسة ذاتها ، اعلم ممثل المملكة المتحدة ، على اثر بيان من الرئيس ، اللجنة الخاصة ان وفده يرحب ، بالنظر الى استعداد حكومته الصريح للتعاون في الجوانب التي تتصل بها من عمل اللجنة ، كما يتمثل في رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٧٤ موجهة الى الرئيس من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة (A/AC.109/450) ، باتاحة الفرصة له لدراسة التقرير وابداء التعليقات عليه في الوقت المناسب حسب الاقتضاء (A/AC.109/PV.975 ، و Corr.1) .

١٠ - وفي الجلسة ٩٧٦ ، المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان (A/AC.109/PV.976) . وأحاطت اللجنة الخاصة فيما بعد علما ببرقية بهذا الخصوص مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر تلقتها من الوزير الأول لجزر سيشل (A/AC.109/PV.462) .

١١ - وفي الجلسة ٩٧٨ ، المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ، أقرت اللجنة الخاصة دون اعتراض ، على اثر بيان من الرئيس (A/AC.109/PV.978) ، تقرير اللجنة الفرعية الأولى ، في صيغته المنقحة على أساس المشاورات التي أجريت بين أعضاء اللجنة (انظر المرفق الخامس لهذا الفصل) ، واعتمدت مشروع القرار بشأن جزر سيشل الوارد فيه كما أيدت الاستنتاجات والتوصيات التي تضمنها بشأن جزيرة سانت هيلانة (انظر الفقرتين ١٣ و ١٤ أدناه) .

١٢ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ، أحيل نص المقررات الآتفة الذكر الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة كيما يلفت نظر حكومته اليها .

باء - مقررات اللجنة الخاصة

١٣ - فيما يلي نص القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ٩٧٨ المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ، والمشار اليه في الفقرة ١١ أعلاه :

١ - مسألة جزر سيشل

ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في مسألة جزر سيشل ،

وقد استمعت الى بيان الوزير الأول لحكومة جزر سيشل (١) ،

وان تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، المتضمن في
قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ،
وبرنامج العمل المتعلق بالتنفيذ الكامل للاعلان ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢١
(د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، وكذلك جميع قرارات الأمم
المتحدة ومقرراتها الأخرى المتعلقة بالاقليم ،

وان تحيط علما بما أعربت عنه الدولة القائمة بالادارة من استعداد لمنح
الاستقلال لشعب جزر سيشل وفقا لرغباته ،

وان تلاحظ أنه سيعقد في لندن في عام ١٩٧٤ مؤتمر دستوري يشترك فيه
الحزبان السياسيان في الاقليم اشتراكا كاملا بقصد ، تحديد طرق نيل جزر سيشل
الاستقلال ،

وان تلاحظ كذلك ما أبدته حكومة جزر سيشل من رغبة في أن ترى الاقليم ينال
الاستقلال خلال عام ١٩٧٥ ،

وان تضع نصب عينيها بيان الوزير الأول ومؤداه أنه سيجرى بذل كل جهد للعمل
على أوثق نحو ممكن مع المعارضة في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية ،

وان تضع في اعتبارها أيضا الموقف الذي أعلنته حكومة جزر سيشل فيما يتعلق
باستعادة السلامة الإقليمية لهذه الجزر ،

١ - تحيط علما مع الارتياح بالرغبة الاجتماعية لشعب جزر سيشل في نيل
الاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المتضمن في قرار
الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٢ - وترجو من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتيسير نيل الاقليم الاستقلال دون ابطاء وفقا للرغبة الواضحة لشعب الاقليم ؛

٣ - وتحت حكومة المملكة المتحدة ، تحقيقا لالتزاماتها بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، على ابقاء الأمم المتحدة على علم تام بالتطورات المتعلقة بجزر سيشل ، وتدعو رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى أن يواصل ، بموجب الولاية التي أولكتها اليه اللجنة في هذا الصدد ، المشاورات مع الدولة القائمة بالادارة بغية وضع الترتيبات اللازمة ، حسب الاقتضاء ، لايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في اطار العمليات المؤدية الى نيل الاقليم الاستقلال ؛

٤ - وتؤكد مسؤولية الأمم المتحدة عن تقديم كل مساعدة ممكنة الى شعب جزر سيشل في جهودهم الرامية الى تحقيق الاستقلال ، وتدعو ، لهذه الغاية ، الوكالات المتخصصة والمؤسسات المتصلة بالأمم المتحدة الى وضع برامج محددة لمساعدة جزر سيشل ؛

٥ - وتقرر أن تجعل مسألة جزر سيشل قيد الاستعراض المستمر .

١٤ - وفيما يلي نسخة عن نص الاستنتاجات والتوصيات المشار اليها في الفقرة ١١ أعلاه والتي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ٩٧٨ ، المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس :

٢ - جزيرة سانت هيلانه

الاستنتاجات

(١) تلاحظ اللجنة الخاصة بأسف عميق استمرار امتناع الدولة القائمة بالادارة عن الامتثال لاحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالجزيرة ، بما فيها خاصة القرار ٣١٥٦ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، وكذلك لتوصيات اللجنة الخاصة المحددة بشأن الاقليم .

(٢) وتبدي اللجنة الخاصة الاسف بصورة خاصة لعدم احراز أى تقدم دستوري نحو نيل الاقليم بصورة تامة وسريعة للاهداف الواردة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، المتضمن في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ .

(٣) رغم ان اللجنة الخاصة تدرك صغر حجم الاقليم ، وعزلته الجغرافية ، وقلة عدد سكانه ، وكون موارده محدودة ، الا أن هذه العوامل لا تبرر أى ابطاء في تنفيذ الاعلان فيما يتعلق بالاقليم ، وينبغي أن تتاح الفرصة لشعبه دون المزيد من الابطاء لممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(٤) وتلاحظ اللجنة الخاصة بقلق شديد أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم ما زالت غير مرضية . وتلاحظ خاصة أن جزيرة سانت هيلانه قد أصبحت ، وبسبب تدهور النشاط الاقتصادي ، تعتمد بصورة متزايدة على المنح المقدمة من الدول القائمة بالادارة والأموال المرسلة من المهاجرين . وترى اللجنة لزاماً أن تيزل الدولة القائمة بالادارة كل جهد ، بالتشاور مع ممثلي شعب جزيرة سانت هيلانه ، بغية جعل الاقتصاد أكثر استقلالا .

التوصيات

(٥) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب جزيرة سانت هيلانه في تقرير المصير والاستقلال وفق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وشرعية كفاحه لنيل ذلك الحق .

(٦) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد توصياتها السابقة ، ولا سيما منها تلك المتضمنة في القرار ٣١٥٦ (د - ٢٨) ، وتدعو حكومة المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، الى أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتمكين شعب سانت هيلانه من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال دون مزيد من الابطاء .

(٧) وترجو اللجنة الخاصة من الدولة القائمة بالادارة أن تستقبل ، وفقاً لأحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بعثة خاصة للأمم المتحدة ، وفقاً لما يرمي اليه القرار ٣١٥٦ (د - ٢٨) ، بقصد الحصول على معلومات كافية ومباشرة عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الاقليم ، وعن آراء شعب الاقليم ورغباته ومطامحه .

(٨) وتحث اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على أن تتخذ جميع التدابير الفعالة الرامية الى منع التدخل الاقتصادي لافريقيا الجنوبية في الاقليم بغية صيانة مصالح شعب جزيرة سانت هيلانه .

(٩) وترجو اللجنة الخاصة مرة أخرى من الدولة القائمة بالادارة ، آخذة في الاعتبار ما أبدته من استعداد للتعاون مع اللجنة ، أن تشارك في اعمال اللجنة ذات الصلة بالجزيرة وأن تزودها بالمعلومات الكافية والمستكملة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الاقليم .

(١٠) وتكرر اللجنة الخاصة طلبها الى الدولة القائمة بالادارة الاسراع في الانماء الاقتصادي بغية تخليص اعتماد الاقليم اقتصاديا على الدولة القائمة بالادارة وتحسين الأحوال المعيشية لسكانه .

المرفق الاول *

وثيقة عمل اعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ -	جزر سيشل	١ - ٦٢
	ألف - صورة عامة	١
	باء - التطورات الدستورية والسياسية	٢ - ٢٦
	جيم - الأحوال الاقتصادية	٢٧ - ٤٦
	دال - الأحوال الاجتماعية	٤٧ - ٥٨
	هاء - الأحوال التعليمية	٥٩ - ٦٢
٢ -	جزيرة سانت هيلانه	٦٣ - ٨٤
	ألف - صورة عامة	٦٣
	باء - التطورات الدستورية	٦٤
	جيم - الأحوال الاقتصادية	٦٥ - ٧٢
	دال - الأحوال الاجتماعية والتعليمية	٧٣ - ٨٠
	هاء - توابع جزيرة سانت هيلانه	٨١ - ٨٤

* صدر سابقا حاملا الرمز A/AC.109/L.925 و Add.1 .

١ - جزر سيشل (أ)

ألف - صورة عامة

١ - يشتمل اقليم جزر سيشل ، منذ ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٥ ، عندما تم ادماج ثلاث جزر منها (وهي الديرا ، وقرقهار ، وديسروشز) في " الاقليم البريطاني للمحيط الهندي " ، على ٨٩ جزيرة ، يبلغ مجموع مساحة أراضيها حوالي ١٠٠ ميل مربع . ويقع الاقليم في غرب المحيط الهندي على بعد ١٠٠٠ ميل تقريبا شرقي ساحل كينيا . وقدر عدد سكانه في عام ١٩٧٢ بنحو ٥٣ ٧٣٥ نسمة ، أي بزيادة قدرها ٢٩٨ ١ نسمة على ما كان عليه في عام ١٩٧١ .

باء - التطورات الدستورية والسياسية

الدستور

٢ - ما زال الدستور الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر الدستوري لجزر سيشل المعقود في آذار/مارس ١٩٧٠ ، والذي شرحت للجنة الخاصة أحكامه بتفصيل كامل في تقرير سابق لها (ب) ، ساري المفعول .

تعيين حاكم جديد

٣ - تم في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ تعيين السيد كولن الان حاكما جديدا لجزر سيشل . خلفا للسير بروس غريبتاش الذي كان قد اكمل مدة تعيينه في هذا المنصب .

الانتخابات العامة

٤ - تجدر الاشارة الى أنه ينبغي ، بموجب الدستور ، حل المجلس التشريعي الذي يضم ١٥ عضوا منتخبا انتخابا مباشرا ، كل خمس سنوات واجراء انتخابات جديدة الا اذا حل المجلس قبل ذلك .

(أ) ان المعلومات المعروضة في هذا الفرع مستقاة من المصادر المنشورة ومن المعلومات المقدمة الى الأمين العام من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٢ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8423/Rev.1) ، الفصل الثامن ، المرفق الأول ، الفقرات ٦ الى ١٤ .

٥ - في أوائل عام ١٩٧٤ ترددت أنباء عن احتمال إجراء انتخابات عامة في نيسان / أبريل ، أى قبل سنة واحدة تقريبا من الموعد الذى يحدده الدستور . وفي هذا الصدد ، وجه حزب الشعب المتحد لجزر سيشل ، وهو حزب المعارضة الذى اعترفت به منظمة الوحدة الإفريقية حركة تحرر قومي للاقليم (انظر الفقرة ٢ أدناه) ، رسالة الى رئيس اللجنة الخاصة في ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ مغربا عن اعتقاده بأن النظام الانتخابي الراهن غير عادل وغير ديمقراطي . وطلب حزب الشعب المتحد لجزر سيشل الى اللجنة الخاصة أن تمارس نفوذها لعرض قضيته ، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات الانتخابات والاشراف عليها . وطلب حزب الشعب المتحد لجزر سيشل كذلك الى حكومة المملكة المتحدة ان تجرى محادثات مع ممثليه بشأن هذه القضايا في أوائل آذار / مارس ، وطلب الى الحاكم أن لا يوافق على حل المجلس التشريعي حتى تتاح لحزب الشعب المتحد لجزر سيشل الفرصة لبحث المسألة بحثا كاملا في لندن .

٦ - ورغم ان حزب الشعب المتحد لجزر سيشل لم يحدد اعتراضاته على الاجراءات الانتخابية في رسائله الموجهة الى اللجنة الخاصة أو الى حكومة المملكة المتحدة ، يبدو أن احدى القضايا الرئيسية تدور حول تقسيم المناطق الانتخابية . فالإقليم مقسم ، حسب النظام الحالي ، الى سبع دوائر انتخابية يمثل الواحدة منها عضوان ، ودائرة ممثلة بعضو واحد ، وهو تقسيم لا يتناسب مع عدد الناخبين . وبالنظر الى عدم تساوى عدد الناخبين في الدوائر الثماني ، في انتخابات عام ١٩٧٠ ، لم يفز حزب الشعب المتحد لجزر سيشل بسوى خمسة مقاعد رغم نيّله ٤٥ في المائة من مجموع الأصوات (٨٣٤ ١٥ من ٣٤٨٠٦) ، بينما فاز الحزب الديمقراطي لجزر سيشل بعشرة مقاعد رغم نيّله ٥٥ في المائة من مجموع الأصوات (١٨٩٧٢) .

٧ - وفي آذار / مارس ١٩٧٣ قدم السيد البرت رينيه ، رئيس حزب الشعب المتحد لجزر سيشل ، اقتراحا الى المجلس التشريعي يدعو الى اعادة تقسيم جزر سيشل الى ١٥ منطقة انتخابية متساوية ، غير أن اقتراحه رفض .

الأحزاب السياسية وموقفها من مستقبل الاقليم

(أ) الحزب الديمقراطي لجزر سيشل

٨ - كما جاء في التقارير السابقة للجنة الخاصة ، كان الحزب الديمقراطي لجزر سيشل ، بقيادة الوزير الأول السيد جيمس مانشام ، يعارض استقلال جزر سيشل بسبب عزلة الاقليم وافتقاره الى الانماء الاقتصادي . وقد دعا الحزب الديمقراطي لجزر سيشل ، عوضا عن ذلك ، الى شكل من اشكال الاندماج مع المملكة المتحدة يماثل مركز جزر القنال (الجزر الانكليزية - النورمندية) .

٩ - وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، دعا السيد مانشام ، في خطاب القاه في الاحتفال الذى اقيم بمناسبة تقلد الحاكم الجديد لمهام منصبه ، المملكة المتحدة الى تبديد " غيوم الشك " التي تكشف مستقبل جزر سيشل ، والى الاعتراف بالتزامها المعنوى والقانوني ازاء الجزر . وقال السيد مانشام انه لو لم تحتل المملكة المتحدة الاقليم لكان أصبح محافظة فرنسية ، مثل ريونيون ، ولاصبح ، بحكم الواقع ، جزءا من المجتمع الاقتصادي الاوروبي ، ولكان لاهالي جزر سيشل ،

نتيجة لذلك ، الحق في العمل في المملكة المتحدة وفي كل بلد آخر من بلدان السوق المشتركة .
وكرر السيد مانشام حججه ضد استقلال الاقليم قائلا انه لم يرق أى كرامة في الطاقة ، وسوء التغذية ،
والامية ، وفي مستقبل من عدم الاستقرار الشامل .

١٠ - ومنذ عام ١٩٧٢ ، عندما جرى عدد من حوادث تفجير القنابل ، والاضرابات ، والمظاهرات
في الاقليم دون أن يسفر أى منها عن اضرار جسيمة (ج) ، أعلن الحزب الديمقراطي لجزر سيشل
انه يحيد أيضا اجراء تنقيح للدستور لاسناد كامل المسؤولية عن القانون والنظام الى الحكومة لا الى
الحاكم . وكما ذكر سابقا ، يعتقد بأن السيد مانشام قد شكك وقت وقوع الاضطرابات من ان الحاكم
قد سمح لحزب الشعب المتحد لجزر سيشل بالقاء خطب "تحريضية" . ويقال انه اتهم كذلك الحزب
الشعبي المتحد لجزر سيشل بأنه يشكل خطرا حقيقيا على الامن بسبب تأييد من منظمة الوحدة
الافريقية له (د) .

١١ - وفي آذار/مارس ١٩٧٣ ، قال السيد مانشام ، أثناء كلمة القاها في اجتماع شعبي عقده
للحزب الديمقراطي لجزر سيشل ، ان الحكومة لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين وهي تشاهد اقلية
متطرفة تدمر نسيج مجتمع جزر سيشل عن طريق اساءة استعمال الحريات المدنية . وقال أيضا أنه
قرر ، بقصد مواجهة "التحديات" وضمان السلم في الاقليم ، أن يدعو الى ادخال عقوبة الاعدام
على الجرائم الموجهة ضد أمن الاقليم ، مثل تفجير القنابل ، و "تسلم زمام" تطبيق القانون
والنظام . وفي وقت لاحق ، اى في ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٣ ، اجاز المجلس التشريعي اقتراحا
يؤيد انزال عقوبة الموت باى شخص تثبت ادانته بتسبب انفجار يسفر عن اصابات في الأرواح . ولم
تقم الحكومة بعد بتنفيذ هذا الاقتراح . وبعد ذلك بوقت قصير ، قال السيد مانشام أن حكومته
ستطلب بصورة رسمية الى حكومة المملكة المتحدة أن تمنح جزر سيشل الحكم الذاتي الداخلي من
أجل المحافظة على النظام الداخلي . ويدعو الحزب الديمقراطي لجزر سيشل كذلك الى انشاء
الاقليم عن طريق السياحة ، التي تسلم السيد مانشام الحقيبة الوزارية المسؤولية عنها .

(ب) حزب الشعب المتحد لجزر سيشل

١٢ - كما سبق وان ذكر أعلاه فان حزب الشعب المتحد لجزر سيشل ، الذى يرأسه السيد رينيه ،
هو حزب المعارضة الرسمي في الاقليم ويؤيد النيل الفورى للاستقلال . وفي آيار/ماير ١٩٧٣ ، اعترف
المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية ، في اجتماع عقده في اديس أبابا ، بالحزب باعتباره حركة
تحرر قومي .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والعشرين ، الملحق رقم ٢٣ (A/8723/Rev.1) ،
الفصل الحادى عشر ، المرفق الأول ، الفقرات ١٨ الى ٢٠ .

(د) المرجع السابق ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ،
الفصل العاشر ، المرفق الأول ، الفقرتان ١٣ - ١٤ .

١٣- ووصف السيد رينيه ، في سلسلة من المقالات التي أجريت معه في موريشيوس في آب / أغسطس ١٩٧٣ ، حزب الشعب المتحد لجزر سيشل بأنه حزب عمال يؤيد العمال الصناعيون في الاقليم يدعوا الى الانماء الاقتصادي للاقليم عن طريق الزراعة ، وصيد الأسماك ، والحرف اليدوية ، والصناعات الصغيرة . وعزا السيد رينيه الصعوبات الاقتصادية الراهنة للاقليم ، بما فيها التضخم الذي هو أهم هذه الصعوبات ، الى سياسة الحكومة الرامية الى تشجيع السياحة ، ثم وصف الحكومة بأنها " نظام تجار من التجار والى التجار " يحول الاقليم الى أمة " من رؤساء الدول وخدم في المنازل " .

١٤- وقال السيد رينيه ان حزبه يؤيد كذلك تجريد منطقة المحيط الهندي من السلاح ، واستعادة الجزر الثلاث التي ادمجت في " الاقليم البريطاني للمحيط الهندي " ، وتشجيع ثقافة جزر سيشل ، بما في ذلك تدريس الفرنسية في المدارس العامة ، ووضع قيود على تدخل المصالح من الولايات المتحدة وأفريقيا الجنوبية في اقتصاد الاقليم .

١٥- وعلى اثر تردد أنباء الانتخابات العامة المقبلة ، أعلن السيد ماثيو سيرفينا ، أمين شعبية الدعاية والعلاقات الخارجية لحزب الشعب المتحد لجزر سيشل ، في بيان أصدره من دار السلام ، انه اذا خسر حزب الشعب المتحد لجزر سيشل الانتخابات العامة ، فقد يدخل تدابير جديدة لتشديد الكفاح من أجل الاستقلال . وأضاف السيد سيرفينا أن الاستياء من سياسات الحكومة آخذ في التزايد منذ بعض الوقت لدى غالبية السكان ، وانه من المحتمل ان ينشب العنف اذا حدث مزيد من التأخير في نيل الاستقلال بسبب غطرسة البريطانيين وعنادهم .

التقدم المحرز نحو الاستقلال

١٦- في ٢٩ آذار / مارس ١٩٧٤ ، أعلن الوزير الاول مانشام انه قد تم الاتفاق أثناء محادثات أجراها مع المسؤولين في المملكة المتحدة على ان تجري الانتخابات العامة في ٢٥ نيسان / ابريل وعلى أن يصبح الاقليم مستقلا بعد ذلك بسنة . وقال السيد مانشام انه قد اكره على قرار قبول الاستقلال بسبب ما قدمته لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية من دعم الى حزب شعب المتحد لجزر سيشل . وقيل ان عاملا آخر كان باعثا على هذا القرار وهو رفض حكومة المملكة المتحدة للسياستين البديلتين اللتين يحبذهما الحزب الديمقراطي لجزر سيشل ، أي إما ادماج الاقليم في المملكة المتحدة أو منحه مركز " الدولة المرتبطة " .

١٧- وقال السيد مانشام في بيانه انه بما أن حزبه (الحزب الديمقراطي لجزر سيشل) قد وافق الآن على الاستقلال ، فقد أوضح بالفعل لمنظمة الوحدة الافريقية انه ينبغي عليها الكف عن دعم حزب الشعب المتحد لجزر سيشل . وقال كذلك أن حكومته لا تعارض قيام الأمم المتحدة بالاشراف على الانتخابات العامة القادمة شريطة أن يكون أعضاء البعثة موضوعيين بصورة واضحة .

١٨- وقبل ذلك كان السيد مانشام قد وجه رسالة في حزيران / يونيه ١٩٧٣ الى منظمة الوحدة الافريقية ، عند تلقيه نسخة من قرار المجلس الوزاري للمنظمة مؤكدا اعترافها بحزب الشعب المتحد

لجزر سيشل كحركة تحرر قومي ، اتهمها فيها بالتجاهل القاسي لرغبات أغلبية أهالي جزر سيشل فيما يتعلق بالاستقلال وبالمساهمة في إثارة الفوضى والنزاع في الاقليم . واحتج السيد مانشام على ما أسماه " بتدخل " منظمة الوحدة الافريقية في الشؤون الداخلية لبلد آخر ، واتهمها باتخاذ " موقف ابتزازي " من حكومته وانتهاك مبدأ تقرير المصير .

١٩- وبناءً على بيان السيد مانشام المؤرخ في آذار/مارس ١٩٧٤ . فان حكومته سوف تنتهج ، اذا عاد حزبه الى السلطة بعد الانتخابات ، سياسة خارجية حيادية وتعارض انشاء قواعد أجنبية مهما كان نوعها في الاقليم ، وستواصل تنمية الصداقة مع المملكة المتحدة ، ولكنها ستسعى الى استعادة الجزر الثلاث التي كانت قد فصلت عن الاقليم وادجت في " الاقليم البريطاني للمحيط الهندي " . واعرب كذلك عن الامل في أن تستمر المملكة المتحدة في تقديم المعونة على المستوى الحالي ، مع ان جزر سيشل ستلتمس المعونة من الولايات المتحدة الامريكية ، والوكالات الدولية ، والمصادر الأخرى .

٢٠- وفي ٥ نيسان/أبريل ، أكدت الأنسة جون لستور ، وكيلة وزير الدولة البرلماني للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في معرض اجابتها على سؤال في مجلس العموم بشأن المستقبل الدستوري لجزر سيشل ، ان الانتخابات العامة سوف تعقد في جزر سيشل في ٢٥ نيسان/أبريل . وأضافت :

" ان كلا الحزبين السياسيين الرئيسيين في جزر سيشل ملتزم علنا الآن بالاستقلال ولا يمكن اتخاذ أى قرار بشأن الصلة الدستورية المقبلة بين بريطانيا وجزر سيشل الا بعد أن تعرف نتائج الانتخابات وان ينظر فيها بعناية بالتشاور مع حكومة جزر سيشل . وان سياسة حكومة صاحبة الجلالة مازالت تقوم ، جريا على تقليدها العريق ، على الاسترشاد أساسا برغبات شعب الاقليم في النظر في المركز المقبل لجزر سيشل " .

" الاقليم البريطاني للمحيط الهندي "

٢١- ان المعلومات المتعلقة " بالاقليم البريطاني للمحيط الهندي " قبل كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ واردة في تقرير اللجنة الخاصة للعام الماضي (هـ) . وباختصار يذكر ان " الاقليم البريطاني للمحيط الهندي " ، الذي يضم ثلاث جزر سلخت عن جزر سيشل (وهي الديبرا ، وفوقهار ، وديسروش) ، بالإضافة الى أرخبيل شاغوس ، الذي كان سابقا جزءا من موريشيوس ، قد انشيء كوحدة إدارية مستقلة بموجب أمر ملكي صادر في المملكة المتحدة بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ . واستنادا الى ما أعلنته الدولة القائمة بالادارة ، فان هذا الترتيب تم بموافقة حكومتي جزر سيشل وموريشيوس ، التي جرى تعويضهما عن خسارة هذه الجزر والشعاب المرجانية . (وفي حالة جزر سيشل ، أخذ التعويض شكل انشاء مطار دولي في جزيرة ماهي الذي كان الأساس لانماء صناعة السياحة في الاقليم) .

٢٢- وقد جرى فصل الجزر عن جزر سيشل بغية انشاء مرافق اعداد عسكري من قبل حكومتها في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية اللتين عقدتا في عام ١٩٦٦ اتفاقا للاشتراك في استخدام أية مرافق قد يجري انشاؤها . وقامت الولايات المتحدة ، بموجب اتفاق ثان توصلت اليه

الدولتان في عام ١٩٧٢ ، تسهيلات محدودة للاتصالات البحرية في ديبغو غارسيا ، وهي جزيرة مأهولة في أرخبيل شاغوس . وكان الغرض من هذه التسهيلات توفير حلقة وصل في شبكة الاتصالات الدفاعية للولايات المتحدة ، وتحسين الدعم المقدم في مجال الاتصالات الى السفن والطائرات في المحيط الهندي التي تملكها أو تشغلها إحدى الحكومتين أو تشغل بالنيابة عنهما ، وتيسير مدنها وتزودها بالوقود .

٢٣- وفي شباط/فبراير ١٩٧٤ ، قيل أن حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد اتفقتا مبدئياً على توسيع التسهيلات في ديبغو غارسيا . وقال السيد جوليان أميري ، وزير الدولة في وزارة الخارجية ، في بيان أدلى به في مجلس العموم في ٥ شباط/فبراير ١٩٧٤ ، ان حكومة المملكة المتحدة ترحب بتوسيع تسهيلات الولايات المتحدة ، التي سيتاح للمملكة المتحدة استخدامها أيضاً ، ان انها ترى منذ وقت طويل ان من المستصوب ، حرصاً على المصلحة العامة للعالم الغربي ، موازنة الأنشطة الأخرى في منطقة المحيط الهندي . وأضاف ان الحكومتين ستتشاران دورياً بشأن الأهداف والسياسات والأنشطة المشتركة في المنطقة .

٢٤- وبناءً على أنباء صحفية ، يتوقع ان تبلغ تكاليف توسيع المرافق التابعة للولايات المتحدة في نهاية المطاف ١٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، وسيشمل هذا التوسع زيادة طول مدرج المطار من ٨٠٠ الى ١٢٠٠ قدم كي يمكن لاي نوع من الطائرات تقريباً ان تستخدمه وهي كالمحمولة ؛ وتعميق الميناء ؛ وإنشاء خزانات إضافية للوقود ؛ وتوفير تسهيلات الصيانة لمهايط الطائرات وللطائرات . ويتوقع أن يزداد عدد الموظفين العسكريين في القاعدة الذي يبلغ الآن ٣٧٥ موظفاً ، بحيث يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ موظف خلال العامين المقبلين ، واستناداً الى الأنباء الصحفية ، ستشكل هذه التسهيلات أول قاعدة دائمة للولايات المتحدة في المحيط الهندي .

٢٥- غير أن هناك عدداً من البلدان في منطقة المحيط الهندي تعارض هذه الخطط . ففي ٦ شباط/فبراير ١٩٧٤ وصف السيد سواران سنغ ، وزير خارجية الهند ، هذا التوسع بأنه " مدعاة لقلق عظيم " لدى بلاده وأعرب عن " كامل معارضة " حكومته له . وقال السيد سنغ أن حكومته قد أعربت عن " عميق قلقها " لحكومتَي المملكة المتحدة والولايات المتحدة ازاء ادخال الوحدات البحرية ، بما فيها حاملات الطائرات ، الى المنطقة ، وأضاف انه ليس من بلد في المنطقة " سيستسيغ " مثل " عرض القوة " هذا .

٢٦- وتجدر الإشارة الى أن الجمعية العامة كانت قد أعلنت رسمياً ، في دورتها السادسة والعشرين ، وفي قرارها ٢٨٣٢ (د-٢٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، اعتبار المحيط الهندي ، ضمن حدود سيجرى تحديدها ، بالإضافة الى الفضاء الجوي الذي يعلوه والقاع البحري الذي تحته ، منطقة سلم الى الابد . ودعت كذلك الدول الكبرى الى أن تبدأ فوراً المشاورات مع دول المحيط الهندي الساحلية بغية وقف زيادة تصاعد وتوسع وجودها العسكري في المحيط الهندي ، وإزالة جميع القواعد والمنشآت العسكرية ومرافق الامداد والتموين وكذلك كل مظهر للوجود العسكري للدول الكبرى في اطار الخصومات القائمة بين الدول الكبرى .

جيم — الأحوال الاقتصادية

صورة عامة

٢٧ — لقد قام اقتصاد جزر سيشل تقليدياً على تصدير عدد محدود من السلع الزراعية ، وبصورة رئيسية جوز الهند ، والقرفة ، والعشب العطري (البتشول) ، والونيلية . وبالنظر إلى انخفاض أسعار هذه السلع في السوق العالمية واعتماد الإقليم اعتماداً كبيراً على الاستيراد لتلبية جميع الاحتياجات الأساسية تقريباً ، بما فيها المواد الغذائية والسلع المصنعة ، فإن الإقليم يعاني منذ عام ١٩٥٨ من عجز مزمن في ميزانه التجاري . وكان هذا العجز يسد من منح الإعانة من المملكة المتحدة ، وما يشترطه الجانب من أراضي ، وما ينفقه موظفو محطة التتبع التابعة للولايات المتحدة المقامة في ماهي ، والأموال التي يحولها المغتربون . وابتداءً من عام ١٩٧٠ ، عمدت حكومة جزر سيشل ، في محاولة لدعم صمود الإقليم اقتصادياً ، وبالتعاون مع حكومة المملكة المتحدة التي تقدم الأموال ، إلى الاضطلاع بأنماط إمكانات الإقليم السياحية غير المستثمرة عن طريق خطة انمائية مدتها أربع سنوات ، عناصرها الأساسية هي إنشاء مطار دولي في ماهي ، واستصلاح ١٠٠ فدان من الأراضي ، وإنشاء مرفأ جديد في فكتوريا العاصمة والميناء الرئيسي للإقليم .

٢٨ — وقالت الدولة القائمة بالإدارة ، في تقريرها لعام ١٩٧٢ ، أنه قد تم إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالسياحة خلال السنة . وفي الوقت ذاته جرى التشديد من جديد على تقوية القطاع الزراعي ، لا سيما إنتاج المواد الغذائية للاستهلاك المحلي ، وأنماط خدمات التعليم والسكان والرعاية الاجتماعية . ومن التطورات الأخرى التي حصلت خلال السنة إنجاز المرحلة الأولى من مشروع استصلاح أراضي فكتوريا ، والبدء في المرحلة الثانية التي تتكون من شق الطرق وتوفير الخدمات في المرحلة الجديدة ؛ ومواصلة العمل على المرسى العميق الجديد ؛ والإنجاز الوشيك للمحطة الجديدة لتوليد الطاقة الكهربائية التي ستزيد الطاقة الكهربائية المنشأة في ماهي إلى ٨٣٨ ميواط ؛ وإنشاء مسلخ كان من المقرر افتتاحه في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ .

٢٩ — وبناءً على معلومات الدولة القائمة بالإدارة ، تم استثمار حوالي مئتي مليون روبية سيشلية (٥) في مختلف البرامج الانمائية في جزر سيشل خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٢ ، وقد جرى استثمار ثلث المبلغ تقريباً في عام ١٩٧٢ . ومع أن هناك استثمارات أجنبية ملموسة فإن سياسة الحكومة ترمي إلى تشجيع أكبر قدر ممكن من المشاركة المحلية ، وتواصل حكومة المملكة المتحدة تزويد الإقليم بالإعانات المالية للمشاريع الانمائية في القطاع العام . ووفقاً لتوصيات بعثة المعونة الاقتصادية التابعة لإدارة الأنماط لما وراء البحار والتي قامت بزيارة الإقليم في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٢ (ز) ، سيزداد مبلغ الإعانات المالية من الآن فصاعداً من ٣٠ ملايين جنيه استرليني إلى ٣٥ مليون جنيه سنوياً .

(و) كانت قيمة الروبية السيشلية في عام ١٩٧٣ حوالي ٩ (ر) من دولارات الولايات المتحدة .

(ز) الوثائق الرسمية للجمهورية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملاحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل العاشر ، المرفق الأول ، الفقرة ٥٦ .
-194-

الزراعة

٣٠ - كما سهقت الاشارة أعلاه ، فان المحاصيل التجارية الرئيسية وهي جوز الهند والقرفة والعشب العطري (البتسول) والونيلية تنتج أساسا للتصدير ، وهي تشغل معظم الأراضي الصالحة للزراعة . أما المحاصيل الرئيسية التي تنتج للاستهلاك المحلي فهي قصب السكر ، والتبغ ، والفواكه المتنوعة ، والمحاصيل الجذرية ، والخضر ؛ ولا ينتج أى من هذه المحاصيل بكمية تكفي لتلبية الطلبات المحلية .

٢١ - وفي عام ١٩٧٢ شغل جوز الهند حوالي ٢٣ ٠٠٠ فدان والقرفة حوالي ١٤ ٠٠٠ فدان من الأراضي . وانخفض انتاج جوز الهند قليلا عنه في عام ١٩٧١ فأصبح ٤٧٧ ٣ طنا تبليغ قيمتها ٢٤ مليون روبية سيشلية . على ان انتاج القرفة ارتفع من ٢٩٧ ١ الى ٣٨ ٢ طنا وارتفعت قيمته ، بسبب زيادة في الأسعار في السوق العالمية ، من ٣٣ مليون الى ٦٠ ملايين روبية سيشلية .

٣٢ - وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، أعلن السيد شاميرى شطي ، وزير الزراعة والموارد الطبيعية والتسويق ، أنه سيجرى العمل ببرنامج لتقديم الاعانات لزيادة الانتاجية الزراعية . ولاحظ السيد شطي ، عند اعلانه ذلك ، ان الحكومة مصممة على نفخ روح من التقدم والانماء في الزراعة التي ينبغي أن تقلع الفكرة القديمة القائمة على فلاحه المزارع على أساس محصولين فقط هما جوز الهند والقرفة . ومع ان هذين المحصولين سيظلان يحتلان مكانا هاما ، على أن يبذل كل جهد ممكن في سبيل تحسين انتاجيتهما ، لاسيما بالنظر الى الأسعار العالية السائدة حاليا لللب جوز الهند المجفف ، الا انه ينبغي اعتباره جزءا من نظام زراعي متنوع وأكثر تركيزا ، بما في ذلك انتاج الماشية وزراعة الفاكهة والخضر . ولاحظ السيد شطي كذلك أن نجاح الخطط الانمائية الزراعية يعتمد في النهاية ، الى حد بعيد ، على تأمين الأيدي العاملة للقيام بالأعمال الزراعية وذلك بدفع أجور مماثلة للأجور التي يتلقاها العمال في الصناعة . واقترح لهذه الغاية أن يجرى تدريب العمال الزراعيين والاشراف عليهم على النحو الذى يجرى فيه تدريب العمال في أية صناعة أخرى والاشراف عليهم .

٣٣ - وبموجب البرنامج الجديد ، ستقدم الاعانات بغية تحقيق ما يلي : (أ) تحسين الأراضي المخصصة للمحاصيل المقررة (٥٠ في المائة من مجموع التكاليف) ؛ (ب) انشاء الطرق الزراعية والقنوات ، والجسور ، والمجاري ، والأسياح ، والأسوار البحرية ، وهوابط التحكم في تصريف المياه ، وانماء شبكات المد بالمياه ، وشراء المواد البستنية ؛ (ج) ازالة أشجار جوز الهند القديمة وزراعة محاصيل موافق عليها غير جوز الهند ، مكانها (١٠ روبيات سيشلية لكل شجرة جوز هند) ؛ (د) ازالة الأشجار الخفيفة لاتاحة اعادة زرع المحاصيل المقررة مكانها (لغاية ٢٠٠ روبية للفدان الواحد) ؛ (هـ) انشاء المباني لأغراض تتعلق بالزراعة فقط (١٠ في المائة من مجموع التكاليف لغاية ٢٥٠٠ روبية سيشلية) ؛ (و) شراء آلات ومعدات زراعية غير السيارات (٥٠ في المائة من مجموع التكاليف لغاية ٢٦٠٠ روبية سيشلية) .

٣٤ - وقد ذكرت الدولة القائمة بالادارة ، حتى قبل تقرير تقديم هذه الاعانات ، أن حكومة جزر سيشل قد اتخذت بالفعل خلال عام ١٩٧٢ تدابير ترمي الى زيادة الانتاج الزراعي . ومن هذه التدابير زيادة الاعانات الحكومية لشراء الأسمدة من $\frac{1}{3}$ ١٦ في المائة الى ٥٠ في المائة ؛

وتوفير القروض بغائدة منخفضة للمزارعين الذين لم يكونوا مؤهلين لذلك في السابق بسبب كسـون الضمان اما غير كاف أو غير مقبول ؛ تزويد بعض المدخلات الزراعية الحيوية مثل العلف ، والبذور ، ومبيدات الآفات بسعر التكلفة ؛ ومواصلة برنامج استيراد الماشية والخنازير بغية زيادة الثروة القومية منها .

٣٥ - وذكرت الدولة القائمة بالادارة أن الاقليم قد أصبح الآن ونتيجة لهذه الجهود مكثفيا ذاتيا من حيث انتاج البيض ، وان من المتوقع أن يصبح مكثفيا ذاتيا من حيث انتاج لحم الخنزير في المستقبل القريب .

السياحة

٣٦ - تدعو الخطة الانمائية السياحية التي وضعتها حكومة جزر سيشل في عام ١٩٦٩ الى بناء حوالي ثمانية فنادق تحتوى على ما يبلغ مجموعه ٥٠٠ سرير وتكون بحلول عام ١٩٧٥ قادرة على استقبال حوالي ٣٠٠٠٠ سائح سنويا (لم يكن يوسع الفنادق في الفترة ١٩٧٠/١٩٧١ استيعاب أكثر من ٦٠٠ شخص) .

٣٧ - وفي نهاية عام ١٩٧٢ تم في ماهي انشاء فندقين رئيسيين ، هما فندق ريف (٣٠٠ سرير) وفندق كورال ستراند (٢٠٠ سرير) ، بالإضافة الى فندقين أصغر حجما ؛ وأعلن كذلك أن وكالة السياحة البريطانية " هولدرز وورلد هوليديز " ستنشئ فندقا يستوعب ٣٥٠ سريرا كان من المقرر افتتاحه في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ . ولم يعلن عن انشاء فنادق اضافية في عام ١٩٧٣ ، مع أنه قيل ان شركات من جمهورية ألمانيا الاتحادية قد قامت بشراء قطعتي أرض كبيرتين على الشاطئ بنية انشاء منتجعات فاخرة .

٣٨ - وذكرت صحف جزر سيشل أن صناعة السياحة قد أصيبت بنكسات كبيرة منذ آذار / مارس ١٩٧٣ بالنظر الى السياسة التي تتبعها شركة الخطوط الجوية الرئيسية التي تقوم بخدمة جزر سيشل وهي عدم بيع التذاكر الى السياح الا اذا كان ممكنا استيعابهم في الفنادق التي تساهم الشركة فيها . ونتيجة لذلك ، فان الفنادق الصغيرة التي يمتلكها الأفراد لا تستخدم استخداما كاملا . وذكر كذلك أن أجور السفر الى جزر سيشل التي حددتها شركة الخطوط الجوية الرئيسية مرتفعة على نحو تمييزي ، الأمر الذي يثني السياح عن قضاء اجازاتهم في الاقليم . والشركة الرئيسية هي شركة الخطوط الجوية البريطانية التي تسيّر أسبوعيا أربع رحلات جوية من المملكة الى جزر سيشل بالإضافة الى رحلة توقف عابر (ترانزيت) من جوهانسبرغ الى طوكيو . أما شركتا الخطوط الجوية الأخرى اللتان تقومان بخدمة الاقليم فهما شركة بريتش كاليدونيان (رحلة جوية واحدة أسبوعيا) ، وشركة لوكسير للرحلات المستأجرة .

٣٩ - ونزل خلال عام ١٩٧٢ ما مجموعه ١٧ ٩٩٣ راكبا في ماهي ، منهم ٦٠٠ راكب عابر ، أما الآخرون فيفترض أنهم سياح .

انماء القطاع العام

٤٠ - أكدت الدولة القائمة بالادارة في تقريرها لعام ١٩٧٢ ، أن النجاح في انماء صناعة السياحة في الاقليم مرهون الى حد بعيد بتحسين وسائل الاتصالات وتوفير امدادات كافية يمكن الاعتماد عليها من المياه . وخلال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ قدمت حكومة المملكة المتحدة عدة اعانات الى حكومة جزر سيشل لهذا النوع من الانماء .

٤١ - وفي ٢٦ آذار/مارس أعلنت الدولة القائمة بالادارة تقديم اعانة قدرها ٢.٣ مليون جنيه استرليني الى حكومة جزر سيشل لتصميم وانشاء وتجهيز سد سعته ١٧٠ مليون غالون لزيادة امدادات المياه لأكثر مناطق ماهي كثافة سكانية . وتم التعاقد مع شركة هوارد همفريز اند سونز في المملكة المتحدة لتعمل مستشارا للمشروع الذي سيقوم بإدارته وكلاء للتاج بالنيابة عن الحكومة . وكانت الاعانة ايذانا بهدء المرحلة الثانية من مشروع يرمي الى تحسين امدادات المياه على مدار السنة في النصف الشمالي من ماهي . أما المرحلة الأولى ، التي تنطوي على التوسع في منشآت معالجة المياه في كاسكاد ، الواقعة على الساحل الشرقي ، بتكاليف قدرها ١.٢ مليون جنيه استرليني فقد تم البدء فيها في عام ١٩٧١ .

٤٢ - وفي آب/أغسطس ١٩٧٣ ، أعلن انه قد جرى تفويض شركة خبراء استشاريين لندنية لدراسة امكانيات توسيع مطار جزر سيشل . وبناءً على طلب حكومة جزر سيشل قامت دائرة الانماء لما وراء البحار بتمويل الدراسة بموجب ترتيبات المساعدة التقنية .

٤٣ - وذكر أيضا انه ، على اثر دراسة استقصائية للسير على الطرق نشرت في عام ١٩٧٢ وأشارت الى الحاجة الى انماء شبكة من الطرق الرئيسية على امتداد الساحل الشرقي لماهي بين فكتورييسا والمطار ، تقرر القيام في عام ١٩٧٣ بدراسة الموضوع .

المالية العامة

٤٤ - يأتي الدخل المتكرر للاقليم أساسا من رسوم الاستيراد والتصدير ، وضريبة الدخل ، ورسوم الرخص ، وغير ذلك من الضرائب المباشرة والمقبوضات المتنوعة ، واعانة من الدولة القائمة بالادارة لتغطية المعجز السنوي . ويجرى تمويل جميع النفقات الانتاجية من الأموال التي تقدمها الدولة القائمة بالادارة .

٤٥ - وفي عام ١٩٧١ قدر الدخل العام للاقليم بمبلغ ٦٠.٦ مليون روبية سيشلية بالمقارنة مع دخل فعلي قدره ٣٧.٨ مليون روبية سيشلية في عام ١٩٧٠ ، منها مبلغ ٢٨.٤ مليون روبية سيشلية من الدخل المحلي ؛ ومبلغ ٣٢.٦ مليون روبية سيشلية كاعانة مالية متكررة من المملكة المتحدة (بزيادة قدرها ٤ ملايين روبية سيشلية) ؛ ومبلغ ٢٦.٥ مليون روبية سيشلية كاعانات انتاجية من المملكة المتحدة (بزيادة ١٣ مليون روبية سيشلية) . وكانت رسوم الاستيراد التي بلغت ١٢.٠ مليون روبية سيشلية أكبر مصدر فردي للدخل المحلي ، وتلتها ضرائب الدخل التي بلغت ٣.٨ مليون روبية سيشلية .

٤٦ — وبلغ مجموع النفقات المقدرة للعام ١٩٨٢ ٥٨٢ مليون روبية سيشلية استهلكت منها النفقات المتكررة ٣٢٠ مليون روبية سيشلية والنفقات الانتاجية ٢٦٢ مليون روبية سيشلية .

دال — الأحوال الاجتماعية

العمل

٤٧ — قدر مجموع العاملين في جزر سيشل في عام ١٩٧١ بنحو ١٧٥٦٠ عاملاً وكانت أغلبيتهم العظمى مستخدمة في الزراعة (٤٨٨١) ، والخدمات المجتمعية والاجتماعية والمحلية (٤٦٠١) ، والانشاء (٤١٣٠) . وعمل أكثر الآخرين في التجارة والمطاعم والفنادق (١١٠٦) ، والنقل والتخزين والمواصلات (٩٦٧) ، والصناعة التحويلية (٩٣٩) . وقد انخفض عدد المستفيدين من الرعاية الاجتماعية الذي بلغ ١٧٧٠ في عام ١٩٧١ ، الى ١٧١٢ في عام ١٩٧٢ .

٤٨ — ولم تتح الدولة القائمة بالادارة من المعلومات المتعلقة بالأجور سوى اعلانها انه رغم أن متوسط الأجور الشهرية في القطاع الخاص قد ارتفع بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً في عام ١٩٧٢ ، فقد ألغى هذه الزيادة ارتفاع مواز في تكاليف المعيشة . واستناداً الى الأنباء المختلفة المنشورة في جريدة " الشعب " ، وهي جريدة أسبوعية ولسان حال حزب الشعب المتحد لجزر سيشل ، فإن معظم العمال في جزر سيشل يتلقون أجوراً منخفضة ويعانون من آثار التضخم المتزايد — باضطراب ، والذي بلغ ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٢ ، وذلك أساساً بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة وانخفاض قيمة الجنيه الاسترليني .

٤٩ — وتجدر الإشارة (ح) الى أن أعضاء نقابة العمال الحكوميين غير المثبتين ، البالغ عددهم ١٨٠٠ عضو ، أعلنوا خلال عام ١٩٧٢ الاضراب لمدة ١٤ يوماً لعدم توصلهم الى اتفاق مع الحكومة بشأن زيادة الأجور . وتم في نهاية الأمر ، وبناءً على توصية محكمة التحكيم ، منح زيادات بلغت ٣٥ في المائة للعمال ذوي الأجور المتدنية و ٢٥ في المائة للعمال ذوي الأجور الأعلى .

٥٠ — وفي عام ١٩٧٣ ، طالبت النقابة بزيادات جديدة في الأجور اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ١٩٧٣ . وفي أيار/مايو ١٩٧٣ ، استجابت الحكومة لهذا الطلب بأن اقترحت زيادة قدرها ٢٥ في المائة للعمال ذوي الأجور المتدنية و ٢١ في المائة لذوي الأجور الأعلى . وقالت الحكومة في بيانها انها لم تراعى تكاليف المعيشة فحسب ، بل وكذلك تأثير الزيادات في الأجور على الاقتصاد ككل ، وعلى المالية الحكومية والأجور التي تدفع في الأعمال المماثلة خارج الخدمات الحكومية . وطلبت الحكومة الى النقابة أن تقبل الزيادات المقترحة مؤقتاً على الأقل وأن تلجأ الى التحكيم لتسوية أى خلاف .

(ح) المرجع السابق ، الفقرات ٦٣ — ٦٥ .

٥١ - وفي تموز/يوليه ، صوت أعضاء النقابة على الاعياز الى مجلسها التنفيذي بالضغط على الحكومة لتقديم زيادة جديدة بنسبة ١٥ في المائة لأقل العمال أجرا وأخرى تتراوح نسبتها بين ٥ و ٧ في المائة للنفقات الأعلى أجرا . وأعلنت النقابة أنها تنوى اتخاذ أى اجراء من شأنه أن يؤمن لأعضائها ما يعتبرونه أجرا عادلا .

الصحة العامة

٥٢ - تشمل الخدمات الطبية مستشفى عام يضم ١٤٠ سريرا ؛ و ٤ عيادات تضم ما مجموعه ٦٢ سريرا ؛ و ٧ عيادات للمراجعات الطبية الخارجية ؛ و ٤ عيادات لذوى الحالات الأقل خطرا الذين ينتظرون الانتقال الى المستشفى العام . وبالإضافة الى ذلك هناك ٦ مراكز لرعاية الأمومة والطفولة ومركز لمعالجة السل .

٥٣ - ويعمل في الخدمات الطبية ١٣ طبيبا مسجلا ، و ١٤ ممرضة رئيسية (أى من ذوات المؤهلات المعادلة للمؤهلات المطلوبة في المملكة المتحدة) ، و ٦٢ ممرضة مجازة (أى من حاملات الشهادات المعترف بها محليا) ، و ٤٣ ممرضة مدربة تدريبيا جزئيا ، و ٧٠ قابلة . وهناك أيضا ٣ تقنيي المختبرات وأشعة س وصيدلي واحد .

٥٤ - وبناء على معلومات الدولة القائمة بالادارة فان معظم الأمراض الاستوائية غير معروفة في جزر سيشل ؛ أما العدوى المعوية والطفيلية فهي شائعة جدا مع ان عدد الاصابات قد انخفض منذ تزويد المناطق الخارجية بالمياه المصفاة والمطهرة . وخلال عام ١٩٧٢ ، كانت الأسباب الرئيسية للوفيات بين الراشدين هي الأمراض القلبية الوعائية والأمراض المخية الوعائية ، والسرطان . وبلغت نسبة الوفيات بين الأطفال ٣٢٦ في المائة .

٥٥ - وفي عام ١٩٧٢ ، بلغت النفقات الحكومية المتكررة الخاصة بالخدمات الطبية ٤١ مليون روبية سيشلية ، أى بزيادة مليون روبية سيشلية عن العام السابق .

الاسكان وتخطيط المدن والريف

٥٦ - بناء على ما ذكرته الدولة القائمة بالادارة ، فانه رغم ازدياد عدد سكان الاقليم بنسبة ٢٩ في المائة منذ عام ١٩٦٠ ، لم يتزايد عدد المنازل الا بنسبة ١٥ في المائة . وفي عام ١٩٧٢ قررت حكومة جزر سيشل أن تشرع في برنامج اسكان مدته ١٥ عاما لاستبدال المتراكم من المساكن غير المقبولة وغير الكافية ولمواجهة احتياجات الاسكان الناجمة عن ازدياد عدد السكان . ويدعو البرنامج في بادئ الأمر الى انشاء ٢١٢٠ منزلا جديدا واجراء تحسينات كبيرة على ٨٧٠ منزلا آخر خلال الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٧ . وبالنظر الى أن الاسكان سينافس انما المقومات الهيكلية والسياحة ، والنشاطات الفرعية في سوق الأيدى العاملة المحدودة ، فلن ينجز سوى ٢٠٠ وحدة في عام ١٩٧٢ ، و ٣٧٠ وحدة في عام ١٩٧٣ . وبعد ذلك يرمي البرنامج الى أن يتيح سنويا ٦٠٠ من المنازل الجديدة أو المحسنة تحسينا كبيرا .

٥٧ - ولتحقيق هذا الهدف ، ستواصل الحكومة انشاء المساكن المنخفضة الايجار كيما تستفيد منها الأسر التي يقل دخلها عن ٨٠٠ ٤ روبية سيشلية سنويا (بحلول عام ١٩٧٢) كان هناك ٧٠٠ مسكن من المساكن المنخفضة الأجر في الاقليم) ؛ وستواصل تقديم القروض للأفراد الذين يقومون بهناء مساكنهم الخاصة (١٨٠.٠٠٠ روبية سيشلية سنويا) ، وتصلح بيوت المستفيدين من اعانات الاغاثة ، وتقديم اعانات لتحسين المنازل الى الأسر الفقيرة جدا (٨٧.٠٠٠ روبية سيشلية سنويا) . وستبدأ الحكومة كذلك تقديم عدة أنواع جديدة من المعونة ، بما في ذلك المساعدة المقدمة الى أصحاب البيوت الخاصة والمؤجرة لادخال تحسينات هامة ، والاعانات والقروض لتشجيع البناء في المناطق السكنية ذات الكثافة السكانية المتدنية ؛ والحوافز المصحوبة بالضغط عند الاقتضاء ، لتشجيع أرباب العمل على توفير المساكن للمستخدمين ؛ والتجديد الحضري لاستبدال المساكن في الأحياء الفقيرة وزيادة كثافة المساكن ، لاسيما في فكتوريا .

٥٨ - وحرصا على معالجة الاكتظاظ في فكتوريا وتحقيق توزيع أورشد للسكان ، جرى النظر كذلك في اجراء امتداد طولي لفكتوريا وانشاء ست مستوطنات رئيسية على امتداد الساحل الشرقي والشمال .

هـ - الأحوال التعليمية

٥٩ - في الاقليم ٣٥ مدرسة ابتدائية ، و ١١ مدرسة اعدادية ، ومدرستان ثانويتان ، و ٥ مدارس مهنية يبلغ عدد طلابها على التوالي : ١٠.٠٧٤ ، و ١٨٥٩ ، و ٦٥٥ ، و ٣٩٩ تلميذا . وتقدم المدارس الاعدادية برنامجا يستغرق سنتين للطلاب الذين أخفقوا في امتحانات دخول المدارس الثانوية ، وفي نهاية الدورة ، يمكن للتلاميذ أن يقدموا طلبات الى مراكز التدريب المهني وقبل المهني حيث عدد الأماكن محدود . وتقدم كلا المدرستين الثانويتين منهاج دراسيا يستغرق خمس سنوات يؤدي الى امتحاني شهادة كمبرج المدرسية المشتركة لما وراء البحار (Cambridge Overseas Joint School Certificate) وشهادة الدراسة الثانوية العامة (General Certificate of Education) على انه لا يحق للذكور متابعة المنهج الدراسي الذي يستغرق سنتين ويؤدي الى امتحان المستوى المتقدم من شهادة الدراسة الثانوية العامة .

٦٠ - وفي عام ١٩٧٢ ، أكمل أول ٥٥ طالب دورات التدريب المهني في النجارة ، والهندسة ، وميكانيكا السيارات ، والالكترونيات في المدرسة التقنية لجزر سيشل . وكان هناك ١١٤ تلميذا آخر مسجلين في كلية المعلمين .

٦١ - وليس في الاقليم من مرافق للتعليم العالي . ويجري تقديم المنح ومنح استكمال التخصص لتلقي العلم والتدريب في الخارج . وقد أوردت أحدث البيانات المتوفرة في هذا الصدد في التقرير الأخير للجنة الخاصة .

٦٢ - وارتفعت النفقات المتكررة على التعليم ، التي بلغت ٤٣ مليون روبية سيشلية في عام ١٩٧١ ، الى ٩٥ مليون روبية سيشلية في عام ١٩٧٢ .

٢ - جزيرة سانت هيلانه (ط)

ألف - صورة عامة

٦٣ - يقع إقليم سانت هيلانه ، الذي تبلغ مساحته ١٥٩ ميلا مربعا ، في جنوب المحيط الأطلسي ويتألف من جزيرة سانت هيلانه وتابعتين هما جزيرة اسنسيون ومجموعة من ست جزر (خمس منها غير مأهولة) تكوّن التابعة تريستان د اكونها . وتعد جزيرة سانت هيلانه أكبر هذه الجزر ان تبلغ مساحتها ٤٧ ميلا مربعا ، وقد قدر عدد سكانها ، الذين ينحدر معظمهم من أصل افريقي وآسيوي وبريطاني ، بـ ٥٠٥٦ نسمة في نهاية عام ١٩٧٢ . أما جزيرة اسنسيون ، التي تبلغ مساحتها ٣٤ ميلا مربعا ، فان معظم أهلها من خارج الجزيرة ويتفاوت عددهم من سنة الى سنة حسب توفر فرص العمل المحلية (٢٦٦ ١ نسمة في نهاية عام ١٩٦٩) وأما تريستان د اكونها ، التي تبلغ مساحتها ٣٨ ميلا مربعا ، فقد بلغ عدد سكانها ، الذين ينحدرون كذلك من أصل مختلط ، ٢٧٦ نسمة في نهاية عام ١٩٧٠ .

باء - التطورات الدستورية

٦٤ - منذ الانتخابات العامة الأخيرة ، التي جرت في ١٤ شباط/فبراير ١٩٦٨ لم تحصل أية تطورات دستورية في الاقليم .

جيم - الأحوال الاقتصادية

٦٥ - بالنظر الى المساحة المحدودة للأراضي الصالحة للزراعة (٦٠٠ فدان) وندرة الموارد الطبيعية ، فان جزيرة سانت هيلانه تستورد معظم امداداتها الغذائية وجميع سلعها الاستهلاكية والانتاجية . وقد تلاشت صناعتها التصديرية الهامة الوحيدة ، التي كانت تتألف من الكتان والمنتجات الكتانية ، في عام ١٩٦٦ ، عندما سيطرت المنسوجات الاصطناعية علي السوق العالمية لهذه المنتجات . والصناعة الوحيدة القائمة حاليا هي رابطة الحرفيين التي تتألف من ٤٩ عضوا وتنتج المخمرات والمطرزات والمنحورات الخشبية والمنتجات الليفية .

٦٦ - ويشكل تصدير الأسماك وعدد محدود من الجلود والأصواف مصدرا محدودا آخر من مصادر الدخل ، وجرى في عامي ١٩٧٢/١٩٧٣ تصدير حوالي ٤٠ طنا من الأسماك المجمدة ، معظمها

(ط) ان المعلومات المعروضة في هذا الجزء مستقاة من المعلومات التي أحالتها حكومة المملكة المتحدة الى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ للسنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٣ .

من سمك التون والبهنييت (تقدر قيمتها بـ ٤٠٠٠ جنيه استرليني) ، بالإضافة الى ما قيمته حوالي ٤٠٠ جنيه استرليني من الجلود والأصواف . وتتولى شركة فرانك روباند سونر ، التي يعتقد بأنها مسجلة في المملكة المتحدة صيد الأسماك على نطاق تجارى .

٦٧ - وبناءً على معلومات الدولة القائمة بالادارة ، عانى الانتاج الزراعي في عام ١٩٧٢ من آثار الجفاف الطويل . ويعود الفضل في انتاج الجزء الأكبر من البطاطا ، ولحوم الأبقار والأغنام والخضر ، والحليب ، والوقود الى ادارة الزراعة والاحراج . وخلال السنة ، بدأت الحكومة بالتعاون مع مالك ٣١٠٠ فدان من الأرض التي كانت تزرع كتاناً سابقاً والمهملة حالياً (وهذا المالك هو شركة مسجلة في المملكة المتحدة وللحكومة فيها ٣٢ في المائة من الأسهم) ، في تحويل قطعة الأرض هذه الى مراعى وأحراج . وكان يجرى كذلك بذل الجهود الرامية الى زيادة انتاج الماشية والخنازير لتلبية الاحتياجات الغذائية المحلية .

٦٨ - وبالنظر الى تدهور النشاط الاقتصادي ، أصبحت جزيرة سانت هيلانه تزداد اعتمداً تدريجياً على الاعانات الآتية من الدولة القائمة بالادارة والأموال المحولة من المهاجرين الى جزيرة اسنسيون والمملكة المتحدة . وفي السنة المالية ١٩٧٢/١٩٧٣ بلغ الدخل الحكومي ٨٢٦ ٩٥٦ جنيه استرليني (مقابل ٢٨٨ ٢٠٢ جنيه استرليني في السنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢) ، منها مبلغ ٤٦٠ ١٠٠ جنيه استرليني ائتمانية مالىة من المملكة المتحدة ومبلغ ٩٤ ٤٧٠ جنيه استرليني ائتمانية من المعونة الانمائية البريطانية (يستخدم لتغطية جميع النفقات الانتاجية تقريباً) ، ومبلغ ٦٨ ٠٢١ جنيه استرليني قدم بموجب مشروع خدمات المعونة لمرافق البحار . وتستخدم هذه الأموال الأخيرة لأغراض الموظفين من الخارج - الذين لا يمكن تدبيرهم دون هذه الاعانة - على العمل في جزيرة سانت هيلانه . وقد بلغت النفقات الحكومية ٨٦٨ ٨٠٤ جنيه استرليني (مقابل ٣٤ ٠٢٦ جنيه استرليني في ١٩٧١/١٩٧٢) .

٦٩ - وقيل ان الحكومة أنفقت ١٢٥ ٠٠٠ جنيه استرليني خلال السنة على ادخال تحسينات على تسهيلات العيش في جزيرة سانت هيلانه ومقوماتها الهيكلية ، بما في ذلك ما يلي : انشاء الاحراج (١٣ ٠٠٠ جنيه استرليني) ؛ تطهير الأرض من شجر الكتان (٢٥٠ ١١ جنيه استرليني) ؛ تحسين المراعى (٦١٥ ٧ جنيه استرليني) ؛ توسيع مدرسة جيمس تاون الابتدائية (١٦ ٠٠٠ جنيه استرليني) ؛ بناء الشقق السكنية (٨٧٥٠ جنيه استرليني) ؛ واجراء تحسينات في امدادات المياه (٨٧٥٠ جنيه استرليني) . وقد تم كذلك انجاز عدد من المشاريع الممولة من المصادر الخاصة ، بما في ذلك متجر كبير جديد ؛ وخزان ومشروع زراعي ؛ وزراعة بساتين جديدة ؛ وادخال التجديدات والتحسينات على فندق موجود في الجزيرة .

٧٠ - وبالإضافة الى ذلك ، تم ، بموجب ترتيبات المساعدة التقنية التي وضعتها المملكة المتحدة ، ائاحة خدمات مهندس مائي مقيم مدرب لحرف تقنية ، وقام خبراء مختصون بهندسة الموانئ ، والصحة الحيوانية ، وتربية المواشي ، والسياحة ، ومباني المستشفيات ومعدات ، ومكافحة الآفات ، ومسح الأراضي وتسجيلها ، بزيارة جزيرة سانت هيلانه .

- ٧١ - وقد بدأت الدولة القائمة بالادارة اعداد خطة مدتها خمس سنوات للانماء الشامل للاقليم ، فعينت مستشارا انمائيا بدأ العمل في شباط /فبراير ١٩٧٣ .
- ٧٢ - هذا وكان أحدث تقرير للجنة الخاصة (٥) ، قد تناول بالبحث دور المصالح الاقتصادية الأجنبية في استغلال الاقليم . وتجدر الاشارة الى ان شركة جنوب الأطلسي للتجارة والاستثمار هي ثاني أكبر مساهم ، منذ عام ١٩٦٨ ، في سولومن اند كومباني ، وهي أهم شركة تجارية في الاقليم (حكومة جزيرة سانت هيلانه هي المساهم الرئيسي) . ومع ان شركة جنوب الأطلسي للتجارة والاستثمار مسجلة في المملكة المتحدة ، فانها تمول من رأس مال افريقي جنوبي وفيها مديرون من افريقيا الجنوبية . وفي عام ١٩٧١ زعم أحد أبناء جزيرة سانت هيلانه مجهول الهوية أن أحوالا تشبه الفصل العنصري أخذت تسود الاقليم منذ دخول شركة جنوب الأطلسي للتجارة والاستثمار حياته الاقتصادية . على أن وزير الدولة البرلماني للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث دحض هذه المزاعم ، ولم يرد خلال عام ١٩٧٢ مزيد من التقارير .

دال - الأحوال الاجتماعية والتعليمية

- ٧٣ - كانت الفئات الرئيسية لمحصلي الأجور في جزيرة سانت هيلانه خلال عام ١٩٧٢ كما يلي :
- العمال الزراعيون (٢٢٤) ؛ العمال المهرة واليدويون (٢٤٥) ؛ حرفيو ومهنيو أعمال البناء (١١٩) ؛ صائدو الأسماك والنوتيون (٢٠) ؛ الميكانيكيون والسائقون (٦٦) . وكان ما مجموعه ٤٦٤ شخصا من أبناء جزيرة سانت هيلانه يشغلون وظائف في جزيرة اسنسيون ، لاسيما فيما يتعلق بالاتصالات اللاسلكية وغيرها من المرافق التي تشغلها المملكة المتحدة والولايات المتحدة . ولم يتغير معدل الأجور الأسبوعية عما كان عليه في العام السابق فتراوح بين ٦٧ و ٧٧ جنيه استرليني للعمال الزراعيين واليدويين ؛ وبين ٧٧ و ٨٨ جنيه استرليني للعمال المهرة ؛ وبين ٣٩ و ٧٥ جنيه استرليني للمهنيين .
- ٧٤ - وبناء على معلومات الدولة القائمة بالادارة ، فان سياسة الحكومة في ميدان العمل ترمي الى ايجاد المزيد من فرص عمل أكثر وتوفير أكبر قسط من التدريب تسمح به التسهيلات . وفي هذا الصدد ، أنشئ مركز للحرف التقنية خلال عام ١٩٧٢ لتقديم دورات تدريبية قصيرة للموظفين التقنيين الممارسين ومنهج مدته ١٨ شهرا لتعليم ١٢ متدربا حرف البناء . وبالإضافة الى ذلك ، قامت دائرة الاشفال العامة ، بموجب برنامج حكومي للمهنيين ، بتدريب ١٨ مهنا في أعمال التجارة ، والبناء ، والسمكة ، والميكانيكا ، وتولت دائرة الزراعة والأحراج تدريب ٤٣ مهنا على أعمال الزراعة العامة ، والأشغال المتعلقة بالمزارع والأحراج .

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل العاشر ، السرفق الأول ، الفقرات ٨٤ الى ٨٨ .

٧٥ - ولم تنشب خلال الفترة المستعرضة أية منازعات عمالية .

الصحة العامة

٧٦ - تشرف دائرة الصحة العامة على مستشفى يحتوى على ٥٤ سريرا في جيمس تاون ، ومستشفى للأمراض العقلية ، وخمسة مراكز صحية ريفية . وفي الاقليم ثلاثة أطباء وطبيب أسنان واحد وكذلك موظفون طبيون مساعدون بينهم ممرضات .

٧٧ - وخلال الفترة ١٩٧٢/١٩٧٣ بلغت النفقات المتكررة على الخدمات الطبية والصحية ٨١ ٥٠٨ جنيه استرليني ، وبلغت النفقات الرأسمالية ٥٧٤ جنيه استرليني ، أى ما يعادل ١٢٥ في المائة من مجموع نفقات الميزانية .

الاسكان

٧٨ - فرغت الحكومة ، خلال الفترة المستعرضة ، من تجديد وتحسين ثلاثة منازل متدنية الأجور معدة لسكنى أسرة واحدة في كل منها ، وبنية تضم شققا سكنية في جيمس تاون ، وثلاثة بيوت صغيرة أخرى في هاف ترى هوللو . وواصلت كذلك تقديم الاعانات والقروض الى الأفراد الذين يقومون ببناء بيوتهم الخاصة أو تحسينها ، وقد مت في بعض الحالات ، المواد المستوردة بسعر الكلفة .

التعليم

٧٩ - ان التعليم مجاني واجبارى بالنسبة الى جميع الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٤ سنة ، مع انه يمكن اعفاء الذين يبلغون سن الرابعة عشرة في بعض الحالات . وخلال الفترة ١٩٧٢/١٩٧٣ ، التحق حوالي ١٢٠٠ طفل (٢٤ في المائة من مجموع السكان) ب ١٢ مدرسة في الجزيرة ، دخل ٧٥٠ منهم مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية الثمانية ، و ٤٥٠ فـ في المدارس الثانوية الثلاث والمدرسة الثانوية الاصطفائية . وبالإضافة الى ذلك ، التحق ١٢ ممهنا بمركز الحرف التقنية (أنظر الفقرة ٧٤ أعلاه) والتحق ٥ متدربين بمركز اعداد المعلمين . وكان هناك ٦٨ معلما متفرغا ومعلما يعملان على أساس جزئي ؛ وكان ٦ معلمين يتلقون التدريب الاضافي في الخارج . ويتألف اعداد المعلمين المتاح محليا من دورة في التعليم النظرى لمدة سنة تعقبها دورة في التعليم العملي لمدة سنتين . ومنذ عام ١٩٦٣ تم ارسال ٣٢ معلما الى المملكة المتحدة : ١٥ منهم للالتحاق بدورات تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات وتؤدي الى شهادة في التعليم أو الى دبلوم جامعي في التربية و ١٧ للالتحاق بدورات تستغرق سنة واحدة .

٨٠ - وبلغت نفقات الحكومة على التعليم خلال الفترة ١٩٧٢/١٩٧٣ ١٢٣ ٧٥ جنيه استرليني ، أى ٩٤ في المائة من مجموع نفقات الميزانية . وشملت التحسينات الرأسمالية بناء أجنحة اضافية لمدرسة ابتدائية وللمكتبة العامة .

حـاء - توابع جزيرة سانت هيلانه

- ٨١ - تحكم جزيرة اسنسيون والتابعة تريستان داكونها من جزيرة سانت هيلانه ، ولكن بالنظر الى نأيهما وعزلتهما ، يمارس حاكماهما الاداريان درجة معينة من الاستقلال الذاتي .
- ٨٢ - ومنذ عام ١٩٦٩ وتريستان داكونها تتمتع بقسط محدود من الحكم الذاتي في شكل مجلس للجزيرة يتألف من الحاكم الاداري وثلاثة أعضاء معينين وثمانية أعضاء ينتخبون بتصويت الراشدين . ويشترك أعضاء المجلس في ثلاث لجان تتولى السلطات التنفيذية والاشراف العام على السد وائر الحكومية . وبالإضافة الى ذلك ، يقوم أحد أعضاء المجلس المنتخبين ، ويعرف بكبير أهل الجزيرة بمساعدة الحاكم الاداري في تسيير الشؤون اليومية . وقد جرت الانتخابات الأخيرة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩ .
- ٨٣ - ومنذ أن أنشأت المملكة المتحدة مرفأ قيل انه كلف ٨٠٠٠٠ جنيه استرليني ، أصبح صيد الأسماك أهم نشاط اقتصادي في تريستان داكونها . وتسيطر على الصناعة شركة انما* جزر جنوب الأطلسي ، وهي شركة بريطانية مسجلة في بورما ، التي تستخدم جميع أهالي التابعة العالمين تقريبا . وفي عام ١٩٧٠ ، وهو آخر الاعوام التي تشملها هذه المعلومات ، بلغت إيرادات حكومة جزيرة سانت هيلانه من هذا الامتياز ٤٧٣ ٤٣ جنيه استرليني .
- ٨٤ - وفي عام ١٩٧٠ ، التحق ٤٨ تلميذا بالمدرسة الوحيدة في الجزيرة .

المرفق الثاني

بيان أصدره الرئيس في ٢٢ نيسان /ابريل ١٩٧٤

يذكر أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٢٨٦٦ (د - ٢٦) ، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧١ ، وفي ضوء ما أبداه الوزير الأول لجزر سيشل من استعداد لاستقبال بعثة موفدة من الأمم المتحدة إلى الاقليم واجراء استفتاء بشأن مركزه المقبل ، إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، أن تستقبل بعثة خاصة للأمم المتحدة من شأنها أن توصي باتخاذ الخطوات العملية في سبيل التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، وأن تضع الترتيبات اللازمة ، بالتشاور مع هذه البعثة ، لاجراء الاستفتاء المنشود . وفي القرار ذاته ، طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تقوم ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة وبمساعدة الأمين العام ، بتعيين البعثة الخاصة للأغراض الآتية الذكر .

ولم يجر حتى الآن تنفيذ أحكام هذا القرار ولا أحكام القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة بشأن الموضوع ، وهما القرار ٢٩٨٥ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٢ والقرار ٣١٥٨ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ ، وذلك بسبب الموقف السلبي الذي وقفته الدولة القائمة بالادارة رغم ما بذلته اللجنة الخاصة من جهود في سبيل ضمان تعاونها في هذا الصدد .

وبناء على تقرير حديث ، تم الاتفاق في نهاية آذار /مارس ١٩٧٤ على ان تجرى الانتخابات العامة في جزر سيشل في ٢٥ نيسان /ابريل . ورغم انه لم يجر اطلاق اللجنة الخاصة على تفاصيل الترتيبات التي كان يجرى وضعها للانتخابات العامة المقترحة ، فان الرئيس يود أن يشير إلى ما قيل عن ان حكومة الوزير الأول لا تعارض قيام الأمم المتحدة بالاشراف على الانتخابات .

وكما هو معلوم ، فان الأمم المتحدة تعلق أهمية أساسية على ايفاد أفرقة زائرة باعتبار ذلك وسيلة لجمع المعلومات الكافية والمباشرة عن الأحوال السائدة في الأقاليم المستعمرة وعن رغبات الشعب وتطلعاته ازاء مركزه المقبل . وهذا هو السبب الذي حثت الجمعية العامة من أجله مرات عديدة تلك الدول القائمة بالادارة التي لم تعتمد بعد إلى تغيير موقفها واستقبال الأفرقة الزائرة للأمم المتحدة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها على أن تفعل ذلك .

ويود الرئيس ، في ضوء التطورات الأخيرة المتصلة بذلك وأخذا بعين الاعتبار ما أبدته مؤخرا حكومة المملكة المتحدة من اهتمام فعال وروح تعاون ايجابي في ما يتعلق بأعمال اللجنة الخاصة ، ان يعرب عن الأمل في أن تتعاون المملكة المتحدة تعاوناً كاملاً بصفتها الدولة القائمة بالادارة مع اللجنة في أداء مهامها المتعلقة بجزر سيشل ، لا سيما في ما يتعلق بإيفاد فريق زائر للأمم المتحدة إلى الاقليم ، وذلك لتيسير قيام الشعب بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ممارسة كاملة وحررة .

المرفق الثالث*

رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٤ وموجهة من الممثل الدائم
للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم
المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة

- ١ - أحيل اليكم ، ردا على سؤالكم ، مذكرة تبين نتائج الانتخابات الأخيرة التي جرت في جزر
سيشل والتطورات الرئيسية التي حصلت بعد ذلك .
- ٢ - ولقد جرت الانتخابات في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٤ ، وفيما يلي النتائج الأولية ومعها
الأرقام الخاصة بعام ١٩٧٠ وهي مودة ضمن قوسين :

<u>المقاعد</u>	<u>الأصوات</u>	<u>النسبة المئوية للأصوات</u>
الحزب الديمقراطي لجزر سيشل ١٣ (١٠)	٨٩٢ ٢١ (١٨ ٩٧٢)	٥٢٤ (٥٢٨)
حزب الشعب المتحد لجزر سيشل ٢ (٥)	١٩ ٩٢٠ (١٥ ٨٣٤)	٤٧٦ (٤٤١)
٨٢٣ ٤١ (٨٤ في المائة من الناخبين)		

ولا تشمل هذه الأرقام الحزب السيشلي .

٣ - وقد نشرت الصحف أنباء عن مظاهرات حدثت بعد اعلان النتائج . على انه قيل ان السيد
جيمس ر. منشام ، الذي أعيد تعيينه كوزير أول ، قد أعرب عن أمل الحزب الديمقراطي لجزر
سيشل في العمل مع " معارضة مسؤولة ضمن مجتمع ديمقراطي " ، وانه أضاف انه ينوى التشاور مع
زملائه ومع الحكومة البريطانية بشأن تحديد موعد للاستقلال .

٤ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل أذاعت محطة اذاعة جزر سيشل نص البيان المشترك الذي أصدره
السيد منشام والسيد ف. ألبرت رينيه ، زعيم المعارضة . وجاء في البيان : " ان السيد جيمس
ر. منشام ، الوزير الأول ، والسيد فرانس أ. رينيه ، زعيم حزب الشعب المتحد لجزر سيشل ،
قد تبادلوا الآراء اليوم لمدة ساعة في مكتب الوزير الأول في الأمانة . وكان هذا أول اجتماع بين
زعيمي الحزبين منذ أكثر من عامين . وفي أعقاب الاجتماع أعلن كلاهما ان محادثتهما جرت في جو
ساده الصراحة والمودة . وقد اتفق الزعيमान على الاجتماع مرة أخرى قريباً ."

صدر سابقاً حاملاً الرمز A/AC.109/448 و Corr.1 .

*

٥ - وقد فهمت انه ذكر ان السيد ريني قد صرح بأنه يرغب في العمل على نحو أوثق مع السيد منشام والمساعدة في توحيد البلد .

٦ - وكان السيد منشام ، بين ٦ و ٩ أيار/مايو ، قد أجرى مناقشات في لندن مع الأنسة جون لستور ، الوكيله البرلمانية لوزارة الدولة للشؤون الخارجية والكونولث ، ومع المسؤولين . وأصدرت وزارة الخارجية والكونولث البيان الصحفي التالي بعد انتهاء المناقشات :

" كان السيد ج . ر . منشام ، الوزير الأول لجزر سيشل ، في لندن هذا الأسبوع يصحبه عدد من وزرائه وأعضاء المجلس التشريعي وذلك لأجراء مباحثات مع الأنسة جون لستور ، الوكيله البرلمانية لوزير الدولة في وزارة الخارجية والكونولث . وجاءت هذه الزيارة في أعقاب فوز حزب السيد منشام ، وهو الحزب الديمقراطي لجزر سيشل ، في الانتخابات العامة التي أجريت في جزر سيشل في ٢٥ نيسان/أبريل . وقد قامت حملتا الحزبين اللذين خاضا هذه الانتخابات على الدعوة الى الاستقلال لجزر سيشل ، وكان الغرض من زيارة السيد منشام مناقشة الخطوات التالية المؤدية الى نيله " .

" وفي المحادثات الأولية التي أجراها السيد منشام مع الأنسة لستور في ٦ أيار/مايو ، ثم في ٩ أيار/مايو ، تم الاتفاق على عقد مؤتمر دستوري في لندن في خريف هذا العام . ووفقا لما جرت عليه العادة سوف يدعى كل من الحزب الحاكم في جزر سيشل والمعارضة لحضور المؤتمر .

" وستتقترح حكومة صاحبة الجلالة ، في ضوء الاستنتاجات التي سيخلص اليها المؤتمر ، التوصل الى قرارات بشأن التقدم الدستوري ، ورهنا بموافقة البرلمان على ذلك ، ستقترح أيضا التوصل الى قرارات بشأن التقدم النهائي نحو الاستقلال " .

٧ - واسمحوا لي أن أضيف انه لم يطرأ أى تغيير على موقف حكومتي . فلقد قلنا دائما انه اذا رغبت أغلبية شعب سيشل في الاستقلال فلن نقف في طريقها . كما هو معلوم لديكم ، لقد بمنى الحزبان السياسيان الرئيسيان في جزر سيشل كلاهما حملتيهما على برنامج للاستقلال .

(توقيع) ايفور ريتشارد

المرفق الرابع *

برقية مؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٤ وموجهة من
الأمين العام لحزب الشعب المتحد لجزر سيشل
الى رئيس اللجنة الخاصة

علمت ان جيمس منشام موجود في نيويورك لمناقشة مسألة جزر سيشل في لجنة ال ٢٤ .
وبالنظر الى تصرفاته الماضية اود أن أذكر ان حزبه يتكلم باسم ٥٢ في المائة فقط من شعب جزر
سيشل وان ما يتم الاتفاق عليه من اجراءات لن يلزم شعب جزر سيشل ككل .

أمين عام حزب الشعب المتحد لجزر سيشل

المرفق الخامس*

تقرير اللجنة الفرعية الأولى

الرئيسة : السيدة ف. ج. جوکا - بنغورا (سيراليون)

جزر سيشل وجزيرة سانت هيلانه

١ - نظر اللجنة الفرعية في المسألة

١ - نظرت اللجنة الفرعية في مسألة اقليمي جزر سيشل وجزيرة سانت هيلانه في جلساتها ١٣٠ الى ١٣٤ ، المعقودة خلال الفترة الممتدة من ٢٧ آذار/مارس الى ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٤ (أنظر A/AC.109/SC.2/SR.130-134) .

٢ - وكان أمام اللجنة الفرعية وثيقة العمل التي أعدها الأمانة العامة (أنظر المرفق الأول أعلاه) . وأخذت اللجنة الفرعية كذلك بعين الاعتبار المعلومات الواردة في رسالة مؤرخة فسي ١٠ أيار/مايو ١٩٧٤ وموجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة (أنظر المرفق الثالث أعلاه) وكذلك البيان الذي أدلى به السيد جيمس منشام ، الوزير الأول لحكومة جزر سيشل ، في الجلسة ٩٧٤ للجنة الخاصة المعقودة في ١٧ أيار/مايو (A/AC.109/PV.974) .

٣ - وفي الجلسة ١٣٣ للجنة الفرعية المعقودة في ٢١ أيار/مايو ، أدلى السيد شاميرى شطي وزير الزراعة والموارد الطبيعية والتسويق ، والسيد ديفيد جوير ، وزير الخدمات الاجتماعية لحكومة جزر سيشل ، ببيانين وقاما بالرد على أسئلة طرحها عليهما ممثلا جمهورية تنزانيا المتحدة والكونغو وكذلك الرئيس .

٢ - اعتماد التقرير

٤ - وفي جلساتها ١٣٤ المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٤ ، عمدت اللجنة الفرعية ، وقد نظرت في الحالة في جزر سيشل وجزيرة سانت هيلانه ، الى اعتماد مشروع قرار بشأن مسألة جزر سيشل والاستنتاجات والتوصيات المتصلة بجزيرة سانت هيلانه (أ) . كذلك اعتمدت اللجنة الفرعية هذا التقرير في الجلسة ذاتها .

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.954/Rev.1 .

(أ) أقرت اللجنة الفرعية مشروع القرار والاستنتاجات والتوصيات المشار اليها دون ادخال أية تعديلات . وهي منسوخة في الفقرتين ١٣ و ١٤ من هذا الفصل .

الفصل الحادى عشر

[A/9623/Add.4 (Part II)]

أرخبيل كومورو

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢١٢	١٠ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢١٣	١١	باء - قرار اللجنة الخاصة
٢١٦		المرفق : وثيقة عمل أعدتها الامانة العامة

الفصل الحادى عشر

أرخبيل كومورو

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة أرخبيل كومورو في جلساتها ٩٧٨ ، و ٩٧٩ ، و ٩٨١ ، و ٩٨٢ ، في الفترة ما بين ٢٨ آب/اغسطس و ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ .
 - ٢ - اخذت اللجنة الخاصة باعتبارها ، عند النظر في البند ، ما يتصل بالمسألة من أحكام قرارات الجمعية العامة ، لاسيما القرار ٣١٦٣ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ففي الفقرة ١١ من ذلك القرار طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذاً فورياً تاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام ، بصفة خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين " . وكذلك أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها احكام قرار الجمعية العامة ٣١٦١ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن أرخبيل كومورو ، الذى طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ٩ منه ، الى اللجنة ان تبقي الحالة في هذا الاقليم قيد البحث المستمر .
 - ٣ - وعند النظر في الموضوع ، كان امام اللجنة الخاصة وثيقة عمل اعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن آخر التطورات المتعلقة بالاقليم .
- #### اشترك حركات التحرر القومي
- ٤ - قامت اللجنة الخاصة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة ممثل حركة التحرير القومي لأرخبيل كومورو الى المشاركة في النظر في البند بصفة مراقب ، وذلك وفقاً لقرار اتخذته اللجنة في دورتها السابقة ثم وافقت عليه الجمعية العامة .
 - ٥ - وبناءً على ذلك ، مثل حركة التحرر القومي لأرخبيل كومورو ، في أثناء النظر في الموضوع ، أمينها العام ، السيد عبد وىكارى بويينا الذى ادلى ببيانين في الجلستين ٩٧٩ و ٩٨٢ المعقودتين في ٢٩ آب/اغسطس وفي ٦ أيلول/سبتمبر على الترتيب (A/AC.109/FV.979 ، و 982) .
 - ٦ - وفي الجلسة ٩٧٨ ، المعقودة في ٢٨ آب/اغسطس ألقى الرئيس بياناً (A/AC.109/FV.978) .

مشروع قرار

- ٧ - وفي الجلسة ٩٨١ ، المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ، القى ممثل العراق بياناً (A/AC.109/FV.981) .
- ٨ - وفي الجلسة ذاتها ، تقدم ممثل ساحل العاج ، في بيان أدلى به الى اللجنة ، بمشروع قرار (A/AC.109/L.979) اشترك في تقديمه ترينيداد وتوباغو ، وتونس ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وساحل العاج ، ومالي ، (A/AC.109/FV.981) .
- ٩ - في الجلسة ٩٨٢ ، المعقودة بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ، وبعد بيان ألقاه الرئيس ، أقرت اللجنة مشروع القرار بدون معارضة (انظر الفقرة ١١ أدناه) . ثم القى الرئيس بياناً آخر (A/AC.109/FV.982) .
- ١٠ - في ٩ أيلول/سبتمبر ، أحيل نص القرار الى ممثل فرنسا الدائم لاطلاع حكومته ، وأرسلت أيضاً نسخ من القرار الى جميع الدول ، والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات ضمن مجموعة مؤسسات الامم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ١١ - فيما يلي نص القرار (A/AC.109/463) الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ٩٨٢ المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ، والذي أشرنا اليه في الفقرة ٩ :
- ان اللجنة الخاصة ،
- وقد نظرت في مسألة أرخبيل كومورو ،
- وقد استمعت الى بيان أمين عام حركة التحرر القومي لأرخبيل كومورو (١) ،
- وان تشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والقرار ٢٦٢١ (د - ١٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، المتضمن برنامج العمل لتنفيذ الاعلان تنفيذاً تاماً ،
- وان تشير أيضاً الى قرار الجمعية العامة ٣١٦١ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ الخاص بمسألة أرخبيل كومورو ،
- وان تعرب عن اقتناعها بالأهمية الحيوية لارسال بعثة زائرة الى الاقليم كوسيلة للحصول على معلومات كافية ومباشرة عن الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيه ،
- وان تلاحظ مع الاسف رفض الدولة القائمة بالادارة المستمر ان تشارك فيما يتصل بالمسألة من اعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان لا تغرب عن بالها مسؤولية الامم المتحدة عن تقديم كل عون الى شعب أرخبيل كومورو في جهودها المبذولة من اجل تقرير مستقبله بحرية ،

وان تضع في اعتبارها بيان ممثل فرنسا بأن الحكومة الفرنسية قد أكدت " استعداد شعب أرخبيل كومورو للاستقلال " وأكدت " عزمها على ان تلبي باخلاص أماني " الشعب الكومورى كما اعلنت ان في امكان الحكومة الكومورية ان تطلب استقلال الاقليم في أى وقت تشاء (٢) ،

وان تضع في اعتبارها كذلك البيان الذى اصدرته الحكومة الفرنسية في ٢٦ آب / اغسطس ١٩٧٤ ، وجاء فيه ان مشاورات بشأن استقلال أرخبيل كومورو ستنظم في الاقليم " على نطاق الارخبيل كله " اما في كانون الاول / ديسمبر أو في آذار / مارس ١٩٧٥ (٣) ،

١ - تؤكد من جديد حق شعب أرخبيل كومورو ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٢ - وتؤكد وحدة أرخبيل كومورو وسلامته الاقليمية ؛

٣ - وتحيط علما برغبة الشعب الكومورى الصريحة في نيل الاستقلال عن طريق الصداقة والتعاون مع فرنسا واستعدادها لذلك (٤) ؛

٤ - وتلاحظ باهتمام البيان الهام الذى اصدرته حكومة فرنسا في ٢٦ آب / اغسطس ١٩٧٤ بأن تشاورا بشأن استقلال أرخبيل كومورو سينظم على " نطاق الارخبيل كله " ؛ وان الاقليم سيحتفظ " بالحدود التى كانت له كمستعمرة " ؛ وان " تعدد المراكز لمختلف جزر الارخبيل امر غير وارد " بالنسبة للحكومة الفرنسية ؛

٥ - وترجو الحكومة الفرنسية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ان تضمن الاحتفاظ بوحدة أرخبيل كومورو وسلامته الاقليمية ؛

٦ - وتناشد الدولة القائمة بالادارة بأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان حصول شعب الاقليم ، على نحو تام وسريع ، على الحرية والاستقلال وفق اهداف الاعلان وطبقا للاحكام ذات العلاقة من ميثاق الامم المتحدة ؛

٧ - وترجو كذلك من حكومة فرنسا ان تتخذ التدابير الضرورية لتشجيع وتسهيل عودة الكوموريين من زعماء سياسيين وغيرهم الى بلدهم وخلق مناخ سياسي موات لمشاركة السكان جميعا مشاركة فعالة في عملية تقرير المصير والاستقلال لارخبيل كومورو ؛

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٠٦٤ ، الفقرتان ٢٢ و ٢٧ .

(٣) انظر مرفق هذا الفصل ، الفقرة ٣٢ .

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٠٦ ، المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) الفصل الحادى عشر ، المرفق ، التذييل الثانى .

٨ - وتحث الدولة القائمة بالادارة على التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أثناء اضطلاعها بالمهام التي أوكلتها اليها الجمعية العامة بشأن الاقليم وفقا لما يتعلق بالمسألة من قرارات الامم المتحدة ، وذلك ، خاصة ، بتمكين اللجنة الخاصة من ارسال بعثة زائرة الى أرخبيل كومورو بغية الحصول على معلومات مباشرة كافية عن الحالة في الاقليم ، وعن أمانى شعبه وتطلعاته فيما يتعلق بمركزه في المستقبل ؛

٩ - وترجو من جميع الدول ان تقدم المساعدة اللازمة لشعب الاقليم في جهوده الرامية الى تحقيق اهداف الاعلان ؛

١٠ - وتقرر ابقاء الحالة في أرخبيل كومورو قيد البحث المستمر .

مرفق *

وثيقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ -		١ -	عموميات
٢ -		٢ -	التطورات الدستورية والسياسية
٣ -		٣ -	الأحوال الاقتصادية والاجتماعية
٤ -		٤ -	التعليم

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.941 ، و Add.1 .

أرخبيل كومورو (أ)

١ - عموميات

- ١ - المعلومات الأساسية عن أرخبيل كومورو واردة في التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب). وفيما يلي معلومات تكميلية .
- ٢ - يقع أرخبيل كومورو في قناة موزامبيق شمال غرب مدغشقر ، بين خطي العرض ١١° و ١٣° جنوبا وخطي الطول ٣٠° و ٤٠° و ٤٣° شرقا . ويبلغ مجموع مساحة الاقليم ٢٢٣٥ كيلومترا مربعا ويتألف من أربع جزر رئيسية هي : مايوط ، وانجوان ، وموهيلي ، وكومورو الكبرى ، وعدد من الجزر الصغيرة . والجزر كلها من أصل بركاني . يبلغ مجموع مساحة جزيرة مايوط ، أوماهور ، وهي في أقصى الجنوب من الارخبيل ، ٣٧٤ كيلومترا مربعا ، وتبلغ مساحة موهيلي ، وهي أصغر الجزر الأربع ، ٢٩٠ كيلومترا مربعا ؛ أما كومورو الكبرى ، وانغازيجا ، فهي أكبر جزر المجموع (١١٤٧ كيلومترا مربعا) وأبعدها إلى الشمال .
- ٣ - مناخ الاقليم مداري والسنة فيه تتألف من فصلين أحدهما جاف وأبرد من الآخر ويستمر من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر ، والثاني حار مطر ويمتد من تشرين الثاني / نوفمبر إلى نيسان/أبريل .
- ٤ - في عام ١٩٧٠ كان مجموع عدد سكان الاقليم ٢٨١ ٠٠٠ نسمة موزعين كما يلي :

كومورو الكبرى	١٢٦ ٠٠٠ نسمة
انجوان	١٠٠ ٠٠٠ نسمة
مايوط	٣٤ ٠٠٠ نسمة
موهيلي	١١ ٠٠٠ نسمة

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - مركز الاقليم

- ٥ - الاحكام الدستورية للاقليم تناولها تقرير سابق للجنة الخاصة (ج) . وباختصار ، فان قانون

(أ) المعلومات المتضمنة في هذا الفرع مستقاة على وجه الحصر من مصادر منشورة .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل الحادي عشر ، المرفق .

(ج) المرجع نفسه ، الفصل الحادي عشر ، الفقرات من ١٦ إلى ٣٢ .

٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦١ المتعلق بالتنظيم السياسي لارخبيل كومورو قد عدله وأكمله قانون
٣ كانون الثاني / يناير ١٩٦٨ . (د) وبموجب القانون الاخير صار للاقليم شخصية قانونية واصبح يمارس
الحكم الذاتي الداخلي . وتتألف الحكومة من مجلس حكومة ومجلس لنواب واربعة مجالس محلية ، لكل
جزيرة مجلس منها . يجري انتخاب أعضاء المجالس المحلية بالاقتراع العام . ويحدد قانون ١٩٦٨
كذلك سلطات المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، الذي يمارس وظائف الدولة في بعض المجالات
المحددة ، كالشؤون الخارجية والدفاع والنقد . ولاغراض الادارة ، تشكل كل جزيرة منطقة ادارية
تحت ادارة مدير . وتقسم هذه المناطق الى نواح .

٦ - بالنسبة للسلطة القضائية يوجد في الاقليم ثلاثة أنواع من القضاء : قضاء الدولة ، القضاء
الاسلامي ، والقضاء الاقليمي .

باء - التطورات السياسية

٧ - لاحظنا سابقا (هـ) انه كان من الخطوات الهامة للاقليم اتخاذ مجلس نواب الاقليم قرار
في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ بالاياعاز الى الحكومة الكومورية أن تنظر في موضوع نيل أرخبيل
كومورو الاستقلال عن طريق التعاون والصدائقة مع فرنسا وان تتفاوض مع الحكومة الفرنسية
بهذا الشأن .

٨ - وفي ١٨ أيار / مايو ١٩٧٣ ، جرت في باريس محادثات بين ممثلين عن الحكومتين أفضت الى
التوقيع ، في ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، على " اعلان مشترك بشأن نيل أرخبيل كومورو استقلاله " (و) .
واكدت فرنسا في الاعلان المشترك أهلية أرخبيل كومورو للاستقلال ، وهو أمر سيتحقق بعد استفتاء
سكان الارخبيل في موعد يتفق عليه الطرفان على ان لا يتجاوز خمسين سنوات من تاريخ توقيع
الاعلان .

٩ - ووفقا لما نص عليه الاعلان المشترك ، سيؤدي استفتاء الشعب بقصد البت في استقلال
الاقليم ، اذا جاءت نتيجته ايجابية ، الى اعطاء مجلس نواب الاقليم القائم عند الاستفتاء سلطات
المجلس التأسيسي ، واعطاء رئيس الحكومة سلطات رئيس الدولة . وعندئذ سيضع مجلس النواب دستور
الدولة الجديدة الذي سيحدد حقوق الهيئات الاقليمية ومصالحها وسيكون خاضعا
للاقرار من قبل الشعب .

١٠ - ونص كذلك على ان العلاقات بين الجمهورية الفرنسية وارخبيل كومورو ستنظم عندئذ

(د) انظر ' الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية ' ، كانون الثاني / يناير ١٩٦٨ .

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق
(A/9023/Rev.1) الفصل الحادي عشر ، المرفق ، الفقرة ٤٥ .

(و) المرجع نفسه ، التذييل الثاني .

باتفاقات للتعاون . وخلال فترة الانتقال ستجرى مشاورات سنوية في باريس وموروني (عاصمة أرخبيل كومورو) بالتناوب ، بين ممثلين عن الحكومة الفرنسية وحكومة أرخبيل كومورو .

١١ - وخلال فترة الانتقال ، سيمارس رئيس الحكومة والسلطات الكومورية بعض سلطات الدولة . وتشمل هذه السلطات ، بوجه خاص ، الامور المتعلقة بالمالية العامة والتجارة الخارجية والنقد وتخصيص وانفاق المعونة المالية السنوية من الحكومة الفرنسية ، والتعليم الداخل في اطار التعليم القومي ، والمساعدة الفنية وحفظ القانون والنظام والجهاز القضائي . وفي الوقت ذاته ، تقوم الحكومة الفرنسية باشتراك السلطات الكومورية معها في ممارسة سلطات الدولة فيما يتعلق بالشؤون الخارجية والدفاع والطيران المدني . وشدد الاعلان المشترك أيضا على الأخذ بسياسة تقسيم الارخبيل الى مناطق بقصد دعم حقوق ومصالح الكيانات الاقليمية التي يتألف منها أرخبيل كومورو .

١٢ - وستعين الحكومة الفرنسية المفوض السامي الفرنسي ، الذي س يحمل لقب المندوب العام للجمهورية ، بعد التشاور مع رئيس الحكومة الكومورية .

جيم - ردود الفعل التي أثارها الاعلان

١٣ - وكان رد الفعل الذي أثاره الاعلان المشترك في الاقليم تعليقات تتناول بالدرجة الاولى موعد الاستقلال وطبيعة العلاقات الجديدة بين فرنسا وأرخبيل كومورو والوحدة الاقليمية للارخبيل ، والدمج العرقي والمصالحة السياسية .

١٤ - وقد استنكر ممثلو حركة التحرر القومي لأرخبيل كومورو (موليناكو) ما جاء في الاعلان المشترك ، في الجلسة ٩٣٤ التي عقدتها اللجنة الخاصة في ٩ آب/اغسطس ١٩٧٣ ، قائلين ان الاعلان ينتهك كل احكام اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي يتضمنه قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ . وبعد ان بين رئيس ممثلي الحركة التناقض بين الوثيقتين ، طلب من اللجنة الخاصة ادانة الاعلان المشترك باعتباره مناقضا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وحذر من أية محاولة لتقويض الوحدة القومية جزئيا او كليا ، وحذر بوجه خاص من أية مشاورات لا تكون شاملة (انظر الفقرة ١١ أعلاه) . وطالب بأن يكون الاستقلال فوريا وبدون أية شروط او تحفظات ؛ و اضاف ان أية استفتاء بشأن استقلال أرخبيل كومورو يجب ان يجري تحت اشراف الامم المتحدة . وفي البيان ذاته طلبت الحركة من الامم المتحدة ان تقوم ، كخطوة أولى ، بارسال بعثة تحقيق الى أرخبيل كومورو للحصول على معلومات مباشرة بشأن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيه . وفي الختام كررت الحركة اعتراضاتها على الاعلان المشترك واعلنت قرارها بمعارضته بكل الوسائل الممكنة ، وكان ذلك في بيان تفسيري مؤرخ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ، وفي بيان اضافي أدلى به ممثلها أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ (ز) .

(ز) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٠٦٥ .

١٥ - وفي وقت لاحق ، صرح السيد احمد عبد الله ، رئيس حكومة ارجبيل كومورو ، لوكالة الصحافة الفرنسية ، بأن ليس من حق الحركة ان تتحدث باسم الارخبيل او تمثله في أية هيئة دولية .

دال - بيانات السلطات المحلية والفرنسية

١٦ - حينما عاد السيد عبد الله من باريس ، حيث ترأس الوفد الكوموري في مشاورات الاستقلال ، أعلن امام مجلس النواب أن فرنسا لن ترفض منح الاستقلال الفوري اذا أراد الشعب الكوموري ذلك ، وأعلن كذلك ان جميع السلطات الداخلية قد اسندت اليه الآن وانه يشارك في جميع المسائل المتعلقة بالسيادة الخارجية للاقليم ويطلع عليها . واختتم قوله بدعوة أبناء وطنه الى تناسي الخلافات الحزبية للتمكن من تحقيق الوحدة بين الاحزاب .

١٧ - وبعد أن أدلى السيد عبد الله بيانه طلب الاقتراع على الثقة بشأن المهمة التي كان قد أكملها لتوفيه . فأجاب المجلس بالاعراب عن ثقته في الحكومة بأغلبية ٣٤ صوتا مقابل صوتين .

١٨ - وقام السيد برنار ستاسي ، الوزير الفرنسي لمحافظة ماوراء البحار ، بزيارة لارجبيل استمرت من ٢٤ حتى ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ . وخلال هذه الزيارة قال السيد ستاسي ، مشيرا الى اتفاق باريس ، ان الامر الهام هو استخلاص النتائج المترتبة على الامني الديمقراطية التي اعرب عنها المقترعون الكوموريون بواسطة ممثلين شرعيين ثم ترجمتها الى واقع ملموس حين تحديد العلاقة الجديدة بين الحكومة الفرنسية وممثلي الاقليم المنتخبين . ثم أكد للوزير الفرنسي من جديد أن رغبة الكوموريين المعلنة في الاستقلال قد اعترف بها رسميا . ولكنه اضاف قائلا ان فكرة الاستقلال هذه مرتبطة ارتباطا غير منفصم بالصدقة والتعاون والتكاتف مع فرنسا .

١٩ - في عشية وصول السيد ستاسي وجه حزب تطور كومورو ندا الى الشعب يطالبه فيه بمقاطعة زيارة الوزير بالتظاهر ضد الاعلان المشترك وبتأييد " الاستقلال الفوري الصحيح " .

٢٠ - وقد تميز وصول الوزير الفرنسي بوقوع عدد من الحوادث . فقد جاء في التقارير الصحفية ، أنه قد اعتقل عدد من الاعضاء الشباب في حزب كومورو الاشتراكي ، الذين تظاهروا ملوحين بالاعلام ومطالبين بالاستقلال الفوري وهاتفين بشعارات معادية .

٢١ - وفي بيان مؤرخ في ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، اشار حزب تطور كومورو المتحالف مع حركة التحرر القومي لارجبيل كومورو الى ان الحكومة المحلية كانت قد اصدرت مراسيم تحرم القيام بأية مظاهرات خلال زيارة السيد ستاسي ، وان المظاهرات التي نظمت في المدن الرئيسية فرقتها رجال الشرطة الذين يقال انهم استخدموا الهراوات ، والاعتقالات والتهديدات وغيرها من التدابير التعسفية .

٢٢ - في ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، اتخذ مجلس نواب الاقليم قرارا بأغلبية ٢٩ صوتا وامتناع ٣ وغياب ٧ من الاعضاء البالغ عددهم ٣٩ يطالب الحكومة باشتراك اعضائها في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل تحديد موعد لنيل الكوموريين استقلالهم لا يتجاوز عام ١٩٧٦ .

٢٣ - وخلال الجلسة ٢٠٦٤ التي عقدتها اللجنة الرابعة للجمعية العامة في ٢٠ تشرين

الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ (هـ) ، ذكر ممثل فرنسا ان فترة انتقال قد تحدثت ليتسنى خلالها تشكيـل الادوات اللازمة لسلطات الدولة ، فيما عدا الشؤون الخارجية والدفاع الخارجي والنقد . و اضاف أن فترة الانتقال ستتيج الفرصة لخلق الشروط اللازمة لحياة قومية ، مما يقتضي حل المشاكل المختلفة الناشئة عن كون اقليم كومورو غير متجانس وانما هو أرخبيل أهله من اصول مختلفة . ولذا اشترطت الحكومة الفرنسية ان يتخذ الشعب قراره في الموضوع ، عندما يحين الموعد ، بواسطة استفتاء ، تقرر كيفيته بالوسائل التشريعية ، ولهذا السبب ، كما قال ممثل فرنسا ، نص الاعلان المشترك ، في الجزء ٤ منه ، على انه " خلال فترة الانتقال ومن اجل تعزيز وحدة الارخبيل . . ستنفذ سياسة قائمة على اساس تقسيم الارخبيل الى مناطق " .

٢٤ - ويقال ، بحسب تقرير صحفي مؤرخ في ١٦ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، ان السيد عبد الله - اصدر بيانا في تاناناريف قال فيه ان كومووا ستنال استقلالها في ١٩٧٤ ، عن طريق الصداقة والتعاون مع فرنسا ، وان خطة لتعجيل منح السيادة الكاملة للشعب الكوموري قد تم وضعها مع الحكومة الفرنسية .

هـ - قضية مايوط

٢٥ - نذكرت الصحف ان الزعماء السياسيين لجزيرة مايوط يخالفون زعماء الارخبيل الآخرين حول شرعية الاستقلال ، وانهم يذهبون الى ان ٣٠ . . . من سكان الجزيرة يرغبون في البقاء تحت الادارة الفرنسية وان يكون لمايوط مركز اقليم من الاقاليم الفرنسية فيما وراء البحار .

٢٦ - ويحتج زعماء ماريوط بأن سلطانهم كان قد وضع تحت الحماية الفرنسية عام ١٨٤١ ، وأن مايوط كانت حتى عام ١٩٠٠ الجزيرة الوحيدة التي تملكها فرنسا في الارخبيل . وزيادة على ذلك ، فان سكان مايوط ، المهريين ، يعتبرون الحصلة المخصصة للجزيرة من الميزانية الكومورية ضئيلة الى حد يدعو الى السخرية .

٢٧ - وفي انتخابات مجلس النواب التي جرت في كانون الاول / ديسمبر ، حصلت الحركة المهرية ، وهي حزب انفصالي ، على ٩٥٣٤ صوتا من مجموع ٩٢٩ ١٠٤ صوتا ، وعلى خمسة مقاعد من مجموع ٣٩ مقعدا . وفي ١٩ كانون الاول / ديسمبر اقترح نواب مايوط الخمسة ضد القرار الذي يطالب باجراة مفاوضات مع فرنسا بهدف منح الاقليم استقلاله .

٢٨ - وقد نجم عن السياسة التي تنادي بها الحركة المهرية في مايوط تطورات عدة .

٢٩ - فقد اعرب بعض المفكرين المايوطيين عن موقفهم " المناهض للانفصال " ، في قرار اتخذه في ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٢ . وخلال الانتخابات التي سبق ذكرها ، حصلت قائمة المرشحين

المؤيدين للاتحاد ، الذين خاضوا الانتخابات ضد الحركة المهرية على ٢٥ في المائة من الاصوات .
وآخر الامر ، حكم على السيد بامانا ، زعيم الحركة المهرية ، بالسجن ٤٠ يوما وبغرامة قدرها ٥٠٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الافريقي (ط) لاثارته القلاقل التي حدثت فـي تموز/يوليه ١٩٧٣ .

٣٠ - وفيما يتعلق بالجزء ٤ من الاعلان المشترك المتعلق بسياسة المناطق (انظر الفقرة ١١ أعلاه) ، اعلن السيد عبد الله ، في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١ ، انه ليس في التصور أية سياسة قائمة على اساس المناطق وانه لن يكون هناك انفصال بين الجزر لان الوحدة الآن هي اقوى من اى وقت مضى .

٣١ - على غير ان حركة التحرر القومي لارخبيل كومورو ترى ان النظام الاقليمي الذى نص عليه الجزء ٤ من الاعلان المشترك تمثل محاولة متعمدة لتقسيم ارخبيل كومورو ، هن طريق تمييز سكان وكليات اقليمية لها حقوق ومصالح متباينة .

٣٢ - وفي ٢٦ آب/اغسطس ١٩٧٤ ، نشرت وكالة الانباء الفرنسية البيان التالي بشأن مشروع قانون ستقدمه الحكومة الفرنسية الى البرلمان بشأن الاقليم :

" ستتم قريبا مرحلة جديدة في العملية التي بدأتها فرنسا في حزيران/يونيه ١٩٧٣ لايصال اقليم جزر كومورو فيما وراء البحار الى الاستقلال . وستقدم الحكومة الى البرلمان ، عندما يعود الى الانعقاد في تشرين الاول/اكتوبر ، مشروع قانون بشأن تنظيم استفتاء في الارخبيل حول الاستقلال . ولقد اعلن السيد اوليفيه ستيرن ، وزير الدولة ، ذلك رسميا في باريس مساء يوم الاثنين ، وقال ان موعد الاستفتاء قد يكون كانون الاول/ديسمبر القادم أو آذار/مارس ١٩٧٥ .

" ان مشكلة مايوط قد سيطرت دائما على جو المحادثات الفرنسية - الكوموروية حول مستقبل الارخبيل ، كما اعلن المهرليون دائما انهم ، في حالة الاستفتاء بشأن الاستقلال ، يفضلون ان يجرى الاستفتاء في كل جزيرة على حده . وهذه المسألة اصبحت غير واردة الآن وقد فسر السيد ستيرن سبب ذلك بقوله : ان الحكومة الفرنسية قررت اجراء الاستفتاء على نطاق الارخبيل كله لاسباب ثلاثة : أولاها ، سبب قانوني لان قواعد القانون الدولي تقضي بان يحتفظ كل اقليم بالحدود التي كانت له كمستعمرة ؛ وثانيها هو انه لا يمكن تصور تعدد المراكز حسب اختلاف جزر الارخبيل ؛ وأخيرا ، ان فرنسا لا ترغب في تأليب الكوموريين بعضهم على بعض ، بل ان دورها ، على النقيض من ذلك ، يقوم على مساعدتهم على التقارب فيما بينهم وايجاد المركز الشرعي المناسب " .

(ط) العملة المحلية هي فرنك الاتحاد المالي الافريقي . وفي أوائل عام ١٩٧٢ ، كان كل ٢٦١ فرنكا من هذه الفرنكات يعادل دولارا امريكي واحد تقريبا .

٣ - الاحوال الاقتصادية والاجتماعية

- ٣٣ - يعتمد اقتصاد ارجبيل كومورو ، وهو زراعي صرف ، على المحاصيل التصديرية ، ولا سيما الزيوت العطرية المستعملة في صناعة العطور ، والونيلية ولب النارجيل والقرنفل والقرفة ، وتقوم بتحضير اكثر المحاصيل التصديرية شركات ذات رأسمال اجنبي .
- ٣٤ - وتقول حركة التحرر القومي لارجبيل كومورو ان اكثر من ثلاثة ارباع الارض في ارجبيل كومورو هي ملك للشركات الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين ويعود الربع الباقي الى " الاقطاعيين البرجوازيين المحليين " . اما الفلاحون الكوموريون الذين يشكلون ٩٥ في المائة من مجموع السكان فهم مجرد عمال زراعيون أو مزارعين .
- ٣٥ - ومن بين أكبر الشركات في ارجبيل شركة كومورو - بمباو التي تسيطر على ٥٠ في المائة من إنتاج الزيوت العطرية ، وشركة النيوماكيلية ، وشركة النباتات العطرية ، وشركة مزارع ميرونغونسي وشيكونسي .
- ٣٦ - ويمارس الفلاحون المحليون الزراعة المعيشية فيزرع شجر جوز الهند والمحاصيل الغذائية والارز . غير ان الشركة الانمائية لكومورو ومكتب الانماء الزراعي يعملان على تحديث الزراعة .

ألف - المالية العامة

- ٣٧ - في عام ١٩٧٢ كانت المساعدة الفرنسية لارجبيل كومورو تشمل ٧٢٢ من ملايين الفرنكات الفرنسية كمساعدة مالية ، و ٣٢٦ ملايين من الفرنكات كمساعدة تقنية و ١٣ مليون فرنك فرنسي عن طريق صندوق الاستثمار للانماء الاقتصادي والاجتماعي .
- ٣٨ - وبلغت تقديرات ميزانية الاقليم لعام ١٩٧٤ مجموعه ٢٣١٠٩ من ملايين فرنكات الاتحاد المالي الافريقي ، مقابل ١٧٢٩٣ من ملايين الفرنكات عام ١٩٧٣ و ١٦١٢ من ملايين الفرنكات عام ١٩٧٢ . وفيما يلي تفصيل الايرادات الخارجية والمحلية .

(بملايين فرنكات الاتحاد المالي الافريقي)

الإيرادات المحلية

٢٣٥٠	ضرائب مباشرة
٣٤١	رسوم تسجيل وطوابع
١٨٩	إيرادات عن أملاك الدولة
١٢٧٩	خدمات متنوعة
١٠١٥٨	جمارك
٢٦٠١	قروض
١٥٠٠	سلف لميزانيات وأجهزة الدولة الأخرى

١٨٤١٩

المجموع

التمويل الخارجي

(بملايين فرنكات الاتحاد المالي الافريقي)

٤٦٩٠

صندوق مساعدات الجمهورية الفرنسية

٣٩ - وفي عام ١٩٧٤ ، سيأتي ٧٩ في المائة من الإيرادات من مصادر داخلية ، ولا سيما من الإيرادات الجمركية ، و ٢١ في المائة من صندوق مساعدات الجمهورية الفرنسية ومن قروض سيتم التعاقد عليها مع بعض أجهزة الدولة .

٤٠ - بموجب الجزء ٢ من الاعلان المشترك ، اكد الكوموريون من جديد رغبتهم في البقاء في منطقة الفرنك . وانشئ بنك كومورو وهو مسؤول عن اصدار النقد في الاقليم .

ب٤ - الميزان التجاري

٤١ - تظهر في الجدول الثاني ، وقد وضع استنادا الى تقارير صحفية ، ارقام الميزان التجاري لعامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ :

أرخبيل كومورو : الميزان التجاري ، ١٩٧١-١٩٧٢

١٩٧٢		١٩٧١		
القيمة بالآلاف فرنكات	الوزن	القيمة بالآلاف فرنكات	الوزن	
الاتحاد المالي الافريقي	الصافي بالاطنان	الاتحاد المالي الافريقي	الصافي بالاطنان	
٢ ٨٤٩ر٥	٥٠ ٣٤٦	٢ ٨٣٤ر٧	٥٥٤ ٢٩٩	الواردات
١ ٥١١ر٢	١١ ٧٨٧	١ ٥٧٢ر٠	١٢ ٧٥٦	الصادرات
٤ ٣٦٠ر٨	٦٢ ١٣٣	٤ ٤٠٦ر٨	٦٧ ٠٥٥	المجموع
١ ٣٣٨ر٣		١ ٢٦٢ر٦		المعجز
٥٣٠ في المائة		٥٥٤ في المائة		نسبة الاحتياطي

٤٢ - وقد نشأ الانخفاض في حجم الواردات عن الانخفاض الكبير في السلع الاساسية ، وخاصة الماشية المستوردة من مدغشقر ، التي هبطت وارداتها من ٢ ٨٦٠ رأسا في عام ١٩٧١ الى ١ ٢٢٧ رأسا في عام ١٩٧٢ .

٤٣ - وقد نتج الانخفاض في تجارة التصدير عن الهبوط في مبيعات لب النارجيل (١ ٥٢٥ طنا و ٢٦ ٠٢٦ من ملايين فرنكات الاتحاد المالي الافريقي) والهبوط في مبيعات القرنفل (١٧٠ طنا و ١٠٣٣ من ملايين فرنكات الاتحاد المالي الافريقي) .

٤٤ - ويبين الجدول التالي تقلبات التجارة الخارجية لكومورو منذ عام ١٩٦٠ .

أرخبيل كومورو : التجارة الخارجية ، ١٩٦٠ - ١٩٧٢
(بملايين فرنكات الاتحاد المالي الافريقي)

<u>الواردات</u>	<u>الصادرات</u>	<u>العجز</u>	<u>نسبة الاحتياطي</u> (بالمائة)
١٩٦٠	٩٤٠	٧٩٩	٨٥٠
١٩٦١	٩٠٩	٦٨٦	٧٥٥
١٩٦٢	١٠٨٨	٦٢٦	٥٧٥
١٩٦٣	١٣٣٤	١١٦٣	٨٧٢
١٩٦٤	١٥٠٨	٩٨٦	٦٥٤
١٩٦٥	١٦٢٢	٩١٥	٥٦٤
١٩٦٦	١٧٨٣	٩٥٣	٥٣٥
١٩٦٧	١٨٥٠	٩٥٨	٥٠٧
١٩٦٨	١٧٦٣	١٠٠٨	٥٧٢
١٩٦٩	٢٠٩٢	١٢٨٩	٦١٦
١٩٧٠	٢٣٧٣	١٢٧٨	٥٣٩
١٩٧١	٢٨٣٥	١٥٧٢	٥٥٤
١٩٧٢	٢٨٤٩	١٥١١	٥٣٠

جيم - النقل

٤٥ - في عام ١٩٧٢ كان يوجد في الاقليم حوالي ١٠٠٠ كيلومتر من الطر ، منها ٢٩٥ كيلومترا مفروشة بالاسفلت . ويساعد في تمويل بناء الطرق المعبدة صندوق الاستثمار للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والصندوق الاوروبي للانماء .

٤٦ - بالنسبة للنقل البحري ، ترسو السفن ذات الحمولة الكبيرة مقابل موانئ موروني - موستامودو ، ودزاودزي وفومبوني ، وقد صار من الممكن ان ترسو السفن ذات الحمولة المتوسطة داخل ميناء موستامورو بعد ان تم توسيعه .

٤٧ - يوجد مطار عام في موروني وثلاثة مطارات محلية في بندر - سلام وفي قوانى وبامبزي .

٤٨ - وفي اعقاب اجتماع وزارى مصغر عقد في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ برئاسة المرحوم السيد بومبيدو رئيس الجمهورية الفرنسية ، اعلن ان الحكومة الفرنسية ستقدم مساعدة لمؤسسة لكومورو

لشراء المعدات ، ولا سيما المعدات الخاصة بالطرق والموانئ . و أعلن كذلك ان الحكومة الفرنسية تؤيد انشاء شركة جديدة باسم شركة الخطوط الجوية الكومورية تشارك بغالبية اسهمها شركة الخطوط الجوية الفرنسية (اير فرانس) .

دال - الصحة العامة

٤٩ - فيما يتعلق بالصحة العامة ، اشارت حركة التحرر القومي لارخبيل كومورو الى انه لا يوجد في الاقليم سوى ١٣ طبيا و ٦٥٠ سريرا في المستشفيات للسكان البالغ عددهم ٥٠٠ نسمة وان الصيدلية الوحيدة في الاقليم وملكها شخص فرنسي ، تحتكر بيع الادوية . وقالت الحركة كذلك ان سوء التغذية ونقص التغذية يسببان عددا من الوفيات .

٤ - التعليم

٥٠ - في عام ١٩٧٢ ، كانت نسبة المسجلين في المدارس في كومورو ٢٠ في المائة يوجد فسي المرحلة الابتدائية ٨٠ مدرسة حكومية ومدرسة خاصة واحدة تضم جميعها ١٢ طالب - وفي المرحلة الثانوية توجد اربع مدارس حكومية - اليسييه في موروني وفروعها في الجزر الثلاث الاخرى - ومدرسة خاصة واحدة ومجموع الطلاب المسجلين في هذه المرحلة ٩٠٠ طالب .

٥١ - وبحسب المعلومات التي قدمتها حركة التحرر القومي لارخبيل كومورو ، فان عدد المدارس الابتدائية كان ١٠٠ مدرسة في عام ١٩٧٣ من أجل ٨٠ طفل في سن التعليم ونتج عن ذلك ان عدد المسجلين فعليا في المدارس هو ١٥٠٠ فقط . و اشارت الحركة ايضا الى احداث " نقاط اختناق " بقصد تخفيض عدد الخريجين الكوموريين ممن تلقوا تدريبا نافعا ، الى أدنى حد ممكن .

الفصل الثاني عشر

[A/9623/Add. 4 (Part II)]

الصحراء الاسبانية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٢٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة ٥ - ١
٢٢٩	باء - قرار اللجنة الخاصة ٦
٢٣٠	مرفق - وثيقة عمل أعدتها الأمانة العامة

الفصل الثاني عشر

الصحراء الاسبانية

ألف - نظرت اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في موضوع الصحراء الاسبانية في جلستها ٩٨١ المعقودة في ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ .
- ٢ - وحينما نظرت اللجنة الخاصة في الموضوع ، اخذت في الاعتبار ما يتعلق بالمسألة من أحكام قرارات الجمعية العامة ، لاسيما القرار ٣١٦٣ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذى طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١١ منه الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام ، بصفة خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين " . وكذلك أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها احكام قرار الجمعية العامة ٣١٦٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر بشأن مسألة الصحراء الاسبانية ، الذى طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٩ منه الى اللجنة الخاصة مواصلة نظرها في الحالة القائمة في الاقليم .
- ٣ - وكان امام اللجنة الخاصة ، في أثناء نظرها في موضوع الاقليم ، وثيقة عمل (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن آخر التطورات بشأن الاقليم . وكان امام اللجنة ايضا عريضة خطية غير مؤرخة من اللجنة التنفيذية للجبهة الشعبية لتحرير ساقية الحمراء وريودى اورو ، تتعلق بالصحراء الاسبانية (A/AG.109/PET.1254) .
- ٤ - وكذلك أخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار الرسائل التالية الموجهة الى الامين العام بشأن الموضوع : (أ) رسالة من ممثل المغرب الدائم مؤرخة في ٨ تموز/يوليه (A/9654) ؛ (ب) رسالة من ممثل اسبانيا الدائم مؤرخة في ١٠ تموز/يوليه (A/9655) ؛ (ج) رسالة من ممثل اسبانيا الدائم مؤرخة في ٢٠ آب/اغسطس (A/9714) ؛ (د) رسالة من القائم بأعمال وفد موريتانيا الدائم بالانابة ، مؤرخة في ٢٠ آب/اغسطس .
- ٥ - وفي الجلسة ٩٨١ ، المعقودة في ٥ أيلول / سبتمبر ، أبلغ الرئيس اللجنة الخاصة أنه استلم رسالة من ممثل اسبانيا الدائم مؤرخة في ٣ أيلول / سبتمبر تشير الى أن حكومته لا تزال مستعدة للمشاركة في أعمال اللجنة عند النظر في الموضوع .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٦ - في الجلسة (٩٨١) ، المعقودة في ٥ أيلول / سبتمبر ، قررت اللجنة الخاصة ، بعد بيان
ألغاه الرئيس (A/AG.109/PV.981) ، أن تؤجل النظر في موضوع الصحراء الإسبانية ريثما تنتهي
المشاورات بين الدول الأعضاء المعنية بالامر مباشرة . وقررت اللجنة إحالة وثيقة العمل المشار اليها
في الفقرة ٣ أعلاه الى الجمعية العامة لتسهيل على اللجنة الرابعة النظر في الموضوع .

مرفق *

وثيقة عمل أعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ -	عموميات	١ - ٣
٢ -	التطورات الدستورية والسياسية	٤ - ٢٠
٣ -	الاحوال الاقتصادية	٢١ - ٤١
٤ -	الاحوال الاجتماعية والتعليمية	٤٢ - ٥٤

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.956 .

الصحراء الأسبانية (أ)

١ - عموميات

- ١ - ان المعلومات الأساسية عن الصحراء الأسبانية موجودة في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ب). وفيما يلي معلومات تكميلية .
- ٢ - تقع الصحراء الأسبانية على الساحل الافريقي للمحيط الاطلسي . يحدها المغرب والجزائر من الشمال وموريتانيا من الجنوب والشرق ، وتبلغ مساحتها ٢٨٠ . ٠٠٠ كيلو متر مربع معظمها صحراء أو شبه صحراء .
- ٣ - وفقا لما ورد في الجريدة الرسمية لمقاطعة الصحراء الصادرة في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧١ ، كان مجموع عدد سكان الاقليم ٤٢٥ ٧٦ نسمة في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٠ منهم ٢٤ ٠٤٨ يعيشون في مدينة العيون ، العاصمة ، و ٦ ٦٩٢ في فيلا سيسنيروس . يعيش الآن ، حسب قول حركة التحرر القومي ، ٦٠٠ . ٠٠٠ لاجئ من الصحراء الأسبانية في البلدان المجاورة الجزائر والمغرب وموريتانيا . وجاء تكذيب لهذا الرقم في رسالة موجهة الى الامين العام بتاريخ ١٢ تموز /يوليه ١٩٧٣ من نائب ممثل اسبانيا الدائم لدى الامم المتحدة (ج) .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الترتيبات الدستورية

- ٤ - تقوم الادارة الاسبانية للاقليم ، كما لاحظنا آنفا ، على اساس قانون صادر في ٢١ نيسان /ابريل ١٩٦١ ، ومعدل بمرسوم مؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٢ . ويدير الاقليم حاكم عام ، يعينه مجلس وزراء اسبانيا ، وبواسطته تمارس الالجهزة المركزية في الحكومة الاسبانية نفـس السلطة التي تمارسها في المقاطعات المتروبولية في اسبانيا . وكذلك يعين مجلس الوزراء امينا عاما يتولى المصالح الادارية ، فيما عدا المصالح القضائية والعسكرية ، وهو الرجل الثاني في قـمـة السلطة في الاقليم .

(أ) المعلومات الواردة في هذا القسم مأخوذة من مصادر منشورة ومن معلومات وردت الى الامين العام من حكومة اسبانيا بموجب المادة ٦٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة . في ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٧٣ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٢ ، وفي ٢٤ حزيران /يونيه ١٩٧٤ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٣ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق ٢٣ (١ / 9023 / Rev.1) الفصل الثاني عشر ، المرفق الاول .

(ج) المرجع نفسه ، المرفق الثاني .

- ٥ - وهيئات الادارة المحلية هي المجلس الاقليمي (د) ، والمجلسان البلديان في مدينة العيون وفي فيللا سيسنيروس ، ووحدات محلية صغيرة في سمارا وفي القويرا . وهناك أيضا " شعب للبدو والرحل " تشمل الرعاة الصحراويين الذين لا يستطيعون ان يشاركوا في الهيئات البلدية .
- ٦ - وبحسب المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة على الادارة ، أعيد تنظيم ' الجماعة ' (الجمعية العامة) في عام ١٩٧٣ ، بهدف زيادة اشتراكها في ادارة الاقليم . وقد يزيد عدد الممثلين في ' الجماعة ' من مختلف القبائل من ٢٩ الى ١٩٠ .
- ٧ - وفي انتخابات ' الجماعة ' التي جرت في ١٠ حزيران / يونيه فاز ١٨٨ زعيما قبليا ، منهم ١١٥ أعيد انتخابهم و ٧٣ كانوا ممثلين جدد .

ب - النظام الجديد للاقليم

- ٨ - في شباط / فبراير ١٩٧٣ ارسلت ' الجماعة ' ، كما أشير آنفا ، اعلانا الى رئيس الدولة الاسبانية . ومما قالته الجماعة في هذا الاعلان ان من حق شعب الصحراء ان يقرر مستقبله بنفسه بدون قهر او تدخل من الخارج ، وأن أمن وسلامة الاقليم وسكانه يجب ان يضمن في كل الاوقات ، ان هذه هي الشروط الاساسية لممارسة شعب الصحراء حقه في تقرير مصيره بنفسه ولتحقيق اشتراكه في ادارة الاقليم على نطاق اوسع . وطلبت ' الجماعة ' فضلا عن ذلك ، أن يضمن رئيس الدولة الاسبانية " ان تتعزز باستمرار العملية التي تتيح لشعب الصحراء بصورة فعالة ان يقرر مستقبله " . وان يضمن في الوقت ذاته " ان تتوسع المؤسسات القانونية القائمة تدريجيا بحيث يصبح لشعب الصحراء نصيب اكبر في الوظائف والقرارات " المتعلقة بادارة الاقليم الداخلية (هـ) .
- ٩ - وافادت الحكومة الاسبانية في ٦ اذار / مارس باستلامها هذه الرسالة (انظر A/9176 ، المرفق الثاني) . وبعد الانتخابات التي جرت في ١٠ حزيران / يونيه ١٩٧٣ (انظر الفقرة ٧ أعلاه ، صادقت الجماعة المنتخبة حديثا على الاعلان في ٢٨ تموز / يوليه وقررت رسميا التصديق على الرسالة الموجهة الى رئيس الدولة الاسبانية في ٢٨ شباط / فبراير وعلى المطالب الواردة فيها .
- ١٠ - وفي ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ رد الجنرال فرانسيسكو فرانكو ، رئيس الدولة الاسباني ، على رسالة ' الجماعة ' ، في اعلان من ثمان نقاط ضمننت فيه الدولة الاسبانية رسميا ، فيما ضمننت ، ان يقوم سكان الصحراء مستقبلا بتقرير مصيرهم بحرية ، وان تجرى عملية تقرير المصير متى طلبها السكان بحرية .

(د) للاطلاع على التفاصيل ، انظر المرجع نفسه ، المرفق الاول ، الفقرة ٧ وما يليها .

(هـ) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥ ، للاطلاع على النص الكامل للاعلان ، انظر A/9176 المرفق الاول .

الاسبانية مصيرها بنفسها واصلوا بلافا مشتركاً يقول بوجود تنفيذ تقرير المصير بدون تدخل خارجي وطبقاً لما يتعلق بذلك من قرارات الامم المتحدة .

جيم - الكفاح من اجل التحرر القومي

١٦ - توجد في الوقت الحاضر عدة حركات للتحرر القومي في الصحراء الاسبانية . وفيما يلي موجز لآخر المعلومات المتوفرة بشأن نشاطات هذه الحركات .

١٧ - حركة الرجال الزرق للمقاومة ، وقد نقلت مقرها العام الى الجزائر بعد ان كان من قبل في المغرب (ط) .

١٨ - ونشأت في عام ١٩٧٣ حركة جديدة لتحرير الصحراء الاسبانية باسم الجبهة الشعبية لتحرير ساقية الحمراء وريودي اورو . واعلنت الجبهة في أول بيان لها بأن قواتها هجمت خلال شهرى ايار/مايو وحزيران/يونيه المواقع العسكرية الاسبانية في خانغا تيفاريتي وفي بن ضلو ، وان القوات المسلحة الاسبانية ردت على هذه الهجمات باعتقال ٣٢ شخصا غير مسلحين ، ويطرد "الشيخ" الذين انتخبوا مؤخرًا . ونشرت الجبهة كذلك رسالة مفتوحة الى رؤساء الدول في البلدان المجاورة للصحراء الاسبانية تطالبهم فيها باتخاذ " موقف حازم وبناء " . واستتكرت الجبهة " تعنت السلطات الاستعمارية ومناوراتها الهادفة الى فصل هذا الاقليم عن حلفائه الحقيقيين " .

١٩ - وردا على بيان الجبهة ، اعلنت حركة الرجال الزرق للمقاومة عن استنكارها لما تعتبره خططا لضم الصحراء الاسبانية . واكدت الحركة من جديد ان هدفها هو تحرير الاقليم لا من السيطرة الاسبانية فحسب بل أيضا من " المخططات الاستعمارية " التي تبنيها بلدان اخرى .

٢٠ - وتوجد كذلك حركتان اخريان : الاولى ، " حركة ٢١ آب/اغسطس " ، ومقرها في طرفايا في جنوبي المغرب ، والاخرى مقرها في موريتانيا ولا تتوفر اية معلومات بشأنها .

٣ - الاحوال الاقتصادية

ألف - الزراعة وتربية المواشي

٢١ - بحسب ما تقول الدولة القائمة بالادارة ، تستمر الآن الدراسات التي أجريت فعلا بهدف توسيع المساحة القابلة للزراعة ، وكذلك الدراسات الخاصة بعملية البذار وانتقاء البذور . وباكتشاف الماء في فيلا سيسنيروس والعرقوب وتوارتو وفي مواقع اخرى صار من الممكن اجراء اختبارات زراعية للحصول على غلة اكبر من منطقة الجرارة عن طريق انتقاء البذور . وقد ارتفعت الاستثمارات الزراعية

(ط) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٢ .

الى ٢٧ من ملايين البزيتات (٥) ، وجرت كذلك دراسات بشأن المراعي والعلف .

٢٢ - وحسب ما تقول الدولة القائمة بالادارة ، بلغ مجموع النفقات التي ترتبت على بناء أقنية الري وحفر الآبار وبناء الخزانات وشراء العربات والآلات الزراعية ، ٤٥٤ من ملايين البزيتات في عام ١٩٧٢ ، و ٤٠٥ من ملايين البزيتات في عام ١٩٧٣ .

٢٣ - وفي عام ١٩٦٩ ، بلغت الثروة الحيوانية في الصحراء الاسبانية ما يلي : ٥٦ ٢٠٠ جمل ، و ١٤٥ ٠٠٠ رأس ماعز ، و ١٨ ٠٠٠ حيوان منتج للصوف ، و ٢ ٠٠٠ حمار ، و ٤٠٠ درباني ، و ٢٠٠ خنزير ، و ٣ ٢٠٠ رأس من حيوانات متنوعة . وذكر أن عدد هذه الحيوانات نقص بنسبة ٦٠ في المائة بسبب الجفاف الشديد الذي أصاب افريقيا مؤخرا . وتقول الدولة القائمة بالادارة انها تأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار عندما تقدم المساعدة الى ضحايا الجفاف . وتقول ، فضلا عن ذلك ، انها خصصت ٣٥ من ملايين البزيتات لتكوين احتياطي من أجل حماية الثروة الحيوانية فسي الاقليم .

باء - نشاطات التعدين

٢٤ - زاد الاهتمام بالصحراء الاسبانية منذ أن اكتشفت حقول واسعة من الفوسفات عام ١٩٤٧ . وتوجد هذه الحقول في بوقر التي تبعد حوالي ١٠٠ كيلومتر عن العيون الى الداخل . وتقدر احتياطات هذه الحقول بـ ١٦ مليار طن تبلغ نسبة الفوسفات النقي فيها ٦٠ في المائة وهي أعلى نسبة في العالم (ك) .

٢٥ - وجاء في المعلومات الواردة من الدولة القائمة بالادارة عن عام ١٩٧٢ ان العمل من اجل استغلال حقول الفوسفات في بوقر استمر خلال ذلك العام . وكان قد اكتمل بناء نقال آلي لنقل الفوسفات الخام من بوقر الى منشآت العيون الساحلية . وتبلغ طاقة النقل الآلي ٢ ٠٠٠ طن بسرعة اربعة امتار في الثانية . وقد ذكر ان اعمال تغتيت وتركيز الفوسفات الخام قد بدأت ، فسي حقول الفوسفات ومناطق التحميل .

٢٦ - واعلن ايضا عن مشروعات للتنقيب عن الالومنيوم والنحاس والتوتياء والتيتانيوم والغاناديوم والرصاص والمنغنيز والكاولين (الصلصال الصيني) والبنطونيت ومولدات الالملاح . ويعتقد ، في هذا الصدد ، ان النتائج الاولية للبحث عن الحديد الرسوبي وما قبل الكمبري كانت مشجعة وتبرر مواصلة البحث .

(٥) في عام ١٩٧٢ كان الدولار الأمريكي الواحد يعادل ٦٨٩ من البزيتات الاسبانية .

(ك) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) الفصل الثاني عشر ، المرفق الاول ، الفقرات ٢٧ الى ٣١ .

جيم - توفير المياه

- ٢٧ - تحدد الأماكن التي ستستخرج منها المياه الجوفية في ضوء احتياجات الإقليم واستنادا إلى مقترحات ' الجماعة ' وطلباتها . ولا استخراج المياه الجوفية تحفر آبار عميقة أو آبار متوسطة العمق أو آبار تقليدية .
- ٢٨ - توجد آبار عميقة في العيون وسمارا ، وقد انجزت في كل من فيللا سيسيزوس وتينغويو — وتاهورات والغويرا عمليات حفر لاستخراج المياه الجوفية العميقة ، ولا تحتاج المياه إلى ضخ في هذه الأماكن . وتوزع الآبار المتوسطة العمق كما يلي : بئران في كل من أم دريجة وبير انزاران ؛ وبئر واحدة في كل من التيوس والطبقة وأم دجويس ديفان والغوش ، وجرارة الكاباليو ، وتعطي هذه الآبار ٢٩٠٠ متر مكعب يوميا ، فإذا أضفنا إليها ما تنتجه الآبار المحفورة سابقا كان مجموع الإنتاج اليوم — ٥٨ ٢٣٠ متر مكعبا .
- ٢٩ - في حوالي نهاية عام ١٩٧٣ بدأت في العيون دراسة إمكانات استخراج الطبقة المائية التي تغذى حاليا هذه المنطقة بالماء . وفي الوقت ذاته بدأت التحريات لتقرير ما إذا كان توجد طبقة مائية أخرى أم لا في الجزء الشمالي من المدينة . وكان الداعي إلى الاضطلاع بهذه الأعمال ازدياد استهلاك الماء في العيون خلال السنوات القليلة الماضية وقد أصبح الآن في حدود ٦٠٠٠ متر مكعب في اليوم .
- ٣٠ - وخلال التنقيب عن المياه الجوفية واستخراجها عام ١٩٧٣ تم حفر ما يزيد على ٨٠٠ متر ، بلغ مجموع انتاجها من الماء ٨٠٢٠ متر مكعبا في اليوم . واستنادا إلى الإنتاج الحالي فإن إمكانات تغذية الإقليم بالماء هي بلا شك في حدود ٦٦٢٥٠ متر مكعبا في اليوم . وبالإضافة إلى الأعمال المذكورة آنفا فقد تم حفر آبار تقليدية وتركيب مضخات آلية وأخرى ذات اذرع تتحرك بمحركات وببناء منشآت واقية للآبار ومساق للماشية ، وشبكات أقنية ، وما إلى ذلك .
- ٣١ - وبلغت الاستثمارات في مجال التنقيب عن المياه الجوفية واستخراجها خلال الفترة موضوع الدراسة ١٠٤ ملايين بزيوتا .

دال - المواصلات

- ٣٢ - يتألف مرفق المواصلات السلكية واللاسلكية في الصحراء ، بحسب المعلومات الواردة من الدولة القائمة بالإدارة ؛ من شبكة أولية من الدوائر الكهربائية المترابطة بحيث تشكل مثلثا يصل ما بين العيون ، وفيللا سيسينيروس ، ولا بالماس ، وتوفر الخدمات الهاتفية والبرقية بواسطة المهرقات الكاتبة . وتوجد أيضا شبكة للهاتف اللاسلكي تعتمد على الشبكة الأولية .
- ٣٣ - وتوجد محطة إرسال إذاعية قوتها ٥ كيلواط في العيون ومحطة إرسال قوتها ١٠ كيلواط في فيللا سيسينيروس . وتقدر قيمة هذه المنشآت ، مع محطتي الإرسال على الموجة القصيرة — الموجودة في العيون واستطاعة كل منهما ١٠ كيلواط بحوالي ٥ مليون بزيوتا . وتوجد في كل العيون وسمارة محطة تقوية تلفزيونية استطاعتها ٥٠ واطا . ولقد استثمر ما مجموعه ٣٤٧ من ملايين البزيتات في المواصلات السلكية واللاسلكية خلال عام ١٩٧٢ .

- ٣٤ - وفي عام ١٩٧٣ اقام مرفق المواصلات السلوكية واللاسلكية اتصالا لاسلكيا ما بين العيون وسمارا بمبرقات كاتبة شغالة في الوقت الحاضر وتقدر تكاليفها بمبلغ ٣ ملايين بزيوتا . فضلا عن ذلك قد تم انشاء مبنى للمواصلات السلوكية واللاسلكية في سمارا بلغت تكاليفه ٣٥٠ من ملايين البزيوتا .
- ٣٥ - شغلت في ايلول /سبتمبر ١٩٧٣ محطة الاتصال التروبوسفيرى التي تربط ما بين لاس بالماس والعيون ، وهذه المحطة مجهزة بـ ١٠ خطوط هاتفية و ٥٠ خطا برقيا ، وقد بلغت تكاليفها ٣٦ مليون بزيوتا .
- ٣٦ - في حزيران /يونيه ١٩٧٣ ابرمت عقود لاجل اعمال تشمل انشاء شبكة هاتفية داخلية لمدينة العيون مع مقسم للهاتف الآلي يتكون من ١٠٠٠ خط في العيون . ولقد تم بالفعل انجاز الشبكة الهاتفية الداخلية وسيتم انجاز وتشغيل المقسم الهاتفى في نهاية عام ١٩٧٤ . وتقدر تكاليف هذه المنشآت بـ ٧٥ مليون بزيوتا . ولقد تم بالفعل وضع واعتماد مشروع يهدف الى توسيع الشبكة بحيث تشمل المواصلات لـ ٢٠٠ مشترك . وينتظر ان يبدأ توفير هذه الخدمات للمشاركين في مطلع عام ١٩٧٥ . وتقدر تكاليف هذا الجزء الثانى من الاعمال بمبلغ ٢١ مليون بزيوتا .
- ٣٧ - وتم وضع مشروع لزيادة عدد الخطوط الهاتفية لمحطة الاتصال التروبوسفيرى العاملة حاليا الى ٢٤ خطا . ويجرى حاليا تنفيذ المشروع وينتظر ان يبدأ تشغيل هذه الخطوط في أوائل عام ١٩٧٥ . وتقدر تكاليف هذه الاعمال بـ ٨ ملايين بزيوتا .
- ٣٨ - فيما عدا ذلك ، تم وضع المشاريع التالية ويؤمل أن تخصص لها الاعتمادات اللازمة :
- (أ) انشاء مقسم هاتفى آلى يوفر الخدمة الهاتفية لـ ١٠٠٠ مشترك ، وانشاء شبكة داخلية في فيللا سيسنيروس ، تبلغ كلفتها ٦٦ مليون بزيوتا ؛
- (ب) ربط لاسلكى بين مبنى المواصلات السلوكية واللاسلكية في العيون وبلابا العيون ، وتبلغ كلفة هذا المشروع ١٨ مليون بزيوتا ؛
- (ج) تجديد التجهيزات اللا لكية والكهربائية بكلفة مجموعها ١٩ مليون بزيوتا .

هـ - بناء المساكن

- ٣٩ - وافق المعهد القومى للاسكان ، التابع لوزارة الاسكان ، على بناء المساكن التالية :
- | | | |
|----------------|-------|-----------|
| العيون | | ٦٥٢ مسكنا |
| فيللا سيسنيروس | | ٢٤٨ مسكنا |
- ويبلغ مجموع تكاليف بناء هذه الوحدات السكنية ٣٠٠ من ملايين البزيوتا .

و - السياحة

- ٤٠ - يستمر العمل في توسيع فندق ' البارادور ناسيونال دوتوريسمو ' في العيون بهدف اضافة مرافق جديدة اليه وزيادة عدد غرفه . ويجرى العمل أيضا في بناء فندق من درجة الثلاث نجوم في العيون بمبادرة صحراوية خاصة وبمعمونة صندوق التسليف الفندقية .
- ٤١ - تم فعلا اختيار الموقع النهائي للفندق السياحي الذي سيبنى في خليج ريودي أورو بالقرب من فيللا سيسنيروس ، ويتسع لايواء ١٢٥ شخصا ، ويكلف مبلغ ١٢٥ مليون بزيوتا . وسيلحق بالفندق مرافق رياضية وشاليهات ومتنزهات تبلغ كلفتها ١٠ ملايين بزيوتا .

٤ - الاحوال الاجتماعية والتعليمية

ألف - العمال

- ٤٢ - خلال عام ١٩٧٣ ، استثمر مبلغ ٨٩ من ملايين البزيتات في برامج تهدف الى تحسين احوال المرأة الصحراوية .
- ٤٣ - وقام المعهد القومي للرعاية الاجتماعية بتقديم جميع المنافع التي توفرها أنظمة التأمين المتبادل العمالية الى جميع سكان الاقليم وذلك كجزء من جهوده الرامية الى تحسين نظام التأمين الاجتماعي ومدت الى الاقليم جميع الاحكام الهادفة الى اعطاء العمال مزايا أكبر في مجال الاجور والضمان الاجتماعي أو في مجال التفاوض على حقوقهم وممارستها .
- ٤٤ - ومما يجدر بالذكر ، بوجه خاص ، المرسوم الصادر في ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٤ الذي قرر الحد الأدنى للأجرة في مختلف المهن . وحدد أساس اشتراكات الضمان الاجتماعي ونسبتها .
- ٤٥ - وبسبب استمرار الأحوال المناخية غير المواتية والتي تسبب عنها الجفاف في منطقة الصحراء ، واصلت الحكومة الاسبانية تقديم المساعدة الى السكان المنكوبين ، بتزويدهم بالغذاء والاضطلاع بأشغال عامة تبلغ تكاليفها ما يقرب من ١٠٠ مليون بزيوتا .

باء - الصحة العامة

- ٤٦ - يوجد في الاقليم كله مستشفيان عامان ، واحد في العيون والآخر في فيللا سيسنيروس و ١٥ مستوصفا . في عام ١٩٧٢ كان يوجد ٢٩ طبيا وصيدليان و ٢٥ مساعدا طبيا و ٣ قابليات و ٥٧ عاملا صحيا مساعدا و ١٩ ممرضة . وكان يوجد على وجه التقريب طبيب واحد لكل ١٥٠ شخصا وسرير واحد في المستشفيات لكل ٢٣٨ شخصا .
- ٤٧ - وكانت هناك مدرستان لتدريب الموظفين الصحيين المجازين في مستشفى مدينة العيون ومستشفى فيللا سيسنيرون . وقد وظف في دوائر الصحة العامة وفي شركات خاصة حوالي ١٠٠ موظف صحي مجاز .

٤٨ - وبلغ مجموع الاستثمارات خلال عام ١٩٧٣ في الحملات الصحية والمعدات الصحية وشراء الادوات والمواد الطبية ٢٢,٦ مليون بزيता . وبلغت مصروفات الصحة العامة ٦٣ر٣ من ملايين البزيتات .

جيم - التعليم -

٤٩ - تتكون مراحل التعليم في الاقليم من التعليم في مرحلة ما قبل سن التعليم ، ومرحلة التعليم الاساسي العام ، والتعليم الثانوى ، والدراسات التقنية .

٥٠ - وفي ١٩٧٣ / ٧٤ كان يوجد مدرستان ثانويتان (في العيون وفيللا سيسنيروس) و ١٣٧ وحدة مدرسية (مجموعات من المدارس تتألف من أقسام مختلفة ، ومدارس مختلطة ، ومدارس ريفية ومدارس للرحل) . وكان يوجد بالاضافة الى الهيئة التدريسية في المدرستين الثانويتين ثلاثة مدراء لمجموعات المدارس ، ومفتش واحد للتعليم الابتدائي ، و ١٦٠ معلما اسبانيا (١٤٤ في العام ١٩٧٢ / ١٩٧٣) و ٦٠ معلما صحراويا (العدد لم يتغير) .

٥١ - خلال العام الدراسي ١٩٧٣ / ١٩٧٤ كان ٦٤٢٨ طالبا يتابعون التعليم الأساسي (مقابل ٤٩٩٥ في ١٩٧٢ / ١٩٧٣) و ٧٨٠ طالبا يتابعون تعليمهم في المرحلة المتوسطة (مقابل ٩١١ في ١٩٧٢ / ١٩٧٣) . ومن الجدير بالملاحظة ان الانخفاض الظاهر في عدد الطلاب في المرحلة المتوسطة بالنسبة للعام السابق يعود الى ان بعض مواد الدراسة الثانوية أصبحت الآن جزءا من المناهج الجديدة لمرحلة التعليم الاساسي العام في النظام الجديد . وكان عدد الطلاب الذين يتابعون دراسات جامعية أو دراسات في المرحلة المتوسطة في أسبانيا بموجب منح دراسية ٦١ طالبا (مقابل ٣٦ في ١٩٧٢ / ١٩٧٣) .

٥٢ - وفي عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣ ، بلغ عدد المسجلين في مدرستي التدريب المهني في العيون وفي فيللا سيسنيروس ٢٦٠ طالبا وبلغ عدد المسجلين في مدرستي التدبير المنزلي ، اللتين أولاهما في العيون للطلاب الداخليين والأخرى في فيللا سيسنيروس ، ١٦٩ طالبا .

٥٣ - وبالإضافة الى المكتبات المدرسية الموجودة في كل المدارس ، توجد مكتبتان تعملان بشكل منتظم ، الأولى اقليمية وتوجد في العيون والثانية بلدية وتوجد في فيللا سيسنيروس ، وكذلك توجد مكتبتان في معهدى التعليم المتوسط .

٥٤ - بلغ العمل مرحلة متقدمة في تنفيذ مشروع متحف للصحراء يضم مجموعة من النماذج الجيولوجية والمعدنية ومن الأحافير والمنحوتات على الصخر ، وما الى ذلك ، الموجودة في الاقليم .

الفصل الثالث عشر

[A/9623/Add.4(Part II)]

جيل طارق

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٤٢	٣ - ١ ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٤٢	٤ باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٤٣	 المرفق : وثيقة عمل اعدتها الامانة العامة

الفصل الثالث عشر

جبل طارق

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق في جلستها ٩٨١ المعقودة في ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ .
- ٢ - وعند النظر في الموضوع ، أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ما يتعلق بالموضوع — قرارات الجمعية العامة ، ولا سيما القرار ٣١٦٣ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذى طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ١١ منه ، الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذاً فورياً تاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام ، بصفة خاصة ، بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى — من مظاهر الاستعمار وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين . وكذلك اخذت اللجنة باعتبارها اتفاق الرأى الذى توصلت اليه الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن جبل طارق (١) .
- ٣ - في أثناء النظر في مسألة جبل طارق ، كان أمام اللجنة الخاصة وثيقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) وعن آخر التطورات بشأن الاقليم .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٤ - في الجلسة ٩٨١ المعقودة في ٥ أيلول / سبتمبر ، وبعد بيان ألقاه الرئيس — (A/AC.109/PV.981) قررت اللجنة الخاصة ، بدون أى اعتراض ، أن تحيل وثيقة العمل المشار اليها في الفقرة ٣ أعلاه الى الجمعية العامة لتسهيل على اللجنة الرابعة النظر في الموضوع — وع كما قررت اللجنة الخاصة النظر في الموضوع في دورتها المقبلة ، مع عدم الاخلال بما قد تصبـه الجمعية العامة من تعليقات بهذا الشأن في دورتها التاسعة والعشرين .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٣٠ (A/9030) ، ص ١١١ .

مرفق *

وثيقة عمل أعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ -	عموميات	١ - ٥
٢ -	التطورات السياسية	٦ - ١٤
٣ -	الاحوال الاقتصادية	١٥ - ٢٧
٤ -	الاحوال الاجتماعية والتعليلية	٢٨ - ٣٤

جبل طارق (أ)

١ - عموميات

ألف - الدستور

- ١ - وردت تفصيلات لدستور الاقليم في تقرير سابق للجنة الخاصة (ب) .
- ٢ - ذكر في ديباجة نظام دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩ ان " جبل طارق جزء من ممتلكات صاحبة الجلالة وان حكومة صاحبة الجلالة قد أعطت ضمانات لشعب جبل طارق بأن يبقى جبل طارق جزءا من ممتلكات صاحبة الجلالة الا حينما يصدر قانون ينص على خلاف ذلك " . وجاء في الديباجة فضلا عن ذلك ان حكومة صاحبة الجلالة " لن تدخل أبدا في أية ترتيبات من شأنها أن تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد أمانه المعرب عنها بحرية وديمقراطية " .
- ٣ - وخلال ١٩٧٣/١٩٧٤ لم يبلغ عن أية تغييرات دستورية تتعلق بالاقليم .

(أ) المعلومات الواردة في هذا القسم مستمدة من تقارير منشورة ومن المعلومات التي أبلغتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام في ٩ آب/اغسطس ١٩٧٣ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، بموجب أحكام الفقرة (هـ) من المادة ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/7623/Rev.1) الفصل الحادي عشر ، المرفق ، الفقرات ٧ الى ٢٣ .

باء - الحكم المحلي

٤ - لم يبلغ عن أية تغييرات تشريعية تمس حكومة الاقليم ، خلال الفترة موضوع البحث ، ١٩٧٣ / ١٩٧٤ . ويجدر بالذكر أن آخر انتخابات في الاقليم جرت عام ١٩٧٢ وجاءت بحزب العمال اليسى السلطة ، واصبح السير جوشوا حسن (حزب عمال جبل طارق) رئيس وزراء الاقليم . والسيد موريس زيبيراس (حزب الاندماج ببريطانيا) هو زعيم المعارضة .

جيم - السكان

٥ - بحسب الاحصاءات الرسمية ، كان سكان جبل طارق في نهاية عام ١٩٧٢ موزعين كما يلي :

١٩٠٠٧	جبل طارقيون
٦٥١١	بريطانيون
٣٧٣٦	أجانب
٢٩٢٥٤	

٢ - التطورات السياسية

ألف - المحادثات بين المملكة المتحدة وأسبانيا

٦ - جرت ، كما ذكر آنفا ، محادثات في لندن في شهر ايار/مايو ١٩٧٣ حول مسألة جبل طارق بين السيد ادوارد هيث ، رئيس وزراء المملكة المتحدة والسير اليك دوفلاس هيوم ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث وبين السيد غريغوري لوبيس برافو وزير الشؤون الخارجية الاسبانية يرافقه أحد كبار المستشارين العسكريين ، الفريق ديبس أليغريا ، رئيس الأركان العامة الاسبانية . ومع أنه لم يصدر أى بيان مشترك بعد المحادثات ، فقد أشارت التقارير الصحفية الى أن هذه الجولة من المحادثات زادت في ابراز الخلافات الى السطح أكثر من أية اجتماعات سابقة .

٧ - وأعلن السيد لوبيس برافو عند عودته من لندن أن المفاوضات لحل مشكلة جبل طارق لم تقطع . وأردف بأن الحوار قد تأجل ولكن الدور الآن لبريطانيا " لكي تفكر بعض الشيء " وأن " موقف أسبانيا فيما يتعلق بمشكلة جبل طارق لم يتبدل " .

٨ - وفي وقت لاحق ، شرح القائم بأعمال وفد أسبانيا الدائم بالانابة الموقف الذى اتخذته حكومته في المفاوضات التي جرت بين الحكومتين منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٤٢٩ (د - ٢٣) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٨ ، وذلك في رسالة مؤرخة في ١٨ تموز / يوليه ١٩٧٣ موجهة الى الامين العام ، فقال ان اسبانيا أعدت مشروعا لنظام خاص يرمي الى حماية مصالح سكان جبل طارق بعد انتهاء الاستعمار غير أن المملكة المتحدة لم تبذل أى جهد في سبيل ايجاد حل ، بل على النقيض من ذلك قد لاذت بأحكام دستور سنته وفرضته هي لتصعب عملية

انتهاء الاستعمار . وأضاف بأنها لا نت ، كذلك ، بكلام منق عن مصالح عدد قليل من السكان الاصليين ، وهي مصالح تضعها اسبانيا دائما نصب عينيه . فضلا عن ذلك ، فان المملكة المتحدة ، بمواصلة استخدام " منطقة المضيق المحايدة " على نحو غير مشروع وانتهاكها للمياه والأجواء الاسبانية ، تهدد أمن اسبانيا تهديدا خطيرا . وبما أن المملكة المتحدة لم تبد استعدادا للتفاوض وأنها ماضية في الاحتفاظ بالوضع الاستعماري في جبل طارق منتهكة بذلك ميثاق الامم المتحدة ، فقد قررت اسبانيا تعليق المحادثات مع المملكة المتحدة . وبعد أن أشار القائم بالأعمال الى الفقرة ٥ من القرار ٢٤٢٩ (د - ٢٣) قال بأن حكومته مضطرة الى النظر جديا في أمر اتخاذ ما يقتضيه الحال من تدابير جديدة حتى ينتهي الاستعمار في جبل طارق .

٩ - وبعد ذلك بيومين ، أكد الاميرال كاريو - يلانكو ، رئيس الحكومة الاسبانية ، من جديد ، في خطاب ألقاه في البرلمان الاسباني ، رغبة حكومته في الدخول في مفاوضات ، وفق قرارات الامم المتحدة ، بهدف انتهاء الوضع الاستعماري الذي طال أمده واعادة جبل طارق الى السيادة الاسبانية . وأضاف الرئيس بأنه يتوجب على المملكة المتحدة أن تنظر في الاقتراحات التي قدمت اليها وأن تأتي بعنصر جديد ليصبح التفاوض ممكنا .

١٠ - وفي أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ وفي أثناء الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة جـمـرت محادثات أخرى في نيويورك حول قضية جبل طارق بين السير اليك دوفلاس هيوم والسيد لوريانو لوبيس رود و وزير الخارجية الاسباني . وعقب هذه المحادثات قال ناطق باسم حكومة المملكة المتحدة بأن السير اليك دوفلاس هيوم والسيد لوبيس رود واجتمعا في الامم المتحدة مدة ساعة تناولا خلالها مجمل العلاقات بين اسبانيا والمملكة المتحدة ، وان وزيرا الخارجية اتفقا على مواصلة الاتصال بالطرق الدبلوماسية وعلى أن بالامكان ترتيب لقاءات أخرى بينهما باعتبار هذه اللقاءات ضرورية في ضوء التقدم الذي تحقق في المناقشات التي جرت بمثل هذه الطرق الدبلوماسية . و جرت محادثات أخرى بين مسؤولين من الحكومتين في مدريد في ٣٠ و ٣١ ايار / مايو ١٩٧٤ .

باء - بيانات كل من اسبانيا والمملكة المتحدة في دورة الجمعية العامة الثامنة والعشرين

١١ - في الجلسة العامة ٢١٣٣ التي عقدتها الجمعية العامة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ ألقى وزير الخارجية الاسباني بيانا قال فيه ان جبل طارق هو آخر آثار الماضي الاستعماري في أوروبا . وأضاف ان وضع جبل طارق يقدم دليلا واضحا على ان الامن في معناه العالمي والاقليمي ، غير ممكن التحقيق اذا قررت امة واحدة ان تبني امنها على تعريض امن الآخرين للخطر . وادف السيد لوبيس رود وبأن جبل طارق عرض أسبانيا أكثر من مرة ، تحت ضغوط مباشرة ، للتورط في الحربيين العظميين خلال هذا القرن وان هذه المستعمرة البريطانية ، بصفتها قاعدة عسكرية ، هي موقع استراتيجي يعرض أمن اسبانيا للخطر بالنسبة للدول الأخرى ويمنع اسبانيا من التعاون على نحو أفضل في أمن البحر الابيض المتوسط . وأعاد وزير الخارجية الى الان هان ما وصفه بنظرية الجمعية العامة فيما يخص جبل طارق ملخصا اياها على النحو التالي : (أ) ان قضية جبل طارق استعمارية فـي طبيعتها ؛ (ب) ويجب انهاء الوضع الاستعماري بالتفاوض بين اسبانيا والمملكة المتحدة ؛ (ج)

وينطبق على هذه الحالة قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ بشأن انتهاء الاستعمار ، ولا سيما الفقرة ٦ منه التي تعتبر مبدأ الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية مبدأين جوهريين ؛ (د) وتجب حماية مصالح سكان جبل طارق عند انتهائهم الوضع الاستعماري .

١٢ - فضلا عن ذلك ، قال وزير الخارجية أن المملكة المتحدة ، لكي تبرر موقفها من جبل طارق ، حاولت استخدام شعب جبل طارق كستار ، متجاهلة أن استفتاء عام ١٩٦٧ رفضته الامم المتحدة بقرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٧ . وأضاف أن السكان الاسبانيين الاصليين أرغموا على مغادرة قلعة جبل طارق عندما احتلها البريطانيون ؛ ولبي هذا الفراغ على مدى السنين بأناس من أصول مختلفة . وفي وقت لاحق ، أدخلت حكومة المملكة المتحدة ، بأمر مجلسي ، في ديباجة دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩ ، بنودا لا تستطيع بموجبها حكومة المملكة المتحدة ان تعيد السيادة على الاقليم الى اسبانيا بدون موافقة السكان متجاهلة بذلك على السواء معاهدة أوترخت لعام ١٧١٣ وقرارات الامم المتحدة . وأخيرا أعلن وزير الخارجية - أن أسبانيا مستعدة لأن تضمن لشعب جبل طارق متى انتهى عهد الاستعمار فيه ، " أن يتمتع بنظام استقلالي خاص في المجالات التشريعية والقضائية والادارية والمالية ، يحترم حقهم في اختيار جنسيتهم وفي الاحتفاظ بحرياتهم وحقوقهم المدنية في صورتها الحالية وبحكومتهم ونظامهم كمينا " - " - " . وأن أسبانيا تعهدت أيضا ، فيما تعهدت ، بأن " تضمن كحد أدنى لسكان جبل طارق ما قد يكونوا حققوه من مستوى للدخل الفردي مع المعدل المتوقع للزيادة السنوية " . وألمح وزير الخارجية - الأسباني في بيانه الى ما يعتبره انه موقف " الجبلطاريين البارزين " الذين دعوا في مناسبات كثيرة الى " حل يتم التفاوض عليه مع اسبانيا " .

١٣ - وقال ممثل المملكة المتحدة ، ردا على بيان وزير الخارجية الاسباني ، أن حكومته ترحب بالتحسن الذي تحقق في مجمل العلاقات الانكليزية الاسبانية في السنوات الاخيرة وتأمل بأن يستمر هذا التحسن ، الذي يعكس الاتساع المطرد للمصالح المشتركة لاسبانيا والمملكة المتحدة ، غير ان المملكة المتحدة تأسف لعدم تحقق تقدم أسرع نحو تسوية الخلافات بشأن جبل طارق . ومضى الى القول بأن الخلاف نشأ عن اختلاف في التفسير القانوني وأن المملكة المتحدة لا تشك في سيادتها على جبل طارق ومسؤوليتها ازاءه .

١٤ - وقال ممثل المملكة المتحدة انه بالنظر الى أنه لم يمكن تسوية الخلافات بشأن جبل طارق التي نشأت من الاختلاف في التفسير القانوني ، فان حكومته عرضت عرضا نهائيا أن تحال الخلافات القانونية الى محكمة العدل الدولية ، غير أن الحكومة الاسبانية لم تقبل هذا العرض ، وأضاف أن قضية جبل طارق ليست مسألة نقل لملكية عقار ، بل هي مسألة شعب ، وان حكومة المملكة المتحدة توضع مصالح شعب جبل طارق فوق كل اعتبار وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الامم المتحدة . فاذا استطاعت الحكومة الاسبانية أن تقنع شعب جبل طارق بأن التغيير في مركزه سيكون لصالحه - فان حكومة المملكة المتحدة لن تقف عقبة في الطريق . وأعرب عن عدم اعتقاده بأن الحكومة الاسبانية تريد أن يوضع شعب جبل طارق تحت السيادة الاسبانية برغم أنه . وأخيرا ، أعرب عن أمله في أن تستمر الاتصالات بالطرق الدبلوماسية ، الأمر الذي سيولد لدى الحكومتين والشعبين من الثقة ومشاعر الود ما هو ضروري لكي يصبح بالا مكان احراز تقدم حقيقي نحو تسوية المشكلة .

٣ - الأحوال الاقتصادية

١٥ - خلال الفترة المستعرضة استمر اقتصاد جبل طارق يعتمد الى حد كبير على تجارة تخزين البضائع وإعادة تصديرها وكذلك تموين السفن المارة وبيع الاشياء للسياح والموظفين العسكريين الملحقين بالقاعدة . وفيما عدا أحواض بناء السفن والمنشآت المخصصة لخدمة القوات البحرية التابعة للمملكة المتحدة ، تضم مرافق الميناء حوضا صغيرا لاصلاح السفن ولكنه هام من الناحية التجارية . وهناك عدد من المؤسسات الصناعية الصغيرة نسبيا تعمل في تحضير التبغ والقهوة وتعبئة البيرة والمياه المعدنية وغيرها في زجاجات ، للاستهلاك المحلي بالدرجة الاولى . وهناك مؤسسات أخرى تعمل في صنع المنسوجات القطنية للتصدير بالدرجة الاولى .

١٦ - وتوجه الجهود التي تبذل لتوسيع القاعدة الاقتصادية للاقليم نحو تطوير السياحة قبل كل شيء .

١٧ - ويتضمن تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (ج) معلومات بشأن الاستيراد والتصدير والمالية العامة لعامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ .

ألف - مساعدات المملكة المتحدة لجبل طارق

١٨ - في أوائل اذار/مارس ١٩٧٣ ، توصلت المملكة المتحدة الى اتفاق مع حكومة جبل طارق لمواصلة معونتها للاقليم . وأكدت الحكومة البريطانية في ذلك الاتفاق من جديد التزامها بدعم ومساندة شعب جبل طارق وتعهدت بمواصلة تقديم المساعدات له حتى ما بعد عام ١٩٧٥ ، اذا ظلت الحاجة الى هذه المساعدات قائمة .

١٩ - قال السير جوشوا حسن ، الوزير الأول لجبل طارق ، في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس النواب في ١٩ اذار/مارس ١٩٧٣ ، ان اقترح برنامجا انمائيا ثالثا في أثناء زيارته للندن ، مع ان البرنامج الانمائي الثاني كان مقصودا منه ان يستمر حتى اذار/مارس ١٩٧٦ . و اضاف الوزير الاول أن هدفه هو الحصول على التزام بتقديم المعونة اعتبارا من عام ١٩٧٥ وما بعده ، من اجل المحافظة على الزخم واستمرار الانماء ، والحصول على هذا الالتزام في وقت مبكر جدا كيما يمكن البدء بالتخطيط والاعداد الضروريين . وكان طلب المعونة هذا يتعلق خاصة بالمركز الرياضي ، وهو مشروع كان قد أدرج في البرنامج الانمائي الثاني غير أن المضي في تنفيذه لم يكن ممكنا بسبب زيادة المصروفات على الاسكان .

٢٠ - وفيما يتعلق بالأموال التكميلية التي وضعت تحت التصرف من أجل اضافات الى المشاريع القائم فقد كانت تتعلق بالمواد التالية : أثاث وتجهيزات وأعمال ثانوية للمدرسة المتعددة الفروع ،

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل الثالث عشر ، المرفق ، الفقرات ٢٠ الى ٢٣ .

٦٤٧٥٠ جنيه استرليني ؛ أثاث وتجهيزات لمستشفى سانت برنار والمركز الصحي ، ٣٨٧٧٥ جنيه استرليني ، ستاد فيكتوريا ، ١٥٠٠٠ جنيه استرليني ؛ مدرسة لاغونا الابتدائية ، ٣٨٧٥٠ جنيه استرليني ؛ الاسكان في خليج باتالان ، ٧٠٠٠ جنيه استرليني .

٢١ - وفي الختام ، أبلغ الوزير الأول البرلمان أن الاتفاق قد تم على إعادة النظر ، بوجه الاستعجال ، في المبادئ الناظمة لتحويل الفائض من أراضي وزارة الدفاع الى حكومة جبل طارق .

باء - جبل طارق والاتحاد الاقتصادي الاوروبي

٢٢ - ان دخول جبل طارق في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بموجب المادة ٢٢٧ (٤) من معاهدة روما هو ، كما ذكر آنفا (١) يختلف عن دخول المملكة المتحدة في : (أ) ان جبل طارق سيستثنى من الترتيبات الخاصة بالتعريفات الجمركية المشتركة ؛ و (ب) وان السياسة الزراعية المشتركة لن تسرى على جبل طارق ، و (ج) وان الضريبة على القيمة المضافة لن تسرى على جبل طارق .

٢٣ - وأصدرت غرفة تجارة جبل طارق ، التي عقدت اجتماعها السنوي في شهر ايار/مايو ١٩٧٣ ، تقريراً رحبت فيه بدخول جبل طارق في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، الذي ينطوي على الاعفاء من التعريفات الجمركية على الاستيراد واتفاقات الضرائب . وذكر التقرير أن استيطان رعايا دول الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، مهما كانت غايته هذا الاستيطان ، سيحدد بقانون الترخيص التجاري او الشروط المقررة للإقامة او الامرين معا . وسرد التقرير كذلك المزايا الفورية كحرية التنقل في أوروبا ، والتنسيق بين الانظمة الاجتماعية المتعلقة بالاستخدام وشروط العمل والحرف الفنية والاستفادة من الاعتمادات الانمائية .

جيم - النقل والمواصلات

٢٤ - في عام ١٩٧٢ كان يوجد في جبل طارق ٢٦ ميلاً من الطرق (١٩ ميلاً عام ١٩٧٠) و ٦٤٣١٩ مركبة مرخصة (٦٤٩٨ مركبة في عام ١٩٧١) .

٢٥ - ويقع مطار جبل طارق في نورث فرونت ، على بعد ١٩٠٠ ياردة تقريباً عن المدينة وله مدرج للطائرات طوله ٢٠٠٠ ياردة . وسلاح الجو الملكي هو المسؤول عن ضبط حركة الطيران ومرافق الأرصاد الجوية وصيانة المطار وتشغيله . وهناك اتفاق معقود بين الخطوط الجوية لجبل طارق ووزارة دفاع المملكة المتحدة يتعلق بخدمة الطائرات المدنية .

٢٦ - وذكرت التقارير الصحفية أن الحكومة الاسبانية قررت أن تعطي الأولوية لبناء مطار جديد في منطقة جبل طارق . ويعتقد بأن بناء هذا المطار الجديد ، ان تم ، سيعني نهاية استخدام مدرج مطار جبل طارق وسينتج عنه تهديد جديد لاقتصاد جبل طارق .

(د) المصدر نفسه ، الفقرات ٢٤ الى ٢٦ .

دال - السياحة

٢٧ - السياحة من أهم الصناعات المتنامية في الاقليم . وتقول التقارير الصحفية ان نسبة السياح الذين يقيمون في جبل طارق لمدد تزيد عن يوم واحد قد ارتفعت منذ أن فرضت أسبانيا القيود . وبلغ عدد السياح الذين زاروا جبل طارق خلال عام ١٩٧٢ ، حسب قبول وزير السياحة والتجارة والانماء الاقتصادي ، ١٤٠ سائح ، ربعهم أقام وسطيا ١٠ أو ١١ ليلة مقابل ٧٠٠ زائر في عام ١٩٦٤ أقام معظمهم ليلة أو ليلتين .

٤ - الأحوال الاجتماعية والاقتصادية

ألف - العمال

٢٨ - في ١٦ ايار/مايو ١٩٧٣ اقترح وزير العمل على مجلس النواب زيادة معاشات الشيخوخة وتعويضات البطالة والمعاشات التقاعدية بنسبة ١٠٠ في المائة . وبذلك يرتفع معاش الشيخوخة الى ١٠٧١ من الجنيهات الاسترلينية اسبوعيا للزوجين معا ، و ٤٥٤٤ من الجنيهات الاسترلينية لغيره . وسترتفع تعويضات البطالة الى ٤ جنيهات للزوجين معا و ٢٤٠ من الجنيهات لغير المتزوج ؛ وسترتفع المعاشات التقاعدية الانتقالية الى ٣٢٠ من الجنيهات للزوجين معا وجنيهين لغير المتزوج ؛ كما ستزداد الاشتراكات التقاعدية بنسبة ٨٨ في المائة .

باء - الضمان الاجتماعي

- ٢٩ - جاء في التقارير الصحفية ان حكومتي المملكة المتحدة وجبل طارق أبرمتا اتفاقا مؤقتا بشأن الضمان الاجتماعي وذلك ترتيبا على انضمام المملكة المتحدة الى الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .
- ٣٠ - وذكر أن لوائح الضمان الاجتماعي للاتحاد الاقتصادي الاوروبي أصبحت ، اعتبارا من نيسان ابريل ١٩٧٣ ، سارية على جبل طارق سريانها على المملكة المتحدة . ولكن نظرا لأن اللوائح تسرى على الدول الاعضاء فقط ، ولأن جبل طارق يعتبر ، لأغراض الاتحاد الاقتصادي الاوروبي جزءا من المملكة المتحدة ، فقد روى من الضروري الدخول في اتفاق ثنائي للتعامل بالمثل تفاديا للحالات الشاذة التي تكون فيها الحقوق المتاحة لرعايا الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بموجب اللوائح لا تسرى على الاشخاص الذين ينتقلون من المملكة المتحدة الى جبل طارق وبالعكس .
- ٣١ - وجاء في التقارير ان فرض هذا الاتفاق هو تطبيق لوائح الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، فيما عدا العلاوات العائلية ، على العاملين وبعض المنفعين بالضمان الاجتماعي الذين ينتقلون من المملكة المتحدة الى جبل طارق وبالعكس . وسيتمكن هذا من معاملة اقامتهم في أحد البلدين كاقامة في البلد الآخر لفرض تقاضي معاش الشيخوخة والمعاش الذي يستحق لأي من الزوجين بعد وفاة الآخر . ويعني أيضا أنه حيث تكون الاشتراكات المدفوعة بموجب قانون أحد البلدين غير كافية لاعضاء الحق في المعاش او في الحد الاعلى من الاعانات بموجب ذلك القانون ، فإنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار الاشتراكات التي قد تكون قد سددت بموجب قانون البلد الآخر . فضلا عن ذلك ،

يقال بأن الاتفاق ، وان استبعد تطبيق احكام لوائح الاتحاد الاقتصادي الاوربي فيما يتعلق بالعلاوات العائلية ، فقد نص على أن وجود الشخص في أحد البلدين يعتبر وجودا في البلد الآخر لهذا الغرض . وقبل الاتفاق ، كان رعايا جبل طارق المقيمون في المملكة المتحدة لمدة تزيد على ستة شهور يضطرون الى الانتظار ستة شهور اخرى بعد عودتهم الى جبل طارق ليستحقوا العلاوات العائلية . وبإبرام الاتفاق اصبح بإمكانهم تقاضي العلاوات العائلية فور عودتهم . وكما نص الاتفاق على ان الشخص من أى البلدين ، اذا كان يطالب بالعلاوات العائلية في البلد الآخر ، فانه يستفيد من اية شروط تكون اكثر ملاءمة لمصلحته مما ينطبق على الاشخاص المولودين في البلد الذي تجرى فيه المطالبة .

جيم - اتفاق بشأن الرعاية الصحية

٣٢ - في أثناء زيارة للمملكة المتحدة قام بها وزير الخدمات الصحية في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، تم التوصل الى اتفاق مع المملكة المتحدة لوضع ترتيبات للرعاية الصحية على اساس المعاملة بالمثل . ويمتضى هذا الاتفاق يحق لرعايا المملكة المتحدة المقيمين اقامة مؤقتة في جبل طارق أن يلقوا العناية الصحية في جبل طارق كمواطني جبل طارق تماما ، كما يحق لمواطني جبل طارق المقيمين في المملكة المتحدة أن يلقوا العناية الصحية كمواطني المملكة المتحدة تماما .

٣٣ - ولا يسرى الاتفاق على الاشخاص الذين يذهبون من احد البلدين الى الآخر لمجرد الاستفادة من الاتفاق الا حينما يكون المواطن الجبل طارقي بحاجة الى علاج لا توفره له المستشفيات في جبل طارق . فعندئذ يتلقى العلاج في مستشفيات المملكة المتحدة . والأحكام التي تقضي بأن يتلقى مواطنو جبل طارق العلاج في مستشفيات المملكة المتحدة لا تنطبق على اكثر من ٤٠ مريضا في أية فترة من فترات السنة . وكل نفقات تسترتب بموجب الاتفاق تتحملها حكومة البلد الذي تترتب فيه هذه النفقات .

٣٤ - وفي عام ١٩٧٣ ، افادت التقارير بأن حكومة جبل طارق اعطت ١٧ من اصل ١٩ منحة دراسية كانت متوفرة في برامج لتدريب المعلمين في كليات المملكة المتحدة . وفي عام ١٩٧٢ تم اعطاء ١٤ منحة دراسية مقابل ١٠ منح في عام ١٩٧١ و ٩ منح في عام ١٩٧٠ . وقد رت تكاليف المنح التسع عشرة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه استرليني .

الفصل الرابع عشر

[A/SC23/Add.4 (Part II)]

الصومال الفرنسي

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٥٤	٣ - ١	 ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٥٤	٤	 باء - قرار اللجنة الخاصة
٢٥٦		مرفق : وثيقة عمل أعدتها الامانة العامة

الفصل الرابع عشر

الصومال الفرنسي (١)

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة الصومال الفرنسي في جلستها ٩٨١ المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ .
- ٢ - وعند النظر في الاقليم أخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار ما يتعلق بالموضوع من أحكام قرارات الجمعية العامة ، لاسيما القرار ٣١٦٣ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١١ منه الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الاقليم التي لم تنل استقلالها والقيام بصفة خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وباعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين " . وكذلك أخذت اللجنة في الاعتبار القرار الذى اتخذه الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن مسألة الصومال الفرنسي (٢) .
- ٣ - وفي أثناء النظر في الاقليم ، كان أمام اللجنة وثيقة عمل أعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن آخر التطورات المتعلقة بالاقليم .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٤ - في الجلسة ٩٨١ المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ، وبعد بيان ألقاه الرئيس/ A/AC.109 (PV.981) ، قررت اللجنة الخاصة ، بدون أى اعتراض ، أن تحيل وثيقة العمل المشار اليها فى

(١) ملاحظة من المقرر : جاء في العدد ٢٤٠ من نشرة المصطلحات Terminology (Bulletin) ، التي اصدرتها الامانة العامة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٦٨ (ST/SC/SER.F/240) ، النص التالي :

" الاسم الجديد للاقليم المعروف سابقا بالصومال الفرنسي هو : الاقليم الفرنسي لعفرو عيسى ...

" يجب ان تستعمل هذه التسمية ، وقد أدرجت بناء على طلب الدولة القائمة بالادارة ، في جميع الوثائق باستثناء تسجيلات النصوص التي يستخدم فيها المتكلم أو الكاتب تسمية مختلفة " .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٣٠

(A/9030) ، ص ١١١ .

الفقرة ٣ أعلاه الى الجمعية العامة لتسهيل على اللجنة الرابعة النظر في البند ، كما قررت ان تنظر في البند في دورتها المقبلة مع عدم الاخلال بأية تعليمات قد توجهها الجمعية العامة في دورتها المقبلة .

مرفق*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ - ٣		١ -	عموميات
٤ - ٣٣		٢ -	التطورات الدستورية والسياسية
٣٤ - ٤١		٣ -	الاحوال الاقتصادية
٤٢ - ٤٥		٤ -	الاحوال الاجتماعية
٤٦ - ٤٧		٥ -	الاحوال التعليمية

نشر سابقا تحت الرمز (A/AC.109/L.963).

*

الصومال الفرنسي (أ)

١ - عموميات

- ١ - يقع الصومال الفرنسي على الساحل الشرقي لافريقيا بين خطي الطول ٣٠° و ٤١° شرقا وخطي العرض ١١° و ١٢° شمالا ، وتبلغ مساحته ٢٣ ٠٠٠ كيلومتر مربع (٨ ٩٠٠ ميل مربع) ، معظمها صحراء أو شبه صحراء . وللاقليم حدود مشتركة مع اثيوبيا في الشمال والغرب والجنوب الغربي ، ومع الصومال في الجنوب . يبلغ طول ساحله حوالي ٨٠٠ كم ويمتد من رأس ضميرة في الشمال الى لويادا في الجنوب . ويتكون معظم ارض الاقليم من نجود بركانية تحاذيها في بعض الاماكن سهول وبحيرات غورية ، بعضها ، كبحيرتي العسل وعلول مثلا ، تحت مستوى سطح البحر . ولا توجد في الاقليم مياه سطحية جارية بصورة دائمة . والمناخ حار جدا في الجزء الاكبر من السنة ، ويبلغ متوسط درجة الحرارة ٨٥° فهرنهايت في جيبوتي العاصمة . الرطوبة عالية قرب الساحل ولكنها تتناقص في الداخل . الاطار نادرة وغير منتظمة يقل متوسطها عن ١٢٧ ميليمترا (٥ بوصات) سنويا .
- ٢ - يتألف السكان من الفئات الاربعة الكبرى التالية : العفر أو الدناكيل ، ويتألفون من ادوهيمارا وأساهيمارا ؛ والعيسي ، وهم فئة صومالية تضم الالبال والدالول والورديق ؛ والعرب ، هم بالدرجة الاولى من أصل يمني وسعودي ؛ والاوربيون .

٣ - وقد جاء في العدد الصادر في ١١ آذار/مارس ١٩٦٧ من مجلة Le Réveil de Djibouti (ب) ان المجموع التقديري لعدد السكان في شهر آذار/مارس من ذلك العام كان ١٢٥ ٠٥٠ نسمة حسب الترتيب التالي :

العيسي	٥٨ ٢٤٠
العفر	٤٨ ٢٧٠

(أ) التسمية الجديدة للاقليم هي " الاقليم الفرنسي للعفر والعيسي " . انظر Terminology Bulletin No. 240 (ST/CS/SER.F/240) الصادر عن الامانة العامة في ٥ نيسان/ابريل ١٩٦٨ . وللاطلاع على معلومات مفصلة بشأن هذا التعبير ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والعشرون ، المرفقات ، والاضافة للبند ٢٣ من جدول الاعمال (A/7200 Rev.1) ، الفصل الخامس عشر ، المرفق ، الفقرتان ٦ و ٧ . والمعلومات الواردة في هذا القسم مستقاة من المصادر المنشورة .

(ب) حسب ما أورده تومسون و ر . أدولف في كتابهم Djibouti and the Horn of Africa (ستانفورد ، كليفورنيا ، مطبعة جامعة ستانفورد) ص ٣٦ .

١٠ ٢٥٥	الاروبيون والمتمثلون بهم
٨ ٢٨٥	العرب
١٢٥ ٠٥٠	المجموع

ومن هؤلاء* يقال ان ٢٨ ٤٣٠ من العيسى و ١ ٧٠٠ من العفر و ٢ ٦٠٠ من الاروبيين و ١٢٠ ٥ من العرب مصنفون كأجانب .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - المركز الدستورى للاقليم

٤ - ترتيبات الاقليم الدستورية واردة بالتفصيل في تقرير سابق للجنة الخاصة (ج) . ومما يذكر ان قانون ٣ تموز/يوليه ١٩٦٧ ، بعد استفتاء ١٩ اذار/مارس ١٩٦٧ ، غير مركز الاقليم ، فأصبح من اقاليم ما وراء البحار داخل الجمهورية الفرنسية ، له شخصية قانونية واستقلال مالي . ويحدد القانون وظائف مجلس الحكومة ومجلس النواب ، ويوضح صلاحيات المفوض السامي (الذى يمثل الجمهورية الفرنسية) ، وهي صلاحيات مقصورة على العلاقات الخارجية والدفاع والقانون والنظام ومراقبة الهجرة الى داخل البلاد ، والنقد والعدل والاذاعة والتليفزيون .

٥ - يتألف مجلس النواب من ٤ عضوا يتم انتخابهم بالاقتراع العام المباشر لفترة خمس سنوات . وتتألف اللجنة الدائمة لمجلس النواب من تسعة أعضاء ، وعدد الوزراء الذين يشكلون مجلس الحكومة هو ايضا تسعة أعضاء (د) .

٦ - ويعقد مجلس النواب دورتين عاديتين كل عام ويجتمع بدعوة من رئيس مجلس الحكومة . ويستطيع ان يعقد دورات استثنائية ايضا .

٧ - وينتخب مجلس النواب أعضاء مجلس الحكومة من بين أعضائه .

٨ - ويمثل فرنسا المفوض السامي ، وله نائب يساعده . يصدر المندوب السامي القوانين والمراسيم بعد اعلام مجلس الحكومة الذى يضمن تنفيذها . ويجب ان تبلغ قرارات مجلس النواب ومجلس الحكومة الى المفوض السامي قبل نشرها أو تنفيذها . ويجوز للمفوض السامي ان يطلب من وزير اقليم ما وراء البحار ان يلغى قرارات السلطات الاقليمية . ويدخل في اختصاص الجمهورية الفرنسية الامور التى لم

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8023/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الحادى عشر ، المرفق ، الفقرات ٨ وما بعدها .

(د) زادت العضوية في هذه الهيئات في عام ١٩٧٢ . انظر المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل الرابع عشر ، المرفق ، الفقرات ٩ ومـاـ بعدها .

يذكر صراحة انها من اختصاص مجلس النواب أو مجلس الحكومة (انظر الفقرة ٤ أعلاه) . والاقليم ممثل في مجلس الامة الفرنسي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي .

٩ - للاغراض الادارية ينقسم الصومال الفرنسي الى منطقة جيبوتي وأربع دوائر هي الدخيل وعلبي صابيه وتاجورا وأوبوك . والاجهزة القضائية في الاقليم تضم محكمة استئناف عليا ومحكمة ابتدائية في جيبوتي وعددا من المحاكم العرفية .

باء - الانتخابات

١٠ - جرت في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ انتخابات لاختيار ٤ عضوا لمجلس النواب الجديد . وأعلن رسميا ان ٧٢٤ في المائة من ناخبي الاقليم المسجلين البالغ عددهم ٣٧٦ ٤٧ ناخبا قد أدلوا بأصواتهم في هذه الانتخابات . وحصلت قائمتا المرشحين التي تبناها السيد علي عارف برهان رئيس مجلس الحكومة ، اى قائمة حزب الاتحاد والترقي ضمن المجموعة الفرنسية ، وقائمة تجمع العيسى ضمن المجموعة الفرنسية على ٨٥٥ ٢٦ صوتا أى ٧٥ في المائة من مجموع الاصوات المدلى بها مقابل ٨٥٣٦ ٨ صوتا حصلت عليها القوائم الاخرى . وفاز حزب الحكومة بـ ٤ مقعدا في المجلس . وقد كان للرابطة الشعبية الافريقية صوتان في مجلس النواب الذي انتهت مدته والذي كان فيه ٣٢ مقعدا فقط .

١١ - وفي يوم الانتخاب ، أبلغ عن وقوع حادث في مركز الاقتراع الموجود في الدائرة الثانية في جيبوتي . ولقد جاء في صحيفة الحكومة (Le Reveil de Djibouti) ان اثنين من أعضاء الرابطة الشعبية الافريقية اعتدوا بالضرب على المسؤول عن مركز الانتخاب في أثناء الانتخاب فأصابوه ببعض الجروح .

جيم - " مخالفات " في الحملة الانتخابية وفي عملية الانتخاب أبلغت عنها المعارضة

١٢ - ادعت المعارضة ان عددا من المخالفات قد ارتكبت في أثناء الانتخابات ، ومنها على سبيل المثال ، وضع حواجز في بعض الطرق مما منع مرشحي المعارضة من الوصول الى بعض الدوائر الانتخابية . وعندما أعلنت نتائج الانتخابات ادعت الرابطة الشعبية الافريقية ، التي لم تغزب أى مقعد ، ان مخالفات انتخابية ارتكبت في نواح مختلفة مثل " التحكم " و " حشو صناديق الاقتراع " ، " ورفض ادراج مرشحين في قائمة المعارضة " ، واستخدام نظام انتخابي يقوم على اساس الانتخاب بالاغلبية المطلقة في جولة اقتراح واحدة .

١٣ - يوصف " التحكم " بانه نظام يخصص بمقتضاه مركز اقتراع لكل مجموعة عرقية . وبهذا ، تمكن عدد كبير من الافراد العسكريين الفرنسيين وعائلاتهم من أن يدلوا بأصواتهم في دائرة انتخابية واحدة مما أدى الى هزيمة مرشح المعارضة . وادعت المعارضة ان رؤساء مراكز الانتخاب ، وكلهم اوروبيون ، استخدموا ، لتزوير الاصوات ، اوراق الاقتراع التي لم توزع لمطأها لصالح المرشحين الحكوميين . وكانت

المخالفة الأخرى التي ادعت المعارضة أنها ارتكبت هي رفض إدراج بعض المرشحين في قائمة المعارضة . ونتيجة لذلك ، تم انتخاب أكثر من ربع النواب في جولة اقتراع واحد . وأخيرا ، ذهبت المعارضة إلى أن إجراء الانتخاب بطريقة " الأغلبية المطلقة في جولة اقتراع واحدة " مكن مرشح الأقلية الحكومي في إحدى الدوائر الانتخابية من الفوز على المعارضة التي تمثل الاكثية لان هذه الاكثية كانت مقسمة .

١٤ - وأكد السيد فلوريان ، ممثل اللجنة الإدارية للحزب الاشتراكي الفرنسي ، وقوع هذه المخالفات وقد كان في الاقليم في الفترة من ١٥ الى ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ . وذكر عدة أمور تبين رأيها ، الطعن امام مجلس الدولة الفرنسي لالغاء هذه الانتخابات .

١٥ - وفي الدائرة الانتخابية نفسها التي فاز فيها مرشح الحكومة على السيد حسن غوليد - ابتيدون ، زعيم المعارضة ، بـ ٢٠٠ صوت فقط ، اشترك في الاقتراع ، حسب قول السيد فلوريان ، افراد عسكريون وصلوا حديثا من فرنسا مع عائلاتهم (٣٥٠ شخصا) ، مع ان أكثرهم كانوا لا يسكنون ضمن حدود الدائرة الانتخابية .

١٦ - وذكر السيد فلوريان كذلك الحوادث التالية التي يزعم أنها وقعت في مناطق دخيل وتاجورا وأوبوك : في أحد مراكز الاقتراع في غلافي ، انسحب أحد المستشارين مع صندوق الاقتراع لان أحد أعضاء المعارضة فاجأ أحدهم على ما يبدو وهو يدس بطاقات انتخاب مزورة في صندوق الاقتراع عشية يوم الانتخابات . ولم يستطيع كثير من المسجلين في قوائم الناخبين الحصول على بطاقات انتخاب ، وفي تاجورا وأوبوك رفض المسؤولون اعطاء مرشحي قائمة المعارضة ايصالا باستلام التأمين . ولاحظ السيد فلوريان ان ٥٠٠ من مجموع الاشخاص المسجلين في قوائم الناخبين في تلك المنطقة والبالغ عددهم ٩٥٠٠ حرّموا من التصويت لانهم لم يحصلوا على بطاقاتهم . وأخيرا أكد السيد فلوريان ان جميع رؤساء مراكز الاقتراع كانوا اوروبيين .

١٧ - ولفت السيد فاستون دوفير ، النائب الاشتراكي الفرنسي ، اهتمام وزير مقاطعات واقاليم - ما وراء البحار الى الامور التالية . فحسب قوله أكدت عدة تقارير ان السلطات المحلية والاقليمية والفرنسية وضعت العوائق في جميع أنحاء الاقليم . وكانت الطريق من جيبوتي الى تاجورا عبر بحيرة العسل مقطوعة تماما على ما يبدو وانقطعت كذلك حركة المرور البحرية كما انقطعت الاتصالات الهاتفية بين المدن . وادعى السيد دوفير ان هذه الخطوات جعلت من المستحيل على المعارضة ان تعبر عن أفكارها وتنشر برنامجها فتشارك بذلك في الحملة الانتخابية . وفي الختام طلب من الحكومة الفرنسية ان تعلمه بالاسباب الداعية الى " هذه الاعمال البعيدة كل البعد عن الروح الدستورية والديمقراطية " .

١٨ - وبنتيجة انتخابات ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، أعيد تنصيب السيد علي عارف رئيسا لمجلس - الحكومة الجديد المؤلف من تسعة أعضاء .

دال - الحالة في الاقليم حسب أقوال حركات التحرير

١٩ - في مقابلة نشرت في مجلة " الثورة الافريقية " التي تصدر في الجزائر (٢٢ - ٢٨ حزيران / يونيه ١٩٧٣) قال السيد عدن روبل عوالي ، امين عام جبهة تحرير ساحل الصومال ، ان فرنسا -

قالت للعالم ان شعب الصومال الفرنسي يرغب في البقاء فرنسا مع استقلال داخلي واسع ضمن المجموعة الفرنسية . وفي الواقع ، كما يقول السيد عوالي ، بقيت فرنسا في الصومال الفرنسي بالعنف . وفيما يلي أمثلة من أعمال العنف التي ذكرت في هذه المقابلة .

٢٠ - قال السيد عوالي ان قوة الحملة الفرنسية في جيبوتي تتكون من ٢٠.٠٠٠ رجل ، معظمهم من أفراد الفرقة الأجنبية . فالمظليون الفرنسيون الذين غادروا الجزائر في عام ١٩٦٢ نقلوا فـسـورا الى جيبوتي حيث أقامت فرنسا قاعدة جوية عسكرية كبيرة (القاعدة رقم ١ - ٨٨) وقاعدة بحرية هامة . و اقيمت شبكة " امن " في جيبوتي ، حيث احيطت جيبوتي بحاجز من الاسلاك الشائكة المكهربة على كل مئة متر منه حارس ، ومحاط بحقول الغمام ضد الافراد . ولا يستطيع سكان المناطق الاخرى ان يدخلوا جيبوتي الا بعد تفتيشهم تفتيشا دقيقا . والحاجز ، حسب قول السيد عوالي ، غير انساني لانه يفصل افراد العائلة الواحدة الذين يعيشون في اقليم واحد وتحت ادارة واحدة . ومضى زعيم جبهة تحرير الساحل الصومالي يقول :

" وشكل آخر من أشكال القمع هو رفض اجراء تعداد للسكان . فالناس لا يعطون بطاقات هوية ثم يقال انهم يخالفون الانظمة . كما يتخذ القمع شكل تدابير ابعاد غير انسانية . ففرنسا تبعد من البلاد كل من يعتنق عقائد قومية راديكالية . ويطرد الناس عبر الحدود في منتصف الليل . ويقدر عدد من طردوا بهذه الطريقة بأكثر من ٣٠.٠٠٠ نسمة . ويوجد في جيبوتي من السجون اكثر مما فيها من المدارس . وفي الوقت الحاضر يوجد ١١.٠٠٠ شخصا في الاعتقال " .

٢١ - وتجدر الاشارة الى ان هدف جبهة تحرير الساحل الصومالي ، التي تأسست عام ١٩٦٣ ، هو قيادة الشعب الصومالي الى الاستقلال الكامل والسيادة القومية ، وتعتقد الجبهة مؤتمرا كل سنتين ، فتنتخب لجنة مركزية من ١٩ عضوا ، ينتخبون بدورهم لجنة تنفيذية من ٩ أعضاء . وفي حزيران / يونيه ١٩٧٣ وافقت السلطات الجزائرية من حيث المبدأ على تمثيل الجبهة في الجزائر .

٢٢ - والجبهة ، كما قال أمينها العام ، تعد العدة لكفاح مسلح ، ينتظران يبدأ في المستقبل غير البعيد . وقال ان الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد المفتوح امام الجبهة مادام رئيس الجمهورية الفرنسية قد أعلن في جيبوتي ان فرنسا مصممة على البقاء في الاقليم " بالقوة " .

٢٣ - وفي ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، أعلن السيد احمد برهان عمار ، الامين العام لحركة تحرير جيبوتي ، ان منظمته ستسعى بكل الوسائل الممكنة لتحرير الاقليم من الحكم الاستعماري الفرنسي . وقال ان حركة تحرير جيبوتي تقوم الآن بتدريب مقاتلين من أجل الحرية ، ليقودوا الكفاح المسلح في سبيل استقلال الاقليم اذا كانت الوسائل السلمية لا تكفي . وقد قامت حركة تحرير جيبوتي ، التي اتخذت مقرا لها في ديريداوا (اثيوبيا) ، بتعيين مرشحين للانتخابات التي جرت لاختيار الاعضاء الاربعة لمجلس نواب الاقليم . ففوز الحركة ، حسب قول السيد عمار ، يساعد على اقناع فرنسا بأن تمنح الاستقلال للاقليم .

هـ٤ - اهمية الاقليم الاستراتيجية

٢٤ - ان الموارد المعدنية والزراعية قليلة في الاقليم ولكن موقعه الجغرافي هام . فمن مجموع السكان البالغ عددهم على وجه التقريب ١٢٥.٠٠٠ نسمة ، يعيش ما يقرب من ٨٥.٠٠٠ نسمة منهم في مدينة

جيبوتي، التي تعطي الاقليم اهميته الاستراتيجية والاقتصادية . فجيبوتي من أحسن الموانئ تجهيزا في المنطقة ، وفيها مطار عالمي المستوى وقد كانت منذ عام ١٩١٧ آخر محطة على خط حديد يربط اديس ابابا بالبحر الأحمر . وحينما سئل السيد زافيه دينيو ، وزير الدولة السابق لمقاطعات واقليم ما وراء البحار ، عما اذا كانت جيبوتي ستصبح حلقة مواصلات من عام ١٩٧٤ فصاعدا ، اجاب بأن فرنسا ستبني مطارا واسعا جدا لكي تهبط فيه طائرات البوينغ 747S التابعة لشركة اير فرانس في طريقها الى افريقيا الجنوبية واستراليا والمحيط الهندي .

٢٥ - واكد السيد برهان على الاهمية الاستراتيجية لقاعدة جيبوتي البحرية ، حينما ذكر ان البحرية الفرنسية تستطيع من قاعدة جيبوتي ان تتحكم بمفارق الطرق بين البحر الابيض المتوسط ، والبحر الأحمر والمحيط الهندي . وقال ايضا ان الوجود الفرنسي في مضيق باب المندب امر جوهري . وبناء على ذلك ذهب السيد برهان الى باريس في تموز/ يولييه ١٩٧٣ ليطلب ارسال القوات الفرنسية المسحوبة من مدغشقر الى جيبوتي .

٢٦ - وجاء في مقال منشور في عدد شباط/ فبراير ١٩٧٣ من 'المجلة الفرنسية للدراسات السياسية الافريقية' ان التوازن السياسي ، في الشرق الأوسط وافريقيا الشرقية معا ، يتطلب المحافظة على الوضع الراهن في البحر الأحمر ، كما جاء في المقال نفسه ان مركز الاقليم أمر لا يهم الدول المجاورة وحدها بل جميع الدول الكبرى من حيث انه يضمن المحافظة على حرية الملاحة في البحر الأحمر .

٢٧ - وذكر السيد عوالي الأمين العام لجهة تحرير الساحل الصومالي ، في حديث نشرته مجلة "الثورة الافريقية" (أنظر كذلك الفقرة ١٩ أعلاه) ، ان جيبوتي تمكن فرنسا من الوجهة الاستراتيجية من التحكم في البحر الأحمر والمحيط الهندي . وأضاف ان المصالح "الثقافية" تجعل من جيبوتي رأس جسر لنشر "الوجود الفرنسي" في كافة أرجاء افريقيا الشرقية .

واو - اجراءات منظمة الوحدة الافريقية

٢٨ - ومما يذكر ان السيد جورج بومبيدو ، رئيس الجمهورية الفرنسية الراحل ، قال ، في اثناء زيارته لجيبوتي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ ، ان الغرض من رحلته هو طمأنة شعب الاقليم الى ان وجود الجمهورية الفرنسية في الاقليم لن يكون موضع شك (هـ) . والفيت في آخر لحظة الزيارة الرسمية لمقر منظمة الوحدة الافريقية التي كان مقررا ان يقوم بها بومبيدو في اثناء وجوده في اديس ابابا .

٢٩ - وبعد ذلك بعدة اسابيع ، اي في ١٧ - ١٨ ايار/مايو ١٩٧٣ ، اجتمع المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في دورة عادية في اديس ابابا . واستنكر السيد انزوايكان انفاكي ، امين عام المنظمة ، الوجود الفرنسي في جيبوتي في تقريره الى المجلس . ومما قاله الامين العام ان فرنسا

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل الرابع عشر ، المرفق ، الفقرة ٢٠ .

كانت قبل سنوات سباقة في عمليات التبدل التاريخي إذ اعترفت باستقلال البلدان الافريقية التي كانت سابقا تتولى ادارتها . ثم تسأل لماذا تحس فرنسا الآن بالحاجة الى التأكيد القوي بأنها تنوى البقاء في جيبوتي مع انها لا أهمية لها لفرنسا على الاطلاق من الناحية السياسية والاقتصادية .

٣٠ - وقد ادان المجلس الوزاري للمنظمة في قراره CM/Res.303 (د - ٢١) ، التدابير القمعية العنيفة التي ارتكبتها السلطات الاستعمارية الفرنسية ضد شعب الالقليم . وناشد المجلس جميع الدول ان تضاعف مساعداتها المعنوية والدبلوماسية والسياسية والمادية لحركات تحرير الالقليم الواقعة تحت الحكم الفرنسي لتمكينها من المضي في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال الكاملين . وفي هذا الصدد ، أعلن وزير من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة فيما بعد في ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ان لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية كانت قد منحت لتوها مبلغ ٥٤٠ . ٠٠٠ شلن تنزاني لجهة تحرير الساحل الصومالي ، وحركة تحرير جيبوتي .

زاي - رد الفعل في جيبوتي وباريس

٣١ - استقبلت كل من السلطات المحلية في جيبوتي والسلطات الفرنسية تصريحات منظمة الوحدة الافريقية وأمينها العام الاداري بعبارات الاستنكار .

٣٢ - وفي ٢٢ ايار / مايو ١٩٧٣ ، طلب السيد برهان ، رئيس مجلس الحكومة الى الرئيس بومبيدو ان تحتج فرنسا باسم الالقليم على تصريحات امين عام منظمة الوحدة الافريقية التي اعتبرها السيد برهان منافية لمبدأ عدم التدخل في شؤون البلدان الاخرى الذي اعلنته كل من منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة .

٣٣ - وفي ٢٣ ايار / مايو ١٩٧٣ ، صرح ناطق باسم الحكومة الفرنسية بأن سكان الالقليم ، في رأي السيد بير مسمر ، رئيس وزراء فرنسا ، قد اظهروا في عدة مناسبات رغبتهم في البقاء فرنسيين . فلذلك ليس من شأن اي اجنبي ان يقرر الموقف الذي ينبغي لهم اتخاذه .

٣ - الاحوال الاقتصادية

ألف - التجارة

٣٤ - عند افتتاح دورة الميزانية في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، قال رئيس مجلس الحكومة أن عام ١٩٧٣ تميز بوقوع كوارث طبيعية ، من بينها الهزة الارضية الخطيرة التي حدثت في اواخر اذار / مارس واول نيسان / ابريل ، والمضاعفات التي تركها الجفاف الواسع الذي شمل منطقة ' الساحل ' الافريقية بأكملها . وقد قدرت الاضرار التي نجمت عن الزلزال بعدة مئات من ملايين الفرنكات الجيبوتية (٩) . ولم يمكن تمويل تدابير الطوارئ ممكنا الا بفضل منحة اولية من البلد المتروبولي تبلغ ١٠٦ ملايين من الفرنكات الجيبوتية . وهكذا فان الوضع المالي للالقليم ، وهو مزعزع باستمرار منذ اغلاق قناة السويس ، اصبح مفعزا بوجه خاص في عام ١٩٧٣ .

(٩) الفرنك الجيبوتي الواحد يساوي على وجه التقريب ٢٦٠ ر . من الفرنك الفرنسي .

٣٥ - فيما يتعلق بالنشاط في الميناء التجاري ، فقد بلغت الإيرادات من رسوم المرور على البضائع ما مجموعه ٧٣٢٢ من ملايين الفرنكات الجيبوتية مقابل ٧٥٦٦ من ملايين الفرنكات الجيبوتية كانت متوقعة لنفس الفترة . وكانت الحركة التجارية للاقليم اعلى قليلا مما كان متوقعا فقد بلغت ٧٣٦٦ من ملايين الفرنكات الجيبوتية مقابل ٧٢٢٢ من ملايين الفرنكات الجيبوتية كانت متوقعة لنفس الفترة .

٣٦ - وحتى ٣٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، كان عدد السفن المارة بالميناء ٧١٦ سفينة تبليغ حمولتها الصافية ٣٤٤ من ملايين الاطنان (٧٧٢ سفينة و ٤ ملايين طن في ايلول / سبتمبر ١٩٧٢) . وبلغ مجموع الإيرادات ٣٥٤ من ملايين الفرنكات الجيبوتية فقط ، مقابل رقم متوقع قدره ٤٢ مليون فرنك جيبوتي . غير ان ازدياد حركة التجارة في الهيدروكربونات قد عوضت عن الانخفاض في أعمال تموين السفن . وقد بلغت الإيرادات الفعلية من حركة التجارة هذه ٤٨ مليون فرنك جيبوتي ، مقابل رقم متوقع قدره ٤٣٥ من ملايين الفرنكات الجيبوتية .

٣٧ - فيما يتعلق بمرافق الميناء ، كانت التطورات الرئيسية في ١٩٧٣ اكمال طريق جديد يربط الميناء مباشرة بالقطاع التجاري للمنطقة المعفاة من الضرائب ، والبدء في بناء مرافق اضافية لرسو السفن في المرفأ الجنوبي ، اعتمادا على منحة من الصندوق الاوروبي للانماء قدره ٨٨ مليار فرنك جيبوتي .

باء - النقل والمواصلات

٣٨ - فيما يتعلق بالمقومات الهيكلية في مجال الطرق ، قد تم فرش الطريق الرئيسية بين جيبوتي ودخيل بالاسفلت ، وبدأ العمل في طريق تاجورا - راندا - لي - داي ، واجريت تحسينات مختلفة لطريق لويادا . وبلغت النفقات على طريق دخيل والمسح الذي جرى بقصد مده الى طريق اديس أبابا - عصب في اثيوبيا ٥٣ مليون فرنك جيبوتي .

٣٩ - واعلن من باريس ان مجلسا وزاريا مصغرا اجتمع في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ للنظر في الوضع في الاقليم ، وان المجلس قرر اعطاء الاولوية لاصلاح وتحسين منشآت ميناء جيبوتي التي دمرها الزلزال تدмира جزئيا . وعقب اجتماع المجلس أعلن السيد برنار ستاسي ، وزير محافظات واقاليم ما وراء البحار ان " قناة السويس سيعاد فتحها عما قريب ؛ ولذلك يجب ان يكون ميناء جيبوتي في أقرب وقت ممكن قادرا على ان يضطلع بدوره على أفضل صورة ممكنة " . وأشار الوزير ايضا الى ان عقدا بشأن طريق جيبوتي - اديس أبابا بكامله يوشك ان يبرم وان الكيلومترات الاولى من هذا الطريق سيتم انشاؤها في الاشهر المقبلة وتقدر تكلفة الطريق بمبلغ ٦٠ مليون فرنك فرنسي .

٤٠ - في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية ، قد تم تشغيل مجمع خطوط هاتفية في امبولي ، وانشئ خط هاتفي لاسلكي عالي التردد بين جيبوتي واوبوك ، وقيم اتصال بالتيار الحامل مع على صابية . ويقوم مكتب البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بوضع خطة لانشاء مبنى في عام ١٩٧٤ لبدالة الهاتف الاكلي التي ستقام مستقبلا في جيبوتي ، وستبلغ طاقتها ٤٠٠٠ خط او ٢٥٠٠ خط زيادة على البدالة الحالية .

جيم - الزراعة

٤١ - واصلت ادارة الزراعة ، كدأبها منذ عدة سنين ، تشجيع الرحل على الاستقرار في مناطق صالحة للزراعة . وبالنسبة للمقومات الهيكلية الزراعية ، قد تم بناء محطتين زراعتين عام ١٩٧٣ في اوبوك والعسيلة . واستمرت ، في الوقت ذاته ، المساعدات لتطوير الحدائق وصيانتها في جيبوتي .

٤ - الاحوال الاجتماعية

ألف - الصحة العامة

٤٢ - في مجال الصحة العامة ، تركزت الجهود في القطاعات المختصة بمكافحة مرض السل ، والطب الريفي ، والنظافة الصحية والرعاية الطبية . ففيما يتعلق بمكافحة مرض السل ، اكتشفت زيادة في عدد الاصابات بهذا المرض بلغت ٨ في المائة وعولجت هذه الزيادة ، وبلغ عن زيادة قدرها ٣٠ في المائة في عدد الاشخاص الذين اخذوا لقاء بي - سي - جي . واستمر العمل في تجهيز المراكز الطبية بالمعدات في دخیل (٤٦ سريرا) وفي تاجورا (٥٦ سريرا) .

باء - العمال

٤٣ - في خلال الاشهر العشرة الاولى من عام ١٩٧٣ ، أحييت على مفتشيه العمل ٣٩١ قضية فردية تتعلق بخلاف عمالي . وذكر ان ٣٠٠ من هذه الخلافات قد تمت تسويتها وديا . وترتب على هذه التسويات دفع ١٤ مليون فرنك جيبوتي الى العمال ذوي العلاقة .

٤٤ - يدفع الى العمال ذوي الرواتب حد ادنى مكفول من الاجور ، زيد بنسبة ٣٧٥ في المائة خلال السنة المستعرضة . ويطبق في الاقليم نظام للاجازات المدفوعة الاجرة . وفي ايار/مايو ١٩٧٣ ، زاد عدد أيام الاجازات المدفوعة الاجرة من ٢١ الى ٢٨ يوما .

٤٥ - وادخل التدريب المهني أيضا واعتمدت المبالغ لتدريب الافراد على المهن التالية : مهنة الفنادق ، ١٦ متدربا ، اصلاح السيارات ، ١٤ متدربا ، التبريد ، تركيبا وصيانة ، ١٤ متدربا .

٥ - احوال التعليم

٤٦ - زاد عدد التلاميذ المسجلين في المدارس من ٩٥٠٠ في ١٩٧٢/١٩٧٣ الى ١٠٥٠٠ في ١٩٧٣/١٩٧٤ ، أي بزيادة ١٣ في المائة عما كان عليه في العام الماضي . واقتصرت الزيادة بالدرجة الاولى على المدارس العامة . وقد ازداد عدد المسجلين في المدارس الابتدائية من ٢٠٠ الى ٦٠٠ . وارتفع عدد المسجلين في الصف الاول من المدارس الثانوية من ١٩٠ عام ١٩٧٢ الى ٣٦٠ عام ١٩٧٣ .

٤٧ - وجاء في التقارير ان مبلغ ٢٤٩ مليون فرنك جيبوتي خصص عام ١٩٧٣ للنفقات الادارية للتعليم الابتدائي في الاقليم ومبلغ ٣٥٨ من ملايين الفرنكات الجيبوتية للاستثمار .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
